هذا الكتاب

" توقيعات في دفتر الثورة السودانية – مره ثانية " هو في الواقع مواصلة لما ابتدره الكاتب في كتابه السابق " توقيعات في دفتر الثورة السودانية" من توثيق يومي للحراك الثوري الجماهيري . فبدأ هذا الكتاب من حيث انتهت اليه مقالات الكتاب الأول ، في 5 أغسطس 2019 عشية توقيع الوثيقة الدستورية ، والتي شكلت منعطفا مهم في مسيرة الثورة .

لم تتوقف الثورة السودانية عند ذلك ، فالثورات الحقيقية لا تتوقف ، وكذلك الثورة السودانية فهي (سيرورة) كتب عليها ان تمضي في طريقها المضني هبوطا وصعوداً ، لا تتوقف عند محطة . وفي تقدمها الحتمي رغم تعرجات المسار ، يتسامي الشهداء .... ويستمرالنضال ، ويعيد الأعداء تصفيف انفسهم وفق ما يقرؤونه من كتابهم القديم ، بينما يختبر الثوار فضاءات جديدة وأنساق جديدة للاصطفافات الفاعلة . يستلهموها من فجرهم القادم .. وتشحذ هممهم العالية أرواح من فقدوا من الشهداء . حليفهم النصر لاحلام الشهداء وقضاياهم

توقيعات في دفتر الثورة السودانية

د . أحمد عثمان عمر

توقيعات
في دفتر الثورة السودانية

GEO - M
FOR PRINTING AND DESIGN SERVICES
جيو - م لخدمات الطباعة والتصميم

د . أحمد عثمان عمر

توقيعات
في دفتر الثورة السودانية

د . أحمد عثمان عمر

د. احمد عثمان عمر
ولد بمدينة شندي عام 1966م و
تلقى تعليمه العام بها
تلقى تعليمه الجامعي و فوق
الجامعي بجامعة الخرطوم
متزوج و له بنتان وولد
من كتاب الصحافة الالكترونية
مقيم خارج السودان

GEO - M
FOR PRINTING AND DESIGN SERVICES
جيو - م لخدمات الطباعة والتصميم

توقيعات في دفتر الثورة السودانية
(مرة ثانية)

د . أحمد عثمان عمر

تدقيق لغوي :
علاء الدين بابكر سنهوري
تصميم فني :
معاذ عبدالرحيم الطاهر

تأسيس

المقاربة المبذولة في الصفحات التالية ، مجرد مساهمات كتبت بالأساس للتداول عبر وسائط التواصل الإجتماعي و بصورة أخص الواتساب ، لذلك هي لا تعدو حالة كونها مداخلات تأخذ أحياناً طابع المقال أو الرد أو الرسالة القصيرة ، مما يتعذر معه إغنائها بالتحليل المعزز بالإستشهادات أو تحويلها إلى نص أكاديمي معرفي . و المقصود من جمعها هو مواصلة توفير مادة لدراسات مستقبلية جادة ، تبنى على مقاربات مواكبة للحدث و منفعلة به ، من مواقع المشاركة الفاعلة لا من مقاعد المتفرجين ، و لهذا هي غير محايدة و إن إجتهدت في تحري الموضوعية .

فهي تقوم على موقف منحاز و معلن للشعب السوداني و ثورته ، و تكييف لطبيعة الصراع السياسي و خارطته على أنه صراع بين قوى الثورة السودانية و القوى المضادة للثورة ، يؤكد بأن القوى التي أنجزت الثورة و مازالت تتملك الشوارع هي بالتحديد قوى الثورة ، و أن اللجنة الأمنية للإنقاذ هي أنشط قطاعات القوى المضادة للثورة و مركز نشاطها الذي تتحلق حوله ، و أن الشراكة معها لا يمكن أن تقود لتحول ديمقراطي .

فالإنتقال مرحلة بين الشمولية و الديمقراطية ، و لا يمكن أن يتم بالتحالف مع أنشط قطاعات الشمولية أو بالشراكة معها ، كما أنه لا يمكن أن يتحقق في ظل سيطرة عسكرية قيضتها الوثيقة الدستورية المعيبة للجنة الأمنية للإنقاذ التي أصبحت المكون العسكري في مجلس السيادة ، بحيث أصبحت فترة الإنتقال تستمد مشروعيتها من إنقلاب القصر الذي نفذته اللجنة الأمنية للإنقاذ ، وفقاً لما هو منشور بالجريدة الرسمية التي وقع المرسوم المنشور بها و المقنن للوثيقة الدستورية الجنرال عبدالفتاح البرهان بصفته رئيس المجلس العسكري الإنتقالي (أي رئيس إنقلاب القصر) الذي نفذته اللجنة الأمنية . و لسنا في حاجة للقول بأن الإنقلاب لا يمكن أن يلد نظاماً ديمقراطياً من حيث المبدأ و التنظير ، و من حيث الممارسة منعت اللجنة الأمنية تفكيك النظام و حافظت على مكتسبات التمكين عبر تمسكها بالسيطرة على ٨٢٪ من إقتصاد البلاد خارج إدارة وزارة المالية و خارج ميزانية الدولة ، و إعتدائها على ما يقارب الـ ٧٦٪ من الـ ١٨٪ المتبقية التي تدخل ضمن الميزانية العامة .

فنجاح اللجنة الأمنية للإنقاذ في إحتواء الثورة عبر الوثيقة الدستورية ، أعقبه نشاطها المحموم بمساعدة التيار التسووي في قوى الحرية و التغيير الذي أنجز معها مهمة الإحتواء ، لتصفية الثورة عبر خرق هذه الوثيقة الدستورية ذات السقف المنخفض أصلاً ، و من ثم التوسع في الخرق بمحاولة تحجيم التيار التسووي نفسه و خلق قوى حرية و تغيير منافسة على مقاس العسكريين ، حتى تتمكن اللجنة الأمنية من السيطرة المطلقة على الجهاز

التنفيذي و التشريعي – إن تم تأسيسه ، لتكتمل دائرة السيطرة بإعتبار أن هذه اللجنة تسيطر على الجهاز القضائي و تستخدمه في تصفية حساباتها ، حيث وظفته لتحييد لجنة تفكيك النظام و إزالة التمكين عبر إلغاء قراراتها توطئة لحلها .

و ضوح الرؤية حول الدور التخريبي و المعوق للجنة الأمنية للإنقاذ ، التي يستحيل معها الإنتقال ناهيك عن التحول الديمقراطي . و ذلك لأن الإنتقال هو عملية جدلية ما بين الهدم و البناء ، وهذه اللجنة تمنع الهدم و في غياب الهدم يستحيل البناء . فوثيقتها الدستورية الكارثية منعت إصلاح المؤسسة العسكرية و كلفتها بإصلاح نفسها بنفسها ، و قننت مليشيا الدعم السريع ووضعتها على قدم المساواة مع القوات المساحة ، و كذلك قننت جهاز أمن الإنقاذ و ضمنت إستمراريته وأخضعته بشكل ملتبس لمجلس السيادة و السلطة التنفيذية معاً!!

بدون إسقاط الوثيقة الدستورية و سلطتها المكرسة لإستمرار التمكين و هيمنة اللجنة الأمنية وحكومة شبه المدنية التابعة لها ، و عملٍ وثيقة دستورية لدولة إنتقال مدنية خالصة تفكك وتهدم بشرعية ثورية مقننة دستورياً ، و تبني في نفس الوقت بشرعية ديمقراطية مقننة دستورياً هي الأخرى ، لا مجال للحديث عن إنتقال أو تحول ديمقراطي يقود لديمقراطية مستدامة .

ما تقدم أكده إقدام اللجنة الأمنية على تنفيذ إنقلاب عسكري صريح و كاشف عن إنقلاب القصر المنوه عنه أعلاه بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١م ، فشل في تثبيت نفسه كسلطة أمر واقع ، و تعثرت كل محاولاته في بناء حاضنة سياسية تسهل مهمة المجتمع الدولي الراغب في تعويمه ، ووجه بصمود شعبي واسع رغم القمع المفرط و أرتال الشهداء التي مازالت ترتقي كل يوم . حيث ركزت أقدام الحراك في أرض صلبة أساسها لاءات ثلاث لا تفاوض و لا شراكة و لا شرعية ، و قوامها وضوح لا لبس فيه بأن سلطة الإنتقال سلطة مدنية خالصة .

المساهمات مرتبة حسب تواريخها لا على أساس وحدة الموضوع للحفاظ على راهنيتها ومواكبتها للحدث ، لذا لزم التنويه . كان المخطط أن تنتهي هذه المساهمات بمقال عن الإنقلاب العسكري المستمر الذي أسفر عن وجهه القبيح كاملا في ٢٠٢١/١٠/٢٥م ، بإعتبار أنه محطة مهمة تبدأ الكتابة بعدها في أخذ منحى مقاوم له ، و لكن تداعيات الأحداث حتمت أن تمتد لتغطي المقالات المكتوبة حتى زلزال السادسٍ من أبريل ٢٠٢٢م .

هذا السفر كسابقه لن تكن له خاتمة ، لأن الصراع ما زال مفتوحاً ، و يقيننا أن النصر معقود بلواء شعبنا طال الزمن أم قصر .

السلام عليكم جميعاً

التطبيع مع دولة إسرائيل إجراء خاطئ لما يلي من أسباب :

١- تنازل عن موقف مبدئي قائم على رفض الاحتلال و الدفاع عن مبدأ الحرية الذي يعتبر أصل حق الإنسان في أن يكون حراً و لا يتعرض للاحتلال . هذا الموقف سياسي يبني على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان و ليس موقفا أيديولوجي كما يدعي المطبعين .

٢- الموقف من إسرائيل هو موقف مبدئي ضد الاحتلال و ليس مجاملة للفلسطينيين ، لانه هو نفس الموقف السابق من الابارتهيد في جنوب أفريقيا ، لذلك لا يصح القول بأن الفلسطينيين مطبعين و نحن لسنا ملكيين أكثر من الملك . فالفلسطينيين تحت الاحتلال ونحن لسنا كذلك ، و إجبارهم على التعامل مع المحتل أمر متوقع .

٣- بيع موقفنا المبدئي مقابل مصالح آنية ، موقف انتهازي يغلب التكتيكي على الاستراتيجي ، و لن يعالج مشكلتنا في كل الأحوال .

٤- بيع موقفنا المبدئي مقابل رفع اسم بلادنا من قائمة الدول الراعية للإرهاب ، هو خضوع لإبتزاز رخيص من الولايات المتحدة الأمريكية و إدارتها الحالية ، لا يأخذ في اعتباره إمكانية تغير الظروف و تحسن موقفنا التفاوضي مع هذا المستعمر في المستقبل القريب .

٤- بيع موقفنا المبدئي هو تنازل كامل عن سيادتنا لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وتابعيها في المنطقة (المحور الاماراتي السعودي المصري) ، و اعطاءهم فرصة التحكم في سياستنا الخارجية .

٥- بيع موقفنا المبدئي لن يسفر عن حل جذري لمشاكلنا الاقتصادية ، لانه في احسن الفروض سوف يسمح بإدماجنا في النظام المصرفي العالمي ، و يقيض لنا أخذ المزيد من القروض التي تكرس عبوديتنا للديون ، و يجعل هنالك إمكانية لإعفاء بعض ديوننا الخارجية ،لكنه لن يحل مشكلتنا الداخلية الرئيسية المتمثلة في سيطرة الرأسمال الطفيلي على اقتصادنا ، بل على العكس ، سيزيد من هذه المشكلة بربط نشاط هذا الرأسمال بالاقتصاد العالمي .

٦- بيع موقفنا المبدئي ستنتج عنه انفراجة فقط ،عبر ضخ أموال و ربما مساعدات عينية ، تقلل من المعاناة لفترة ، لكنها لن تعالج أزمة الاقتصاد المتمثلة في سيطرة الرأسمال غير المنتج و مؤسساته المتمثلة في شركات الجيش و الامن و الشركات الرمادية على الاقتصاد . فبدون ضرب الرأسمال الطفيلي و وضع هذه الشركات تحت إدارة الحكومة و ادخال إيراداتها الميزانية ،

لا سبيل لمعالجة تشوهات الاقتصاد السوداني . كان على الحكومة أن تقوم بهذا الواجب ، لتفاوض من مواقع افضل بدلا من الخضوع للابتزاز .
٧- التطبيع مع إسرائيل لن يجلب اي منفعة لشعب السودان ، فليس هنالك أي دولة طبعت مع إسرائيل و استفادت منها . و دونك مصر و الاردن و الدول الأفريقية صاحبة العلاقات مع هذا الكيان الغاصب .
٨- محاولات التبرير الديني للتطبيع خاطئة ، لأن الصراع سياسي و ليس ديني . فالصهيونية ليست هي اليهودية ، بل هي حركة سياسية تستغل الدين اليهودي سياسيا لتحقيق أهدافها ، مثل الكيزان تماما . و الدلالة على ذلك ، رفض الاصوليون اليهود في حركة ناطوري كارتا و اليهود السامريون لها . بالإضافة إلى أن نسبة مقدرة من قيادات التيار الصهيوني ، ليست من المتمسكين اصلا بالديانة اليهودية كدين ، و لا يهتمون بالتعاليم الدينية اليهودية .

بناءا على ما تقدم و اسباب أخرى ، أعلن عن معارضتي للتطبيع مع الكيان الصهيوني ، ورفضي لقيام حكومة شبه المدنية التي ذكرت بنفسها بأنها غير مفوضة ، بهذه الخطوة غير الموفقة التي عززت جميع خطواتها الخاطئة السابقة ، فهي لم تكتف بالخنوع لسلطة المكون العسكري تحت سقف الوثيقة الدستورية المعيبة داخلياً ، بل انساقت معه لرهن سياستنا الخارجية لمحور بعينه ، بالخضوع لإبتزاز معلن من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية .
٢٠٢٠/١٠/٢٥م

سلام و مودة لكم جميعاً

الحاقا لما كتبته حول التطبيع و رفضه من مواقع مبدئية ترفض الاحتلال ، أود أن أضيف الملاحظات التالية :
يقارن البعض بين الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل ، و يطالبون من ينادي بمقاطعة إسرائيل إلى المناداة بمقاطعة الولايات المتحدة الأمريكية لأنها بنيت على استعمار استيطاني لأراضي الغير و على إبادة غير مسبوقة للهنود الحمر . و قد تبدو هذه المطالبة منطقية عند النظر إليها من الوهلة الأولى ، و لكن بعد فحصها ، يتضح أن القياس بين الدولتين هو قياس مع الفارق و غير صحيح و ذلك لما يلي من أسباب :
أ- الولايات المتحدة الأمريكية تشكلت قبل أن تكون هناك مواثيق دولية تجرم الاحتلال وتسقط حق الفتح الذي كان حقا معترفا به تمت تحت رايته كل الفتوحات الإسلامية

تاريخياً ، في حين أن إسرائيل أسست بعد الحرب العالمية الثانية و بعد أن تم إجماع انساني على تجريم الاحتلال و استيطان اراضي الغير بالقوة . كذلك إسرائيل مدانة بقرارات دولية بأنها دولة احتلال ، لإحتلالها الأراضي العربية بعد حرب العام ١٩٦٧م ، و الولايات المتحدة الأمريكية ليس هناك أي أداة قانونية تعتبرها دولة محتلة رغم نزعتها الاستعمارية الواضحة و احتلالها للعراق مثلاً .

و بإختصار لا يمكن تطبيق مبدأ رفض الاحتلال و الاستيطان على الولايات المتحدة الأمريكية بأثر رجعي ، أما جرائم الإبادة فلا بد من إدانتها .

ب- دستور الولايات المتحدة الأمريكية و قوانينها تساوي بين المواطنين و لا تفرق بينهم ، بينما إسرائيل دولة ليس لديها دستور مكتوب حتى الآن ، و قوانينها تفرق بين اليهود وغيرهم بوضوح (مثال لذلك قانون العودة و القوانين العقارية و الاعتقال الاداري) ، و هي تعلن صراحة بأنها دولة اليهود ، و هذا في حد ذاته يكرس عنصريتها .

ج- الشعب الفلسطيني ما زال موجودا و لم يباد و هو تحت الاحتلال و في الشتات ، في حين أن الهنود الحمر أو ما تبقى منهم ، اندمج في المجتمع الأمريكي برغم معاناته من مشكلات يعاني منها السود أيضا .

يقارن آخرون بين احتلال مصر لحلايب و شلاتين ، بإحتلال إسرائيل لفلسطين ، ويطالبون أصحاب الموقف المبدئي من الاحتلال بالمطالبة بمقاطعتها أيضاً أسوة بالمطالبة بمقاطعة إسرائيل . و هذه المطالبة تتناسى عمدا أن مصر دولة طبيعة جارة ليست مصنوعة ، لها أرضها و إقليمها و شعبها ، و لا احد ينكر وجودها ، لذلك الصراع معها صراع حدود و ليس صراع وجود . فإحتلالها لجزء من أراضينا- و هي في الحقيقة أراض متنازع حولها من الناحية القانونية الآن- يستلزم استخدام كافة الطرق المتاحة في القانون الدولي . أي أننا في حالة نزاع مع مصر حول الحدود ، لا حول أحقية مصر في الوجود .

هناك من يدعون بأن اعتراف الأمم المتحدة بإسرائيل يجعل منها دولة طبيعية ، وهذا بالحتم غير صحيح ، لأن الاعتراف الدولي لا يخلق الدول بل يدمجها في المجتمع الدولي . فمقومات الدولة أولها هو الأرض (الإقليم) ، و ثانيا الشعب المرتبط بهذه الدولة ، قبل أن يأتي لاحقا الاعتراف الدولي . و إسرائيل بالحتم قائمة على أرض الفلسطينيين ، مما يسقط شرط الإقليم اللازم لقيام الدولة من الأساس ، كما يسقط معه الشرط الثاني و هو الشعب المرتبط بهذا الأرض و الإقليم ، لأن الجميع يعلم أن (شعب) إسرائيل قد تم تجميعه من كافة أقطار العالم و من هويات مختلفة لتتم صناعة هذه الدولة من قبل الغير .

و مفاد ما تقدم ، هو أن الحجج التي تثار و تبدو متماسكة عند النظر إليها

بسرعة و دون تمحيص ، يتضح أنها لا تشكل اساسا متينا للمناداة بالتطبيع مع دولة إسرائيل ، و لا تصلح لحشر من يرفضون التطبيع من مواقع مبدئية في الزاوية كما يظن البعض ، و ذلك بعض فحصها بعناية و تدقيق . مودتي
٢٠٢٠/١٠/٣٠م

شكرا جزيلا يا عزيزي على المداخلة القيمة المحفزة على التفكير . اتفق معك في أن المبدئية لا تقف عند القوانين لأنها ترتقي لمستوى التجريد (المبدأ) و لا تقف عند الملموس (ا لقانون) ، لكن اختلف معك في أن الإستناد إلى القوانين متناقض مع المبدئية ، فالقوانين التي تمنع الاحتلال هي ملموس الموقف المجرد من الاحتلال ،

لذلك حين تبني موقفك المبدئي على القوانين المتسقة مع المبدأ ، تعزز المجرد و المبدئي بالملموس القانوني و لا تتناقض معه كما ذكرت في مداخلتك . فالمجرد المبدئي ، يصبح أثره فكري وآيدلوجي قبل أن يكون سياسي ، و حين يتشيأ في شكل قوانين يصبح حكما على جميع من يتواضعون عليه و يتفقون بأنه المعيار . و لهذا ، الموقف من الاحتلال يصبح صلبا و يمكن من محاسبة الجميع استنادا له .

و حين استندت إلى القوانين الدولية في مداخلتي ، لم اقل بأن الاحتلال قبل وجودها مشروعا عندي ، فأنا ارفضه من موقف آيدلوجي ماركسي سابق لهذه القوانين ، و لكن موقفي المبدئي هذا غير ملزم للشعوب ما قبل توافقها على رفض الاحتلال و تقنين ذلك في القوانين الدولية . فموقفي المبدئي ضد الاحتلال يرفض الاحتلال السابق للقوانين الدولية واللاحق لها ، لكنه غير ملزم للشعوب ، في حين أن تعزيزه بالقوانين الدولية يجعله موقفا ملزما للجميع استنادا إلى ما تواضعت عليه البشرية و قننته كأسس و مبادئ حاكمة للجميع . و هذا المنهج نفسه ، اتبعته حين ناديت بأن نتمسك بدولة سيادة حكم القانون بوصفها ملموس العلمانية ، بدلا أن نتمسك بالعلمانية أو ننادي بالمدنية و هما معا يقعان في مجال المجرد . و انا أزعم بأن موقفي هذا ماركسي يستند إلى مقولتي الملموس و المجرد .

عليه إستخدام القوانين المجمع عليها لا يمثل موقفي الايدلوجي المبدئي المجرد من الحقوق ، بل يمثل استخداما للقوانين حكما حينما يتشيأ هذا الموقف المبدئي كقانون ملزم لي ولغيري . لذلك إذا عدت إلى مداخلتي تجدني قد ادنت الإبادة بوضوح برغم انها لم تكن مجرمة بقانون دولي حينها .

انا لم اقل بأن هناك احتلال حلال لأن من يمارسه دولة طبيعية ، بل قلت إن الاحتلال الذي تمارسه دولة طبيعية يعالج بإستخدام الوسائل المتاحة في القانون لانه خلاف حدودي على حدود الدول ، في حين الدولة الناشئة عن احتلال هي نفسها غير مشروعة وليس قيامها بالاحتلال فقط هو غير المشروع . فمصر دولة طبيعية و مشروعة ، احتلالها لاراضينا غير مشروع بالحتم و يجب أن نعالجه بكافة السبل المتاحة في القانون الدولي ، أما إسرائيل فهي نفسها الاحتلال غير المشروع . لذلك موقفي من الاحتلال مبدئي و متسق وثابت . فالاحتلال عندي مرفوض ، لذلك دولة إسرائيل المصنوعة و غير الطبيعة لأنها قائمة على الاحتلال مرفوضة و تجب مقاطعتها بصفة مبدئية ، أما مصر كدولة طبيعية ، ليس هناك موقف مبدئي يحتم مقاطعتها ، بل الموقف المبدئي يحتم رفض احتلالها لحلايب وشلاتين و البحث عن كافة السبل المتاحة في القانون الدولي لتحرير أراضينا المحتلة .

اكرر أن موقفي مبدئي من الاحتلال ، و الاختلاف هو في أن ما هو قائم جوهريا على الاحتلال و لا بد من مقاطعته من الدول ، و ما هو ممارس لفعل الاحتلال بعد قيامه وتواجده بشكل طبيعي ، و يجب في هذه الحالة التعاطي معه وفقا لقواعد القانون الدولي التي هي نفسها ترفض الاحتلال .

فمصر من حيث الوجود تتطابق مع القانون الدولي و لا تقوم على الاحتلال ، في حين أن أسرائيل دولة لا تمتلك أرضا و لا شعبا مرتبط بالأرض حتى تنشأ وفقا للقوانين الدولية ، فهي احتلال محض . لذلك لا أرى أي تناقض في موقفي ، فهو يرفض الاحتلال مبدئيا ، و لا يقول بأن هناك احتلال حلال و آخر حرام ، بل يقول بأن التعاطي مع الاحتلال المطلق هو المقاطعة و الرفض التام ، أما التعاطي مع الاحتلال الناشئ عن نزاع حدودي فيتم وفقا للقانون الدولي بدءا من الرفض و تثبيت المواقف ، للتفاوض عبر وسطاء او مؤسسات ، أو التفاوض المباشر ، أو التحكيم ، أو حتى المقاطعة و الحرب إذا استدعى الأمر ذلك . ببساطة محاولة إيجاد تطابق بين احتلال بعض الأراضي من دولة طبيعية في نزاع حدودي ، و بين دولة هي نفسها قائمة على الاحتلال هو أمر غير منطقي يسمى قياسا مع الفارق في الفقه .

فالتشابه في فعل الاحتلال مظهر ، لا يعني التماثل في طبيعة المحتل الذي يمثل الجوهر . ففعل الاحتلال في مظهره واحد و الموقف المبدئي منه واحد هو الرفض و الإدانة ، و لكن في جوهره يختلف من احتلال قائم على نزاع حدودي و آخر قائم على سرقة كل الأراضي واستيطانها و طرد شعبها . لذلك ما يترتب على الاول هو الموقف المبدئي الرافض مع استعمال الوسائل المتاحة قانونا للمعالجة ، في حين أن الثاني يستلزم الرفض المطلق المبدئي مع عدم القبول بأي تواصل لأن جوهره و مظهره معا هما

احتلال . بإختصار ، إسرائيل هي الاحتلال نفسه ، في حين أن مصر تمارس الاحتلال . هذا ينطبق أيضا على المقارنة غير الموفقة التي قمت بها من حيث القوانين التي تفرق بين المواطنين ، فالقوانين في الدول (الشقيقة) لا تفرق بشكل عنصري ضد أصحاب الأرض من قبل قوى استيطانية ، بل تفرق بين مواطنيها و الآخر الوافد إليها في إطار قواعد حمائية . لم أقف على قانون في دول الخليج يفرق بين المواطنين الخليجيين أنفسهم و ارجو ان تمدني بمثل هذا القانون إن وجد حتى اصحح معلوماتي . و حتى في حال وجود مثل هذه القوانين ، فهي تظل قوانين تأتي في سياق اجتماعي بين مواطنين لدولة بعينها ، لا قوانين مفروضة من قبل استعمار استيطاني على مواطني الدولة و اصحاب الحق فيها .

كذلك القول بأن إسرائيل تسمح بممارسة النشاط السياسي الحر بلا قيود – حتى أن صح– فهو لا يعطيها حق اعلان نفسها دولة يهودية دينية لتجعل من العرب مواطنين من الدرجة الثانية . تماما مثل دولة الكيزان القائمة على مقولة «الاسلام حينما يتمكن يبسط الحرية» . أي حرية هذه في دولة ميزت ضد الآخر باعلانها أنها دولة المستوطن لا صاحب البلد؟ هل الحرية السياسية – أن صحت– تقرأ بمعزل عن الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية؟ هل يسمح قانون العودة اليهودي للمواطن الفلسطيني المهجر بالعودة إلى بلاده مثلاً؟

أود فقط أن أكرر بأن الرفض المبدئي للاحتلال ، لا يمنع التفرقة بين احتلال خالص يستلزم المقاطعة و احتلال عرضي ناتج عن نزاع حدودي يستلزم التعامل معه التعاطي وفقا لقواعد القانون الدولي . فالتشابه لا يعني التطابق بأية حال ، و ما هو قائم في جوهره على احتلال خالص ، لا يشبه بأية حال احتلال ناشئ عن صراع على الحدود . فصراع الوجود يختلف نوعيا عن صراع الحدود . كذلك أكرر بأن موقفي الايدلوجي المبدئي ليس هو موقف المجتمع الدولي ، لذلك لا استطيع أن اسحب القوانين الدولية التي تتطابق معه الآن على وقائع سبقتها بأثر رجعي ، و هذا لا يعني أنني موافق عليها ، و لكنني لا استطيع محاكمتها بالمعيار المتفق عليه الآن فقط .

اشكرك مجددا على العصف الذهني و التحريض على التفكير الجاد ، فكما عهدناك دائما مفكرا ذو حجة ، و اتمنى ان يكون منطقي الآن مقبولا بعد التوضيح و إعادة التقييم .

لكم خالص مودتي . دوموا بألف خير

٢٠٢٠/١١/١م

مساكم سعادة يا صديقي . من حق الحزب الانسحاب طبعاً ، و لكن في تقديري هنالك مشكلات تنتج عن هذا الموقف على الحزب مواجهتها ، أهمها تقديم تصور للمنظومة الجديدة الواجب بناؤها و التي تاخر تكوينها لفترة طويلة جدا .

مند فترة و نحن ننادي بتكوين جسم رديف لقوى الحرية و التغيير لا بديل لها ، يرفع السقف إلى حدود اعلان الحرية و التغيير و فوق الوثيقة الدستورية . كان الواجب تكوين هذا الجسم (الجبهة) من القاعدة للقمة منذ وضوح الفرز بين التيارين الثوري والتسووي ، و توقيع الوثيقة الدستورية .

عموما الانسحاب سيضعف قوى الحرية و التغيير أكثر ، و يكرس انتصار التيار التسووي ، ويسمح بتمدد اكبر للتحالف بين هذا التيار و لجنة نظام البشير الأمنية . لذلك على الحزب تكوين جبهته الأخرى بسرعة لملء الفراغ و كبح جماح هذا التحالف . كذلك عليه أن ينتقد موقفه الداعي لدخول المجلس التشريعي ، مع الاستمرار في المطالبة بتكوينه ، بوصفه الحد الأدنى المتاح تحت وثيقة السوء المعيبة . الصراع سوف يحتدم أكثر في المرحلة القادمة ، وسوف يكون هناك هجوم واسع على الحزب ، ارجو ان يكون مستعدا لمواجهته . مودتي

٢٠٢٠/١١/٧م

تمام . فقط ارجو التنبه للعمل الدعائي و تطويره أكثر . فالبيان على اهميته حافل بالاخطاء .

كذلك ارجو التركيز على أسباب الانسحاب و توسيعها و دعمها ، و تمليكها لكامل العضوية وللديمقراطيين ، مع تزويدنا جميعا بطبيعة المنظومة البديلة التي سوف تدافع عن أهداف الثورة ، و تتصدى للمعسكر الحاكم و حاضنته الجديدة الرامية لتصفية الثورة ، و هي في حالة هجوم الآن . مودتي

٢٠٢٠/١١/٧م

في تقديري أن الخطوة صحيحة ،لكن لم يواكبها أو يسبقها عمل لبناء وعاء تنظيمي جديد لقوى الثورة . كان الأفضل أن يبدأ الحزب ببناء البديل قبل الانسحاب ، لأن تداعيات الانسحاب كثيرة ، نذكر منها :

- اعلان خارطة جديدة للقوى السياسية بتحديد ملامح واضحة للفرز السياسي .
- تكريس سيطرة التيار التسووي و تعميق تحالفه مع اللجنة الأمنية للنظام (المكون العسكري) .
- انتقال تحالف التيار التسووي و اللجنة الأمنية للهجوم بهدف تصفية الثورة والتصعيد في مواجهة الحزب .
- حملة دعائية واسعة ضد الحزب و اتهامه بخيانة الثورة و شق الصف و اضعاف الحاضنة السياسية (قوى الحرية و التغيير) .
- العمل بجد على عزل الحزب ومنعه من الالتحام بحركة الجماهير ، بإستخدام كافة السبل ابتداءا من العنف اللفظي و انتهاءا بالعنف المادي و الجسدي المباشر . و في هذا الاطار ، سوف يتم تفعيل القوانين المقيدة للحريات و استخدامها ضده حتما .
- تسريع خطوات استيعاب مكونات التيار التسووي و خصوصا الجبهة الثورية في مفاصل السلطة ، و تكريس قبضة الحاضنة الجديدة على الحكم لاستمرار هيمنة المكون العسكري على السلطة .
- استنفار المحور الإقليمي الاماراتي السعودي المصري ، لدعم يحدث انفراجة مؤقتة في الوضع الاقتصادي ، لتكذيب ما يردده الحزب حول جذور الأزمة الاقتصادية .
- إقصاء الحزب من الفعاليات السياسية القادمة ، و من الاستحقاقات المرتبطة بالمرحلة الانتقالية ، كتكوين المجلس التشريعي و المؤتمر الدستوري ما أمكن ذلك .

لذلك من المهم أن يفهم الحزب أنه دخل مرحلة معركة مفتوحة ، استبقت ترتيبات تصفية الثورة ، و لكنها فعلت هجوم القوى المعادية للثورة و حليفها التيار التسووي ، و هذا التحالف سيسعى جاهدا للتصعيد بهدف استكمال مشروع التصفية . وبناءا على هذا الفهم ، لا بد من عمل سريع و فعال لتنظيم قوى الثورة ، و القيام بمبادرات نشطة خصوصا في جبهة العمل الدعائي لهزيمة مشروع التصفية ، مع الاهتمام بالتامين و حماية جسم الحزب و كادره وعضويته ، و ربما الرجوع إلى وضع شبه العلنية مع وجوب اتساع النشاط الجماهيري ، و محاولة فهم هذا التناقض لتفعيل الحركة .

شكرا جزيلا على اهتمامكم بوجهة نظري ، و ارجو ان تكون مفيدة . مودتي

٢٠٢٠/١١/٧م

صباحكم سعادة . السلطة تصنع الثروة للأفراد و الجماعات لا الطبقات ، و الأفراد العسكريين و المدنيين يصعدون للسلطة فيتغير وضعهم الطبقي و ينتمون للطبقة السائدة و يصبحون جزءا لا يتجزأ منها و يمثلونها . فالبشير كان مجرد ضابط في القوات المسلحة ،وبصعوده إلى السلطة أصبح رأسماليا طفيليا هو وأسرته و حمى مصالح الرأسمالية الطفيلية طوال فترة حكمه . حتى حميدتي ، بدأ كبندقية للايجار ثم انتهى طفيليا يملك جبلا من الذهب و شركات خارج سيطرة الدولة تعمل في قطاعات متعددة بما فيها تجارة الصادر و الوارد أحد مراكز النشاط الطفيلي . و هذا يوضح أن الرأسمالية الطفيلية تمسك برقبة الاقتصاد و تختار من يمثلها ليستلم السلطة كما حدث حين استلمت الجبهة الإسلامية السلطة و كرست تفوق الرأسمالية الطفيلية على الراسمالية الوطنية الذي بدأ من السوق بالتعاون مع نظام نميري . فالراسمالية الطفيلية كان لها حزب منظم و قوي وفاعل قبل أن يستلم السلطة ، لذلك لا يمكن أن يقال بأنها لم تكن واعية بذاتها . فهي كانت واعية بذاتها و لذاتها على مستوى المصالح الطبقية و بضرورة تنظيم نفسها و استلام السلطة لحماية تلك المصالح ، و لكن يمكن القول بأنها لا تعترف بأنها طفيلية و لا تقبل بذلك و ترى أنها تمثل نشاطا مشروعا . و هذا لا يجعلها غير واعية بذاتها ، بل يجعل لها وعيا خاصا بهذه الذات لا يعترف بتصنيف الآخر لها . و صعود فرد من خارجها إلى السلطة ، يحتم عليه أن يخدمها و ينتمي لها لانه لا يمكن لفرد أن يهزم منظومة اقتصادية قائمة وفاعلة . طليعة الرأسمالية الطفيلية كان لها برنامج استراتيجي و ضعته منذ المصالحة الوطنية ، واستلمت به السلطة في انقلاب الانقاذ ، و ما زالت تحاول تنفيذه عبر مشروع المنظومة الخالفة غير المعلن تفاصيله ، و انقلاب القصر الحاكم الآن عبر حكومة شبه المدنية جزء منه لأنه مصمم لحماية التمكين و هو جوهر برنامج الرأسمالية الطفيلية .

معتصم[1] كاتب رائع و مجيد و مفكر مجتهد ، انا معجب كثيرا بكتاباته بالمناسبة . مودتي

٢٠٢٠/١١/٢٠

[1] د . معتصم الاقرع . خبير اقتصادي اممي

صباحكم سعادة ، لماذا تقوم إسرائيل أو الامارات في بعض الروايات برشوة حمدوك و هي قادرة على ابتزازه و تركيعه كما حدث بالفعل؟ منذ متى يقوم مرتكب الابتزاز بدفع أموال للضحية؟

هل كانت إسرائيل في حاجة اصلا لرشوة حمدوك و اتفاقها قد تم مع المكون العسكري الحاكم بالفعل و برهان قابل رئيس وزرائها علنا في عنتبي و طائراتها حلقت في أجواء السودان؟

ادعاء الرشوة غير منطقي ، لأن إسرائيل لم تكن بحاجة إليه ، فحكومة شبه المدنية مسيطر عليها تماما من المكون العسكري (اللجنة الأمنية لنظام البشير) الذي أنجزت إسرائيل الاتفاق معه ، و لم يعرف عن إسرائيل أنها فاعلة خير أو من أهل التبرع . شائعة أن من قدم الرشوة هي دولة الإمارات كانت أفضل من حيث السبك ، و لكن تواجهها نفس معضلة عدم الحاجة للرشوة في حال ضمان نجاح الابتزاز الداخلي و الخارجي . حمدوك خضع لابتزاز المكون العسكري والمحور الإقليمي و فوقهما ابتزاز ترامب لا اكثر و لا اقل . مودتي

٢٠٢٠/١١/٢٠م

على الحزب أن يكون متسقا في موقفه و الا يشارك في المجلس التشريعي ، الذي سيكون مجرد ضيف في احسن الاحوال على مسرحية الهبوط الناعم مكتملة الأركان ، هذا إن لم يكن شريكا اصيلا فيها وفقا للوثيقة الدستورية المعدلة بموجب اتفاق سلام جوبا ، الذي أطلق الرصاصة الأخيرة على إمكانية اي تغيير [illegible] من أهداف الثورة أو إنجاز ايا من مهام المرحلة الانتقالية اللازمة للتحول الديمقراطي . افضل ما فعله الحزب هو عدم مشاركته في الجهاز التنفيذي لحكومة شبه المدنية ، و عليه أن يستكمل ذلك بعدم المشاركة في السلطة التشريعية ، وليدة الوثيقة الدستورية التي قننت احتواء الثورة ، ونصبت القوى المضادة للثورة شريكا له اليد العليا في إدارة الدولة ، و حمت التمكين عبر اخراج المؤسسة العسكرية و الأمنية من دائرة الإصلاح و سلطة الحكومة ، و بالتبعية اخرجت مؤسساتهما الاقتصادية المسيطرة على الاقتصاد و المكرسة للنشاط الطفيلي أيضا من سلطة حكومة شبه المدنية ، مع تقنين وشرعنة مليشيا الجنجويد . مودتي

٢٠٢٠/١١/٢١م

الإمام الصادق كان يرغب في تحويل تحالف قوى الحرية و التغيير من تحالف تنسيقي لتيارين متصارعين ، إلى تحالف وحدوي بمركز مهيمن يسيطر عليه التيار التسووي .
الموافقة على اقتراحه ، ما كانت ستخلق تحالف قوي ، بل كانت ستعجل بإنتصار التيار التسووي الموافق على الهبوط الناعم و تكرسه .
سبب ضعف تحالف قوى الحرية و التغيير ليس بسبب ضعف هياكله ، بل بسبب تناقض واضح بين مشروع تسووي و آخر ثوري ، بين مصالح قوى يكرسها الهبوط الناعم ، و أخرى يكرس مصالحها انتصار الثورة و تحقيق أهدافها . مودتي
٢٠٢٠/١٢/٧

في البدء لا بد من أن نحيي شعبنا العظيم في ذكرى ثورته المجيدة ، و نجدد العهد معه على السير في طريق التغيير الجذري و تفكيك التمكين . و أن نمجد حركة الشارع في ذكرى ثورة ديسمبر العظيمة ، التي أكدت بأن جذوة الثورة مازالت مشتعلة ، و أن الشارع ممسك بقضايا ثورته ، و أن المكون العسكري و التيار التسووي معا ، لم يستطيعا حتى هذه اللحظة تصفية الثورة أو مجرد تعزيز الهجوم لتصفيتها عبر تكوين مجلس شركاء اتفاق جوبا ، الذي كرس هيمنة قوى الهبوط الناعم على السلطة ، و عزز الاحتواء و دشن التصفية .

فبالرغم من التدابير الأمنية الواسعة من حشد للقوى الأمنية و إغلاق مناطق بعينها لمنع وصول المواكب ، تمكنت الجماهير من أسماع صوتها و تاكيد هيمنتها على الشارع و الوصول لأماكن رمزية كالمجلس التشريعي و القصر الجمهوري .
لم يكن أحد يتوقع أن تكون الحشود بهذا المستوى الكبير ، بالاخذ في الاعتبار الظروف الصحية و النشاط المحموم لقوى تحالف الهبوط الناعم ، و التدابير الأمنية الواسعة ، و لكن الجماهير أكدت تصميمها على حماية ثورتها ، و ارسلت رسائل مباشرة لتحالف الهبوط الناعم ، الذي أصبح في حالة دفاع وهو ممسك بزمام السلطة ، التي يفترض أن تضعه في موقع الهجوم .
المواكب التي خرجت اليوم ، تؤكد أن مشروع المكون العسكري و التيار

التسووي السياسي مرفوض ، و أن جولة جديدة من الصراع بين الشارع الثوري و القوى المضادة للثورة و حليفها التيار التسووي قد تم تدشينها . و من الواضح أن الأخيرة لم تستطع الدخول في مواجهة مفتوحة مع الشارع ، بدلالة أنها ركنت إلى تكتيكات مزدوجة الطابع ، حيث لم تكتف بإجراء الاغلاقات السلطوية التي تستخدم شكلا من أشكال العنف ، و لكنها اتخذت الكثير من اساليب المواجهة الناعمة التي يمكن أن نرصد منها ما يلي :

١- الدعاية الواسعة و المنظمة حول ضعف المواكب و المسيرات ، و وصفها بأنها محدودة وغير مؤثرة ، خصوصا في الإعلام غير الرسمي و وسائل التواصل الاجتماعي .

٢- اختراق بعض المواكب و المشاركة فيها من قبل قوى الهبوط الناعم ، و رفع شعارات توحي بأن هذه المسيرات مؤيدة لسلطتهم ، مثل شعارات دعم للسلام يتم تجييرها على أنها دعم لمحاصصة اتفاق جوبا .

٣- اختراق المواكب و رفع شعارات معادية للأحزاب و بالتركيز على الحزب الشيوعي ، الذي تم إحراق أحد شعاراته للإيحاء بأن الجماهير ترفضه ، و لإرسال رسالة له بأن الحرب معه اصبحت مفتوحة .

٤- محاولة تصوير أن الشارع منقسم و به تيار متطرف يسعى لإسقاط السلطة و آخر داعم لها ، بهدف الإيحاء بأن هناك شارعين و أن حركة الجماهير المصرة على استكمال الثورة ، من الممكن مواجهتها بشارع آخر داعم لسلطة التسوية و الهبوط الناعم . و ذلك عبر توسل شعارات بعينها رددتها المواكب . و لكن الواضح أن المواكب اتجاهها العام و شعاراتها الأساسية كانت الاصرار على المواجهة ، و خصوصا مع المكون العسكري الذي خاطبت رئيسه بشعار واضح « تقفل شارع تقفل كبري يا برهان جاينك دغري» ، و « الشعب يريد قصاص الشهيد » و « شركات الأمن لازم ترجع ، شركات الجيش لازم ترجع» .

٥- اضطرار رئيس المكون العسكري للتغريد مهنئاً الشعب السوداني بالثورة مع الزعم بأن الجيش هو حاميها ، في محاولة فجة لاسترضاء الشارع الثائر .

و من الواضح أن هذه التكتيكات بمجملها تكتيكات دفاعية ، تؤكد بأن اليد العليا ما زالت للشارع ، و أن جميع القوى المتحالفة داخليا و إقليميا لتنفيذ الهبوط الناعم ، لم تستطع كسر إرادة الجماهير بعد .

و لكن يجب على القوى الثورية ان تنتبه لما يلي :

أ . إن ما تم اليوم هو مجرد بداية لاستعادة الشارع زخمه و قدرته على فرض إرادته ، و لكن المشوار طويل في طريق استكمال الفرز و الاصطفاف الجديد ، مع ضرورة

تنظيم حركة الجماهير من القاعدة إلى القمة حتى تكون ندا فاعلا لقوى الهبوط الناعم و حلفائها ، متعدد الأدوات و مرن الحركة ، قادرا على الانتقال من الهجوم الى الدفاع بسلاسة .

ب . الإنتباه لتكتيكات قوى الهبوط الناعم المنوه عنها اعلاه ، و التي سوف تتصاعد و تتسع لخلق شارع في مواجهة شارع ، توطئة لتسيد الشارع و طرد القوى الثورية منه .

ج . التحسب و الاحتراز من تطور ادوات قوى الهبوط الناعم و انتقالها إلى مستوى العنف المباشر ، و دخولها في مرحلة التصفية المباشرة لقوى الثورة ، و استخدام كافة الأدوات في سبيل ذلك دون خطوط حمر ، أخذا في الاعتبار أن جميع ادوات التمكين المهيمنة على أدوات القمع ما زالت فاعلة (جهاز أمن نظام البشير ، جيش البشير ، مليشيا الدعم السريع ، مليشيات الظل . . . . . الخ) .

د . تطوير الأداء الإعلامي و خصوصا في الإعلام البديل و مواقع التواصل الاجتماعي ، عبر المتابعة المنظمة و الرصد لخط القوى المضادة للثورة و حلفائها التسويين و تطور تكتيكات عملهم الدعائي ، و التصدي لها و للشائعات المهولة التي تواصل ضخها عبر أجهزة الإنقاذ الأمنية والدعائية .

ه . الاهتمام بتثبيت شعارات الثورة و إعادة طرح برنامج اعلان قوى الحرية و التغيير ، وقياس ما يتم الآن من قوى الهبوط الناعم و مفارقته للبرنامج المذكور ، مع تقديم مشروع الثورة البديل في ترتيبات عملية قابلة للتطبيق ، في إطار نقد ايجابي يؤسس للبديل .

و . عدم الاحتفاء بما تقوم به الإمبريالية لحماية مصالحها و فضح اهدافها . و مثال لذلك قانون دعم الديمقراطية في السودان الذي أصدره الكونغرس مؤخرا ، و الذي لا يعدو حالة أنه مقولة حق يراد بها باطل .

فهو من ناحية تدخل سافر من الولايات المتحدة الأمريكية في السياسة الداخلية للسودان وانتهاك كامل لسيادته ، بغض النظر إن كان هذا التدخل في اتجاه سلبي ام إيجابي ، و من ناحية أخرى سوف يوظف القانون للضغط على اللجنة الأمنية لتقديم مزيد من التنازلات للاستعمار الحديث لا للشعب السوداني . هو أداة للضغط و المساومة لا للتغيير . فقط لضمان استجابة اللجنة الأمنية لكل ما تطلبه منها الولايات المتحدة الأمريكية أو المحور الإقليمي المشغل المباشر لهذه اللجنة الأمنية .

مفاد ما تقدم هو أن فعاليات اليوم كانت ناجحة بكل تاكيد ، و هي بداية جيدة ، تؤسس لصراع مفتوح بين شارع ممسك بقضاياه و مصر على التغيير الثوري الجذري ، و بين جميع القوى المتحالفة ضده غير الراغبة في التغيير الثوري ، العاملة و الموافقة على بقاء مشروع تمكين الرأسمالية الطفيلية ، و المكونة لمجلس شركاء يؤسس لهبوطه الناعم .

و لا شك في أن إرادة الشعوب غلابة .
و قوموا إلى ثورتكم ، يرحمكم الله
٢٠٢٠/١٢/١٩م

أمر متوقع . القوى المضادة للثورة انتقلت لمواقع الهجوم المفتوح بسفور واضح ، وبإجراءات جلية لتصفية الثورة .
اقرأ هذا الأمر (ترشيح وزير داخلية كوز) مع تهديد برهان بتشكيل حكومة طوارئ ، و اعتراف عبدالرحيم دقلو بفض ستة اعتصامات ، و استقالة ياسر العطا من لجنة إزالة التمكين و تدوير الشائعات بحلها لجس النبض ، و تعيين ممثلي الحركات في مجلس السيادة ، و تجميد المناهج ، و اعلان ميزانية صندوق النقد الدولي ، و تهديد مستشار برهان بالانتخابات المبكرة ، و تفلتات الكيزان بواجهات قبلية . كل ذلك يؤكد انتقال القوى المعادية للثورة إلى الهجوم المفتوح لتصفية الثورة ، و ما ترشيح وزير داخلية كوز الا خطوة مكملة لخطوات أخرى سبقتها و تالية ستلحق بها .
أليس اللجنة الأمنية للبشير معتمدة كشريك في الثورة من قبل التيار التسووي الذي يشاركها السلطة؟ فما دون ذلك هو مجرد استكمال لحلقات التآمر على الثورة . لكن ثقتنا في شعبنا لا تحدها حدود يا صديقي . مودتي
٢٠٢١/٢/٥
تعليق على ترشيح وزير داخلية إسلامي من قبل المكون العسكري

هجوم القوى المضادة للثورة المفتوح

يتعجب البعض من أن المكون العسكري في مجلس السيادة (اللجنة الأمنية) ، قام بترشيح شخص مؤتمر وطني وزيرا للداخلية ، في حين أن هذا أمر متوقع .
القوى المضادة للثورة انتقلت لمواقع الهجوم المفتوح بسفور واضح ، و بإجراءات جلية لتصفية الثورة . يقرأ هذا الأمر (ترشيح وزير داخلية مؤتمر وطني) مع تهديد برهان بتشكيل حكومة طوارئ ، و اعتراف عبدالرحيم دقلو بفض ستة اعتصامات ، و استقالة ياسر العطا من لجنة إزالة التمكين وتدوير الشائعات بحلها لجس النبض ، وتعيين ممثلي الحركات في مجلس السيادة ، و تجميد المناهج ، و اعلان ميزانية صندوق النقد الدولي ،

و تهديد مستشار برهان بالانتخابات المبكرة ، و تفلتات الكيزان بواجهات قبلية . كل ذلك يؤكد انتقال القوى المعادية للثورة إلى الهجوم المفتوح لتصفية الثورة ، و ما ترشيح وزير داخلية مؤتمر وطني الا خطوة مكملة لخطوات أخرى سبقتها و تالية ستلحق بها .
أليس اللجنة الأمنية للبشير معتمدة كشريك في الثورة من قبل التيار التسووي الذي يشاركها السلطة؟ فما دون ذلك هو مجرد استكمال لحلقات التآمر على الثورة . و لكن المهم هو معرفة لماذا حدث ذلك؟
في تقديري أن القوى المضادة للثورة انتقلت لمواقع الهجوم المفتوح لتصفية الثورة لشعورها بأن ذلك أصبح ممكنا ، بعد أن نجحت في احتواء الثورة عبر الوثيقة الدستورية .
و من ضمن أسباب أخرى ، حدث هذا الانتقال لما يلي من اسباب :
تفويت اللحظة الثورية و عدم إعلان مجلس السيادة المدني للتفاوض مع مجلس انقلاب القصر (اللجنة الأمنية) من مواقع الندية ، و قطع الطريق أمام التآمر الإقليمي والدولي .
عدم وجود استراتيجية واضحة للتفاوض مما سمح للتيار التسووي بفرض اجندته .
التقليل من شأن الفرز والاصطفاف الطبقي داخل قوى الحرية و التغيير ، و عدم العمل على بناء جبهة رديفة من القاعدة للقمة لتصبح بديلا لهذا التحالف الفوقي التنسيقي عند الخروج منه .
القبول بتحويل التحالف من تحالف تنسيقي لتحالف مركزي ، مما مكن التيار التسووي من السيطرة عليه .
الارتكان لقوة الشارع المؤقتة الممثلة في المليونيات ، بدلا من اعطائها شكل تنظيمي جبهوي مستدام يأخذ المشروعية ويواصل النضال اليومي .
٦- ضعف عمل التيار الثوري الدعائي و سماحه للقوى المضادة للثورة بإلتقاط أنفاسها ، والعودة لإغراق وسائل التواصل الاجتماعي بالدعاية السلبية والشائعات ، في ظل اعلام رسمي و نظامي مسيطر عليه من القوى المضادة للثورة .
٧- عدم استعادة شركات الجيش و الامن و استمرار سيطرة القوى المضادة للثورة على أكثر من ٨٠٪ من اقتصاد البلد ، و بالتالي استمرار التمكين الاقتصادي للرأسمال الطفيلي .
يعزز ذلك التبعية المطلقة لصندوق النقد الدولي والميزانيات التي وضعت استنادا إلى ذلك ، واليقين الاعمى للمكون المدني في السلطة بأن هذا هو الطريق الوحيد الممكن والصحيح لإدارة اقتصاد البلد ، و بهذا يتكامل عنصري السيطرة من رأس مال طفيلي ورأسمال مالي امبريالي في حالة تحالف واضحة و جلية .
٨- احتفاظ القوى المضادة للثورة بجيشها و جهاز أمنها الرسمي والشعبي ، مع احتفاظها بمليشياتها و تقنين الجنجويد كجزء من المؤسسة العسكرية بموجب الوثيقة الدستورية

المضروبة .
٩- التركيز في إزالة التمكين على لجنة إزالة التمكين التي تعمل على متابعة أفراد أو شركات ، دون العمل على تفكيك السياسات و البني القانونية التي سمحت بهذا التمكين .
١٠- اتساع دائرة التآمر الإقليمي و الدولي الذي تمكن من احتواء نداء السودان بجميع مكوناته ، واتفق معه على تعويم العسكر وإنجاز الهبوط الناعم منذ ايام الانتفاضة ، و مثال لذلك وثيقة ابوظبي التي أنجزتها الجبهة الثورية و زيارات مريم الصادق وخالد سلك لأبو ظبي ، و حجيج اللجنة الأمنية المتصل لتلك البلاد .
١١- الفشل في لجم اللجنة الأمنية و منعها من الانتماء إلى محور إقليمي معين ، بل و الفشل في إخراج بلادنا من بيع بندقيتها في حرب اليمن . و هذا فشل في اتخاذ سياسة خارجية متوازنة من مواقع السيادة و الندية .
١٢- الفشل الذريع في جبهة العدالة الانتقالية و في إصلاح المؤسسات العدلية .
١٣- القصور في قراءة طبيعة الأساس الطبقي للصراع ، والاكتفاء بالتركيز على الرأسمالية الطفيلية دون القيام بدراسة علمية للطبقات الأخرى كالطبقة العاملة و المزارعين و جميع مكونات القوى الوطنية الديمقراطية ، لمعرفة أثر حكم الرأسمالية الطفيلية على تكوينها ووعيها و تنظيمها و قدرتها على إدارة الصراع ، و أثر ذلك على توازن القوى و وضع الآليات اللازمة لحسم الصراع لمصلحة شعبنا .
١٤- ضعف العامل الذاتي المزمن الناتج عن ظروف القوى السياسية المنهكة ، و الذي يقود دائماً للاكتفاء بالتحالفات الفوقية بدلا من العمل على بناء جبهات حقيقية من القاعدة للقمة من مواقع تواجد الجماهير . طبعا الوضع الان احسن نسبيا من فترات سابقة لكن الأزمة في جوهرها مازالت قائمة .
ما ذكر أعلاه لا يشكل قائمة شاملة لكل الاسباب ، و لكنه محاولة لإلقاء الضوء على بعض الأسباب التي سمحت للقوى المضادة للثورة بالإنتقال إلى مواقع الهجوم المفتوح لتصفية الثورة بعد أن نجحت في احتوائها .
بالرغم من كل ما ذكر ، إلا أن شعبنا العظيم قادر على امتلاك زمام المبادرة ، و تنظيم صفوفه لاستكمال ثورته . فالقوى المضادة للثورة ، سقط مشروعها سياسيا و انكشفت أمنيا ، و شقها العسكري الذي يبدي تماسكا يعلم جيدا أن ساقيه من رمال . و هي بكل تاكيد لن تستطع ارجاع عقارب الساعة للوراء مهما بذلت من جهد و أعدت من آليات وتكتيكات ، فمصيرها هزيمة ماحقة و الطريق امامها مسدود بحكم طبيعتها و طبيعة برنامجها السياسي الذي ليس لديه حلولا لمشاكل الجماهير ، لانه مبني على مصالح الرأسمالية الطفيلية .

يقيننا أن شعبنا سينتصر و أن نصره قريب ، لانه يرفض الهزيمة و يدرك أن الثورة سيرورة انتصارها حتمي عبر تراكم الأحداث و تحولها النوعي .

و قوموا إلى ثورتكم يرحمكم الله .

٢٠٢١/٢/٦م

لا تشاؤم أو احباط. بل تقدم لشعب منتصر

يجادل الكثيرون بأن الثورة السودانية قد اختطفت و بأن القوى المضادة للثورة سوف تنجح في تصفيتها بعد أن نجحت في احتوائها ، و ألا امل في نجاحها ، فالمستقبل بين أمرين هما :

انقلاب عسكري صريح أو انتخابات مبكرة تعزز امساك قوى الهبوط الناعم بالسلطة لسنوات قادمة . و دون التقليل من شأن هذا التحليل الذي يرى استئساد القوى المضادة للثورة و الحرب المفتوحة التي تشنها على شعبنا فقط ، و لا يرى في المقلب الآخر فعل الجماهير ، نود أن نؤكد أن ثورة شعبنا العظيم ماضية ، و أن شعبنا قادر على استكمالها والانتصار الحاسم فيها و ذلك لما يلي من اسباب :

١- ثورة شعبنا أتت نتاج لوعي عميق بضرورة التغيير ، و تحولت لوعي فاعل بصفة يومية حتى للأطفال ، و حددت عدوها بصفة قاطعة و عزلته شعبيا واجتماعيا ، بحيث أصبحت صفة كوز أسوأ شتيمة من الممكن أن توجه لأي شخص .

٢- أسقطت الثورة رموز النظام البائد و الجأت لجنته الأمنية للقيام بإنقلاب قصر عسكري لقطع الطريق امامها ، و أجبرت هذه اللجنة الأمنية على التخلي عن مشروعها السياسي والادعاء بتبني مشروع الثورة و التغيير .

٣-انتزعت الثورة حقوق المواطن و حرياته عنوة ، و باشرت الجماهير سيادتها على الشوارع وحقها في رفع المطالب و مراقبة السلطة بشقيها المدني والعسكري .

٤- ملكت الثورة المواطن الجرأة على رفع صوته بالاحتجاج والقدرة على تنظيم نفسه بنفسه ، فظهرت لجان المقاومة بصورة بهية تعكس تماسك الجماهير ووعيها بحقوقها .

٥- مكنت الثورة المواطنين من رفض سياسات التجويع و الإفقار و ميزانيات صندوق النقد الدولي ، و وضعتها في مواجهة المكون العسكري الذي يمثل أنشط قطاعات القوى المضادة للثورة . وبتحديدها عدوها الطبقي بشكل صحيح ، تضع الجماهير أرجلها في الطريق الصحيح للانتصار رغم أنف التيار التسووي و قوى الهبوط الناعم .

٦- ألجأت الجماهير الثورية القوى المضادة للثورة للاحتماء بالمحاور الإقليمية و القوى الإمبريالية ، في إقرار واضح وصريح بعجزها أمام حركة الجماهير و حاجتها للاستقواء

بالخارج على الداخل .
٧- أجبرت الجماهير الثورية القوى المعادية للثورة للتخلي عن تنظيماتها الحديثة من أحزاب وتنظيمات ، و للجوء لمؤسسات المجتمع الأهلي التقليدية كالقبيلة في محاولة لحماية مكتسبات التمكين ، في سلوك علني يكرس مدى ضعف مؤسساتها الحديثة وعدم قبولها في الشارع السياسي .
٨- تمكنت الجماهير الثورية من إجبار القوى المضادة للثورة على تقديم رموزها للمحاكمة على تدبيرهم انقلاب يونيو المشؤوم ، مع تقديم بعض قتلة الشهداء للعدالة ، و إن كان ملف العدالة الانتقالية لا يسير بالصورة المطلوبة .
٩- إفشال الجماهير الثورية لمخططات السلطة الرامية لتوسيع قاعدتها الاجتماعية بضم الحركات المسلحة و قوى التيار التسووي لاجهزتها المختلفة ، وذلك عبر نقدها و حصارها وعزلها ، و العمل الجاد على بناء قاعدة اجتماعية نقيضة تحتوي الشارع و تنظمه .
١٠- مشروع القوى المضادة للثورة مشروع مهزوم ، لانه قائم على الاستمرار في تمكين الرأسمالية الطفيلية التي ليس لديها أي قدرة على مخاطبة مشاكل الجماهير و حلها بطبيعة تكوينها ، لذلك ستدخل في صدام حتمي مع هذه الجماهير لأن الطريق امامها مسدود .
١١- إصرار المكون المدني بالتنسيق مع اللجنة الأمنية على تبني روشتة صندوق النقد الدولي باعتبارها الطريق الوحيد الصحيح ، و تكبيد المواطنين عبء الفاتورة الاقتصادية بدلا من ضرب راس المال الطفيلي ووضع سياسات اقتصادية عادلة ، سوف يقود حتما إلى تجدد الثورة المستمرة و يفضي إلى انتصارها .
١٢- التناقضات الثانوية بين مكونات قوى الهبوط الناعم المتمثلة في المكون العسكري والحركات المسلحة و التيار التسووي ، سوف تتعمق بشكل مضطرد كلما تعمق مأزق السلطة و تكرس فشلها في معالجة مشاكل الجماهير . و هذا سيقود لصراعات مفتوحة بينها بدأت منذ ترتيبات تشكيل الحكومة الجديدة التي ستجد نفسها محكومة بميزانية روشتة صندوق النقد الدولي .
١٣-ضعف الخطاب الاعلامي للقوى المضادة للثورة من حيث المحتوى ، و خلوه من أي حلول لمشاكل الجماهير رغم اتساع دائرته ، سوف يقود لمزيد من الانكشاف و مزيد من عدم القدرة على التضليل الإعلامي .
١٤- التحالف بين راس المال الطفيلي و الإمبريالية العالمية تحالف معاق ، لانه يؤسس لشراكة من الصعب استدامتها . فالامبريالية تبحث عن نظم مستقرة تقيض لها الاستمرار في النهب ، والرأسمال الطفيلي لا يملك مقومات الاستقرار . لذلك المساكنة بينهما مؤقتة في كل الأحوال مهما طالت فترتها .

١٥-هناك صعوبة في الحصول على دعم من الدول الإمبريالية لانقلاب عسكري صريح ، لذلك القوى العسكرية مضطرة إلى الانتقال الى الانتخابات المبكرة ، و لكن يجب عدم استبعاد إمكانية حدوث انقلاب صريح في حال توصلت القوى الإمبريالية إلى أن مصالحها لا يمكن حمايتها إلا عبر مثل هذا الانقلاب . فالصعوبة لا تعني الاستحالة بأية حال ، و ما هو متاح من انتخابات مبكرة قد لا يحقق الهدف المطلوب منه .

١٦- استرداد جزء من أموال الشعب المنهوبة عبر لجنة إزالة التمكين ، و السماح بنشر المعلومات عن الفساد في فترة الإنقاذ .

١٧- بشائر لإعلام منفعل بقضايا الجماهير برغم سيطرة القوى المضادة للثورة على الإعلام الرسمي ، و ذلك يتمثل في بث برنامج بيوت الاشباح في التلفزيون الرسمي ، و بث لقاء مع الصحفي الاستقصائي النابه عبدالرحمن الأمين حول الفساد .

١٨-استمرار المليونيات والمسيرات الاحتجاجية ، والتجمعات ذات البعد الإعلامي التوعوي ، و الاصرار على تنفيذ برنامج الثورة .

١٩- تنظيم أصحاب الحقوق لانفسهم مثل أهالي الشهداء العظام ، و الضغط على مؤسسات السلطة للقيام بواجباتها .

كل ما تقدم يؤكد أن زمام المبادرة مازال في ايدي الجماهير الثورية ، و أن القوى المضادة للثورة حتى في حالة هجومها المفتوح لتصفية الثورة الحالي ، هي تهاجم من مواقع الدفاع وعدم القدرة على الانتصار برغم وجودها في السلطة . فهجومها يتم تحت مزاعم الانتماء للثورة والشراكة فيها ، و هو يبحث دائما عن محلل وسط قوى التيار التسووي ، و لا يستطيع أن يضع نفسه مطلقا في موقع المدافع عن مشروع القوى المضادة للثورة الحقيقي ، و هذا في حد ذاته هزيمة مؤكدة . فالمطلوب من قوى الثورة فقط تمتين تنظيم نفسها في جبهة موحدة تبنى من القاعدة للقمة ، مع التمسك بأهدافها و الاستمرار في فعالياتها الثورية ، و الاستعداد للصدام مع القوى المضادة للثورة من مواقع السلمية ، وعدم الانجرار في حالة يأس للعنف الذي سوف ينقل المبادرة لايدي أعدائها . فالثورة ماضية في طريقها و سيرورتها ، تراكم انتصاراتها حتى تحقيق النصر الحاسم ، الذي نراه قريبا و يرونه بعيدا . أليس الصبح بقريب؟

و قوموا إلى ثورتكم يرحمكم الله

٢٠٢١/٢/٦م

ما العمل ؟

بعد اتضاح طبيعة الصراع الطبقي و السياسي الذي أفرز خارطة سياسية جديدة ، مايزت بين قوى الهبوط الناعم بشقيها العسكري التمكيني و التسووي في قوى الحرية و التغيير الشريك له و بين قوى الثورة ، تجمعت قوى الهبوط الناعم في مجلس الشركاء المقيض له القيام بدور الحاضنة لتصفية الثورة عبر رفع شعاراتها و افراغها من مضمونها ، و لم تتمكن قوى الثورة من إعادة تنظيم نفسها حتى الآن بالمستوى المطلوب لإدارة الصراع واستكمال مهام الثورة بالاستفادة من تقدم الشارع القادر حتى هذه اللحظة على فرض ارادته ، المطلوب تحويلها إلى عمل منظم مستدام لا لحظي أو موسمي . و في مثل هذه الظروف التي تبدو فيها قوى الردة أكثر تنظيماً من حيث المظهر ، و تبدأ هجومها المضاد متوهمة القدرة على تصفية الثورة بالرغم من أنها كمشروع مهزومة من حيث الجوهر ، تتعالى الاصوات متساءلة ما العمل؟ والاجابات على هذا السؤال الكبير ، تأتي متباينة تباين الاستجابات النفسية لا التحليلية العلمية و العملية ، فتتراوح ما بين الإحباط و الياس والدعوة للاستسلام ، و بين الحزن و التفاؤل العاطفي و المبالغة في إطلاق الشعارات واستعجال النتائج . و حتى لا نظلم الجميع أو البعض ، علينا أن نؤكد بأن هذا جميعه يأتي من مواقع الحرص على الثورة و الرغبة في استكمال مهامها ، و لكنه لا يقدم الرؤية و لا يضع الخط السياسي الواضح لهذا الاستكمال .

و دون أي ادعاء بإحاطة كاملة أو إطلاق صحة ، نتقدم بهذه المساهمة المتواضعة في سبيل صياغة خط عملي يواكب تطور الصراع ، و يفتح الطريق أمام تفكيك دولة التمكين والانتقال الى دولة جميع المواطنين ، ونلخص ذلك فيما يلي :

١- لا بد من بناء خط سياسي يرمي لتجاوز الوثيقة الدستورية بطرح وثيقة جديدة تبنى على أساس إعلان الحرية و التغيير و تكرس لدولة مدنية خالصة . ترفض هذه الوثيقة البديلة الشراكة مع اللجنة الأمنية و تؤسس لانتقال ديمقراطي حقيقي . و يجب أن يبنى رفض الوثيقة الدستورية الحالية ، على أساس أنها لا تمثل الثورة من حيث أنها تستمد مشروعيتها من انقلاب القصر ، بوصفها موقعة من برهان بصفته رئيس مجلس الإنقلاب الانتقالي ، و من حيث أنها تكرس هيمنة لجنة نظام البشير الأمنية و تمنع من قيام سلطة مدنية انتقالية خالصة . وهذا يحتم إسقاط المشروعية عن كل المؤسسات التي بنيت على أساسها ، بما في ذلك حكومة شبه المدنية برئاسة حمدوك ، لأنها تستمد شرعيتها من هذه الوثيقة غير الشرعية المكرسة لهيمنة القوى المضادة للثورة ممثلة في أنشط قطاعاتها المتمثل في اللجنة

الأمنية للنظام . و هذا يستلزم بالطبع صياغة وثيقة دستورية بديلة أو إعلان دستوري ، تتبناه قوى الثورة ممثلة في لجان المقاومة و تجمع المهنيين و كونفيدرالية منظمات المجتمع المدني و الأحزاب والقوى السياسية التي ترتضي مثل هذه الوثيقة أو الاعلان .

٢- الدعوة الصريحة لإسقاط السلطة الحالية بمجلس سيادتها و حكومتها بإعتبارها فاقدة للمشروعية ، لأنها تستمد مشروعيتها من الوثيقة الدستورية المضروبة التي تستمد مشروعيتها من انقلاب القصر الذي نفذته اللجنة الأمنية لقطع الطريق أمام الثورة كشق ثاني من استراتيجية النظام بعد فشل الشق الأمني القائم على القمع العنيف المباشر ، وإزالة أي التباس أو مزاعم حول أنها سلطة ثورية أو مدنية ، و تأكيد أنها سلطة تحمي التمكين الذي هو جوهر نظام الرأسمالية الطفيلية ، بتمكينها لجنته الأمنية التي منعت حتى عملية الإصلاح ناهيك عن تصفية اثار نظام الحركة الإسلامية . و الدعوة لقيام مجلس سيادة تشريفي مدني ، يمثل فيه العسكريين الوطنيين لا جنرالات نظام التمكين للطفيلية ، و حكومة مدنية خالصة قائمة على الكفاءة لا المحاصصة ، تؤسسها القوى الثورية المنظمة وفقا لما سيرد أدناه .

٣- بناء جبهة من القاعدة للقمة من القوى الثورية و دعوة كل القوى الوطنية للمشاركة فيها ، وقبول منسوبي قوى الحرية والتغيير فيها على أساس فردي . كل عضوية الأحزاب السياسية الوطنية بما فيها الحزب الشيوعي ، تدخل هذه الجبهة على أساس فردي . هذه الجبهة أساسها في مواقع السكن لجان المقاومة التي يجب أن تتسع مواعينها لتنظيم جماهير الاحياء بالشكل المناسب ، الذي يستوعب الجميع ما عدا منسوبي الحركة الإسلامية ، بإعتبار أن جميع الشرائح الاجتماعية و الطبقات من عمال و فلاحين و طبقة وسطى ، أصحاب مصلحة في التحالف ضد رأس المال الطفيلي ، و أن القوى المنظمة في تيارها التسووي بقواه المكونة من شبه الإقطاع و البرجوازية الصغيرة المتهافته من أجل الصعود و الالتحاق بركب الرأسمال الطفيلي الذي فت من عضدها و زلزل قواعدها عبر خلق سيولة طبقية أضعفت أركانها و ألحقتها به من مواقع التبعية ، فشلت فشلا ذريعا في الالتحام مع حركة الجماهير التي تجاوزتها بالفعل من حيث صناعة الحدث السياسي ، وإن بقيت قطاعات منها في إطار تنظيمي موحد معها . أما في مواقع العمل ، فالتنظيم يتم بتنشيط تجمع المهنيين و توسعة نشاطه وتكريسه كرافد للتنظيم السياسي ، مع عدم إهمال العمل على بناء النقابات الفئوية المستقلة . و يشكل التجمع مع لجان المقاومة ، الأساس لخلق جسم الجبهة التي تنتخب قيادتها ديمقراطيا . و

هي جبهة ليست بديلا عن القوى السياسية الموجودة في الخارطة السياسية ، و لكنها تنظيم وثيق الصلة بالثورة والقوى التي أنجزتها بالفعل ، يؤطر الشارع الذي أنجزها تنظيميا ، و يرفعه لمقام الفعل السياسي فوق الأحزاب التي انحازت لهذا الشارع كل حزب من مواقعه ، و ذلك لتجاوز معضلة التحالفات الفوقية الهشة بين الأحزاب السياسية المنهكة و ذات المصالح الطبقية المتباينة ، التي قادت لتصفية ثورات شعبنا المتتالية و انتكاساتها .

و هذا بالطبع لا يمنع من أن تواصل هذه الأحزاب نشاطها المنفرد و انجاز تحالفاتها الفوقية المعتادة ، سواء أكان هذا تحالفا تسوويا داعما للهبوط الناعم ام ثوريا داعم للجبهة المطلوبة .

٤- وضع برنامج للحكومة يقوم على سيطرتها على اقتصاد البلاد ، و رفض روشتة الصندوق مع التعامل معه من مواقع السيادة .

و هذا يستلزم استعادة شركات المؤسسة العسكرية و الأمنية و ضمها للقطاع العام لا خصخصتها تحت دعاوى تحويلها لشركات مساهمة عامة ، و وضع برنامج اقتصادي تأهيلي و تنموي يقوم على استرداد الأموال المنهوبة وإعادة تأهيل المشاريع الإنتاجية مع إعادة صياغة علاقات الإنتاج لمصلحة المنتج ، و السعي لالغاء الديون الخارجية ، مع تحديد آليات و شروط الاستثمار الأجنبي ، و التعامل مع مؤسسات التمويل الدولية وفقا لاحتياجات واقعنا الاقتصادي دون تفريط في سيادتنا الوطنية . فضرب الرأسمالية الطفيلية و تفكيك سيطرتها الاقتصادية ، سيسمح حتما بالحصول على شروط افضل عند التفاوض مع المقرضين ، لانه يرفع من قدرة البلاد التفاوضية .

٥- إعادة هيكلة القوات المسلحة و النظامية و إعادة مفصوليها جميعا بقرار سياسي مع حل جهاز الأمن . و هذا يستلزم رفض اعتبار مليشيا قوات الدعم السريع جزءا من المؤسسة العسكرية ، و التعامل معها كمليشيا يجب حلها و تسريحها و تجنيد من يصلح من أفرادها على أساس فردي بالقوات المسلحة ، و إعادة الآخرين للحياة المدنية .

و بكل تاكيد لا بد من حل جهاز أمن النظام الفاشي الذي مازال موجودا ، بوصفه جهاز مؤدلج صنع لحماية دولة الحركة الإسلامية ، و من المستحيل أن يتحول الى جهاز لحماية أمن دولة كل المواطنين بحكم عقيدته و تكوين أفراده ، و من ثم بناء جهاز أمن جديد من أبناء الوطن الشرفاء الذين انجزوا التغيير وثاروا ضد هذا الجهاز المجرم الذي اشتط في التنكيل بأبناء شعبنا .

٦- إصلاح المنظومة العدلية ووضع تصور شامل للعدالة الانتقالية . و هذا لا يقتصر

على فصل المعينين سياسيا بالأجهزة العدلية ، بل يجب أن يبدأ اولا بالقوانين و السياسات واللوائح و النظم ، و من ثم إعادة الهيكلة على مستوى الكادر و التأهيل المستمر لمرافق العدالة .

٧- وضع تصور و خطة واضحة لسلام عادل وشامل بإشراك المتضررين (المستغلين بفتح العين) ، الذين عانوا من ويلات الحرب و تداعياتها .

سلام لا يقوم على الاقتسام للسلطة و الثروة ، بل على التوزيع العادل للثروة لأصحابها الحقيقيين من المنتجين ، و ذلك عبر الاهتمام بعودة المهجرين والنازحين إلى قراهم وتعويضهم ، و توفير شروط إعادة إنتاج حياتهم ، و تكريس علاقات انتاج تمكنهم من السيطرة على حصيلة منتجاتهم ، و بناء سلطتهم التي تزاوج من بين خصوصيتها واقليميتها وقوميتها . هذا السلام و ثيق الصلة بالعدالة و الحرية ، والذي لا فكاك له من مقومات الحياة الكريمة و جذرها الإنتاجي .

٨- التحضير لقيام مؤتمر دستوري لإعداد مسودة لدستور دائم ، تسبقه مشاورات و ورش و ندوات تثقيفية و اتصال مع كل قوى المجتمع الحية دونما فرز أو تمييز ، مع الاهتمام بطبيعة قانون الانتخابات الذي سوف يؤسس للديمقراطية القادمة .

قد يبدو الإيجاز الوارد أعلاه كثيفاً ، و قد يراه البعض مكلفا لقوى الثورة بما لا تطيق أو أنه يخلط بين الحلم و الواقع و يتجاوز حقائق لا يمكن إغفالها ، و لكنه على العكس ينطلق من حقيقة أساسية هي قدرة شعبنا على الفعل و صناعة الحدث السياسي ، و على تجاوزه لقواه السياسية المنظمة الذي أكده في كل انتفاضاته ، و على وعي قواه الحية التي عرفت عدوها و مازالت تنادي بدولتها المدنية . فالقول بضرورة تجاوز الوثيقة الدستورية لا ينبني على نقدنا السابق لها منذ أن كانت مسودة ، بل تعززه الممارسة التي أكدت استحالة استكمال مهام الانتقال في ظلها و بالشراكة مع العسكريين الانقلابيين ، و الدعوة لوثيقة دستورية تكرس المدنية وإقصاء العسكريين ، مبنية على الثقة في قدرة شعبنا المنظم على اسقاطهم كما أسقط رئيسهم المخلوع ، و الرغبة في بناء جبهة من القاعدة للقمة مبنية على تجربة شعبنا في بناء تجمع مهنييه و لجان مقاومته كأساس لعمل تحالفي جبهوي ديمقراطي واسع قاعدي بديلا للتحالف الفوقي الهش الذي ثبتت عدم فاعليته و قدرته على الاستمرار في تنفيذ مهام الثورة مرارا و تكراراً ، خصوصا و هو يواجه عدوا شرسا ومنظما مثل الرأسمال الطفيلي ، الذي جسر علاقته مع الإمبريالية و يسعى حثيثا للدخول معها في تحالف معاد لشعبنا يتوهم في أنه سيكون مستداما .

و في تقديرنا أن الخارطة أعلاه ، ترسم طريقا سياسيا صعبا و معقدا بالفعل ، لكنه الطريق الوحيد الذي يقود شعبنا إلى انتصاره الحتمي و يقيض له كسر الحلقة

الشريرة و يخرجه من دائرة المساومة التي تبنتها القوى التسووية كطريق لخلاصها بالصعود في رفقة الرأسمالية الطفيلية ، و بالمواجهة و الضد لمصالح شعبنا ، في سلطة يهيمن عليها الرأسمال الطفيلي و يتبعه من مواقع متخلفة شبه الإقطاع و البرجوازية الصغيرة المتهافتة على السلطة و الفاقدة للثقة في الشعب و حركة الجماهير ، و التي كانت تعمل بجد لخوض انتخابات ٢٠٢٠ قبل أن تفاجئها ثورة ديسمبر المجيدة .
يقيننا أن شعبنا منتصر ، و أن طريقه للانتصار شديد الوضوح ،
فقوموا إلى ثورتكم يرحمكم الله
٢٠٢١/٢/١٦

نقطة التاسيس ليست هي (قحت) بأية حال من الأحوال . فهي الجماهير التي أنجزت الثورة و نظمت نفسها في لجان المقاومة و تنظيمات القضايا كأسر الشهداء و متضرري السدود ومفصولي الخدمة المدنية و العسكرية ، و تجمع المهنيين الذي رضيت به الجماهير قائدا لثورتها .

الحديث عن عودة لمنصة تأسيس قوامها قوى (قحت) التي انحاز تيارها التسووي للجنة البشير الأمنية و نصبها شريكاً ، يلزم من يتبناه بالإجابة على الأسئلة التالية :

١- كيف يمكن لقوى الثورة أن تتحالف مع شريك الذراع الضاربة لقوى المضادة للثورة؟
٢- من هو العدو الذي يتم هذا التحالف في مواجهته إن لم يكن القوى المضادة للثورة وذراعها الضارب المتمثل في اللجنة الامنية؟
٣- كيف سيستطيع هذا التحالف إنجاز مهام الثورة وفقا لاعلان الحرية و التغيير في ظل القبول بسقف الوثيقة الدستورية و خروقاتها المستمرة مثلما يفعل التيار التسووي؟
٤- كيف يمكن لقوى التيار التسووي أن تكون حليفا للقوى الثورية التي تنادي بتغيير جذري و شريكا في نفس الوقت للجنة الامنية؟
٥- كيف سيتم تفكيك دولة التمكين و الوثيقة الدستورية منعت صراحة اصلاح المنظومة العسكرية و الأمنية ناهيك عن حل الأخيرة ، و التيار التسووي ملتزم بها؟

من المهم فهم أن التحالفات هي جزء من خط سياسي يرمي إلى تنفيذ البرنامج الاني(اعلان الحرية و التغيير) ، و أنها مع التكتيكات و الشعارات و الادوات تشكل الخط السياسي الذي يجب أن يكون واضحاً حتى لا يضلل حركة الجماهير و يسمح بعمل دعاية فاعلة تسمح بتنظيم الحراك و تأهيله لإنجاز مهامه .
التحالف لا يبني على التمنيات و تكرار التجارب التي ثبت فشلها ، بل على احتياجات

الواقع لتحقيق الأهداف . فهو ليس غاية في ذاته بل وسيلة . و المطلوب هو تكوين تحالف قاعدي يستهدف تنظيم قوى الثورة ، لا تحالف فوقي يمنع الفرز و الاصطفاف الذي حدث تكوينه . و هو في أفضل حالاته من الممكن أن يكون داعما للتحالف القاعدي ، و لا يصلح بأية حال لقيادة الثورة ، و لن يتمكن من إنجاز أهدافها . مودتي

٢٠٢١/٥/٧م

ما حيلة الرصاص و المشنقة ام سلبة
ما بيفهم المكتوب البيقرأ بالقلبة
عمال و فلاحين و الجند و الطلبة
سدا منيعا هي ما تكترو الغلبة[٢]

التاسع و العشرون من رمضان مجدداً ، الحادي عشر من مايو ٢٠٢١م ، و الشوارع مازالت تؤكد أنها لا تخون و أن قضاياها حاضرة ، و سلطة اللجنة الأمنية لنظام المخلوع البشير مازالت تؤكد عدائها لحركة الجماهير و طبيعتها المعادية للثورة و الثوار . ففي ذكرى مجزرة فض اعتصام القيادة العامة التي ارتكبتها اللجنة المذكورة بدم بارد و حاولت و تحاول الهروب من تبعاتها ، ارتكبت مجددا جريمة الاعتداء على أفطار أسر الشهداء العظام أمام القيادة العامة بالرصاص الحي ، ليرتقي شهداء و يصاب عدد من المشاركين إصابات مباشرة بعضها في الصدر و الرأس .

و الحدث ليس حدثا عابراً ، فهو في مبتداه أكد أن الشارع مازال ممتلكا لزمام أمره و قادرا على فرض إرادته على عدوه المرعوب و الممسك على الزناد بأيدي مرتعشة . فبالرغم من أن سلطة اللجنة الأمنية (المجلس الانقلابي العسكري) المتنكر في شكل مكون عسكري في مجلس السيادة ، قد أعلنت اغلاق كل الطرق المؤدية للقيادة العامة ، نجحت الجماهير في تحديها واقتحام الموقع و فرض فعاليتها عليها . و نجاح أسر الشهداء و الجماهير في إقامة إفطارهم أمام القيادة العامة رغم انف سلطة اللجنة الأمنية ، هو من باب فرض الإرادة على من هو السلطة و افقاده سمة السلطة الأساسية التي هي فرض الإرادة على الآخرين . وهذا يعني أنه بدأ بالفعل في فقدان سلطته تدريجياً ، لأن مثل هذا التحدي المتدحرج نهايته لامحالة سقوط النظام . لذلك اضطرت السلطة لمواجهته بنفس السلاح الذي واجهت به الاعتصام السلمي ، و هو الرصاص الحي و العنف المفرط بهدف القتل .

و الدرس المستفاد من ذلك ، هو أن الشارع مازال قادر على صنع الحدث

٢ الشاعر : محجوب شريف

السياسي ، و أن السلطة المرعوبة مازالت هي نفسها السلطة المعادية للجماهير و ثورتها ، و ألا ادوات لها غير العنف و القتل في مواجهة الحراك الجماهيري السلمي ، مما يؤكد أنها من المستحيل أن تكون سلطة الثورة .

و الحدث أيضا يبين بجلاء بأن حركة الجماهير في منظماتها الأساسية القاعدية المنجزة للثورة ، قد قبلت التحدي و بدأت في تصعيد مواقفها لإنجاز مهام ثورتها بنفسها بعد أن حددت عدوها بشكل نافى لكل موارية و بدون تورية . إذ كان لافتا أن أسر شهداء الثورة العظام ، قد وجهوا اتهاما مباشرا لحميدتي و شقيقه و مليشيا الجنجويد المسماة بالدعم السريع ، بإرتكاب جريمة فض الاعتصام و ما صاحبها من انتهاكات مروعة . هذا الاتهام الصريح و تسمية الأشياء باسمائها مع تحديد سقف زمني للاعتراف بالجريمة و للتصعيد ، يعكس تطورا نوعيا في موقف الشارع من السلطة ، و تحديا مباشرا لطبيعة تكوينها ، خصوصا أنه تضمن مطالبة بحل جميع المليشيات و تكوين جيش وطني موحد ، في تاكيد واضح لأحد مطالب ثورة ديسمبر المجيدة . و هذا يعني أن حركة الجماهير قد بدأت مواجهتها المباشرة لمشروع الهبوط الناعم و محاولة تصفية الثورة ، من مواقع متقدمة تعرف حقا من هو عدوها و ترفض المشروع القائم و تقدم البديل في إطار ما يليها من واجبات ثورية وثيقة الصلة بتحقيق العدالة ، التي هي أحد شعارات الثورة الثلاثة . موقف أسر الشهداء المتقدم اليوم ، يكرس ما حدث من فرز على مستوى الخارطة السياسية والاجتماعية مؤخرا ، و يضع علامة فارقة تمايز ما بين قوى الثورة و قوى الهبوط الناعم .

و من الواضح الآن أن قوى الثورة التي كانت اصلا للحراك حامل مفاتيح التغيير ، قد بدأت في تصعيد جديد لاستكمال ثورتها . و هي لا محالة سوف تجمع قواها و تعيد تنظيم نفسها ، بتجميع لجان المقاومة التي يجب أن توسع من دائرة تنظيمها و تحتمي بقواعدها بدلا من النضال نيابة عن جماهيرها ، و تجمع المهنيين الذي بدأ في تفعيل نشاطه مؤخرا ، و مفصولي الخدمة المدنية و العسكرية و جميع التنظيمات المطلبية ، لبناء جبهة ثورتها من القاعدة للقمة و خلق مركز موحد لها ، يستكمل مهام الثورة عبر إسقاط السلطة الحالية بشقيها المدني و العسكري لعدم مشروعيتها و لأنها لا تمثل الثورة ، و بناء سلطة الجبهة على أسس ثورية مشروعيتها مقننة بوثيقة دستورية جديدة ، تخرج من صلب حركة الجماهير و تقنن ثورتها و تؤسس لانتقال فعلي من دولة التمكين إلى دولة المواطنة ، عبر جدل الهدم والبناء .

و بالرغم من الحزن على ارتقاء شهداء في ذكرى استشهاد شهداء فض الاعتصام لهم جميعا المجد و الخلود ، و بالرغم من العدد الكبير من المصابين ، إلا أن الحدث أكد أن جذوة الثورة مازالت مشتعلة ، كما أكد بما لا يدع مجالا للشك

من هو عدوها و عدو جماهيرها ، و أكد طبيعة السلطة الحاكمة و تمسكها بأساليب القتل و العنف المفرط تجاه الجماهير . و هو بذلك شكل محطة فارقة في تاكيد امتلاك حركة الجماهير لزمام المبادرة ، وقدرتها على صنع الحدث السياسي و فرض إرادتها على عدوها ، و عزز من تشكل خارطة سياسية واضحة وفقا لفرز و اصطفاف جديد طرفيه سلطة الهبوط الناعم و حراك الجماهير الثورية .

و لسنا في حاجة للقول بأن هذه الخارطة أساس لمعادلة سياسية من المعلوم من سينتصر فيها . فعبر تراكم واعي و منظم ، النصر معقود حتما بلواء حراك الجماهير . فحكومة الهبوط الناعم التي تظن بأنها قد احتوت الثورة بالوثيقة الدستورية المعيبة ، و أنها بصدد تصفية الثورة عبر خرق الوثيقة نفسها ، تصحو الآن على رعب حراك واعي و منتظم بداياته واثقة ، لا تجد أمامه سوى تجريب المجرب الذي يقود للسقوط و استخدام العنف المفرط في مواجهة حراك الجماهير .

« و البيجرب المجرب ندمان»

و قوموا إلى ثورتكم و نظموا صفوفكم من القاعدة للقمة فنصركم اكيد

٢٠٢١/٥/١٢م

هناك حملة منظمة من قوى الهبوط الناعم تحاول أن تحمل الحزب مسئولية اغتيال الشهداء قبل يومين . بدأت كدعاية تتحدث عن أن الحزب قام بذلك الفعل المشين لدق اسفين بين المكون العسكري و المدني حتى تنهار الشراكة ، و من ثم يروج الآن بأن مجموعة العسكريين المعتقلين الذين قاموا بالقتل ، اتضح انهم خلية تابعة للحزب . في رايي ان هذا أمر مهم يجب التصدي له عاجلا و عدم الاستهانة به ، فهو يعكس إفلاس قوى الهبوط الناعم و خوفها من نفوذ الحزب بعد أن أصبح خطه السياسي هو خط الجماهير و هو وضع يهدد السلطة بالفعل ، كما يعكس خوف هذه القوى و رعبها و رغبتها في التخلص من الحزب عبر التآمر كما فعلت في الديمقراطية الثانية . لذلك أرى أن يتم ما يلي بصورة استباقية :

١- الرد بحملة مضادة واسعة تحمل السلطة بشقيها المدني و العسكري المسئولية ، وتستفيد من نشاط المنظمات التي أصدرت بيانات في هذا الاتجاه .

٢- القيام بنشاط قانوني توعوي يوضح مسئولية السلطة عن الحدث .

٣- تكليف الزملاء المحامين بتقديم العون القانوني لأسر الشهداء و المشاركة في التنسيق مع المحامين البريطانيين الذين كلفتهم أسرة الشهيد عثمان .

٤- تجميع اكبر عدد من المنظمات الجماهيرية التي حملت السلطة المسئولية و حثها على متابعة الأمر و مواصلة الضغط .
٥- إشراك منظمات المجتمع المدني في الحملة .
٦- إشراك منظمات حقوق الإنسان الإقليمية و الدولية في الأمر .
٧- المطالبة بلجنة تحقيق دولية مستقلة تسند لها مهمة التحقيق في هذه الجريمة وجريمة فض الاعتصام الاولى أيضاً .
٨- القيام بحملة سياسية لمحاصرة السلطة و تضييق مساحة المناورة أمامها .
٩- حشد الأحزاب الوطنية غير المشاركة في السلطة لدعم الحملة .
١٠- إعادة تامين الحزب و كادره تحسبا لأي مستجدات .

مودتي
٢٠٢١/٥/١٤

شعبا شديد الباس
ما بيحبسو الترباس
ما بيمسكو اب كباس[٣]

كعادته دوما كان شعبنا حاضرا بتوقيت الثورة . الثالث من يونيو من العام ٢٠٢١م ، لم يكن احياءا فقط لذكرى شهداء جريمة فض الاعتصام الثانية ، بل كان افتتاحا تاسيسيا ناجحاً لتكريس تمكن الشعب من زمام المبادرة و صنع الحدث السياسي . توهمت قوى الهبوط الناعم أنها قد نجحت في احتواء الثورة بتمرير الوثيقة الدستورية التي مازالت تنازع في محاولة تثبيت نفسها كمرجعية دستورية ، و أنها سوف تنجح في تصفية الثورة عبر خرق هذه الوثيقة ، بجمع متناقضي فاعلية الوثيقة للاحتواء ، و خرقها و أضعاف مركزها للتصفية ، و محاولة حل التناقض بمرور الوقت و اختلال التوازنات . لكن شعبنا فاجأها بمسيرة واثقة ، واضحة الأهداف ، محددة الشعارات ، مشهرة هتافاتها بلا وجل ، و متحدية لسلطة الهبوط الناعم و مطالبة بإسقاطها ، و الدفع بالبديل الثوري القادر على إنجاز مهام ثورة ديسمبر المجيدة . حددت المسيرة عدوها ، و وضعت استراتيجيتها ، و صاغت خطها السياسي بجدارة و اقتدار ، و لم تثنيها مناورة السلطة الرامية للاحتواء .
فالواضح أن السلطة بشقيها العسكري الحاكم و شبه المدني التابع ، قد قررت الانحناء

٣

للعاصفة حتى تمر ، بدلا من مواجهة المسيرة بالقمع المعهود في انتهاك سافر لحرية التعبير والحق في التظاهر ، وفقا للتاكتيك الذي كانت تتبناه . فبالرغم من البداية بمطاردة النشطاء في الأحياء السكنية لإفشال تنظيم المسيرة ، و الدعاية السالبة ضدها في وسائل التواصل الاجتماعي من منسوبي التيار التسووي ، و التخويف من اختطافها من قبل الفلول تارة أخرى ، لجأت السلطة لأسلوب الاحتواء بدلا من المواجهة اخيرا . فقام رئيس مجلس وزرائها بمقابلة بعض ممثلي أسر الشهداء و انتقد بطء إجراءات تحقيق العدالة ، و قام النائب العام بعمل مؤتمر لمناقشة احوال العدالة ، كما قامت القوات الأمنية بتأمين المسيرة بل و توزيع المياه لها قبل العودة مجددا و ضربها بالغاز المسيل للدموع ، و توارت اللجنة الأمنية تماما خلف الصمت و عبر فرض حجاب مادي على القيادة العامة و ابعاد الجنجويد عن المشاركة بأي صورة من الصور . كذلك شارك بعض منسوبي السلطة من التيار التسووي في (قحت) في المسيرة ، و بعضه رفع شعارات بدعم (قحت) و مهاجمة الحزب الشيوعي!!! و بعد انتهاء المسيرة قرظ اعلام الهبوط الناعم الموقف الحضاري للسلطة ، وغمز من قناة الثوار بزعم أن العدد المشارك محدود لوجود انقسام في شارع الثورة ، في محاولة لنسبة التيار التسووي للثورة زورا و بهتانا .

و الواضح هو أن تاكتيك الاحتواء في حد ذاته إقرار بالهزيمة و عدم القدرة على فرض الإرادة بالقوة على حركة الجماهير . فمجرد الاتجاه لهذا التاكتيك ، يعني أن سلطة الهبوط الناعم قد وعت بأنها غير قادرة على منع المسيرة و تقويضها عبر خطاب سياسي و اعلامي ونشاط تنظيمي للتيار التسووي ، و أن التصدي لها بالعنف حسب رغبة و أسلوب اللجنة الأمنية (المكون العسكري بمجلس السيادة) المعهود سوف يقود إلى أزمات أكبر و كلفة لا تحتملها ، بالاخذ في الاعتبار تداعيات ما حدث في رمضان مؤخراً . و تكتيك الاحتواء محاولة لتقليل الخسائر مع الاعتراف ضمنيا بوجودها . و رضوخ السلطة لإرادة الثوار عبر تبني تاكتيك الاحتواء ، يعني اعترافا بسلطة الشارع و امتلاكه زمام المبادرة . و لكن لا يجب اعتبار أن هذا التكتيك هو سياسة مستدامة لهذه السلطة المعادية للجماهير ، لانه مجرد تاكتيك قابل للتغير في حال اتساع الحراك الجماهيري بمستوى يشكل خطراً حقيقياً على بقائها لا مجرد سلطة تفرض عليها كل حين و اخر .

و المهم هو الإنتباه إلى أن المسيرة كانت مؤشرا تاسيسيا في طريق إسقاط السلطة ، لا مرحلة ختامية و أداة مباشرة للاسقاط في تاريخها كما تصورها قوى الهبوط الناعم ، لتخلص إلى أنها فشلت في تحقيق أهدافها . فهي قد نجحت بما يفوق التصور في التأسيس للمسار المطلوب ، و كانت بمستوى اكبر من توقعات مرحلة تأسيسية تكرس الاصطفاف الجديد والفرز الذي حدث ، و تؤكد إعادة تشكيل الخارطة السياسية . إذ لم يكن من

المتوقع أن ينتقل كل من شارك في الثورة إلى جانب مشروع إسقاط السلطة الحالية ، لأن بعض الثوار ما زال تحت تضليل دعاية التيار التسووي ، و يملك بعض الآمال في أن تنجح حكومة شبه المدنية الملحقة باللجنة الأمنية الحاكمة ، بتحقيق بعض أهداف الثورة على الأقل . و نجاح المسيرة في تحقيق الهدف التاسيسي و تكريس القطيعة بين الهبوط الناعم و قوى الثورة ، يفتح الطريق أمام التحاق كل الجماهير الثورية بقوى الثورة لاحقاً ، و هو نذير سوء لقوى الهبوط الناعم ، التي لن تالو جهدا في محاولات كبح جماح حركة الجماهير ، لعجزها عن تحقيق أهداف الثورة ، و لكن هيهات .

و الخلاصة هي أن المسيرة كانت حدثا مؤثرا في طريق تنظيم حركة الجماهير و اعلان أهدافها الثورية الواضحة ، و انطلاقة مهمة في طريق تصحيح مسار الثورة السودانية واستعادتها لعنفوانها ، في اندفاعة نهايتها الحتمية هي انتصار شعبنا العظيم ، بشرط الاهتمام بإستكمال مهام تنظيم جبهة الثورة من القاعدة للقمة ، و الإنتباه لمؤامرات وتحركات و خطط القوى المعادية للثورة ، و الاهتمام بالتناقض الرئيس دون إهمال للتناقضات الثانوية .

و قوموا إلى ثورتكم ، و عززوا انطلاقتكم في مسار التصحيح باستكمال مهام التنظيم ، فنصركم يلوح في الأفق

٢٠٢١/٦/٥

استلمت مسودة الميثاق المطروح من الحزب من أحد الزملاء و كان تعليقي عليها كما يلي :

هذه مقدمة ممتازة و جهد كبير و مقدر ، لكنها تعاني من مشكلة الجمل الطويلة و غياب الترقيم الصحيح بالفاصلة و النقطة ، مما يجعل قراءتها عصية على البعض . ارجو تدارك هذا الأمر إن أمكن .

التحية لكم على هذا العمل المطلوب بصورة ملحة ، و إلى الامام دوماً .

١- في القوى المضادة للثورة ، أعتقد من الأفضل توضيح أن المكون العسكري في مجلس السيادة ، هو ذراع هذه القوى الضاربة بوصفه الجهة التي أنجزت انقلاب القصر لحماية مكتسبات التمكين .

٢- في مراحل الثورة و ما لازمها من عثرات ، الأفضل استخدام مصطلح "التيار التسووي في قحت" بدلا من "مجموعة الهبوط الناعم" تفاديا لأي لبس .

العسكر و التيار التسووي في قحت ، كلاهما يمثلان قوى الهبوط الناعم . أي أن العسكر

والتيار التسووي معا ، يتبنيان مشروع الهبوط الناعم . في الميثاق السياق يوحي بأن قوى الهبوط الناعم هي التيار التسووي وحده ، في حين أن العسكر قد نفذوا انقلاب القصر لحماية مكتسبات التمكين و هذا جوهر الهبوط الناعم .

٣- في الأخطاء ١/ أعتقد أن الأفضل وصف التحالف الذي تم بأنه "فوقي" و التحالف المطلوب الآن "قاعدي" ، و الخروج بإستنتاج واضح هو أن التحالفات الفوقية غير قادرة على إنجاز تغيير ثوري ، بل عاجزة حتى عن الإصلاح ، و أن التغيير الثوري شرطه هو انجاز التحالفات القاعدية . هذه سوف تكون إضافة حقيقية الى نظرية الثورة السودانية .

٤- التغاضي عن وجود أعداء الثورة هو تجاهل للصراع ، من الممكن الإشارة إلى ذلك وتأكيد أن التحالفات تقوم على الوحدة و الصراع معا ، و تجاهل الصراع يسمح للأعداء بتمرير اجندتهم المعادية للشعب .

٥- في الحديث عن الجيش ، لا بد من التأكيد على أن ما تم ليس انحيازا ، و أن الانحياز يشترط قبول الجهة المنحازة بأن تكون داعمة لا شريكة ، و أن تقر ببرنامج صاحب الشأن وتحمي سلطته ، لا أن تنتزع منه هذه السلطة ، و تجعل منه ديكورا أو كومبارس .

٦- طول امد الاعتصام سببه الركون للتفاوض . و يجب الإشارة إلى أن التفاوض قد تم دون استراتيجية مكتوبة متفق عليها بين قوى قحت ، تحدد اهداف التفاوض ، و آليات التفاوض ، و سقوف التنازلات الممكنة ، و امد التفاوض ، و وجوب وجود محاضر مكتوبة موقع عليها من أطراف التفاوض ، و ما الى ذلك من أمور استراتيجية التفاوض المعلومة . كل ذلك بخصوص التفاوض كان يجب النص عليه ، و أن يتم التفاوض بعد إعلان مجلس السيادة المدني بمكان الاعتصام ، و التفاوض بإسمه لا بإسم القوى السياسية ، بإعتباره ند لمجلس الانقلاب العسكري و سلطة الأمر الواقع .

٧- المشكلة في قبول الشكل الهرمي ، هي تحويل التحالف من صيغته كتحالف تنسيقي ، إلى تحالف موحد ذو مركز واحد قائد . و هذا سهل مهمة المتامرين بحكم أغلبيتهم الميكانيكية ، و أفقد تجمع المهنيين زمام المبادرة . أي انتصر للفوقي على حساب القاعدي .

٨- من المهم توضيح أن المطلوب الآن هو إسقاط السلطة بشقيها العسكري و المدني (أي إسقاط النظام الماثل) ، لانه يستمد مشروعيته من وثيقة دستورية صادرة بالجريدة الرسمية من رئيس انقلاب القصر بصفته الانقلابية ، و لأن سقف الوثيقة اصلاحي لا ثوري ، و أنها أخرجت مؤسسات القوى المضادة للثورة من الإصلاح نفسه ، مع توضيح أن إسقاطها لا يعني رفض الإنتقال ، بل التاسيس لانتقال فعلي و حقيقي وفق اعلان دستوري بديل ، بإعتبار أن السلطة الحالية من المستحيل أن تقوم بمهام المرحلة الانتقالية المطلوبة ثوريا ، للانتقال من دولة التمكين إلى دولة كل المواطنين . أيضا يجب توضيح

أن مرحلة الإنتقال ليست مرحلة دولة ديمقراطية ، بل مرحلة دولة انتقالية هي دولة تحول ديمقراطي ، و الفرق بين الاثنين كبير . (لاحظت أن عدد من الزملاء لديه التباس حول هذه الأمور ناهيك عن المواطن العادي . لذلك لابد من التوضيح في هذه الوثيقة) . اتمنى ان تكون المساهمة أعلاه مفيدة . شكرا جزيلا مجدداً . مودتي
٢٠٢١/٦/٦

سألني أحد الزملاء هل ما يحدث الآن في الخرطوم هو "مناظر" لانقلاب عسكري ، فكان جوابي كما يلي :
هناك عمل دؤوب و مخطط للتمهيد للانقلاب العسكري كأحد البدائل المطروحة أمام قوى الهبوط الناعم .
الانفلات الأمني ، التنفيذ العنيف لشروط الصندوق و الافقار غير المسبوق ، تعطيل تشكيل المجلس التشريعي و استكمال مؤسسات العدالة كالمحكمة الدستورية ، المماطلة والتسويف في تسليم المجرمين لمحكمة الجنايات الدولية ، التضييق على حرية التعبير بمحاولة تشريع قانون الأمن الداخلي المؤسس للشمولية و استخدام القضاء ضد من ينتقد السلطة (بلاغات برهان الشهيرة) ، رفض حميدتي للدمج في القوات المسلحة ، البطء المقصود في تنفيذ الترتيبات الأمنية لاتفاق جوبا ، الهجوم المتكرر على لجان المقاومة ، تصفية الناشطين و انتقاءهم بعناية ، شيطنة الحزب الشيوعي و محاولة إلصاق الحكومة به لتحميله الفشل ، الدعاية الواسعة ضد حكومة شبه المدنية و تحميلها المسئولية لوحدها و تكرار حميدتي لهذه الدعاية و تبنيها من قبل ناشطين مشبوهين في السوشيال ميديا . اتساع الضغط من قبل أسر الشهداء من أجل العدالة و القصاص و ضيق الدائرة حول المجرمين .
كل ما تقدم يخلق مناخا مؤاتيا لانقلاب عسكري مدعوم إقليمياً ، يعوم دولياً لاحقاً . لكنه بديل حتى الآن يقدم عليه بديل الإنتخابات المبكرة . و هذا الأمر قد يتغير في أي لحظة في حال اتساع الحراك الجماهيري المتوقع اتساعه بسبب القرارات الاقتصادية الانتقامية الراهنة . مودتي
٢٠٢١/٦/١٢

تعليقي في قروب للزملاء طلبوا فيه أن أضع تصورا لما بعد الانقلاب أو الانتخابات المبكرة :
عفوا يا عزيزتنا آمال .
جلبت التعليق هنا للتفاكر و العصف الذهني لثقتي في أننا معا نفكر افضل .
الاحتمالات بعد الانتخابات المبكرة كالآتي :
١- تجسير العلاقة بين قوى الهبوط الناعم و قوى نظام الإنقاذ عبر تحالف سياسي مالي يعزز سيطرة الرأسمال الطفيلي و قبضته على السلطة ، و يوسع نسبياً القاعدة الاجتماعية للسلطة . استمراره يستلزم اضعاف قوى الثورة و تفكيكها ، و هذا أمر صعب في ظل نظام مدني أو حتى يدعي المدنية . لذلك احتمال استقرار مثل هذا النظام ضعيف و مصيره السقوط بحراك جماهيري منظم أو غير منظم ، لأن مشروعه سيقود لمزيد من الإفقار والفشل .
٢- استمرار تحالف مجلس الشركاء لوحده في التحالف الانتخابي و الصعود إلى السلطة دون تجسير العلاقة مع الفلول . و هذا التحالف مصيره ليس احسن من الموسع ، لأن مشروعه بالإضافة لتناقضاته الداخلية ، لن يسمحا له بتحقيق استقرار في ظل استمرار الحراك الجماهيري المنظم . فقط سيتميز بإستمرار الدعم الإقليمي و الدولي الحالي أكثر من التحالف مع الفلول ، و قد يسمح له هذا بإنفراجة نسبية مؤقتة يحاول عبرها احتواء الحراك الجماهيري . لكنه بحكم مشروعه ، صدامه مع الجماهير و سقوطه حتمي و مؤكد . من المؤكد أن الفلول سيتآمرون ضده أيضاً .
٣- استمرار مجلس الشركاء و تحالفه و التحاق قوى أخرى كالاتحادي الأصل و بعض التنظيمات غير الإسلامية المعلنة به ، مع استقطاب قوى شبه الإقطاع . و هذا تحالف قد يبدو شكلا أنه أوسع و أكثر مقبولية ، و سوف يحصل على دعم إقليمي و دولي مؤكد ، ويحقق الانفراجة الجزئية ، لكنه سيواجه حركة الجماهير عاجلا ام اجلا لطبيعة مشروعه الذي حتما سيخلق انسدادا سياسيا سيقود إلى المواجهة و من ثم السقوط ، و لن يسلم أيضا من تآمر الفلول المحافظين على مكتسبات التمكين .
جميع هذه السيناريوهات ستسعى لاحتواء الحراك الجماهيري و من ثم تصفيته .
اما سيناريو الانقلاب العسكري ، فهو لن يسعى إلى احتواء الحراك الجماهيري بل سيواجهه بعنف غير مسبوق للسيطرة عليه تماما و تصفيته . و سوف يستغل التمهيد الدعائي وفشل الفترة الانتقالية للتاسيس لحالة من القمع و الإرهاب ، تسعى لتصفية جميع المنظمات الثورية و خصوصا الحزب و لجان المقاومة ، بهدف ترسيخ اقدام النظام

منذ بداياته . سوف يبدأ بالاعتقالات و التصفية و الإغتيالات و استباحة المدينة كما حدث بعد فض الاعتصام ، و لن يستثن القمع أي قوى تعارضه حتى وإن كانت حليفا في مجلس شركاء الدم .
المبادأة و انتقال زمام المبادرة للقوى الانقلابية عبر العنف المسلح ، ربما تمنع العمل الجماهيري المنظم المعارض في الفترة الاولى ، و لكن الجماهير حتما ستعيد تنظيم نفسها وتعود لمواجهة الانقلابيين و هزيمتهم . فالمشروع السياسي لقوى الهبوط الناعم هو كعب أخيل ، و هو سيقود للمواجهة مع الجماهير لانه لن يفشل في تقديم حلول لمشاكلها فقط ، بل سيعمق أزماتها لا محالة .
الانقلاب سيعاني من عدم الاعتراف الدولي به في مرحلته الاولى ، و لكنه سيحظى بدعم المحور الإقليمي الذي دعم انقلاب القصر . و عزلته الدولية لها جانب مظلم ، و هي انفراده بالشعب الأعزل في فترته الاولى ، مما يمكنه من ارتكاب جرائم و إخفائها للهروب مستقبلا من العدالة . هناك ايضا خطر التناقضات الداخلية في معسكر قوى الهبوط الناعم ، التي قد لا تتفق حول التاكتيك الانقلابي أو تفشل في تعويمه و في اقتسام سلطته ، مما يقود إلى صراع ربما يكون داميا بينها .
عموما جميع السيناريوهات تقود لنتيجة واحدة ، هي أن سيناريو الإنتخابات المبكرة لن يكون حلا لازمة قوى الهبوط الناعم ، و كذلك سيناريو الانقلاب العسكري . جميعها ستقود لانسداد سياسي و إلى تغيير جذري تصنعه الجماهير الثورية المنظمة أو غير المنظمة حسب الظروف و تطور الأحداث . فقط الاختلاف هو في مستوى الالام و التضحية التي ستقود لانتصار الشعب فالشعوب لا تهزم في المحصلة النهائية .
أيضا احتمال أن يدفع الانقلاب حركة الجماهير إلى نبذ السلمية و تسليح نفسها وارد ، وهذا سيقود إلى تمزيق البلاد و تفتيت وحدتها إن حدث ، و لن يقود إلى نصر لاي من القوى المتصارعة ، خصوصا أنه سيفتح الباب واسعا أمام التدخل الإقليمي المباشر عبر التسليح والتمويل ، و يخلق لوردات حرب لا مصلحة لهم في السلام أو الصراع السلمي على السلطة . بإختصار طريق الانتخابات المبكرة لن يقود إلى انتقال أو ديمقراطية مستدامة ، و سيناريو الانقلاب سيقود إلى شمولية جديدة ، مصيرهما معا الفشل و الهزيمة .
اسف على الإطالة . مودتي
٢٠٢١/٦/١٢م

تعليق على مداخلة زميل
بكل الود و الاحترام لا أرى أن القبول بمنهج السلطة و التأييد المجاني له ، و نهج المعارضة الهادف لاسقاطها سيؤديان لذات النتيجة ، و الطريق الثالث في اعتقادي مسدود بكل تأكيد .
و لنبدأ بالطريق الثالث و هو اصلاح السلطة و إعادتها إلى الطريق الثوري و الضغط عليها لتنفيذ برنامج الثورة . هذا الطريق مسدود لأن السلطة بشقيها العسكري الذي يمثل الذراع الضاربة للقوى المعادية للثورة و الحامي الرئيس لمكتسبات التمكين ، و المدني الحليف له ، متفقان على احتواء الثورة عبر الوثيقة الدستورية و تصفيتها عبر خرقها ، و على إنفاذ إرادة المجتمع الدولي و صندوق نقده ، و على الخضوع لإرادة الكفيل الإقليمي ، و الأمر أصبح في غاية الوضوح .لذلك التأييد غير المجاني و المشروط للسلطة – و هو وسيلة الإصلاح التي مارسها الحزب حينما كان في قحت- مصيرها الفشل الذريع و التجربة أثبتت ذلك .
اما التأييد المجاني ، سوف يقود حتما إلى تعميق الأزمة ، و ربما الى عسكرة الصراع السياسى إن لم تنتبه القوى الثورية و تنجز مهمة تنظيم القوى الثورية و تحافظ على سلميتها . هذا التنظيم للقوى الثورية ، هو الضمانة لمستقبل الثورة و البلاد عند إسقاط السلطة ،لأنه يشكل الرافعة لانتاج السلطة البديلة و ملء الفراغ و فرض إرادة الجماهير .
الأسئلة الأساسية هي حول كيفية استلام هذه الجماهير المنظمة للسلطة ، و كيفية التصرف في اللحظة الثورية ، و كيفية التعامل مع القوى المسلحة من مواقع السلمية لاخضاعها لإرادة الجماهير . و كل ذلك يعتمد على التنظيم ، و التحليل الدقيق لوضع القوى المسلحة (جيش ، جنجويد و حركات في مجلس الشركاء أو تلك التي مازالت تحمل السلاح) . في اعتقادي أن إسقاط السلطة هو الطريق الصحيح ،لكنه يستلزم انجاز واجب التنظيم الفعال ، و وضع آليات إخضاع العسكريين لإرادة الجماهير المنظمة ، بالاخذ في الاعتبار طبيعة المنظمات العسكرية و تكوينها ، و اخذ العوامل الأخرى الإقليمية و الدولية في الحسبان . مودتي
٢٠٢١/٦/١٢

الأمور واضحة الا لمن ابى يا عزيزنا . هناك محاولة مستميتة من قوى الهبوط الناعم لتمرير أجندتها و عبور ٣٠ يونيو بأقل خسائر ممكنة . في إطار ذلك يأتي خطاب حمدوك و مبادرته المزعومة ، و حراك حزب الأمة و من معه بخصوص مركزية قحت ، و العمل وسط أسر الشهداء و لجان المقاومة ، و بيانات اللجنة الاقتصادية ل (قحت) المعارضة لمشروع الحكومة ، و مبادرة أساتذة جامعة الخرطوم ، و العمل الدعائي الواسع ضد الخط الثوري في الميديا .

بكل أسف جاز ذلك و مر حتى على بعض الزملاء الذين ينادون الحزب الآن بالعودة لما يسمونه منصة التأسيس (انظر كتابات د . صديق الزيلعي و د . حامد بشرى و تصريحات د .بشرى الفاضل) . قد يقود ذلك لانتصار هذا الخط ، ليدفن الثورة السودانية بعد تحرير شهادة وفاتها و تسليمها على طبق من ذهب للمكون العسكري و شركائه . و لعله من المفيد أن يسأل هؤلاء ، التحالف الذي يدعون إليه كيف سينجز مهام الإنتقال و الفاعلين فيه هم شركاء مجلس الدم؟ من هو العدو الطبقي لهذا التحالف؟ كيف سيتم انتقال عبر حكومة شبه المدنية في ظل الوثيقة الدستورية المعيبة؟ ما هو المشروع الاقتصادي للانتقال ، هل هو روشتة صندوق النقد الدولي المستميت حمدوك في تنفيذها دون أي تعديل؟ كيف سيتم تكوين جيش واحد و كيف سيتم اصلاح الأجهزة الأمنية في ظل الوثيقة الدستورية الماثلة؟ كيف سيتم اخراج الجيش وجهاز الأمن من النشاط الاقتصادي وتخفيض الصرف عليهما مع الجنجويد؟

الأمر واضح يا عزيزنا ، لكن البعض لا يريد أن يرى ، تماما كما فعلت الحركة الشعبية حين اختارت الانفصال و تنكرت لبرنامجها الاستراتيجي ، فحصد المواطن الجنوبي سراب الاستقلال و تجرع كاساته المرة و ما زال . مودتي

٢٠٢١/٦/٢٦م

أعتقد أن نقد مبادرة حمدوك يجب أن يشتمل على ما يلي :

١- من هو العدو الذي يطالب حمدوك بالتوحد ضده؟

نحن عدونا هو الرأسمال الطفيلي و دولته المتمكنة بما فيها ذراعها الضارب المتمثل في اللجنة الأمنية التي تشمل قيادة الجيش و الجنجويد و جهاز أمن المخلوع البشير .

أي جهة شريكة للجنة الأمنية لا نظن بأنها قادرة على إنجاز مهام الثورة و لا حتى المهام

الإصلاحية ، وبالتالي لن تنجز انتقالا و لا تحولا ديمقراطيا ، و تجربة العامين الماضيين تؤكد ذلك .

٢- أي مشروعية سيستند إليها التحالف الجديد العريض الذي يدعو إليهه حمدوك؟

أي تحالف يستند إلى الوثيقة الدستورية المعيبة ، هو تحالف يستمد مشروعيته من انقلاب القصر ، و يعطي المكون العسكري (اللجنة الأمنية) اليد العليا و ينفي عن السلطة صفة المدنية . لذلك اي تحالف لا يدعو لإسقاط الوثيقة الدستورية و عمل وثيقة دستورية بديلة تكرس السلطة في يد حكومة مدنية ، هو تحالف غير ثوري و لا يمثل الثورة و لن يستطع إنجاز مهام الثورة ، و نحن لسنا جزءا منه .

٣- ما هو المشروع الاقتصادي للتحالف المنشود؟

اذا كان مشروع التحالف المنشود هو التطبيق الحرفي لروشتة صندوق النقد الدولي كما هو سائر الآن ، هذا تحالف ضد أهداف الثورة و شعاراتها ، سوف يحمي مكتسبات التمكين و يدمج الرأسمال الطفيلي في المجتمع الدولي ، و يفتح البلاد لسيطرة الشركات عابرة القوميات ، و يعيد إنتاج أزمة الديون و يفقد بلادنا سيادتها الوطنية .

كذلك يجب سؤال حمدوك :

١- كيف سيتم اصلاح الأجهزة الأمنية و العسكرية ، في ظل هيمنة المكون العسكري و اخراج الوثيقة الدستورية لها من دائرة الإصلاح ، بترك إصلاحها لها لتصلح نفسها بنفسها إن أرادت؟

٢- كيف سيتم تكوين جيش واحد و إدماج الجنجويد فيه في ظل الوثيقة الدستورية التي تعترف بهما معا كمؤسسة عسكرية؟

٣- كيف سيتم وضع المؤسسات الإقتصادية و الشركات العسكرية و الأمنية تحت سلطة الحكومة المدنية ، و اخراج الجيش و الجنجويد و الأمن من النشاط الاقتصادي ، في ظل هيمنة المكون العسكري وفقا للوثيقة الدستورية؟

بدون إجابات واضحة على هذه الأسئلة ، تصبح مبادرة حمدوك مجرد فرقعة إعلامية ، تهدف لاحداث بلبلة و انقسام وسط القوى الثورية ، لتستمر في تنفيذ مشروع الهبوط الناعم . مودتي

٢٠٢١/٦/٢٦م

سألني زميل عن السيناريوهات المتوقعة بعد ٣٠ يونيو فكان ردي كما يلي :
جميع السيناريوهات متوقعة يا صديقي .
١- في حال ضعف المشاركة و عدم بروز شارع موحد يفرض إرادته على السلطة ، سوف تواصل السلطة مشروع هبوطها الناعم و تستهلك الوقت عبر مبادرة حمدوك و مناورات أخرى دون إحداث أي تغيير .
٢- في حال خروج شارع وازن و مؤثر ، سوف تسعى قوى الهبوط الناعم إلى تغيير خطابها السياسي و تبني ما يقوم حزب الأمة و من معه ، مع تغيير الواجهة السياسية لحكومة شبه المدنية عبر إقالة حمدوك أو استقالته و تعيين رئيس وزراء جديد و حكومة جديدة .
٣- سوف يواكب التغيير في الواجهات قمع واضح من المكون العسكري بتفعيل القوات المشتركة التي كونها حميدتي ، و إجازة قانون جهاز الأمن الداخلي و تكوين الجهاز على عجل ، مع استمرار الاختطاف و الاغتيال و التهديد و الإغراء .
٤- في حال أحست قوى الهبوط الناعم بأن سلطتها على وشك السقوط و لا سبيل لاستمرارها عبر تغيير الواجهات ، لن يكون أمام المكون العسكري بديل عن استلام السلطة عبر انقلاب عسكري صريح مع الإعلان عن انتخابات خلال عام أو عام و نصف .
٥- في حال توصل قوى الهبوط الناعم إلى أن سلطتها ليست في خطر و أن مناوراتها نجحت في اضعاف قوى الثورة ، ربما تستمر بنفس واجهاتها مع توسيع قاعدة النظام و تحالفه عبر ضم الاتحادي الأصل و بعض القوى الأخرى له عبر مبادرة حمدوك .
لكم خالص مودتي
٢٠٢١/٦/٢٦

رد على من زعم بأن دعوة الحزب الشيوعي لإسقاط السلطة هي نفس دعوة المؤتمر الشعبي لإسقاط الحكومة
الشيوعيون ينادون بإسقاط السلطة بشقيها العسكري و المدني ، و يقولون بأن هذه السلطة ليست سلطة الثورة بل سلطة تستمد شرعيتها من انقلاب القصر ، و يجب إسقاطها لأنها ليست مدنية بل شبه مدنية

مسيطر عليها من قبل المكون العسكري .
فهل يرغب المؤتمر الشعبي في إسقاط المكون العسكري المسيطر فعليا و الذي يحمي مكتسبات التمكين؟
الشيوعيون ينادون بإسقاط السلطة و بناء سلطة ثورية جديدة ، تستمد شرعيتها من وثيقة دستورية تصيغها الجماهير الثائرة لا وثيقة يفرضها المكون العسكري لاحتواء الثورة و يخرقها مرارا بمساعدة حكومة شبه المدنية لتصفية الثورة . فهل ينادي المؤتمر الشعبي بذلك؟
الشيوعيون ينادون بإسقاط السلطة لأنها تركت برنامج الحد الأدنى (اعلان الحرية والتغيير) و لفظته ، و رفضت البرنامج الإسعافي و تنكرت له ، و أهملت توصيات المؤتمر الاقتصادي و تبنت روشتة صندوق النقد الدولي فافقرت الشعب ، و يسعى إلى إقامة سلطة جديدة من قوى الثورة تهتم بتنفيذ برنامج الحد الأدنى و توصيات المؤتمر الاقتصادي و ترفض روشتة صندوق النقد الدولي و تتعامل معه من مواقع السيادة لا التبعية . فهل يريد المؤتمر الشعبي ذلك؟
الشيوعيون ينادون بإسقاط السلطة و قيام سلطة جديدة بوثيقة دستورية جديدة تسمح لقوى الثورة بتصفية اثار النظام السابق ، و حل جهاز امنه و اصلاح القوات المسلحة وإدماج الجنجويد و الحركات المسلحة فيها . فهل يريد المؤتمر الشعبي ذلك؟
الشيوعيون ينادون بإسقاط السلطة لبناء مؤسسات عدلية فاعلة ، و تقديم جميع المجرمين بما فيهم قيادات المكون العسكري و اللجنة الأمنية و كذلك المجرمين من الكيزان بما فيهم بعض عضوية المؤتمر الشعبي للعدالة ، و خصوصا تقديم المجرمين الذين فضوا الاعتصام . فهل ينادي المؤتمر الشعبي بذلك؟
هذه نماذج فقط من تباين و اختلاف الدعوتين و المشروعين .
الخلاصة هي أن دعوة الحزب الشيوعي لإسقاط السلطة و إقامة سلطة ثورية بديلة ، ليست هي دعوة المؤتمر الشعبي لإسقاط الحكومة و الإبقاء على المكون العسكري المهيمن . مودتي
٢٠٢١/٦/٢٩ م

منو في الدنيا ما فاكر
شوارع الثورة جيابة
شنو البحجب شمس باكر
تظاهر ناسه و إضرابها[٤]

تماما كما كان متوقعاً ، أحيت جماهير الثورة السودانية شوارعها بإقتدار ، و كذبت الدعاية السلبية ، و أكدت أنها حاضرة و بقوة في المعادلة السياسية ، و أن ثورتها لن تموت و لن تسرق . خرجت العاصمة و بورتسودان و كسلا و القضارف و سنجة و مدني و نيالا و عطبرة و غيرها من المدن ، و كانت الرسالة واضحة أن دفتر الثورة مفتوح و أن الجميع حضور . والشاهد على ذلك أن الحراك اليوم في الثلاثين من يونيو ٢٠٢١م ، لم يكن معزولا و لا محدودا بالمركز ، بل واسعا و شاملا لكثير من المدن التي صنعت ثورة ديسمبر المجيدة . وهذا يؤكد الاصرار على إنجاز اهداف الثورة و التمسك بها ، و ينفي أي تراجع ، برغم محاولات تعميم حالة الإحباط و توسيع دائرة التضليل و الدعاية من قبل تحالف شركاء الدم . صحيح أن الأعداد لم تكن مماثلة لتلك التي كانت قبل عامين نتيجة للفرز الذي حدث في الشارع السياسي و الاصطفاف الجديد ، و التضليل الإعلامي الواسع الذي مارسته قوى التيار التسووي ، و محاولة توصيف الحراك بأنه مجرد تحالف شيوعي كيزاني متطرف ، ولكن الوجود الفاعل لمثل هذا الشارع الممسك بقضيته ، يشكل حدثا تاسيسيا فارقا ، يصعب مهمة قوى الهبوط الناعم و يجعلها تحت رقابة و ضغط مستدامين ، و يفتح الطريق أمام تراكم يقود حتما لسقوط السلطة بشقيها العسكري و المدني المصر على الشراكة مع عساكر اللجنة الأمنية لنظام الإنقاذ .

و لعله من المفيد أن نعدد الشواهد التي تؤكد نجاح الحراك بإيجاز فيما يلي :

١- نجح الحراك قبل أن يبدأ بتشكيله ضغطا فاعلا على حكومة شبه المدنية ، حيث أجبر رئيسها على الخروج لمخاطبة الشعب أكثر من مرة في فترة قصيرة جدا و بشكل غير مسبوق ، و أن يتقدم بمبادرة سياسية ، و أن يجتمع بحكومته لثلاثة أيام لتحويل مبادرته لبرنامج عمل حتى قبل أن يناقشها مع القوى السياسية المستهدفة أو يسمع رأيها فيها . و بالطبع لكل مستعجل أسبابه و الأسباب معلومة .

٢- أجبر الحراك قوى التيار التسووي للقيام بحملة دعائية واسعة في وسائط التواصل الاجتماعي و الميديا التقليدية ، في محاولة لتسويق مبادرة رئيس حكومة شبه المدنية والدفاع عن شراكة الدم ، عبر التخويف من الفوضى و السؤال عن البديل و التبشير بإعفاء الديون الخارجية ، و وصم الحراك بأنه كيزاني و محاولة المطابقة بين موقف الحزب الشيوعي الداعي لإسقاط السلطة بشقيها العسكري الحاكم و المدني التابع ، و موقف

٤ الشاعر : محمد الحسن سالم حميد

المؤتمر الشعبي الداعي لإسقاط الحكومة المدنية فقط و الإبقاء على المكون العسكري الكيزاني حاكماً .

٣- أكد الحراك بأنه متمسك بشعارات الثورة ، و ردد شعارات شملت المطالبة بإسقاط السلطة ، و العدالة و القصاص للشهداء ، و رفض الافقار ، و رفض التبعية للبنك الدولي ، و سقوط كتائب الجنجويد ، و تسيد شعار " أي كوز ندوسو دوس ما بنخاف ما بنخاف " بعض المسيرات و " الجوع و لا الكيزان " في مسيرة كسلا الهادرة . و ذلك يفضح ادعاءات التيار التسووي بأن هذا الحراك حراك كيزاني ، و يسقط الدعاية التبسيطية ، و ينوه إلى أن الشعب ليس خائفا من كتائب الجنجويد في رمز للمكون العسكري ، دون أن يسلم برهان من الهتافات ، بترديده " تسقط كتائب الجنجويد و الشعب يفعل ما يريد" .

٤- اضطرت السلطة لتحويل وسط الخرطوم إلى ثكنة عسكرية في سلوك شبيه بسلوك نظام المخلوع ، و حتى بعد أن قضت على الحراك المشبوه للكيزان قبل ساعة من توقيت الثورة ، واصلت قمعها و وسعته ليشمل الثوار في موقف شروني ، و يمتد حتى الأقاليم . فإستخدامها للرصاص المطاطي و الغاز المسيل للدموع في الخرطوم ، تمدد للأطراف غازا مسيلا للدموع فقط ، و في نيالا تم إطلاقه حتى بجوار المستشفى . و الواضح هو أن حالة الرعب التي انتابت السلطة ، قد اوصلتها لاتخاذ قرار بمنع المسيرات السلمية في وسط العاصمة و تفريقها بأي وسيلة .

٥- تميز الحراك بالتنوع ، و كان لافتا أن بعض الثوار ما زال لديهم امل في الحكومة المدنية . فمبادرة الخلاص في القضارف رفعت شعار إسقاط المكون العسكري و دعم حكومة حمدوك ، و لكنها لم توضح كيف يمكن الفصل بين الشريكين ، في ظل واقع إصرار المكون المدني القائم على محاصصة بين عناصر التيار التسووي الذي أنجز الوثيقة الدستورية ، على استمرار الشراكة مع العساكر . فإسقاط العساكر بمعزل عن حكومة شبه المدنية بدون إسقاط الوثيقة الدستورية مستحيل ، لأن الوثيقة هي مصدر الشراكة ، و إسقاط الشريك العسكري إسقاط لها و للسلطة برمتها . فوق ذلك التوهم بأن للشق المدني رغبة في إنجاز مهام الثورة و تحقيق اهدافها ، يصطدم بوضوح مع إصراره على الشراكة مع أنشط قطاعات القوى المضادة للثورة و ذراعها الضاربة . هذا التنوع يؤكد أصالة الحراك و تجذره بين القوى الثورية ، و فتحه الباب أمام حوار ثوري عقلاني ، متفق على من هو عدوه ، ومختلف حول آلية التخلص منه ، بسبب دعاية التيار التسووي المدافع عن شراكة الدم ، والتي نجحت جزئيا برغم فشلها بشكل عام في منع الحراك و هزيمته كما كانت تأمل .

٦- أكد الحراك أن صبر الشعب بدأ في النفاد ، و أن الخطابات التطمينية بأن الحلول

كلها لدى المجتمع الدولي و صندوق نقده الدولي ،لن تخدعه و لن تمر بدون محاسبه ، و أن الدعاية التخويفية من وجود خمسة جيوش و الرامية لالزامه بالخنوع للعسكريين ، لن تجد من يشتريها لانه قبل التحدي . فإرادة هذه الجيوش الخمسة ليست فوق إرادة الشعب . فالجيش الرسمي و قيادته التابعة للمخلوع و الموجودة بالمكون العسكري في مجلس السيادة مع جنجويده ، كانا موجودين ايام المخلوع ، و اضطرا لعمل انقلاب قصر حين فشلا في حماية المخلوع و خافا من السقوط معه و المحاسبة . أما حركات الجبهة الثورية ، فهي تعلم تماما الا مصلحة لها في الحرب و الفوضى و الا قدرة لها عليها ، و هي طامحة للبقاء في أي سلطة مهما كان نوعها .

و خلاصة ما تقدم هي أن حراك اليوم كان ناجحاً ، بتشكيله أداة ضغط على السلطة قبل حدوثه و بمجرد إعلانه ، دفعها إلى التحرك في كل الاتجاهات و عرض المبادرات و ابتدار الحملات الدعائية المكثفة ، و إلى مواجهته بالعنف المكشوف بعد فشل التخذيل في منعه . وهو أكد بأنه حراك واسع بتمدده في رقعة واسعة من البلاد ، و أنه ممسك بقضاياه ، و أن جماهيره قد قبلت التحدي . و هو بذلك يشكل اساسا لتراكم في الاتجاه الصحيح الرامي لإسقاط سلطة الوثيقة الدستورية المعيبة بشقيها العسكري و المدني ، و بناء سلطة مدنية ثورية تنجز مهام التغيير الثورية ، و تؤسس للانتقال و التحول الديموقراطي . و ما نخشاه هو أن تتوهم السلطة فشل الحراك عبر إجراء مقارنة عددية بينه و حراك قبل عامين ، دون أن تأخذ في اعتبارها الاصطفاف الجديد و توازن قواه ، و أنه فشل لإنه لم يسقطها بالضربة القاضية اليوم ، لان مثل هذا التوهم سيقودها إلى حتفها حتماً بعد صدام حتمي مع الشارع الثائر . فحراك اليوم خطوة مهمة و لبنة فارقة في تراكم التغيير الجذري ، و قبس وعي لصنع الجديد .
و قوموا لثورتكم و وسعوا حراككم و حافظوا عليه ، و انشروا وعيه ليتحول إلى قوة مادية تصنع الجديد ، فنصركم مؤكد
٢٠٢١/٦/٣٠

كيف يفكر رئيس الوزراء السوداني؟

سؤال تصعب الإجابة عليه ، لأن سعادة رئيس الوزراء اتسم خطابه بالغموض و العمومية ومفارقة الشفافية المطلوبة في قائد لمرحلة انتقال صعب ، كما اتسم اداؤه عبر الممارسة بالانعطاف الكلي نحو الخارج بدلا من الإعتماد على الداخل و على قوى الثورة التي حملته إلى السلطة ، مما حمل قوى فاعلة للمطالبة بإسقاط حكومته ، بإعتبارها مجرد واجهة يحكم من خلفها المكون العسكري الحليف لقواها من مواقع السيادة و التحكم . و يرى البعض أن انعطافة د . حمدوك ، لحمتها و سداها تجربته في المؤسسات الإقتصادية الدولية التي جعلته مفتونا بها و تابعا لمشاريعها و مؤمنا بأن الخلاص بيديها فقط ، بإعتبار الا سبيل اخر لمعالجة أزمة البلاد الاقتصادية الا بالتبعية المطلقة لها و تنفيذ تعليماتها على حساب السيادة الوطنية .

و في تقديري أن هذا تبسيط لوضع معقد ، و اتهام للرجل بأنه مجرد منفذ لمشروع دولي ومجرد أداة لا إرادة لها و لا رؤية . فالواضح أن رئيس الوزراء يتمتع بقدرات سياسية غير منكورة ، و بذكاء يحاول عبره إدارة معادلة شديدة التعقيد و إيجاد توازن ما بين أطرافها ، بالعمل على توفير ما يتيح له الإمساك بكامل خيوط اللعبة . و لكن هل نجح في ذلك؟ من وجهة نظري أن الإجابة الأمينة هي لا؟

فمن حيث الاستنتاج و الاستقراء من أدائه خلال الفترة الماضية ، يتضح أنه يتعامل مع الشراكة بين حكومته و المكون العسكري على أساس أنها قدرا لا فكاك منه بحكم الوثيقة الدستورية التي يستمد منها مشروعيته ، و أن الثورة التي تم احتوائها بموجب هذه الوثيقة الدستورية هذا سقفها و قدرة جماهيرها التي لن تستطع تجاوز هذا السقف أو حتى أعانته للحفاظ عليه في مواجهة العسكريين . لذلك لا بد له من القبول بالتعايش مع هذا المكون العسكري و تفادي الصدام معه بأي ثمن ، مع العمل على تقوية موقفه و زيادة قدرته على الإمساك بخيوط المعادلة في نفس الوقت ، و تطوير إمكانياته ليصبح حاكما فعلياً .

و بما أنه لا يؤمن بأن الحراك الجماهيري قادر على تغيير المعادلة و موازين القوى ، و بما أنه يدرك أيضا أن التيار التسووي قد جسر علاقته بالمكون العسكري ، و أن الاثنين قد جسرا علاقتهما بالمحور الإقليمي الموجه لنشاطهما و نشاط الحركات المسلحة بالجبهة الثورية وكفيل ذلك النشاط ، توصل إلى استنتاج خطير للغاية ، هو أن تجسيره لعلاقته الشخصية بصفته الاعتبارية عبر المدخل الاقتصادي مع الدول الإمبريالية عبر المؤسسات المالية الدولية التي يخبر دروبها تماماً ، سوف يوفر له دعم هذه الدول في

معركته الداخلية ليصبح سلطة حاكمة فعليا و ينتصر على المكون العسكري . فهو يعلم أن العامل الاقتصادي مهم للغاية ، و أن الهيمنة الاقتصادية هي التي تصنع سياسة الدول الامبريالية الخارجية ، و أن التبعية الاقتصادية اهم لهذه الدول من التبعية السياسية ، التي ستأتي كتحصيل حاصل لدولة تابعة اقتصاديا .
مقابل القبول بالتبعية الاقتصادية التي يراها د . حمدوك أمرا لا مناص منه ، يحاول توظيف هذه التبعية الاقتصادية لإعادة هيكلة الخارطة السياسية الداخلية لمصلحته بالاستعانة بالخارج في صراعه غير المعلن مع المكون العسكري ، الذي ما يفتأ يقرظ في شراكته معه و يمرر بعض الصفعات له في نفس الوقت ، كإيحائه بأنه يسيطر على ٨٢٪ من الاقتصاد و مطالبته بتكوين جيش موحد و ما الى ذلك .
فهو يعتقد بأن تنفيذه لمشروع اللجنة الاقتصادية ل (قحت) و الالتزام بمقررات المؤتمر الاقتصادي سلبي من ناحيتين : ١- افقاده فرصة تجسير علاقته مع الدول الإمبريالية والحصول على دعمها في معركته الداخلية مع المكون العسكري ، ٢- وضعه في مواجهة مباشرة مع المكون العسكري هو ليس مستعدا لها بعد .
و هذا يعني هزيمة مشروعه بشكل كامل و ربما انتهاء فترته الانتقالية مبكرا على يد عدوين لا قبل له بهما (الإمبريالية و عساكر اللجنة الأمنية) ، و يلاحظ هنا أن هناك تغييب كامل للشارع في هذه المعادلة ، الذي يستفيد من البرنامج الوطني الاقتصادي ، و يقدر على حمايته . و مفاد ذلك أن السيد رئيس الوزراء لا يثق في هذا الشارع و لا قدراته ، و يرى أنه قد وصل سقفا لا يستطيع أن يرتفع فوقه أو يتجاوزه .
في هذا السياق يأتي إهمال رئيس الوزراء للبرنامج الوطني و الانصياع لبرنامج صندوق النقد الدولي ، لاستغلاله في صراعه الداخلي للتمكن من السلطة بشكل فعلي و هزيمة الشريك العسكري المتنفذ و الحاكم بالفعل . فهو يظن بأنه الآن قد وصل مرحلة حاسمة في إعفاء الدين الخارجي ، و أن الخطوة القادمة هي وضع برنامج اقتصادي وطني مقنع للصندوق ، وأنه عبر هذا البرنامج المدعوم دوليا سوف يستطيع تجريد العسكريين من مؤسساتهم الاقتصادية و ضمها لوزارة ماليته . فالعسكريين لن يستطيعوا رفض ذلك إذا جاء من الولايات المتحدة الأمريكية تحت غطاء المجتمع الدولي ، و كلف بتنفيذه الكفيل الإقليمي ، لأن انصياع المكون العسكري التابع للخارج و المعزول في الداخل لأوامر هذا الخارج حتمية . و هذا يعني نجاح خطته بالاستعانة بخارج أكثر قدرة من خارج العسكريين الإقليمي التابع للخارج الذي يستعين به هو . كذلك سيستعين بهذا الخارج نفسه لخلق جيش واحد و دمج كل المليشيات فيه ، لأن قرار الخارج الإمبريالي بتكوين جيش موحد ، سوف ينفذه المحور الإقليمي و يفرضه على العسكريين و الجنجويد و حركات الجبهة الثورية المسلحة الموقعة على وثيقة ابوظبي رغما عن أنوفهم . و بذلك

يستطيع تنفيذ اصعب مهمتين و هما السيطرة الاقتصادية الفعلية على المؤسسات الإقتصادية للدولة ، و و التخلص من تعدد المؤسسات العسكرية و الميليشيات . و في هذا السياق يفهم توقيت مبادرة حمدوك . فهو ليس مرتبطا بحراك ٣٠ يونيو فقط ، بل بسيرورة الصراع مع المكون العسكري أيضا و التقدم المحرز مع الصندوق .

هذا النمط من التفكير قد يبدو ساحرا و عبقريا من النظرة الأولى ، و لكن النظرة الفاحصة تبدي عيوبه و قصوره ، لانه ببساطة لا يرى ماهية المقابل الذي يجب دفعه ، كما لا يرى المخاطر المحيطة بهذه الخطة الجهنمية ، أو أنه يراها و يقبل بها كثمن واجب السداد ، و في الحالتين الوضع كارثي . و حتى لا نتهم بإلقاء القول على عواهنة ، فإننا نلخص مشكلات هذا النوع من التفكير فيما يلي :

١- يلقي كلفة إعادة هيكلة الاقتصاد على المواطن بدلا من القائها على عاتق الرأسمال الطفيلي .

٢- يضع الاقتصاد السوداني في حالة تبعية مطلقة للخارج ، و يسلم بنيته التحتية للاستعمار الحديث و الشركات العابرة للقوميات بمستوى يمنع من تحريره في المستوى القريب أو المتوسط .

٣- يراهن على دعم الدول الامبريالية و هو رهان لا ضمانات على تحققه ، و دعم قد لا يتوفر أو قد يتوفر بكلفة عالية يدفعها المواطن .

٤- يستهين استهانة كاملة بقدرة الشعب و يخرجه من المعادلة ، في حين أن الشعب الذي يدفع ثمن مشروع رئيس الوزراء غير المعلن هذا قادر على إسقاط سلطته قبل تحقق المشروع . و هذا يعني في حال حدوثه وضع الشعب في موضع تبعية ، دون الحصول على المزايا المتوهمة ذات الكلفة العالية جدا و التي لا تساوي ابدا التنازل التام عن السيادة الوطنية .

٥- افتراض أن العسكريين سوف يستسلمون للذبح و لفقدان جميع مزاياهم تحت ضغط المجتمع الدولي ، افتراض قد لا يتحقق في أرضٍ الواقع . ماذا لو قاوموا أو تصرف جزءا منهم بطريقة أخرى و نفذوا انقلابا عسكريا مثلا .

٦- افتراض أن التيار التسووي سوف يقبل بهذا المشروع بكل تفاصيله أو أنه سينحاز إلى رئيس الوزراء خاطئ ، فهذا التيار قد حسم خياره بالتحالف مع العسكريين دون تردد ، وانحيازه لرئيس الوزراء لن يتم إلا بعد أن يتأكد انتصاره بشكل حاسم و واضح على العسكريين . أي أن هذا التيار سوف يكون خصما على رئيس الوزراء و شريكا للعسكريين أثناء المعركة ، و ربما يسعى للتآمر عليه و تغييره . و قد يحدث ذلك مباشرة بعد تكوين المجلس التشريعي – إن تم تكوينه .

٧- تدويل الصراع و البحث عن أدوات حسمه في الخارج ، لا ينتج عنه سوى التبعية

وانتهاك السيادة الوطنية ، و محصلته هي نهب خيرات البلاد و تكريس معاناة المواطن .
٨- اخراج الشعب من المعادلة السياسية يقود إلى اهماله ، و يشجع العسكريين أكثر على المغامرات الانقلابية ، و يفتح الطريق أمام القوى المضادة للثورة لتوسيع نشاطها و تجسير العلاقة فيما بينها و فتح أبواب لها مع قوى التيار التسووي و خصوصا حركات الجبهة الثورية المسلحة .
٩- مبدأ التقية الذي يعمل به رئيس الوزراء ، يجبره على تقديم نفسه كرئيس وزراء لكل السودانيين و ليس رئيسا لسلطة انتقالية ثورية ، كما يجبره على مهادنة العسكريين ، و هذا يخصم من جماهيريته و يعزز من نشاط القوى المضادة للثورة .
١٠- منهج التدرج المعتمد كليا على الخارج و دعمه ، يسمح للعسكريين بتمرير اجندتهم في المرحلة الراهنة ، و تشريع ترسانة من التشريعات المعادية للثورة و التي تعزز سلطتهم وحماية مكتسبات التمكين . إحتمال قبولهم مستقبلا بتغيير ذلك ضعيف جدا كإحتمال تدخل المجتمع الدولي لتغييرها . سوف تصبح أمرا واقعا يصعب تجاوزه .
١١- التحالف الناشئ في مجلس شركاء الدم ، من الراجح أن يصبح تحالفا انتخابيا في المستقبل القريب ، تسعى قوى أخرى للانضمام إليه . و محاولة تفكيكه مستقبلا ستقود لمعارك لن ينتصر رئيس الوزراء فيها ، خصوصا و أنه يفقد رصيده من القوى الثورية يوما بعد يوم مع فقدانه لمصداقيته .
خلاصة ما تقدم هي أنه حتى في حال احسان الظن بالسيد رئيس الوزراء ، و رفض القول بأنه مجرد ربيب للمؤسسات المالية الدولية التي نصبته لإنجاز مشروعها ، و اعتبار أن لديه مشروعا لهزيمة التمكين عبر هزيمة العسكريين الذين يمثلونه ، فإن ذلك لا يمنع من القول بأنه يقوم حاليا بإدماج دولة راس المال الطفيلي برأس المال الإمبريالي العالمي ، توطئة للتخلص من الاول بمساعدة الثاني . و في هذا السياق ، سوف تكون النتيجة رهن مقدرات البلاد لرأس المال الإمبريالي و افقادها سيادتها ، حتى في حال انتصار مشروع السيد رئيس الوزراء ، و هو رأسمال سينتج رأسمال محلي كمبرادوري تابع حتماً ، و لن يقود ذلك لرفاهية شعبنا ، بل سيضعه في إطار تبعية محكمة .
و بكل تاكيد القراءة أعلاه قد لا تكون سليمة ، لأنها قامت على افتراض وجود مشروع خاص لرئيس الوزراء استنتاجا من تصرفاته و ما عرف عن شخصيته ربما لا يكون موجوداً ، و يكون مشروعه البراجماتي هو قبول الشراكة و العمل وفقا لتوازنات القوى داخلها و الانصياع لإرادة المكون العسكري ، مع قبول هيمنة المشروع الإمبريالي و رهن الاقتصاد لصندوق النقد الدولي ، ليكفي الله المؤمنين القتال . و في الحالتين النتيجة واحدة و هي كارثية .
١ يوليو ٢٠٢١م

مساكم سعادة

هنالك خلط مريع بين خط الحزب الرامي لإسقاط السلطة (المنظومة الحاكمة) بشقيها العسكري و المدني ، و بين إسقاط الحكومة (حكومة حمدوك) .

هذا الخلط المتعمد الذي يقوم به أعداء الحزب ، ادخل عدد من عضوية الحزب في دائرة التشكيك في خط الحزب وفي التباس الأمر عليهم .

لذلك اقترح أن يتمسك الحزب بتكرار (إسقاط المنظومة الحاكمة بشقيها العسكري و المدني) ، و أن يثبت ذلك في خطابه و يشرحه لعضوية الحزب ، و يوضح الفرق بين الأمرين . مودتي

٢٠٢١/٧/٢ م

صباحكم سعادة

قرأت رد المكتب السياسي على مبادرة رئيس الوزراء في أحد القروبات . الموقف سليم لكن صياغة الرد غريبة . هناك مشكلة في العبارات تجعل فهمها متعذرا ، و خلط ما بين ما هو وارد في المبادرة و الموقف منها ، و جمل طويلة ، مما يخلق خللا في التسلسل .

كذلك لا يوجد تقسيم و تبويب جيد للرد ، و يبدو أن هناك كلمات سقطت أو ربما استعصى علي انا فهم النص بصورته الحالية .

صياغة النص جارت على بهاء الموقف في تقديري . ارجو الإنتباه لذلك مستقبلاً ، و محاولة معالجة هذا الأمر عند النشر في الميدان ، أو كتابة اي شئ توضيحي مبوب بشكل جيد ، حتى يتسنى للجماهير استيعاب الرد . مودتي

توقعت أن يكون الرد مقسما كما يلي :

١- شكر رئيس الوزراء على ارسال المبادرة .

٢- توضيح أن رئيس الوزراء استبق مناقشة مبادرته و حولها لبرنامج عمل ، مما يشكك في جدوى المناقشة اصلا و يفقد المبادرة صفة المبادرة ، و يجعلها مشروعا تحول إلى برنامج عملي .

٣- تأكيد أن الاعتراف بالأزمة إيجابي .

٤- تأكيد أن المبادرة كان يجب أن تشخص الأزمة و تحدد اسبابها و تطرح الأسئلة

الضرورية المطلوب التصدي لها و الأجوبة التي يقترحها صاحب المبادرة- إن وجدت ، و من ثم انتظار مناقشتها مع القوى السياسية قبل تحويلها لبرنامج عمل .
٥- توضيح أننا نختلف مع رئيس الوزراء في تكييف الأزمة ، و أننا نرى أن سبب الأزمة هو استمرار التمكين عبر سيطرة المكون العسكري على السلطة ، و أن السبب في ذلك هو الوثيقة الدستورية ، و التحالف القائم بين شركاء الدم . و أننا لا نرى حلولا في ظل هذه الشراكة ، التي تجعل من المكون المدني مجرد تابع للمكون العسكري الذي قام بإنقلاب القصر .
٦- تعزيز تكييفنا أعلاه للأزمة بمناقشة المحاور الأساسية المبنية على شعارات الثورة حرية سلام و عدالة ، برصد الفشل الناتج عن الشراكة بين التيار التسووي و المكون العسكري (اللجنة الأمنية) خلال العامين الماضيين ، بما في ذلك التبعية المطلقة للخارج و تطبيق روشتة الصندوق .
٧- الوصول إلى خلاصة تؤكد أنه في ظل سيطرة الرأسمال الطفيلي المتمثلة في سيطرة المكون العسكري ، لا فائدة من اي مبادرات ، و إرفاق وثيقة الحزب الخاصة بالأزمة لدعم وجهة النظر هذه .
أعتقد أن الترتيب اعلاه ، كان من الممكن أن ينتج موقفا متماسكاً ، بشرط صياغته بشكل سليم .
مودتي
٢٠٢١/٧/٦م

نداء اصدقاء الحزب المناضلين و اصحاب الإسهام المقدر في الفكر و الابداع و السياسة ، وانا اكن لهم كثير احترام و تقدير ، يثير أسئلة من الممكن ايجازها فيما يلي :
١- من هو العدو السياسي لجماهير الثورة و أنشط قطاعات القوى المضادة للثورة؟ هل هو المكون العسكري المهيمن على السلطة و تابعه بزعم الشراكة المكون المدني في مجلس الشركاء ام جهة أخرى؟ و من هي قوى الثورة الأصيلة المقصودة بالتحالف ، و كيف يتم تنظيمها و كيف تتم معالجة الخطأ ، دون الإفصاح عن العدو و شركاؤه التابعين و المطالبة بإسقاط سلطتهم؟
٢- ما هي إمكانية معالجة الخطأ في ظل حكومة يقر الموقعون على النداء أنفسهم ، بان الجناح المدني فيها قد تخلى عن روح الثورة و استبدلها بالمحاصصة؟

٣- من قال بأن المطالبة بإسقاط السلطة المسيطر عليها من قبل المكون العسكري المسنود إقليمياً ، سيعني القضاء على الطبيعة الانتقالية؟ و اين هي الطبيعة الانتقالية ذاتها في ظل سيطرة المكون العسكري المانع من تصفية دولة الإنقاذ؟ و كيف سيتم الانتقال في ظل هذه الهيمنة؟

٤- متى خرج الحزب من الساحة السياسية حتى يطالبه أصدقاؤه بالعودة إليها؟ و كيف يكون خطه السياسي الذي يدعو للعودة إلى الجماهير و تنظيمها لإسقاط السلطة (أي النظام) المسيطر عليه من قبل القوى المضادة للثورة خروجا من الساحة السياسية؟

٥- هل المطالبة بالاسقاط تعني عدم استخدام للتاكتيك و الاستراتيجية و نظرا بالمنظار الابيض و الاسود؟ و كيف يمكن تحديد استراتيجية بدون تحديد العدو؟ و اذا كان الاصدقاء متفقين بأن العدو هو المكون العسكري حسبما يستشف من نداءهم ، كيف يكون شعار إسقاط العدو مفارقة للتاكتيك و الاستراتيجية؟ الشعار يتضمن تكتيك يرمي لتحقيق استراتيجية هي اهداف الثورة و مشروعها ، فهل المطلوب هو استخدام تكتيك يدعم حكومة حمدوك مثلا لتحقيق هذه الاستراتيجية؟ اذا كان المطلوب كذلك ، كيف سيؤدي دعم حكومة حمدوك القائمة على المحاصصة و التبعية المطلقة للمكون العسكري إلى تحقيق مشروع و اهداف الثورة؟ و اذا كان دعم هذه الحكومة هو التاكتيك المطلوب ، الا يعني هذا ماركسيا الانتهازية السياسية التي تغلب التكتيكي على الاستراتيجي؟

٦- كيف يمكن تصحيح الأوضاع لتحقيق أهداف الثورة في ظل الوثيقة الدستورية الراهنة التي كرست سلطة جيش النظام و جنجويده و أبقت على جهاز امنه و اخرجتها جميعا من دائرة الاصلاح ، و في ظل حكومة حسمت خياراتها و تعيد ليلا و نهارا بأنها في حالة شراكة مع المكون العسكري ، قننتها بخلق جسم دستوري أسمته مجلس الشركاء؟

٧- ما هي القدرة التحليلية العميقة المرنة التي تعطلت لدى الحزب و ما المقصود بها؟ و من هم الآخرين الذين يرون بأن الحزب جزءا و حليفا احتياطيا للقوى المضادة للثورة؟ و هل المطلوب من الحزب أن يخضع لرؤيتهم هذه أم أن يفضحها و يكشف عوارها؟ و كيف يضع شعار إسقاط السلطة بشقيها العسكري و المدني لبناء سلطة انتقالية حقيقية الحزب في سرج واحد مع قوى النظام القديم ، التي تنادي بإسقاط الشق المدني فقط (حكومة شبه المدنية) و تصرح علنا بأنها لا تعني مكونها العسكري؟ الا يعني موقف هذه القوى صحة موقف الحزب الذي ينادي بإسقاط هذه السلطة المسيطر عليها من قبل المكون العسكري المدعوم من قبل قوى النظام القديم؟

في اعتقادي أن الإجابة الأمينة على هذه الأسئلة ، تؤكد صحة الخط السياسي الرامي

لإسقاط السلطة الحالية و بناء سلطة انتقالية ثورية ، بإعتبار أن الخط هو مجمل آليات وتكتيكات و تحالفات ترمي لتحقيق استراتيجية الانتقال و التحول الديموقراطي ، الذي يشكل السبيل الوحيد لإنجاز أهداف الثورة و تحقيق شعارات حرية سلام و عدالة .
يبقى أن نؤكد احترامنا لوجهة نظر اصدقاء الحزب الذين أصدروا النداء ، و تقديرنا الكبير لاسهاماتهم في الساحة العامة ، مع اختلافنا مع وجهة نظرهم ، اختلافا لا يفسد للود قضية .
٢٠٢١/٧/٩م

شكرا جزيلا يا صديقي العزيز .
أعتقد أن العمل الدعائي للحزب بمستوييه التحتي و الفوقي ضعيف و الاسباب متعددة لذلك .
١- اول ما أراه هو أن يعاد النظر في بيانات الحزب من حيث الشكل و المحتوى حتى تكون أكثر قدرة على إيصال خط الحزب .
٢- تطوير نشاط الاتصال المباشر عبر الطوافات في المجالات المختلفة .
٣- فتح منابر جديدة في شبكة الإنترنت مخصصة لمناقشة خط الحزب مع الجماهير في إطار تفاعلي ، يكون مسئول منها هيئة مؤهلة متخصصة في ذلك .
٤- نفس الهيئة عليها فتح منابر في وسائل التواصل الاجتماعي ، و تنظيم نشاط الزملاء فيها ليصبح أكثر فاعلية . و التنظيم حتما لا يقصد به التقييد و المنع و الرقابة ، بل يقصد به التفعيل .
٥- رصد الدعاية المضادة بشكل مؤسسي و الرد عليها في المنابر المختلفة و بشكل فوري قبل أن تخلق وعيا مضادا .
٦- عمل إذاعة نشطة في الداخل ، تتواصل مع الجماهير عبر الخطاب و المشافهة .
٧- تطوير حلقات المخاطبة الجماهيرية بتدريب عدد أكبر من الكادر و الاستفادة من كادر مؤسسات التعليم العالي (الجامعات و المعاهد العليا) الخطابي .
٨- تفعيل دور القيادة في مخاطبة الجماهير و خصوصا الخطاب الشفاهي ، مع التأكيد على ضبطها للمصطلح . مثلا بعض الزملاء ما زالوا يتحدثون عن إسقاط الحكومة في حين أن الخط هو إسقاط السلطة بشقيها العسكري و المدني لا حكومة شبه المدنية فقط .
٩- رصد افضل للصحافة الدولية لاغناء الخط السياسي و توضيح المعادلات خصوصا و أن التدخل الإقليمي والدولي واسع في السياسة الداخلية في الوقت الراهن .
١٠- الرصد و التلخيص و متابعة حصيلة الصراع الفكري مع الجماهير بشكل يومي ،

لشحذ الادوات و تحديد القصور .
١١- عمل الاستبيانات و الحصول على المعلومات بشكل علمي لتحديد اتجاهات الرأي العام وسط الجماهير بعامة و جماهير الحزب خاصة ، و التعامل معها بشكل علمي حتى يتمكن الحزب من تقييم صراعه الفكري بشكل صحيح .
بدون تكوين هيئة حزبية مختصة تقوم بتنظيم هذا العمل ، و تستعين فيه بالكادر المتواجد بالخارج ، سوف يصعب أن يخطو الحزب خطوات للامام في سبيل إدارة الصراع الفكري مع الجماهير .
ارجو ان يكون ما أعلاه مفيدا . لكم خالص مودتي و شكري الجزيل على إثارة هذا الموضوع الهام و الملح . دوموا بألف خير
٢٠٢١/٧/١١

دعوة المصالحة مع الإسلاميين و محاولات تصفية الثورة

(١)
مطالبة أحد مثقفي الهبوط الناعم الذي كان من أوائل المنادين بخوض انتخابات ٢٠٢٠ م بالمصالحة مع الإسلاميين ، مؤشر أساسي على محاولة استكمال خطوات تصفية الثورة .
سبقه إليها مني اركوي مناوي ، و ستتبعه قوى التيار التسووي بدءا بحزب المؤتمر السوداني الذي تبعه قبلا بالمناداة بخوض الانتخابات المذكورة ، و بقية القوى المتحالفة مع الذراع الأمني العسكري للإسلاميين في شراكة الدم ، بإعتبار أن إعادة الجناح المدني للاسلاميين للساحة السياسية ، محصلة طبيعة لهذه الشراكة . فالشراكة مع المكون العسكري (اللجنة الأمنية) ، تحت دعاوى أنه ليس في الإمكان افضل من ذلك و ضرورة حقن الدم ، كانت الأداة لإحتواء الثورة ، و تعويم الجناح المدني للإسلاميين ، هو تتويج لخطوات تصفية الثورة . فالشراكة استخدمت الوثيقة الدستورية للاحتواء ، و تستخدم خرقها وسيلة للتصفية . و إعادة الإسلاميين خرق للوثيقة الدستورية ، لأنها تعني إدماج بقايا المؤتمر الوطني نفسه في الساحة السياسية ، بالرغم من أن الوثيقة نادت بتصفيته و تفكيك دولته . فالوثيقة مكنت المكون العسكري من الحفاظ على مكتسبات التمكين ، و خرقها يمكن من تعويم الإسلاميين المتمكنين بشكل كامل . و هذا هو جوهر الهبوط الناعم الذي يحافظ على هيمنة الرأسمالية الطفيلية ، و يعيد إدماجها في المجتمع الدولي .
(٢)
فالمطالبة بالمصالحة مع الإسلاميين ، تأتي في ظل الفشل في تحقيق أي هدف من أهداف

الثورة ، بعد أن تم منع تفكيك جهاز أمن الإسلاميين ، و منع اصلاح و إعادة هيكلة القوات المسلحة ، وتقنين مليشيا الدعم السريع كجزء أصيل من المؤسسة العسكرية ، و تمكين هذه المؤسسات التابعة للإسلاميين من السيطرة على ٨٢٪ من المال العام مع منحها ٧٠٪ من ال ١٨٪ المتبقية التي تدخل الميزانية العامة ، و إخراجها من سيطرة حكومة شبه المدنية التابعة للمكون العسكري المهيمن . كذلك تاتي في ظل غياب أي خطوات في اتجاه تكريس العدالة أو أعمال مقتضيات العدالة الانتقالية ، و منع إستكمال إجراءات جلب مجرمي فض اعتصام القيادة العامة للعدالة ، و منع إصلاح و إعادة هيكلة الهيئة القضائية والنيابة العامة ، و تغييب متعمد لمجلس القضاء الأعلى و مجلس النيابة و المحكمة الدستورية ، و تحريم اصدار قرار سياسي بإعادة مفصولي الخدمة المدنية و العسكرية ، حتى لا يتم أي إصلاح حقيقي في الخدمة المدنية و العسكرية . و ايضا تأتي في سياق تطبيق روشتة صندوق النقد الدولي بحذافيرها من مواقع التبعية ، لتوطين الافقار و تعميقه ، وإسقاط أي احتمال لتخفيف عبء المعيشة في الطريق لتحقيق حد أدنى من العدالة الاجتماعية .

(٣)

و المطالبة تأتي في سياق تدابير سلام جوبا ، التي تبنى على نهج الإنقاذ في الاتفاقيات الثنائية ، التي لا تخاطب جذور المشاكل و لا تعالج مشكلات الجماهير المتضررة ، و تكتفي بتوزيع المناصب و الامتيازات ، و ممارسة سياسة فرق تسد . و هي اتفاقيات هدفها الحفاظ على مكتسبات التمكين ، و استيعاب الحركات المسلحة في إطار تمكين الإسلاميين وخصوصا ذراعهم العسكرية و الأمنية الضاربة . فإتفاقية جوبا قبلت ببقاء مليشيا الدعم السريع كجسم مستقل عن القوات المسلحة غير خاضع لها ، و وضعت ترتيبات أمنية تقوم حتى الآن قوى الإسلاميين المتمكنين بإعاقة تنفيذها و تمنع ذلك ، لأن هذه القوى المتمكنة ، ترغب في تسريح قوات الحركات بدلا من ادماجها في القوات المسلحة ، متوسلة في ذلك معايير مهنية مطلوبة ، لا تطبقها على مليشيا الدعم السريع مثلا . و الملاحظ أن اتفاقية السلام لم تعالج حتى الآن مشكلة عودة النازحين و سكان المعسكرات في دارفور إلى مناطقهم و حواكيرهم ، و لم تضع أي آلية لتعويض المتضررين ، و لم تضع خارطة طريق لجلب المجرمين الذين ارتكبوا الجرائم البشعة في دارفور للعدالة ، و لا هي أنصفت الضحايا أو وضعت مشروع متكامل و تفصيلي لعدالة انتقالية . و لا ندري ما هو السلام الذي تحقق في ظل واقع أن أكبر حركتين مسلحتين ما تزالان خارج هذه الصفقة ، التي تمت و قادت لإيقاف إطلاق نار و توزيع مناصب و محاصصة و شراكة سياسية بين أطرافها ، و لم تحقق أي شئ مما هو مطلوب تحقيقه من اتفاقية سلام .

(٤)

اما في جبهة الحريات ، فهامش الحريات الذي انتزعته الثورة ، يضيق كل يوم عن سابقه . فالمكون العسكري الحاكم و المسيطر ، اعد مشروع لجهاز الأمن الداخلي المزمع تكوينه ، ليعيد عبره جميع السلطات التي سلبت من جهاز الأمن القائم الذي سيتم تحويله لجهاز مخابرات بحت ، ويتحكم في حياة المواطنين و يصادر حرياتهم . حيث غيب حكومة شبه المدنية تماما عن تأسيس قوة الجهاز ، و جعله تحت سلطة المكون العسكري بصفة مطلقة ، و خوله سلطات القبض و التفتيش و الاعتقال و دخول الاماكن العامة ، مع توفير الحماية لمنسوبيه عبر الحصانة وتشكيل قضاء خاص ، بالمخالفة حتى للوثيقة الدستورية المعيبة نفسها .

يواكب ذلك القمع المباشر للمواكب ، و اختطاف و قتل الناشطين كالشهيد ود عكر والشهيد بهاء نوري و شهداء تجمع ذكرى فض الاعتصام . كذلك يواكب الانفلات الأمني وتراخي الأجهزة الأمنية في الاضطلاع بدورها ، و مثال لذلك احداث بورتسودان و ما يحدث من سرقات بالإكراه و اعتداءات في العاصمة القومية . و ايضا محاولات تكميم الأفواه بالمطابقة بين القيادة المفروضة من الاسلاميين على القوات المسلحة و هذه القوات ، واعتبار نقدها هو نقدا لقوات الشعب المسلحة ، مع التهديد و التخويف بإتخاذ الإجراءات القانونية في مواجهة كل من يبدي نقدا لها أو للقوات الممنوع إصلاحها ، في توظيف للقانون كأداة للقمع الناعم . و سبق هذا الإجراء محاولات رئيس مجلس السيادة برهان إسكات منتقديه و مكونه العسكري ، بفتح بلاغات ضد الشاعر الدوش و المناضل احمد إدريس ، شطبتها المحاكم مشكورة ، تحت تأثير راي عام فاعل مستهجن لهذه المحاولة المؤسفة . يعزز الهجوم على هامش الحريات ، الهجوم المنظم على حق التنظيم ، و ذلك عبر الاصرار على نقابة المنشأة في مشروع قانون النقابات الجديد ، لإضعاف وتقسيم الحركة النقابية .

(٥)

و لا يقتصر الهجوم على حق التنظيم على سن القوانين فقط ، بل يتجاوزه إلى تبادل ادوار بين المكون العسكري و حكومة شبه المدنية المختطفين للعملية التشريعية بالمخالفة للوثيقة الدستورية المعيبة نفسها . فبينما يجتهد المكون العسكري في محاولة الاستقطاب والاختراق الأمني للجان المقاومة و تنظيمات القضايا ، يقوم التيار التسووي بدور رديف ، وذلك عبر خلق انقسام في تجمع المهنيين و اختطاف اسمه بعد سقوط منسوبي ذلك التيار في انتخابات أشرف عليها بنفسه ، و استخدام لجنة إزالة التمكين كأداة لمحاربة المنظمات الممثلة لقواعد المهنيين ، كحربها المعلنة الآن على لجنة المعلمين . يلاحظ أن اللجنة الموظفة من التيار التسووي ضد التيار الثوري ، هي نفسها هدفا للتصفية

في إطار محاولة إعادة الجناح المدني للإسلاميين للساحة السياسية . فبعض منسوبي تيار التسوية في حزب الأمة بدأ الهجوم عليها علنا ، و هو هجوم سوف يتصاعد و لن يتناقص ، خصوصا بعد إجازة قانون مفوضية مكافحة الفساد . فالمكون العسكري لا يخفي عداءه للجنة ، و وزير المالية (رئيس حركة العدل و المساواة المسلحة) يصرح بعدائه لها و يدير معارك علنية معها . و الآن بدأ الهجوم عليها من حزب الأمة ، و قريبا ستنضم جوقة التيار التسووي بأكملها لهذا الهجوم . فتفكيك هذه اللجنة المكلفة بإزالة التمكين ، شرط أساسي لتعويم الإسلاميين والمصالحة معهم . و ربما يكون بداية التدخل القضائي بنظر الطعون في قراراتها ، بتخطي واضح للجنة استئناف قراراتها برئاسة السيدة/ رجاء نيكولا ، مؤشرا لبداية الهجوم الواسع عليها . و الراجح أن نرى الغاءات متتابعة لقراراتها في مستقبل قريب ، و اعادة الاموال التي استردتها لبعض الإسلاميين المطلوب المصالحة معهم و تعويمهم .

(٦)

مفاد ما تقدم ، هو أن الدعوة للتصالح مع الإسلاميين من أحد المثقفين الذي سبق و أن دعا لخوض انتخابات ٢٠٢٠م- وهي كانت أداة استكمال الهبوط الذي بدأ بحوار الوثبة (مشروع برينستون ليمان) ، ليست دعوى معزولة أو فردية .فهي دعوى تكميلية لنفس مشروع الهبوط الناعم ، الذي يسعى إلى المحافظة على مكتسبات التمكين و توسيع القاعدة الاجتماعية لنظام الإسلاميين ، و تعويمه و إدماجه في المجتمع الدولي . فالتيار التسووي الذي أنجز مهمة احتواء الثورة ، بالشراكة مع أنشط قطاعات القوى المضادة للثورة (الذراع العسكري و الأمني للإسلاميين) ، الذي أنجز انقلاب القصر و قطع الطريق أمام الثورة ، يمهد الآن لاستكمال هذه الشراكة لتشمل الجناح المدني للإسلاميين . و هذه محصلة طبيعية جداً للتحالف مع المكون العسكري أو الجناح العسكري لاحتواء الثورة ، إذ لا مناص من أن ينتهي بشراكة مع الجناح المدني لتكتمل تصفيتها . و في سبيل ذلك تخلط الدعاية الممهدة عمدا ، بين السماح للإسلاميين بممارسة العمل السياسي بصورة عامة – و هي ممارسة قائمة- و بين المصالحة مع بقايا المؤتمر الوطني تحديدا ، و ذلك عبر حديث معمم عن الإسلاميين . و تتوسل لذلك بالحديث عن الديموقراطية ، في تدليس واضح يخلط بين الفترة الانتقالية – و هي فترة تحول ديمقراطي- وبين الدولة الديمقراطية . وهذا الخلط يهدف لتغييب طبيعة الفترة الانتقالية ، التي تبدأ بتفكيك دولة التمكين ، لتتمكن من بناء دولة كل المواطنين الديمقراطية . و بذلك تصمت عن التفكيك و تتجاوزه ، لتحدثنا عن البناء بالمصالحة مع من يجب تفكيك دولتهم المتمكنة!!! و السؤال المترتب على ذلك حتما هو ، كيف يمكن بناء دولة ديمقراطية في ظل تمكن الإسلاميين و دولتهم عبر المكون العسكري؟ .

كذلك تنشط هذه الدعاية في اتهام التيار التسووي المنادي بإسقاط السلطة بالتحالف مع الإسلاميين (الجناح المدني المطلوب المصالحة معه) ، و تتغاضى عن
تحالف التيار التسووي المعلن و الموصوف بالنموذجي مع الذراع الأمني و العسكري للإسلاميين ، الذي قيض للإسلاميين الاستمرار كسلطة حاكمة فعلية و منع إسقاط نظامهم .

(٧)

بإختصار الحديث عن المصالحة مع الإسلاميين – الذي سوف يتزايد و يتحول الى حملة على الأرجح ، هو استكمال لمشروع الهبوط الناعم ، عبر الإفصاح عن الشراكة مع الإسلاميين بجناحيهم العسكري و المدني معا ، بعد أن اقتصرت الشراكة على الجناح العسكري في مرحلة احتواء الثورة ، و تحتم تعميمها على الجناحين في مرحلة التصفية .
ثقتنا في أن هذا المشروع الدولي المدعوم إقليميا ، و المتبنى من التيار التسووي و المثقفين المنخرطين فيه ، المسوقين للهبوط الناعم منذ انتخابات ٢٠٢٠م ، مصيره السقوط والفشل ، كما فشل حوار الوثبة و كما استبق شعبنا العظيم انتخابات ٢٠٢٠م بإسقاط واجهة النظام ، و حشر جميع قوى الهبوط الناعم في الزاوية ، بمستوى جعلها تتنكر في زي الثوار ، بالرغم من انها تمسك بالسلطة و لا تستطيع أن تطرح مشروعها أو تسفر عن وجهها الحقيقي .
شعبنا حتما سينتصر ، و سيهزم هذه الدعاية بوعيه الكبير ، و يهزم مشروعها بإعادة تنظيم نفسه و استعادة ثورته ، ليبقى ما ينفع الناس و يذهب الزبد جفاء .
٢٠ يوليو ٢٠٢١م

لماذا تغلى د. ممدوح عن الجماهير و لم يبن تنظيماً سياسياً؟

الناظر لخارطة الصراع السياسي بعد ثورة ديسمبر المجيدة ، لا يحتاج لكبير جهد للوصول إلى أن الحراك السياسي الذي أنجز الثورة –وإن كان قد انتظم خلف تجمع المهنيين ومن ثم قوى الحرية والتغيير لاحقاً– كان في غالبيته العظمى من جماهير غير مؤطرة تنظيميا ، ولا تنتمي للأحزاب السياسية العاملة . وهذا وضع طبيعي في الحراك الثوري الذي تم في ظل ظروف وتوازنات معلومة للجميع . كذلك كان واضحا أن التحالف التنسيقي بين قوى الحرية والتغيير ، الذي تم تحويله إلى تحالف ذي مركز هيمن عليه تيار واحد ، هو مجرد مساكنة اقتضتها ظروف الحراك ، بين تيار ثوري راغب في إسقاط النظام وتفكيكه ، وآخر تسووي لا مانع لديه

من الدخول في تسويةٍ مع القطاع الأمني والعسكري منه في إطار مشروع الهبوط الناعم المدعوم دوليا وإقليمياً . و د . حمدوك كسياسي له تجربة سابقة ملّكته منهج تحليل ، لا بد أنه كان يعلم بأن فرزا داخل هذا التحالف الهش سيحدث حتما ، وأن اصطفافا جديدا سوف يقود لإنتاج خارطة سياسية جديدة .

لذلك يبقى السؤال المؤرق هو : لماذا لم يقم د . حمدوك ببناء حركة سياسية من الأغلبية غير المنظمة التي أجمعت عليه إجماعاً غير مسبوق ، لتصبح سندا له وآلية فاعلة يفرض عبرها إرادته ليصبح حاكما فعلياً؟

(٢)

السبب الأول الذي منعه من تكوين حركة سياسية منظمة في تقديرنا ، هو أن تكوين مثل هذه الحركة سوف يضعه في مواجهة مباشرة مع المكون العسكري الأمني (اللجنة الأمنية) ، الذي كان سيعتبر أن تنظيم الحراك الجماهيري في جسم موحد استهدافا مباشرا لمشروعه الرامي لاحتواء الثورة بغرض تصفيتها . فتأطير الجماهير الثائرة في تنظيم يضمن استدامة حراكها ويعطيه سمة الإرادة السياسية المؤثرة على تفاصيل الصراع السياسي اليومي يمنع اللجنة الأمنية من الهيمنة ويجعلها باستمرار تحت ضغط الشارع المنظم . وبما أن د .حمدوك لا يريد الدخول في صدام مباشر مع اللجنة الأمنية ، ويفضل أن يتعامل معها في ظل شراكة يراها حتمية ونموذجية ولا فكاك منها ، تفادى استفزازها عبر تكوين جسم ثوري متماسك في دعمه له ومنظم لحراك ثوري معادٍ للجنة الأمنية لنظام الإنقاذ ، خصوصا وأنه يعلم بان هذه اللجنة مدعومة إقليميا ودولياً ومكلفة بإنجاز مشروع الهبوط الناعم .

(٣)

السبب الثاني هو أن تنظيم الجماهير غير المنظمة في إطار حركة سياسية موحدة يعني الصدام المباشر أيضا مع التيار التسووي المهيمن في قوى الحرية والتغيير ، وهو تيار يرغب في استخدام هذا الحراك غير المنظم في حركة سياسية موحدة ، عبر استغلال المؤسسات التي ارتضاها الحراك لقيادة الثورة ، كرافعة تمكّنه من الوصول إلى السلطة ، ومن ثم الرهان على اضعاف الحراك وإمكانية تفكيكه ، حتى يتمكن من تنفيذ مشروع الهبوط الناعم مع اللجنة الأمنية ، والذي سيصبح تنفيذه مستحيلا في حال وجود جسم قوي ومنظم متمسك بأهداف ثورة ديسمبر ومصمم على تحقيق الحرية والسلام والعدالة . فالتيار التسووي ، يرغب في الصعود إلى السلطة على اكتاف الحراك ومن ثم تسريح الجماهير لكي ليتمكن من الانقلاب على مشروعها والعمل على تنفيذ مشروعه المتوافق عليه مع لجنة نظام الإنقاذ الامنية والمجتمع الدولي . وبذاك ، فإن أي محاولة من د .حمدوك لإعاقة هذا المخطط ، تعني مواجهة حتمية وصراع كسر عظم ، ربما يقود

لفقدانه لمنصبه نفسه . لذلك تفادى د . حمدوك هذه المواجهة ، وقبِل بالتضحية بنفوذه وعدم تأطيره تنظيميا .

(٤)

السبب الثالث هو رغبة د . حمدوك نفسه في أن يكون حرا ولا يقيد نفسه بتنظيم يلزمه بمشروع الثورة . فهو يعلم بأن الجماهير التي دعمته بشكل غير مسبوق ، سوف تلزمه – في حال تنظيمها – بمشروع الثورة وتحاسبه عليه . وبما أنه يعلم بان مشروعه هو مشروع اصلاحي لا ثوري ، سقفه في أحسن الفروض الوثيقة الدستورية المعيبة ، وأنه قد الزم نفسه بأن يكون براغماتيا ، كما صرح مراراً ، فإن تأسيس مثل هذا التنظيم يناقض مشروعه ويضعه تحت ضغط غير مسبوق . فهو سيمنعه من تقديم التنازلات التي يرغب في تقديمها ، ويقيد حركته ، ويضيِّق هامش المناورة أمامه إن لم يقض على هذا الهامش تماما . فالحراك الثوري المؤطر تنظيميا يمنع المساومة ويحتم اتخاذ قرارات ثورية وتنفيذها . علاوة على ذلك ، فإن الحراك الثوري المؤطر تنظيميا ، لن يقبل منه رهن اقتصاد البلاد لصندوق النقد الدولي وتكريس المعاناة والإفقار ، ولن يقبل أيضا التبعية للمحاور وإهدار السيادة الوطنية ، وهذا سيضعه في مواجهة مباشرة وعنيفة مع اللجنة الأمنية والمجتمع الدولي معا . ولهذا فضّل أن يخوض معركته وحيدا بدون سند جماهيري ، قرر هو بنفسه التخلي عنه طواعية ، ليستسلم لتوازن ليس في مصلحته بعد تخليه عن سلاحه الوحيد .

(٥)

اما السبب الرابع ، فهو ايمان د . حمدوك بأن الحل لازمة السودان وواقعه السياسي المعقد موجود في الخارج وليس في الداخل . فهو يرى أن إدماج السودان بصورته الحالية في المجتمع الدولي ، هو المدخل الذي سيمكنه من إعادة هيكلة البلاد باستخدام إرادة الدول صاحبة القرار لإلزام المكون العسكري (اللجنة الأمنية) ببرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يرغب في تنفيذه . فهو لا يرى أن الشارع قادر على فرض إرادته على اللجنة الأمنية لأن سقفه الذي تمكن من إنجازه هو الوثيقة الدستورية المعيبة ، ولا يرى أي إمكانية لهزيمة اللجنة الأمنية بحراك سياسي داخلي حتى وإن تم تنظيمه ، لذلك لا سبيل إلا بمحاصرتها بالدول صاحبة القرار المهيمنة على الاقتصاد العالمي ، والقادرة على فرض إرادتها على اللجنة الأمنية والدول الإقليمية المكلفة بإدارتها من موقع الكفيل . وهذه القراءة خاطئة بالحتم ، لاستهانتها بقدرة الجماهير من ناحية ، ولافتراضها في توافق مشروع الدول الاستعمارية مع مصلحة البلاد وكأنها مؤسسات خيرية ، وافتراض أنها في حالة خلاف وتناقض مع اللجنة الأمنية ذراع راس المال الطفيلي الضاربة ، وهو افتراض غير سليم حتماً .

(٦)
الاسباب أعلاه جميعها وربما غيرها معها ، أضاعت على د . حمدوك والبلاد فرصة غير مسبوقة لخلق واقع صراع سياسي جديد ، رافعته وأساس خارطته قوى منظمة تدخل الساحة السياسية من مواقع الثورة لا من مواقع التسوية والاستسلام للجنة الأمنية للإنقاذ والمجتمع الدولي ، لتفتح أمام بلادنا طريق تطور بديل . فالقرار الذي اتخذه د .حمدوك بالتخلي عن الثورة وجماهيرها من باب البراغماتية ، قاده إلى وضع نفسه في خانة رئيس وزراء لكل السودانيين بما في ذلك القوى المضادة للثورة ، التي يسير في خطى حثيثة للتصالح معها ، بدلا عن تصفية وتفكيك دولة تمكينها كما تقتضي ضرورات الانتقال .
فهل يدرك د . حمدوك اي فرصة أضاعها على شعبه ونفسه؟
كان بإمكانه أن يكون مؤسسا بالفعل باتخاذ قرار عدم التخلي عن الجماهير والعمل على تنظيمها ليصبح زعيما حقيقياً ، يخلف لها تنظيماً من أجل المستقبل ، حتى لو لم يكن هو في قيادته بعد انتهاء فترة الانتقال .
لكنه بكل أسف لم يفعل . . .!!
٢٢ يوليو ٢٠٢١م

مرحبا بكم يا صديقتي .

مع تقديري للمقال و كاتبته ، انا اختلف معه جملة و تفصيلا . كنت قد كتبت نقدا مطولا له في أحد القروبات سابقا و لكني فقدت النص ، لذلك سأحاول أن ألخصه من الذاكرة فيما يلي :
يفتقر المقال لرصد و تحليل الخارطة السياسية الراهنة ، و يتعامل مع القوى التي التحقت بالمكون العسكري و تحالفت معه ومع السلطة الحالية على أساس أنها قوى الثورة ، و بهذا يتجاهل تحديد العدو الرئيس و يفتقر بالتبعية لاي رؤية استراتيجية . فبدون تحديد العدو ، لا يمكن أن تضع استراتيجية . الحزب الشيوعي يرى أن المكون العسكري (اللجنة الأمنية لنظام الإنقاذ) ، نجح عبر انقلاب القصر في فرض إرادته على الجناح التسووي في (قحت) ، الذي أنجز معه وثيقة دستورية معيبة سقفها اصلاحي لا ثوري ، قننت انقلاب القصر واستمدت مشروعيتها منه ، كما قننت الجنجويد ، و أخرجت المؤسسة العسكرية و الأمنية من دائرة الاصلاح ، و مكنتها من الانفراد ب٨٢٪ من

المال العام و الاستفادة من ٧٠٪ من ال ١٨٪ التي تدخل ميزانية الحكومة ، و بالتالي كرست سيطرة أنشط قطاعات القوى المضادة للثورة المكلفة بالحفاظ على مكتسبات تمكين راس المال الطفيلي . فوق ذلك اجتهدت حكومة شبه المدنية الراهنة في اخضاع الاقتصاد برمته لمؤسسات التمويل الدولية من مواقع التبعية المطلقة ، بدلا من انجاز الإصلاح الاقتصادي الداخلي المطلوب ، و تنكرت لإعلان الحرية و التغيير و البرنامج الإسعافي الذي رمته في سلة المهملات .

بناءا عليه ، ينادي الحزب الشيوعي بإسقاط هذه السلطة بشقيها العسكري الحاكم والمدني التابع له ، لبناء سلطة ثورية حقيقية قادرة على تحقيق أهداف الثورة بناءا على وثيقة دستورية ثورية جديدة ، و التي يستحيل تحقيقها في ظل سيطرة المكون العسكري وفقا للوثيقة الدستورية المعيبة ، التي تم عبرها احتواء الثورة ، و يتم عبر خرقها المستمر محاولة تصفية الثورة . و موقف الحزب هذا لا يعتبر انسحابا كما يتوهم البعض ، بل هو عودة إلى الجماهير لنشر وعي يمكنها من استعادة ثورتها المختطفة ، و هو يعلم حجم التآمر عليها لافشالها بما في ذلك اضعاف مؤسساتها كتجمع المهنيين و لجان المقاومة ، و هو أيضا مستعد لدفع ثمن صياغة الخط السياسي السليم .

هناك محاولة لاظهار موقف الحزب و كأنه جامد عند شعار لن يحكمنا البنك الدولي بمفهوم الستينات و الزعم بأن هذا موقف ايدلوجي ، في حين أن موقف الحزب قد تطور من رفض مجرد التعامل مع المؤسسات الإمبريالية ، إلى التعامل معها من مواقع السيادة لا مواقع التبعية ، و هو أمر ممكن اذا بدأنا بإصلاح اقتصادي داخلي توافقت عليه اللجنة الاقتصادية لقوى الحرية و التغيير ، و قذف به د . حمدوك في سلة المهملات . كذلك هنالك مزاعم بأن مطالبة الحزب بإسقاط السلطة ، هي نفس موقف الإسلاميين المطالب بإسقاط الحكومة . و هذا تضليل متعمد من اعداء الحزب و دعاية سياسية ، للاسف وقع في اسارها بعض الزملاء و اصدقاء الحزب .

فالشيوعيون ينادون بإسقاط السلطة بشقيها العسكري و المدني ، و يقولون بأن هذه السلطة ليست سلطة الثورة بل سلطة تستمد شرعيتها من انقلاب القصر ، و يجب إسقاطها لأنها ليست مدنية بل شبه مدنية مسيطر عليها من قبل المكون العسكري . فهل يرغب المؤتمر الشعبي في إسقاط المكون العسكري المسيطر فعليا و الذي يحمي مكتسبات التمكين؟

الشيوعيون ينادون بإسقاط السلطة و بناء سلطة ثورية جديدة ، تستمد شرعيتها من وثيقة دستورية تصيغها الجماهير الثائرة لا وثيقة يفرضها المكون العسكري لاحتواء الثورة و يخرقها مرارا بمساعدة حكومة شبه المدنية لتصفية الثورة . فهل ينادي المؤتمر الشعبي بذلك؟

الشيوعيون ينادون بإسقاط السلطة لأنها تركت برنامج الحد الأدنى (اعلان الحرية والتغيير) و لفظته ، و رفضت البرنامج الإسعافي و تنكرت له ، و أهملت توصيات المؤتمر الاقتصادي و تبنت روشتة صندوق النقد الدولي فافقرت الشعب ، و يسعى إلى إقامة سلطة جديدة من قوى الثورة تهتم بتنفيذ برنامج الحد الأدنى و توصيات المؤتمر الاقتصادي و ترفض روشتة صندوق النقد الدولي و تتعامل معه من مواقع السيادة لا التبعية . فهل يريد المؤتمر الشعبي ذلك؟

الشيوعيون ينادون بإسقاط السلطة و قيام سلطة جديدة بوثيقة دستورية جديدة تسمح لقوى الثورة بتصفية اثار النظام السابق ، و حل جهاز امنه و اصلاح القوات المسلحة وإدماج الجنجويد و الحركات المسلحة فيها . فهل يريد المؤتمر الشعبي ذلك؟

الشيوعيون ينادون بإسقاط السلطة لبناء مؤسسات عدلية فاعلة ، و تقديم جميع المجرمين بما فيهم قيادات المكون العسكري و اللجنة الأمنية و كذلك المجرمين من الكيزان بما فيهم بعض عضوية المؤتمر الشعبي للعدالة ، و خصوصا تقديم المجرمين الذين فضوا الاعتصام . فهل ينادي المؤتمر الشعبي بذلك؟

هذه نماذج فقط من تباين و اختلاف الدعوتين و المشروعين .

الخلاصة هي أن دعوة الحزب الشيوعي لإسقاط السلطة و إقامة سلطة ثورية بديلة ، ليست هي دعوة المؤتمر الشعبي لإسقاط الحكومة و الإبقاء على المكون العسكري المهيمن .

بإختصار الحزب لديه قراءة شاملة للخارطة السياسية ، حدد عبرها العدو الطبقي ، و أكد على أن الشراكة معه لن تقود لتحقيق أهداف الثورة من حرية و سلام و عدالة ، و قدم نقده التفصيلي للصفقة التي تمت بين التيار التسووي و اللجنة الأمنية و وثيقتهما الدستورية ، و بين مفارقة التيار التسووي لإعلان الحرية و التغيير و للبرنامج الإسعافي المتفق عليه ، و هو أمر ينسحب على حكومة شبه المدنية ، و أكدت جميع الوقائع خلال عامين صحة ما يقول ، حيث أن الفشل في تحقيق السلام لا خلاف حوله ، و الفشل في تحقيق العدالة القضائية والاجتماعية لا تنتطح فيه عنزان ، اما الحريات فالاتجاه لمصادرتها لا يحتاج لتبيين ، و يكفي أن مواقع القوى المعارضة تم حجبها قبل مسيرة ٣٠ يونيو الاخيرة ، وأن البرهان سبق و قاضى الشاعر الدوش و المناضل احمد ادريس و لكن المحاكم مشكورة رفضت بلاغاته ، و أن المسيرات تقابل بالرصاص ، و أن الشهداء مازالوا يسقطون ، و أن لجنة إزالة التمكين تتنمر على لجنة المعلمين ، و أن مسودة قانون الأمن الداخلي تعيد إنتاج جهاز أمن الإنقاذ كاملا غير منقوص .

الحزب اجترح الخط السياسي السليم ، الذي لا مناص أن يبدأ من مواقع انقسام قوى الثورة نتيجة للفرز الذي حدث ، لينتج وحدة حول أهدافها و آليات تحقيقها . و سيعمل

في هذا الإطار مع الجماهير لا مع من التحق بمشروع الهبوط الناعم ، و هو مدرك تماما لتوازن القوى المحلي و الإقليمي والدولي ، و يعمل على خلق توازن محلي جديد ، و لا يقبل دعاوى الاستسلام للجنة الأمنية للإنقاذ تحت مزاعم مراعاة توازن القوى و كأنه أمر منزل و خارج دائرة الصراع السياسي و الطبقي .
اسف جدا على الإطالة ، لكن المقال مهم و جدير بالرد .
شكرا جزيلا على اهتمامكم بمعرفة وجهة نظري . و دمتم

٢٠٢١/٧/٢٨م

وجدت تعليق على نفس المقال ارسلته لزميل طلب مني أن اعلق عليه
في الحقيقة أن هذا الخط هو الذي يبحث عن الطريق السهل باللحاق بقوى الهبوط الناعم من مواقع متخلفة لن تقود الا لتصفية الثورة .
فطريق إسقاط النظام طريق معقد و صعب لانه يحتاج إلى إعادة اصطفاف تمر عبر الانقسام إلى الوحدة الحقيقية حول أهداف الثورة ، و هذا جهد مضني في حين أن الطريق الآخر معبد و سهل و قواه جاهزة وحاكمة شكلا من مواقع التبعية للمكون العسكري الحاكم فعليا في شراكة واضحة معلنة بين الطرفين .
هذا الخط يتوهم أن قوى الحرية و التغيير مازالت هي قوى الثورة بالرغم من إنجازها لوثيقة دستورية سقفها اصلاحي تستمد شرعيتها من انقلاب القصر ، و دخولها في شراكة مع أنشط قطاعات القوى المضادة للثورة المتمثلة في لجنة النظام الأمنية . فوق ذلك هي تساوي بين خط الحزب و خط الاسلامويين مساواة شكلية ، و لا تدرك الفروق الجوهرية بينهما المبنية على طبيعة المطالبة و أسبابها و مآلاتها . سبق أن أوضحت ذلك فيما يلي :
ردا على من زعم بأن دعوة الحزب الشيوعي لإسقاط السلطة هي نفس دعوة المؤتمر الشعبي لإسقاط الحكومة
الشيوعيون ينادون بإسقاط السلطة بشقيها العسكري و المدني ، و يقولون بأن هذه السلطة ليست سلطة الثورة بل سلطة تستمد شرعيتها من انقلاب القصر ، و يجب إسقاطها لأنها ليست مدنية بل شبه مدنية مسيطر عليها من قبل المكون العسكري .
فهل يرغب المؤتمر الشعبي في إسقاط المكون العسكري المسيطر فعليا و الذي يحمي مكتسبات التمكين؟

الشيوعيون ينادون بإسقاط السلطة و بناء سلطة ثورية جديدة ، تستمد شرعيتها من وثيقة دستورية تصيغها الجماهير الثائرة لا وثيقة يفرضها المكون العسكري لاحتواء الثورة و يخرقها مرارا بمساعدة حكومة شبه المدنية لتصفية الثورة . فهل ينادي المؤتمر الشعبي بذلك؟

الشيوعيون ينادون بإسقاط السلطة لأنها تركت برنامج الحد الأدنى (اعلان الحرية والتغيير) و لفظته ، و رفضت البرنامج الإسعافي و تنكرت له ، و أهملت توصيات المؤتمر الاقتصادي و تبنت روشتة صندوق النقد الدولي فافقرت الشعب ، و يسعى إلى إقامة سلطة جديدة من قوى الثورة تهتم بتنفيذ برنامج الحد الأدنى و توصيات المؤتمر الاقتصادي و ترفض روشتة صندوق النقد الدولي و تتعامل معه من مواقع السيادة لا التبعية . فهل يريد المؤتمر الشعبي ذلك؟

الشيوعيون ينادون بإسقاط السلطة و قيام سلطة جديدة بوثيقة دستورية جديدة تسمح لقوى الثورة بتصفية اثار النظام السابق ، و حل جهاز امنه و اصلاح القوات المسلحة وإدماج الجنجويد و الحركات المسلحة فيها . فهل يريد المؤتمر الشعبي ذلك؟

الشيوعيون ينادون بإسقاط السلطة لبناء مؤسسات عدلية فاعلة ، و تقديم جميع المجرمين بما فيهم قيادات المكون العسكري و اللجنة الأمنية و كذلك المجرمين من الكيزان بما فيهم بعض عضوية المؤتمر الشعبي للعدالة ، و خصوصا تقديم المجرمين الذين فضوا الاعتصام . فهل ينادي المؤتمر الشعبي بذلك؟

هذه نماذج فقط من تباين و اختلاف الدعوتين و المشروعين .

الخلاصة هي أن دعوة الحزب الشيوعي لإسقاط السلطة و إقامة سلطة ثورية بديلة ، ليست هي دعوة المؤتمر الشعبي لإسقاط الحكومة و الإبقاء على المكون العسكري المهيمن .

الاصوات العقلانية ، نتمنى أن نسمع منها ردا على ما هو مذكور أعلاه ، حتى لا تصبح العقلانية جسراً لتغليب التكتيكي على الاستراتيجي و السقوط في الانتهازية وفقا لتعريفها ماركسياً . مودتي

٢٠٢١/٧/٢٨م

تحتاج حكومة د . حمدوك لموافقة اللجنة الأمنية لنظام المخلوع البشير لفعل ذلك .

اذا لم يوافق المكون العسكري لأسباب و حسابات تخصه من ضمنها علاقاته بالمجتمع الدولي ، لن تستطع حكومة شبه المدنية اتخاذ أي قرار كهذا ، مهما قدمت من وعود ووقعت من تفاهمات مع المحكمة الجنائية الدولية .

د . حمدوك و حكومته ليس لديهم سلطة فعلية ، الحاكم الفعلي هو اللجنة الأمنية لنظام الإنقاذ .

من الممكن أن تتاكدي من ذلك من قضايا كالتطبيع مع إسرائيل ، و بقاء قواتنا كمرتزقة في اليمن ، و عدم تأسيس المجلس التشريعي ، و عدم قيام مجلس القضاء الأعلى ، و عدم قيام مجلس النيابة الأعلى ، و رفض تعيين رئيس القضاء و النائب العام المختارين من (قحت) ، وبطء إجراءات العدالة و خصوصا لجنة التحقيق في فض الاعتصام ، و الزامها بالتخلص من الوزراء الثوريين ، و التصويت ضد تقرير مقرر حقوق الإنسان في اريتريا ، و منع ولايتها على ٨٢٪ من المال العام تحت سيطرة المكون العسكري ، و منع اصلاح الخدمة المدنية والهيئة القضائية ، و ربطها بمحورٍ الامارات و السعودية و مصر ، و استمرار قتل الثوار في المسيرات و عبر الاختطاف أيضاً ، و إجازتها للتشريعات المفروضة عليها في الاجتماع التشريعي المشترك ، و اغلاق مواقع القوى المعارضة على شبكة الإنترنت مؤخراً ، و انتزاع الإشراف على الاتصالات منها عنوة ، و أمور أخرى كثيرة معلومة للكافة .

هذه حكومة لا تملك قرارها ، لذلك السؤال الصحيح هو : هل ستوافق لجنة الإنقاذ الأمنية على تسليم البشير إلى المحكمة الجنائية الدولية؟

من الممكن أن توافق في الأحوال التالية :

١- اذا اراد البشير ذلك و فضل المثول أمام المحكمة الجنائية الدولية من الاستمرار تحت المحاكمة في السودان ، لتفادي عقوبة الاعدام و التخلص من سجن كوبر ، و الإبتعاد عن الأجواء الحالية .

٢- اذا وقعت تحت ضغط امريكي او من الكفيل الإماراتي لفعل ذلك .

٣- اذا حصلت على اغراءات أو امتيازات من المجتمع الدولي لتسليمه و رأت في ذلك فائدة لها .

٤- اذا ضمنت أن البشير لن يورطها أو يورط أحد أفرادها (برهان و حميدتي) أمام المحكمة الجنائية الدولية .

٥- فشل فرض المصالحة مع الإسلاميين ، لأن من ضمن مستحقاتها عدم تسليم البشير وربما ايقاف محاكمته داخلياً أيضاً .
و في حال رغبة اللجنة الأمنية في التسليم ، الأرجح أنها لن تعلن ذلك جماهيرياً ، حتى يتسنى لحكومة د . حمدوك الادعاء بأنها فعلت ذلك و أنها صاحبة إرادة ، و يتاح للجنة الأمنية انكار تسليم البشير امام الإسلاميين ، و إدعاء أنها أجبرت على ذلك لتآمر حكومة د . حمدوك مع المجتمع الدولي ، فيربح الجميع استنادا لهذه الصفقة .
يلاحظ أنني نشرت مقال للمطالبة بتسليمه منذ أوائل ايام سقوطه ، لأسباب موضحة في المقال .
شكرا جزيلا على اهتمامكم بسماع وجهة نظري حول هذا الموضوع المهم .
مودتي
٢٠٢١/٧/٢٩م

تعليقي على ما ورد أعلاه في قروب لقانونيين

شكرا جزيلا يا مولانا على جلب هذه المادة . في تقديري المتواضع أنه لا يجب الاستهانة بتدويرها في الاسافير برغم عدم معقوليتها .
فهي تاتي في إطار جس النبض و في سياق رمتني بدائها وانسلت . فالمكون العسكري بمجلس السيادة (اللجنة الأمنية لنظام الإنقاذ) الحاكم الفعلي للبلاد ، يدرك تماما أن التحالف المدني الشريك له و الذي يشكل حاضنة حكومة شبه المدنية ضعيف ، وتتزايد عزلته عن الجماهير يوما بعد يوم . و بتدوير مثل هذه الأخبار ، يمهد للانقضاض على هذا التحالف في أي وقت يريد ، بعد اتهامه استباقيا بأنه يسعى للانقلاب عليه ، حتى يصبح هجومه فعلا دفاعيا مبررا حين يقع . كذلك تدوير الخطاب عن انقلاب عسكري بكثافة ، يعمل كبالون اختبار لمعرفة موقف الشارع من الانقلاب بعامة ، مع تحضير الشارع نفسيا للفعل الانقلابي ، في حال قبوله نفسيا لانقلاب ضد المكون العسكري .
الراجح هو ألا يتم توظيف مباشر لهذا الخبر بإتخاذ إجراءات مواجهة استنادا له ، او اعلان عن حركة انقلابية الآن حتى و إن كانت بالفعل موجودة - بالرغم من أن ذلك ممكن ، لأن اللجنة الأمنية لا يبدو أنها قد استنفذت اغراضها من توظيف التيار المدني التسووي الذي دخل في شراكة معها بعد .
اذا خلصت هذه اللجنة الأمنية إلى أن انقلابها الصريح سوف يتم قبوله دوليا بعد تقييمها للموقف الإقليمي و الدولي من انقلاب مالي و غينيا ، و توصلت إلى أن

التحالف المدني المساند لحكومة شبه المدنية قد أصبح معزولا تماماً عن حركة الجماهير ، و انها قادرة على احتواء وضرب لجان المقاومة و المنظمات الفاعلة المتمسكة بالثورة مثل أسر الشهداء والمفصولين من الخدمة و بعض منظمات المجتمع المدني ، لن تتردد لحظة في القيام بإنقلاب عسكري ثان وصريح ، بعد انقلاب القصر الذي قطعت به الطريق أمام الثورة . فهي قد نجحت في احتواء الثورة عبر الوثيقة الدستورية و تحويلها لنشاط اصلاحي قاصر ، وبدأت بتصفيتها عبر خرق الوثيقة الدستورية نفسها برغم سقفها المتدني ، و كرست معاناة غير مسبوقة حملت وزرها لحكومة شبه المدنية (لاحظ خطابات و تصريحات حميدتي المتكررة حول فشل الحكومة) .

في تقديري المتواضع أنه يجب التصدي لجس النبض هذا بنشاط واسع رافض لاي انقلاب عسكري من اي جهة أتى ، مع توضيح مخاطر تدوير مثل هذه الأقاويل لتطبيع حالة من التصالح مع الانقلاب و تحضير الشارع نفسياً له . شكرا جزيلا مجددا يا مولانا و آسف على الإطالة .

٢٠٢١/٩/١١م

ارتكب د حمدوك في خطابه بالدعم السريع خطأين فادحين هما :

١- زعمه أن الدعم السريع كان له مساهمة إيجابية في التغيير ، و الدعم السريع جزء من اللجنة الأمنية التي قامت بإنقلاب القصر الذي قطع الطريق على التغيير .

٢- مطالبته بدمج قوات الدعم السريع في القوات المسلحة لتكوين جيش وطني موحد ، وهذه مخالفة صريحة لنصوص الوثيقة الدستورية التي يستمد منها مشروعيته وصلاحياته ، و التي تنص صراحة على أن القوات المسلحة و الدعم السريع يكونان المؤسسة العسكرية . أي أن الدعم السريع مستقل و مساوي للقوات المسلحة بحكم النص الدستوري ، و لا يجوز المطالبة بدمجها دستورياً . كذلك للدعم السريع قانون مستقل عن قانون القوات المسلحة ، يعزز استقلالية هذا الكيان المسخ . و السؤال هو كيف يطالب حمدوك بدمج الدعم السريع في القوات المسلحة و هو مستقل دستوريا و قانونيا ، و كيف يتحدث عن شراكة نموذجية أسست لها الوثيقة الدستورية ثم ينادي علنا بخرق هذه الوثيقة الكارثية؟

فالمادة (٣٥) من الوثيقة الدستورية تنص حرفيا على ما يلي :

(١) القوات المسلحة و قوات الدعم السريع مؤسسة عسكرية وطنية حامية لوحدة الوطن و لسيادته تتبع للقائد العام للقوات المسلحة و خاضعة للسلطة السيادية .

(٢) ينظم قانون القوات المسلحة و قانون الدعم السريع علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة التنفيذية .

و يترتب على هذا النص ما يلي :

أ- القوات المسلحة و الدعم السريع كيانين منفصلين يقومان على قدم المساواة و يشكلان معا المؤسسة العسكرية . و هذا اعتراف صريح بإستقلال الدعم السريع عن القوات المسلحة ، و لا يقدح في ذلك تبعية الاثنين معا للقائد العام للقوات المسلحة ، لأن هذه التبعية المشتركة تؤكد الانفصال أكثر منها تأكيدا للوحدة ، فهي تعزز وجود الكيان عبر الاعتراف بوجوده المنفصل ، قبل أن تحدد الخضوع لسلطة منظمة واحدة .

ب- الفقرة الثانية من المادة تكرس الاستقلالية ، حين تؤكد أن قانون كل كيان على حدة ، هو الذي يحدد علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة التنفيذية (مجلس الوزراء) ، فلو كان هذان الكيانان جسم واحد ، لما احتاجا لقانونين لتنظيم علاقتهما بالسلطة التنفيذية .

ج- في الثلاثين من يوليو ٢٠١٩م ، أصدر رئيس انقلاب القصر الفريق أول عبدالفتاح البرهان مرسوما دستوريا بالرقم ٣٤ لسنة ٢٠١٩ بتعديل قانون ، عدل بموجبه المادة (٥) من قانون الدعم السريع التي كانت تخضع هذا الكيان لقانون القوات المسلحة ، و بالتالي أصبح هذا الكيان غير خاضع لهذا القانون و محكوما بقانونه فقط ، مما يعزز استقلاليته و انفصاله عن القوات المسلحة .

يلاحظ أن المادة (٢) من الوثيقة الدستورية اعتبرت أن المراسيم الصادرة من انقلاب القصر سارية المفعول و اعتمدتها ، و هذا يعني أن المرسوم الذي نص على تعديل قانون الدعم السريع ساري المفعول الآن . و هو مرسوم يشكل سابقة في تاريخ البشرية ، لانه اول مرسوم دستوري يعدل قانون في حدود علمي . فالتعديل الآن دستوري و أعلى درجة من قانون الدعم السريع نفسه ، الذي كان يجب تعديله بموجب قانون لا أداة دستورية . لكن يبدو أن انقلاب القصر أراد أن يكون عدم خضوع قوات الدعم السريع لقانون القوات المسلحة دستوريا تعزيزا لاستقلالها .

و الواضح من النصوص الدستورية الثلاثة (المادة ٢ و ٣٥ من الوثيقة الدستورية والمرسوم الدستوري لقائد انقلاب القصر المعدل لقانون الدعم السريع الذي اعتمدته الوثيقة الدستورية) ، أن قوات الدعم السريع كيان مستقل قائم بذاته يقف على قدم المساواة مع القوات المسلحة ، و لا يصح دستوريا اعتبار هذا الكيان جزءا منها . و لا يقلل من ذلك المزاعم بأن المادة (٦) من قانون الدعم السريع تنص على تبعيتها للقوات المسلحة – لم استطع التحقق من صحة هذا الزعم لعدم توفر قانون الدعم السريع ، لأن مثل هذه المادة إن وجدت تتعارض مع النصوص الدستورية المثبتة أعلاه ، و هي واجبة الأبطال لعدم

دستوريتها .
و الخلاصة هي أنه من ناحية دستورية ، قوات الدعم السريع كيان مستقل قائم بذاته ، والمطالبة بدمجه في القوات المسلحة مخالفة صريحة لنصوص الوثيقة الدستورية .
لذلك على من يريد أن يطالب بهذا الدمج كأحد استحقاقات ثورة ديسمبر المجيدة و كأمر لا بد منه لخلق جيش وطني موحد ، أن يطالب اولا بإسقاط هذه الوثيقة الدستورية . فمن يستمد شرعيته و سلطته من هذه الوثيقة الدستورية و يعترف بمشروعيتها و دستوريتها – كرئيس الوزراء مثلا د . حمدوك– لا يجوز له المطالبة بهذا الدمج بالمخالفة للوثيقة الدستورية . مودتي
٢٠٢١/٩/١٧م

التمهيد لأنقضاض المكون العسكري على السلطة بشكل صريح أو بواجهات مدنية يجري على قدم وساق يا خال . و المحاولة لخلق شروط ملائمة له ، تشمل – ضمن أمور اخرى– سيطرة المكون العسكري الاقتصادية و تكريس الافقار ، و تضييق هامش الحرية بإضطراد ، و إعاقة تكوين المؤسسات العدلية و إعادة هيكلتها و اصلاحها ، و الحفاظ على المؤسسات العسكرية والأمنية للإنقاذ التي كلفت بإصلاح نفسها بنفسها وفقا للوثيقة الدستورية ، والنجاح في إفشال حكومة التيار التسووي و تحميلها مسئولية الفشل لعزلها جماهيريا ، وتكسير تجمع المهنيين عبر الانقسام ، و الهجوم الشرس على لجان المقاومة ، و تخوين ومحاصرة الحزب الشيوعي ، وتراخي الأجهزة الأمنية عمدا لتعميم حالة الانفلات الأمني ، وتعقيدات اتفاق جوبا الخطيرة على وحدة البلاد ، و قياس ردة الفعل الدولية و الإقليمية الضعيفة على انقلابي مالي و غينيا ، والتنسيق عالي المستوى مع محور الإمارات المخابراتي بموافقة امريكية ، و التهيئة النفسية عبر بالونات الاختبار بالانقلابات الحقيقية و المفتعلة ، و نشر الشائعات على نطاق واسع و خلق حالة من عدم اليقين و الاحباط .
كل ذلك جعل الانقلابيين يتوهمون بأن انقلابهم سيكون ناجحاً ، لكنهم يسقطون من حساباتهم إرادة الشعب السوداني الذي لن يقبل بإنقلاب عسكري حتى و إن تم بواجهات مدنية و استلم السلطة من ناحية فنية ، خصوصا و أن هذا الانقلاب ليس لديه أي مشروع سياسي بديل يعالج الازمة ، و أن فشله حتمي في إدارة شئون البلاد . العسكر مع بعض قصيري النظر من تيار الهبوط الناعم يلعبون بالنار ، و عواقب

ذلك ستكون وخيمة جداً ، و سيرى الذين ظلموا أي منقلب سينقلبون . بالمناسبة ، الانقلاب بدأ بخرق الوثيقة الدستورية المتكرر بعد احتواء الثورة عبرها و بمساعدة المدنيين في حكومة شبه المدنية ، وهو مستمر . المؤسسة العسكرية التي يتم عبرها الانقلاب ، تحت سيطرة اللجنة الأمنية للإنقاذ ، و هي مليئة بالمغامرين و خارج سيطرة الثورة بشكل كامل . لكم خالص مودتي . ابن اختك

تعليق ارسلته لخالي حول الإنقلاب الذي يتم التحضير له منذ فترة ، و هو بالتأكيد ليس محاولة واحدة أو المحاولة الفطيرة المعلن عنها ، بل هو انقلاب اللجنة الأمنية للإنقاذ الحاكمة فعلاً والتي تمهد له بأشكال شتى . مودتي

٢٠٢١/٩/٢٣م

كل ما تم لم يمكن المكون المدني التابع و حكومة شبه المدنية و التيار التسووي في قحت الحاضن لها ، من تكوين وعي يقودهم إلى فض الشراكة مع اللجنة الأمنية و رفع السقف إلى اعلان الحرية و التغيير بدلاً من الوثيقة الدستورية ،

حتى يمكن توحيد الشارع في مواجهة انقلاب القصر المستمر . هم ما زالوا يتوهمون بانهم قادرين على استغلال الشارع للضغط على العسكريين للإستمرار في الشراكة!!!

العسكريون الانقلابيون يعلمون يقينا أنهم اقوى من التيار التسووي و حكومته ، و أنهم قد نجحوا في تحويله لتابع و رهينه لهم ، و في عزله عن الشارع الثوري الذي فقد الثقة فيه . لكن هؤلاء العسكر ، لا يدركون بأن الشارع الثوري اقوى منهم ، و أنه قادر على كنسهم والتيار التسووي معا .

يا لبؤس من باعوا دماء شهداء الشعب ، و استظلوا بظل الانقلابيين حتى اكلوهم . مودتي

٢٠٢١/٩/٢٦م

عليكم السلام يا ابن امي
هذا حديث ينظر الأمر من زاوية اخفاقات التيار التسووي في قحت ، و يهمل تماما انقلاب القصر الذي احتوى الثورة و يعمل على تصفيتها ، مستغلا قصر نظر هذا التيار التسووي وأخطاءه الفادحة .
الصراع الحقيقي هو بين قوى الثورة الحقيقية و جماهيرها في التيار الثوري الذي ترك قحت للتسويين ، و بين المكون العسكري الانقلابي الذي يعمل بجد على تصفية الثورة .
مثل هذه القراءة تبرئ الانقلابيين ، و تضلل الشعب حول طبيعة الصراع و التناقض الرئيسي ، و تركز على التناقضات الثانوية ، و تفتح الطريق أمام المغامرات العسكرية أكثر .
الصحيح هو أن العدو الرئيس هو المكون العسكري الذي يجب اسقاطه ، مع التيار التسووي في قحت ، و إسقاط الوثيقة الدستورية المؤسسة لشراكة الدم بينهما . سوف ارسل لك بعض تعليقاتي أمس على الوضع أدناه .
مودتي
٢٠٢١/٩/٢٧م

كل الشوارع سد
حاول تقرب جاي
تلقانا كالهبباي
في لحظة تلقى الرد[٥]

الثلاثون من سبتمبر ٢٠٢١م بالمواكبة لذكرى شهداء هبة ٢٠١٣م المجيدة ، قالها شعبنا العظيم مجدداً ، لا ردة لدولة الاستبداد العسكرية مهما كانت التضحيات ، بل مدنية محروسة بدماء الشهداء . خرجت المسيرات في مدينة الخرطوم كعادتها و توحدت هادرة ، وظاهرتها مسيرات المدن ، و عززتها قطارات الثورة من مدني و عطبرة ، رغم المحاولات اليائسة لإعاقة وصول قطار عطبرة " جينا من مدني دايرين حكم مدني " .
تمكنت الجماهير من الرد المباشر و القوي على محاولات الانقلاب بشقيها ، المعلن منها عبر المحاولة الأخيرة التي لم تكشف تفاصيلها بعد بالشكل المطلوب ، و المستمرة منذ انقلاب القصر الذي قادته اللجنة الأمنية للإنقاذ المتحولة لمكون عسكري معاد لثورة ديسمبر المجيدة و معيقا لخطواتها و مانعا لها من تحقيق أهدافها . جاء رد الشارع قويا

٥ الشاعر : محجوب شريف

على الانقلاب العسكري السافر الذي كرسه خطاب برهان و حميدتي عقب المحاولة الانقلابية الاخيرة ، و الذي أعلن الوصاية على الشعب و الثورة ، و تخلى حتى عن حلفائه في شراكة الدم التابعين لإرادة المكون العسكري ، و المشاركين في تكريس هيمنته عبر الوثيقة الدستورية المعيبة ، و كذلك عبر خرقها المستمر .

حددت الجماهير هدفها و أعلنت بأن إرادتها فوق الجميع ، و أنها مازالت قادرة على صنع الحدث و تصحيح موازين القوى لمصلحة الثورة و في سبيل التحول الديمقراطي . توحدت بصدق حول شعار المدنية ، و رفضت رفضا واضحا الدولة العسكرية في شعاراتها دون لبس أو تردد . و نادت بشعارات ثورة ديسمبر المجيدة ، و طالبت بإصلاح الأجهزة الأمنية والعسكرية ، و أعلنت رفضها التام لأي تغول من قبل المكون العسكري ، و خاطبته خطاب صاحب الإرادة العليا ، الذي يخرج سيدا من شوارع لا تخون .

كثافة المشاركة و وحدة الجماهير حول شعار المدنية و رفعها لسقوف التحدي ، أكد أن الثورة جذوتها ما تزال متقدة ، و أوضح للمكون العسكري – و ليته يعلم– أن إرادة الجماهير فوق إرادته و انها قادرة على هزيمته . فقياسه لقوة الشارع بقوة المكون المدني و حكومة شبه المدنية التابعة له ، قياس خاطئ يستبطن فهما غير صحيح ، يجعل من الجماهير رهينة لهذه الشراكة أيضاً ، و توهما بأن ضعف شركاء العسكريين في شراكة الدم ، ينسحب على حركة الجماهير ، و تجاهلا لحقيقة أن الجماهير صانعة الثورة سابقة للشراكة و فعلها الثوري سابق لها ، و أنها تبقى حكما على شراكة عجزت عن تحقيق أهداف ثورتها ، و انها قادرة على هزيمة هذه الشراكة و إسقاطها إن ارادت ، طالما تمسكت بوحدتها القاعدية واهداف ثورتها العظيمة .

فاللجنة الأمنية للإنقاذ ظنت و بعض الظن اثم ، أنها بعد انقلاب القصر قد احتوت الثورة بالوثيقة الدستورية المعيبة ، و انها بدأت تصفية الثورة بخرق هذه الوثيقة بمشاركة التيار التسووي في (قحت) ، و انها فككت الشارع و ضربت وحدة حركة الجماهير ، و أن الأوان قد آن لها للتخلص من التيار التسووي الذي استخدمته ، عبر الكشف عن وجه انقلاب قصرها الكالح بفرض شروطه كاملة على التيار التسووي المذعن ، و إعادة هيكلته بإدخال مناصريها فيه ، وتحويله لواجهة أكثر خضوعا لها ، تنجز انتخابات مبكرة موجهة ، تعيد إنتاج سلطة راس المال الطفيلي و تحمي مكتسبات التمكين الممنوع تفكيكها ، و خصوصا تمكين المؤسسة العسكرية بشقيها من قوات مسلحة و دعم سريع وفقا للوثيقة الدستورية المعيبة و الأجهزة الأمنية ، وشركاتهما المسيطرة على ٨٢٪ من اقتصاد البلاد ، و الخارجة عن سلطة الثورة و الدولة .

هذه القراءة قصيرة النظر ، أسقطت الشعب و حركة الجماهير المستقلة عن التيار التسووي في قراراتها و صانعة الثورة بإرادتها من الحساب . و الحراك المظفر في الثلاثين

من سبتمبر ٢٠٢١م ، ضرب هذه القراءة القاصرة في مقتل ، و ارسل رسائل واضحة تؤكد أن الجماهير مازالت قادرة و فاعلة و مصممة على تحقيق أهدافها ثورتها .
و الخشية هي أن يتوهم التيار التسووي أن هذه الجماهير قد خرجت تأييداً له ، فهي برغم انقسامها الناشئ عن الفرز الذي حدث نتيجة لإصرار هذا التيار على شراكة الدم ، توحدت حول شعار المدنية و رفض اللجنة الأمنية الشريكة و الهجوم المباشر على رموزها ، واحتفظت بشعاراتها الخاصة بها في المسيرة مثل احتفاظ تجمع جبال النوبة بشعار علمانية الدولة و وجوب إعادة هيكلة القوات المسلحة . فمحاولة تجيير هذا الحراك لمصلحة التيار التسووي لتحسين وضعه داخل شراكة الدم و حبس الحراك تحت هذا السقف المنخفض ، سيعيد هذا التيار لموقعه التابع في الشراكة سريعا و لن يغير من واقعه كثيرا ، وسيؤدي حتما لخروج الجماهير مجدداً لكنسه مع لجنة الإنقاذ الأمنية ، و بناء سلطة انتقال حقيقية . و بكل أسف بيان مجلس الوزراء الذي نادى بتمتين الشراكة ، يسير في اتجاه تجيير الحراك لتحسين وضع التيار التسووي في شراكة الدم ، بدلا من رفع السقوف والمطالبة بتعديل الوثيقة الدستورية على أقل تقدير إن لم يكن الغائها .
يلاحظ أن الحراك الأخير قد تم تنظيمه من قبل لجان المقاومة و دعمه من تجمع المهنيين غير المختطف ، لذلك جاء قاعديا في تنظيمه ، جذريا و ثوريا في شعاراته ، واثقا من قدرته على صنع التغيير . و هو يعكس حساسية ثورية عالية ، في مواجهة تحرك القوى المعادية للثورة ، التي صعدت من نشاطها المعادي مؤخراً . فهي مهدت لكشف نوايا لجنتها الأمنية بخطابات برهان وحميدتي ، بنشاط فضح تكتيكها الرامي لاستغلال مؤسسات المجتمع الأهلي التقليدية لاحداث بلبلة و عدم استقرار ، كإستخدام عضو المؤتمر الوطني المحلول الناظر "ترك" لقبيلته ، مستغلا مطالب شرق السودان العادلة لقطع الطرق و تخريب السكك الحديدية ، و استخدام اسم قبيلة الجعليين لتخريب خطوط السكة الحديد لمنع قطار عطبرة من الوصول للمشاركة في فعالية الامس ، بالمواكبة مع إغلاق الطريق الدولي البري في الشمالية . كذلك تحريض البعض للاشتباك مع الشرطة لتبرير فض المسيرات بالقوة ، مثلما حدث أمس ، و استخدام القوات النظامية بأشكال متعددة في لقمع المواطنين و استخدام العنف في مواجهتهم ، مع محاولة لاستعادة سيطرة الأجهزة الأمنية وتوسيع سلطاتها ، مثلما حدث في حادثة الخلية الإرهابية التي داهمها جهاز المخابرات بالمخالفة لوظيفته التي قصرتها الوثيقة الدستورية المعيبة نفسها في جمع و تحليل المعلومات ، و انتهت بكارثة ، سوف يتم استغلالها للمطالبة بإعادة السلطات المسحوبة من جهاز المخابرات و إعادة قوته الضاربة حتى يستطيع مواجهة الإرهاب ، مع إرسال رسالة مزدوجة للخارج و الداخل ، بأن اللجنة الأمنية هي الفرصة الوحيدة لحماية المواطنين ومنع البلاد من التحول لبؤرة مصدرة للإرهاب .

القرار الآن بيد الشعب ، و هو قرر أن دولته مدنية ، و أنه مصمم على الانتقال و التحول نحو الديمقراطية ، و أنه مدرك أن تحركه القاعدي هو الضمانة الوحيدة لتحقيق هذا الهدف ، في مواجهة مباشرة و مؤجلة مع اللجنة الأمنية للإنقاذ و من يدعمها . بقي فقط أن يتوحد في اتجاه فض شراكة الدم مع هذه اللجنة الأمنية و العمل على اسقاطها ، و إقامة سلطة انتقالية كاملة بوثيقة دستورية جديدة . فالمواجهة الحتمية المؤجلة مع انقلاب القصر الذي نفذته اللجنة الأمنية ، بدأت بإنتصار حركة الجماهير بالنقاط في هذه الجولة ، و سوف تنتهي حتما بالضربة القاضية التي يكرس بها شعبنا انتصار ثورته .

و لجماهير شعبنا العظيم نقول ، متنوا وحدتكم القاعدية ضد اللجنة الأمنية و ضد شراكة الدم معها ، و اعملوا من أجل مدنية كاملة و انتقال و تحول ديمقراطي صريح . و قوموا إلى ثورتكم فنصركم المؤكد يلوح في الأفق .

٢٠٢١/١٠/١م

ردا على كيف يتم فض الشراكة ضمن المعطيات الحالية

فض الشراكة يتم بعد توحد جميع القوى السياسية الوطنية على فضها ، و يتزامن مع إعلان وثيقة دستورية بديلة لدولة انتقال مدنية خالصة و اعلان مجلس سيادتها وحكومتها ، بالتزامن مع حراك منظم و واسع في الشارع السياسي ،

و توافق بين كل القوى التي تتحد من أجل فضها على عصيان مدني شامل في حال تمرد العسكريين الذين فضوها بالفعل بأفعالهم (يجب التركيز على ذلك في العمل الدعائي و في التعاطي مع المجتمع الدولي) .

الوثيقة الدستورية الجديدة لا بد أن تضع الجيش و الجنجويد و القوات الأمنية والنظامية تحت سلطة السلطة التنفيذية ، و تعيد ممتلكاتهم و شركاتهم لولاية وزارة المالية ، و تنص على إعادة هيكلة هذه المؤسسات و حل جهاز الأمن و إعادة بنائه ، و إعادة المفصولين من الخدمة العسكرية و الحاقهم برتبهم و تسليمهم قيادة الجيش و الأجهزة الأمنية و القوات النظامية ، وتبني برنامج اللجنة الاقتصادية ل(قحت) كبرنامج متفق عليه و بديل لبرنامج الافقار الماثل دون الدخول في صدام مع المجتمع الدولي .

وحدة الشارع و تنظيمه عبر لجان المقاومة و تجمع المهنيين غير المختطف ، بالإضافة لمنظمات المجتمع المدني كتنظيم أسر الشهداء و المنظمات الحقوقية و التحالفات القاعدية المتنوعة ، مع مساعدة القوى الوطنية المسلحة التي لم تنخرط في اتفاق جوبا المدمر (الحلو و عبدالواحد) ، و بمساندة الأحزاب و القوى السياسية التي شاركت في قوى الحرية و التغيير عند بدايتها ، توفر مخزون بشري و كتلة تاريخية حرجة قادرة على السيطرة على الشارع مثلما سيطرت عليه في ديسمبر ٢٠١٨م و الاشهر اللاحقة له . دعم السودانيين بالخارج وإعادة تنظيم نشاطهم كما في السابق ، يشكل ضمانة للحراك و سند كبير له . استمرار هذا الحراك و لفترة لن تطول في تقديرنا ، سيهزم هذه العصابة المتمثلة في اللجنة الأمنية حتما ، و ربما يقود الوطنيين في الجيش للانحياز فعلا للشارع عند وصول النقطة الحرجة .

الملخص هو أن فض الشراكة يتم لبناء انتقال حقيقي يقود لتحول ديمقراطي وفقا لوثيقة دستورية جديدة ، تؤسس لدولة مدنية انتقالية تنتهي بمؤتمر دستوري و انتخابات كما هو متفق عليه بين قوى الحرية و التغيير ، و قوام هذا الفض ما يلي :

١-إعادة توحيد القوى الوطنية حول برنامج الحد الأدنى (برنامج اعلان الحرية و التغيير) ورفض الشراكة القائمة على الوثيقة الدستورية و اتفاقها السياسي

٢- أن يتم التوحيد تحت قيادة لجان المقاومة و تجمع المهنيين و المنظمات القاعدية كتنظيم أسر الشهداء و المنظمات المدنية الأخرى ، على أن تدعمها القوى السياسية الموحدة ب(قحت) .

٣- اعلان مجلس سيادة مدني بالكامل ، و حكومة يتفق عليها بين هذه القوى مدنية بالكامل ، تقوم على كفاءات فعلية مستقلة أو غير مستقلة حسبما يتم الاتفاق عليه .

٤- العودة للشارع و عدم الخروج منه إلا بعد تثبيت السلطة الجديدة ، مع تنويع نشاط الحراك الجماهيري من مواكب و اعتصامات و وقفات و ما الى ذلك .

٥- التوافق على عصيان مدني شامل في حال تمرد اللجنة الأمنية لنظام الإنقاذ و عسكرييها لحماية الفعل الثوري و الانتقال الفعلي من دولة التمكين إلى دولة جميع المواطنين .

٦- استعادة المؤسسات الاقتصادية التي تسيطر عليها اللجنة الأمنية و اتخاذ ما يلزم من إجراءات لذلك .

٧- تبني برنامج اللجنة الاقتصادية ل (قحت) دون الدخول في صدام مع المجتمع الدولي .

٨- الاستفادة من إصرار المجتمع الدولي على أن يقود المدنيين الفترة الانتقالية و البحث عن دعم دولي مباشر للتغيير المطلوب .

٩- توسيع دائرة الحراك ليشمل كل البلد و تنظيم الاحتجاجات الشعبية وفقا لطبيعة كل منطقة بالاستفادة من تجربة ثورة ديسمبر المجيدة .
١٠- الابتعاد عن التحالفات المشبوهة و عن سفراء المحاور الذين صنعوا شراكة الدم خصوصا سفراء (الامارات و السعودية و مصر) ،و التمسك بسودانية الحراك الذي يحدد علاقته بالمجتمع الدولي و الإقليمي بشكل جماعي و شفاف من مواقع الإستقلال .
١١- حسم التفلتات المصنوعة من قبل اللجنة الأمنية للإنقاذ (تفلتات ترك مثالا) بالسيادة على الشارع و اغراقها بالفعل الثوري العام ، دون الدخول معها في صدام مباشر يؤسس لحرب أهلية (الأخذ في الاعتبار تجربة الشوك و القضارف و طردهما للمتفلتين) .
بكل تاكيد الترتيبات على الأرض من تنظيم و حماية و تحديد للفعاليات و التنسيق ، متروكة لكل مجال وفقا لمعطيات واقعه ، و كل ما تقدم يعطي صورة عامة و بعيد عن تفاصيل لا يصح ذكرها لأنها تقدم خدمة مجانية للعدو .

مودتي
٢٠٢١/١٠/٥م

ملاحظات حول حكم المحكمة العليا بإبطال قرار لجنة إزالة التمكين بفصل بعض القضاة

من الممكن تلخيص هذه الملاحظات بصفة عجلى لعدم توفر الوقت للدراسة المستفيضة فيما يلي :
١- صدر الحكم من دائرة غير مختصة و لا ولاية قضائية لها على لجنة إزالة التمكين بحكم قانون إزالة التمكين ، لذلك فهو معدوم لصدوره ممن لا يملك سلطة قضائية و خارج نطاق الولاية القضائية للدائرة التي أصدرته .
٢- تجاوز الحكم ما نص عليه القانون المذكور في (١) اعلاه و في ذلك عوار دستوري وقانوني ، لمخالفة دور القضاء الدستوري في تطبيق القوانين ، و الاستدراك على المشرع بمخالفة النصوص الصريحة الواردة بذلك القانون .
٣- تجاوز الحكم الطريق المحدد لاستئناف احكام اللجنة المذكورة قانونا ، و لم يلتزم بسبل استنفاذ طرق التظلم الإداري حتى إن صح تكييفه لقرار اللجنة كقرار اداري .
فبإفتراض – مجرد إفتراض- القبول بأن القرار اداري كما كيفته المحكمة الموقرة ، هنالك سبيل تظلم خاص به رسمه القانون ، هو إستئنافه إلى لجنة استئنافات قرارات لجنة التمكين ، التي تعتبر مرحلة من مراحل استئناف هذا القرار الإداري و التظلم منه إن صح اعتبارها جهة إدارية و هو أمر محل نظر . فتكييف المحكمة الموقرة للقرار بأنه اداري

– إن تم الأخذ به تجاوزا– يعني أن جهة إصداره إدارية و جهة تظلمه إدارية كذلك ، قبل أن يصح الطعن فيه قضائيا .
لذلك كان على المحكمة الموقرة الإلتزام بإستنفاذ سبل التظلم الإداري المرسومة في قانون إزالة التمكين ، طالما أنها اعتبرت القرار إداريا ، و أن جهة إصداره مرفق اداري عام قراراته بالحتم يتم التظلم منها لجهة ادارية .
٤– صدر الحكم من دائرة لا تتسم بالحيدة المطلوبة قانونا ، لان رئيسها سبق و أن أبدى رأيا واضحا ضد قانون إزالة التمكين و بأنه غير مقتنع به ، و بالرغم من ذلك رفض التنحي عن نظر الدعوى .
٥– أحد القضاة – و يقال الاثنان الآخران – له مصلحة شخصية في صدور مثل هذا القرار ، و هما ضمن قائمة المفصولين الأخيرة – إن صح الخبر . و بالتالي فصلهما في نزاع لهما مصلحة في أن يؤسس لسابقة يستفيدان منها ، يماثل قضاءهما بالمخالفة للمبدأ الأصولي للعدالة الطبيعية الذي يمنع الشخص أن يكون قاضيا في قضيته أو أن يكون له مصلحة في الدعوى ، و هذا أمر يتعلق بالحيدة و النزاهة . بالإضافة إلى أنهما ليس لهما سلطة قضائية أو ولاية قضائية عند صدور القرار ، لكونهما مفصولان حينها . و هذا يعني أن القرار صادر من غير ذي ولاية أو سلطة قضائية .
٦– الحكم موقع من قاض واحد – على الأرجح رئيس الدائرة– و هذا يبطل الحكم بلا شك ، و لا نظن بأن توقيع القضاة المعنيين على مسودة الحكم – إن وجدت ، يخول رئيس الدائرة التوقيع نيابة عنهما على القرار الصادر و المسلم للخصوم . فالواجب هو توقيع القضاة أيضا على النسخة المنشورة للجمهور و التي تعتبر عنوانا للحقيقة .
٧– قضى الحكم بالبطلان بدلا عن الالغاء ، و هذا مخالف لسلطة القضاء الإداري المقصورة على الإلغاء و التعويض .
في رأيي هناك العديد من السبل لمناهضة هذا القرار بطريقة قانونية ، و هو ما سيحدث حتماً .
و بكل أسف لم ينظم القانون السوداني السبيل الذي ينبغي سلوكه و الجهة المناط بها إزالة العقبة المادية بإعدام المعدوم في حدود علمي المتواضع ، على عكس النظام المصري مثلا الذي يسمح بإيداع دعوى مبتداة ببطلان الحكم إذا صدر منعدما .
و في تقديري أن على القانونيين التفكير في استدخال هذا النوع من الدعاوى ، و أن يتقدم صاحب المصلحة بمثل هذه الدعوى للتاسيس لسابقة قضائية سودانية في هذا الصدد .
كذلك أعتقد أن بالإمكان التصدي للحكم عبر رفع دعوى قضائية ضد الهيئة القضائية بوصفها الجهاز المنوط به تصريف شئون العدالة ، في إطار مسئولية الدولة عن أخطاء

القضاء ، و المطالبة بالتعويض استنادا إلى انعدام الحكم و تسببه في أضرار واجبة التعويض .
فالحكم تجاهل على نحو متعمد الطريق المرسوم دستورا و قانونا ، بالإضافة إلى عيب الاختصاص فيما يخص الدائرة التي نظرته و الذي ناقشه الكثير من القانونيين ، و ثبوت عدم حيدة رئيس الدائرة الذي سبق له أن أبدى رأيا عدائيا ضد القانون و رفض التنحي ، ومخالفة بعض قضاة الدائرة لأهم مبدأ في قواعد العدالة الطبيعية و هو منع الشخص أن يكون قاضياً في قضيته أو في دعوى له مصلحة فيها أن شئنا التعميم ، و تصديا للقضاء وهما مفصولان و لا ولاية أو سلطة قضائية لهما ، و لكامل الأسباب الأخرى التي اثارها كثير من الزملاء القانونيين العلماء مثل أن قرار لجنة إزالة التمكين ليس قرارا إداريا بالأساس .
في اعتقادي أن رفع الدعويين ضروري لانه يضيف إلى طرق تصريف شئون العدالة ما يعزز تصريفها ، و يفتح الفرصة لتمتين النظام القضائي و القانوني بحماية المجتمع من أخطاء القضاء و التأسيس لعدالة شاملة لا تقوم على افتراض أن القضاء لا يخطئ ، فوق أنه يعالج الأزمة السياسية و الانسداد الذي خلقته هذه السابقة السبة في جبين القضاء السوداني . أيضاً في اعتقادي أنه من الممكن مقاضاة القضاة شخصياً لأنهم تعمدوا الجور وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية التي لا تقر الحصانة المطلقة للقاضي كنظام القانون العام ، و تستثني حالات تعمد الجور ، و ذلك لأن النظام القانوني السوداني قد تحول إلى نظام الحصانة المقيدة منذ سن قوانين سبتمبر سيئة السمعة .
و بالرغم من أن هناك فرصة لمراجعة هذا الحكم ، إلا أنني أحبذ عدم التقدم بطلب لمراجعته و مناهضته بدعوى البطلان المبتداة ، و دعوى التعويض ضد الهيئة القضائية ، مع دعاوى شخصية في مواجهة القضاة اعضاء الدائرة ، لما في ذلك من مصلحة النظام القانوني السوداني .
فمراجعة أحكام المحكمة العليا تم استحداثها بموجب القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧م ، وبعد صدور قانون الإجراءات المدنية لسنة ١٩٨٣م نصت المادة ٢١٥ على الا تخضع أحكام المحكمة العليا للمراجعة كقاعدة عامة ، و أجازت لرئيسها أن يشكل دائرة تتكون من خمسة قضاة من المحكمة العليا لمراجعة أي حكم منها إذا انطوى على مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية . و لا أعرف إن كان هذا النص عدل ام لا . و مخالفة الشريعة الإسلامية فسرتها المحاكم احيانا تفسيرا ضيقا و احيانا أخرى تفسيرا واسعا . و لا اعلم إن كان رئيس المحكمة العليا سيرى مخالفة للشريعة في هذا الحكم تستدعي المراجعة فيكون دائرة لمراجعته ام لا إن كان نص المادة قائما بنفس صيغته .
و بما أن الحكم نهائي و له حجية لا ينال منها توفر سبيل طعن استثنائي غير عادى هو

المراجعة أو التماس إعادة النظر كما يسميها الفقه اللاتيني ، فإن مناهضته عبر الدعوى المبتداة بالبطلان و دعوى التعويض مع الدعوى ضد القضاة المعنيين ، هي أنجع طرق المعالجة في تقديري المتواضع .
٦ أكتوبر ٢٠٢١م

إنتقال رئاسة مجلس السيادة للمدنيين وفقا للوثيقة الدستورية

المادة ٧-١ من الوثيقة الدستورية قبل تعديلها نصت على ما يلي :
"تكون مدة الفترة الإنتقالية تسعة و ثلاثون شهراً ميلادياً تسري من تاريخ التوقيع على هذه الوثيقة" .
و المادة ١١-٣ نصت على ما يلي :
"يرأس مجلس السيادة في الواحد و عشرين شهراً الأولى للفترة الإنتقالية من يختاره الأشخاص العسكريون ، و يرأسه في الثمانية عشر شهراً المتبقية من الفترة الإنتقالية و التي تبدأ في السابع عشر من شهر مايو ٢٠٢١م عضو مدني يختاره الأعضاء الخمسة المدنيون الذين إختارتهم قوى إعلان الحرية و التغيير" .
و نصت المادة ٧-١ المعدلة على ما يلي :
"تبدأ الفترة الإنتقالية من تاريخ التوقيع على الوثيقة الدستورية ، و تمدد ليبدأ حساب التسعة و ثلاثون شهراً من تاريخ التوقيع على إتفاق جوبا للسلام" .
لم يرد أي تعديل على المادة ١١-٣ في تعديل الوثيقة الدستورية .
و الواضح من تعديل المادة ٧-١أنها أكدت على أن الفترة الإنتقالية تبدأ من تاريخ التوقيع على الوثيقة الدستورية ، و بقراءتها مع نص المادة ١١-٣ الذي لم يعدل في تعديل الوثيقة الدستورية ، يصبح حساب مدة الرئاسة للعسكريين (الواحد و عشرين شهراً الأولى للفترة الإنتقالية) ، واجب البدء من بداية الفترة الإنتقالية المنصوص عليها في التعديل و في النص الأصلي للمادة ٧-١ (تاريخ التوقيع على الوثيقة الدستورية) ، لتنتهي في السابع عشر من شهر مايو ٢٠٢١م في كل الأحوال .
و ذلك تطبيقاً لصريح نص المادة ١١-٣ التي لم يتم تعديلها أو إلغائها ، و بقراءتها مع نص المادة ٧-١ المعدلة . فعجز التعديل الذي ينص على أن " تمدد ليبدأ حساب التسعة وثلاثون شهراً من تاريخ التوقيع على إتفاق جوبا للسلام" ، خاص بتمديد حساب مدة الفترة الإنتقالية و لا ينسحب على بدايتها بأي حال من الأحوال . فهو تمديد زاد من المدة عبر تحديد تاريخ جديد لإحتسابها ، لكنه لم يعتبر تاريخ بدء

إحتساب التمديد بداية للفترة الإنتقالية ، بل جاء بعد نص صريح في صدر المادة يحدد بداية الفترة الإنتقالية التي يجب إحتساب الواحد و عشرين شهراً الأولى منها إستناداً إليه ، فالأشهر الأولى تحتسب من البداية لا من التمديد .

و السبب في هذا الخلل التشريعي سياسي بالأساس ، لأن إتفاق جوبا إنبنى بشكل جوهري على وثيقة أبوظبي التي أعدتها و وقعتها الجبهة الثورية في الإمارات ، و نصت على أن حكومة ما بعد سقوط المخلوع البشير تكون حكومة ما قبل الفترة الإنتقالية لستة أشهر ، لتنجز السلام مع الجبهة الثورية خلالها ، و بعد دخول هذه الجبهة تبدأ الحكومة الإنتقالية . و لكن ما كان بمقدور المشرع الدستوري أن يتنكر للفترة منذ البداية الحقيقة للفترة الإنتقالية ، ليجعلها تبدأ من تاريخ إتفاق جوبا ، و يلغي كافة النشاطات الدستورية للفترة السابقة ، فأتي بحيلة تمديد الفترة و ترك البداية كما كانت . وكان عليه في هذه الحالة أن يعدل المادة ١١-٣ ليعالج مسألة إقتسام الرئاسة في فترة التمديد ، و لكنه سكت عن ذلك مفضلاً تركها و تبني منهج الغموض غير الإيجابي . فوفقاً للتفسير أعلاه ، فترة رئاسة المدنيين كان يجب أن تبدأ في السابع عشر من شهر مايو ٢٠٢١م ، وتستمر لثمانية عشر شهراً ، لتبقى فترة التمديد مشكلة لأن التعديلات الدستورية لم تعالجها .

و بكل تأكيد لا يمكن إضافة فترة التمديد كاملة للعسكريين أو المدنيين ، فالمنطق خلف إقتسام السلطة وفقاً للوثيقة الدستورية يقول بأن عليهما إقتسامها بنفس نسبة التقسيم الأولى ، لتضاف الزيادة الناتجة لفترة كل طرف . و لكن هذا التخريج سياسي و لا أصل له في الوثيقة أو تعديلاتها . هذا مالم يكن هناك نص صريح حول هذه المسألة في إتفاق جوبا -الذي يسمو على الوثيقة الدستورية و يسود عليها في حال التعارض- غير معلوم للكافة ، لأن الاتفاق المذكور الذي تم تضمينه في الوثيقة بالإشارة ، لم يتم للأسف نشره في الجريدة الرسمية و لا حتى في الصحف السيارة ، ليصبح دستور البلاد غامضاً و غير معروف ، بالمخالفة لشرعية القوانين و وجوب نشرها ،في أول سابقة من نوعها في العالم أجمع .

٢٠٢١/١٠/٩م

صحيح يا صديقي هناك حاجة لجبهة عريضة لمواجهة الإنقلاب ، لكن المواجهة هي ليست للانقلاب الاخير ، بل للانقلاب المستمر الذي نفذه أنشط قطاعات الهبوط الناعم (اللجنة الأمنية) منذ ٢٠١٩/٤/١١م أي انقلاب القصر .

و مقاومة هذا الانقلاب ، تستدعي فض الشراكة مع العسكريين و إسقاط الوثيقة الدستورية لعمل وثيقة دستورية تبنى على أساسها دولة مدنية و تسمح بالانتقال و التحول الديمقراطي .

أي وحدة تبنى تحت سقف الوثيقة الدستورية و بالاعتراف بالشراكة و لمواجهة انقلاب قادم لا مواجهة الانقلاب القائم حاليا و المقنن و مشرعن بموجب الوثيقة الدستورية ، هي وحدة على أساس الاعتراف بإنقلاب القصر و إعطائه شرعية و محاولة استعادة التوازن داخل شراكة الدم ليس إلا . و هذا ما يسعى إليه التيار التسووي في حكومة شبه المدنية .

يجب على الحزب الا ينجر إلى مثل هذه الوحدة الضارة جدا بشعبنا ، تحت شعار الحد الأدنى المضلل . الحد الادنى هو رفض الانقلاب و التوحد ضده من أجل حماية انتقال لدولة مدنية ، و الانقلاب المطلوب التوحد ضده هو انقلاب اللجنة الأمنية المستمر الذي ينفذ برنامج الهبوط الناعم ، و برنامج الحد الادنى هو إعلان الحرية و التغيير الذي منعت الوثيقة الدستورية تطبيقه .

يجب أن نفهم شعارات نحن من صنعها كبرنامج الحد الأدنى و الجبهة العريضة من أجل الديمقراطية و بناء الوطن في سياقها و وفقا لخارطة الصراع ، حتى لا توظف ضدنا لجرنا لتحالفات مشبوهة تحت نفس الشعارات ، هي في جوهرها تحالفات ضد برنامج الحد الأدنى و ضد الانتقال ، عبر تخويفنا بالانقلابات لندعم وهم الانتقال في غياب أي انتقال أو تحول ديمقراطي في ظل حكومة شبه المدنية الخاضعة للجنة الأمنية للإنقاذ .

ما يحدث الان هو أن انقلاب القصر قد انتقل من الاحتواء عبر الوثيقة الدستورية و بدء تصفية الثورة عبر خرق الوثيقة الدستورية بالتعاون مع حكومة شبه المدنية ، إلى تعميق التصفية عبر هجوم شامل يرغب بموجبه في اشراك قواه الاجتماعية في قوى الحرية والتغيير و حكومة شبه المدنية ، و اشراكها بالتبعية في المجلس التشريعي – اذا تم تكوينه– من داخل هذه القوى و من خارجها معا حتى تتسنى له السيطرة على العملية التشريعية ، مع التخلص من لجنة إزالة و تفكيك النظام ، لتصبح سيطرة الانقلاب شاملة و يتم تهميش اكبر للتيارٍ التسووي الذي قبل بالشراكة . بهذا الفهم لما تم و يتم ، يصبح خط الحزب صحيحاً ، و هو رفض الانقلاب الأساسي الذي قامت به

اللجنة الأمنية ، و العودة للجماهير وتنظيمها لمواجهته لا مواجهة تداعياته الأخيرة فقط . التيار التسووي إن أراد الالتحاق بهذه المعركة مع اللجنة الأمنية التي اجلها بقبول الوثيقة الدستورية و الموافقة على احتواء الثورة ، عليه أن يعود إلى الجماهير و يفض الشراكة التي منعت تحقيق السلام و الحرية والعدالة ، ليلاقي الحزب حيث الجماهير و مصالحها ، و حيث المعركة مع ممثلي راس المال الطفيلي و سلطتهم التي لم تسقط بعد .
و الناظر لخطاب حمدوك أمس ، يعلم تماما أنه و التيار التسووي مصرون على شراكة الدم كجزء أصيل من قوى الهبوط الناعم التي يكملها و يقودها المكون العسكري (اللجنة الأمنية للإنقاذ) برعاية دولية .
فالرجل ليس لديه سلطة ليفرض بها إرادته على شخص خارج عن القانون في الشرق مثلا ، فلا جهاز شرطة أو مخابرات يطيع اوامره ، و لا جيش يخضع لسلطته ، و لا جماهير تخلى عنها تدعمه ليضغط بها على هذه المؤسسات لتقوم بدورها ، فماذا بقي له غير أن يستجدي الخارج عن القانون؟
طالما أن الولايات المتحدة الأمريكية و دول الترويكا مصرة على الشراكة ، فهو سيستمر ملتزما بها ، و منتظرا هذه الدول لتقنع الشريك العسكري بالقيام بواجباته ، و هو مستعد لتقديم تنازلات جديدة للعسكريين و موافقتهم على توسيع قاعدة المشاركة ، و هو بهذا يلاقي اهم ما يطلبه الانقلابيون في اللجنة الأمنية مؤخراً . ألم يقل من اول يوم أنه رئيس وزراء لكل السودانيين؟؟!!! اما التيار التسووي ، فهو يريد توظيف الجماهير بما فيها الحزب وجماهيره ، للضغط في نفس الاتجاه (الحفاظ على الشراكة) مع تحسين وضعه التفاوضي فيها . و هو في الجوهر ليس ضد الانقلاب لانه شريك للانقلابيين و مصر على استمرار الشراكة النموذجية معهم ، لكنه يريد توظيف الشعارات الجماهيرية لمكتسبات يحصدها من شراكة الدم هذه .
موقف الحزب بعدم الالتحاق بقوى الهبوط الناعم سليم و تاريخي و متميز و عليه الحفاظ على هذا الموقف ، كما عليه المزيد من الجهد لتوصيل خطه السياسي للجماهير و المساهمة في تنظيمها استنادا لبرنامج الحد الأدنى و هو اسقاط انقلاب القصر و إسقاط شراكته ووثيقته الدستورية . أي حد أدنى من ذلك يعني الخضوع لانقلاب القصر و مشروع هبوطه الناعم و بيع الثورة و كامل تضحيات الشعب السوداني في سبيلها .
مودتي
٢٠٢١/١٠/١٦م

صباحكم سعادة يا بنت امي
أدناه تعليق موجز ارسلته لصديق حول خطاب حمدوك
الرجل مصر على استمرار الشراكة و مرجعية الوثيقة الدستورية التي لفظها العسكريون واستمروا في تمزيقها بمساعدته!!!!! هذا يكفي لهزيمة كامل ما طرحه .
الرجل ليس لديه سلطة ليفرض بها إرادته على قاطع الطريق ، فلا جهاز شرطة أو مخابرات يطيع اوامره ، و لا جيش يخضع لسلطته ، و لا جماهير تخلى عنها تدعمه ليضغط على هذه المؤسسات لتقوم بدورها ، فماذا بقي له غير أن يستجدي الخارج عن القانون؟
طالما أن الولايات المتحدة الأمريكية و دول الترويكا مصرة على الشراكة ، فهو سيستمر ملتزما بها ، و منتظرا هذه الدول لتقنع الشريك العسكري بالقيام بواجباته ، و هو مستعد لتقديم تنازلات جديدة للعسكريين و موافقتهم على توسيع قاعدة المشاركة ، ألم يقل من اول يوم أنه رئيس وزراء لكل السودانيين؟؟!!!
مودتي
٢٠٢١/١٠/١٨م

ردا على سؤال من أحد الأصدقاء عما يحدث

ملخص ما يحدث أن اللجنة الأمنية للإنقاذ منفذة انقلاب القصر ، بعد أن احتوت الثورة عبر الوثيقة الدستورية ،و قامت ببدء تصفيتها عبر خرق الوثيقة الدستورية بالتعاون مع التيار التسووي في قحت ، قررت تعميق التصفية بتوسيع دائرة سيطرتها على السلطة ، عبر إعادة هيكلة قحت بالتعاون مع أطراف اتفاقية جوبا ، تحت شعار توسعة قاعدة الحكم والعودة لمنصة التأسيس ، حتى تتمكن من الهيمنة على السلطة التنفيذية بحل الحكومة وتنصيب حكومة تابعة تبعية مطلقة للجنة الأمنية ، و تشكيل مجلس تشريعي – إن تم تشكيله– يقيض للجنة المذكورة السيطرة على العملية التشريعية . و بما أن اللجنة الأمنية مسيطرة على الهيئة القضائية التي بدأت فعليا في تحييد لجنة إزالة التمكين بإلغاء قراراتها توطئة لحلها ، تصبح هذه اللجنة ذات سلطة مطلقة بسيطرتها على السلطات الثلاث في الدولة (التنفيذية و التشريعية والقضائية) .
في المقابل ، التيار التسووي مازال مصر على شراكة الدم ، و هو يحاول توظيف الشارع لتحسين موقفه التفاوضي داخل الشراكة لا لفضها . و هذا موقف حمدوك نفسه ،

الذي يحاول أن يضع نفسه فوق الجميع و حكما عليهم في ادعاء للحكمة ، لأنه يعلم أن الامبريالية مازالت داعمة للشراكة .
القول الفصل بالطبع للشارع الزاهد في العسكر و في الشراكة معهم ، و الذي استعداه العسكر بغباء كبير عبر موكبه الاخير و اعتصامه . مسيرة ٢١ اكتوبر في حال نجاحها – و هذا أمر راجح– سوف تكون حاسمة في إعادة تشكيل الخارطة السياسية ، بدءا بإعادة تشكيل الخطاب السياسي ، بشرط أن يعقبها تنظيم من القاعدة للقمة .
مودتي
٢٠٢١/١٠/٢٠م

من كل فج جو
ليل السجن فجو
لا جوك لا استجدووك
لا زولك اترجو[٦]
****
شعبا شديد الباس
ما بيمسكو اب كباس
ما بيحبسو التراس

تماما كما هو معهود كان شعبنا في الميعاد و هدرت شوارعه التي لا تخون . في الذكرى السابعة و الخمسين لثورة أكتوبر المجيدة ، و في الحادي و العشرين من اكتوبر ٢٠٢١م ، فعلها شعبنا المعلم مجددا ، و قالها ليسمع كل العالم على لسان ثوار امبدة " البلد دي حقتنا مدنية حكومتنا" . علت الهتافات الواضحة بضرورة تسليم السلطة للمدنيين ، و تمددت لتطالب بمحاسبة العسكر على جرائمهم ، و القصاص للشهداء . لم تكن الهتافات معزولة أو بنت المركز و العاصمة ، بل بادرت الأقاليم بالتحرك و استبقت المركز . يفاجئك النور من غبيشة في كردفان ، و تسكتك الدهشة من عظمة هذا الشعب حين تنظر لمليونية ميدان الحرية في الأبيض ، و تصاب بالفخر و الاعتزاز حين يلتحم ثوار الحاج يوسف بثوار بري ، و ترى شارع الستين يسير بشرا على مد البصر ، و تجتاح المواكب ام درمان و تفيض المؤسسة بشارع المعونة بحري فلا تجد مكان لواقف .
أكد شعبنا مجددا أن طريقه واضح ، و أنه ضد شراكة الدم ، التي قيضت للجنة الأمنية للإنقاذ السيطرة على السلطة و منع الانتقال ، و أنه مدرك أن الانتقال من الشمولية للديمقراطية المستدامة يستلزم المرور عبر دولة مدنية انتقالية تقود التحول الديمقراطي ،

٦ الشاعر : محجوب شريف

لا عبر شراكة مع الشمولي المستبد نفسه . فالانتقال يستلزم هدم الشمولية لا الشراكة معها ، حتى يمكن للمدنية الانتقالية التي تهدم الشمولية أن تبني الديمقراطية ، في جدل يوحد ما بين الهدم والبناء ، عبر الشرعية الثورية للتفكيك و الإزالة ، و الشرعية الديمقراطية للبناء .

هذا الوعي الذي مشى في الشوارع كتلا بشرية غير مسبوقة نظمت نفسها عبر قيادتها الثورية ، عليه أن يفرض شروطه لا على اللجنة الأمنية للإنقاذ فقط ، بل على شركائها من المدنيين لالزامهم بفض هذه الشراكة الكارثية ، و عدم السماح لهم بتجيير هذا الخروج العظيم لتحسين وضعهم في الشراكة و استعادة ما فقدوه من مراكز فيها ، للإستمرار في التبعية لسلطة العسكريين الانقاذيين . فالواضح هو أن هؤلاء الشركاء من التيار التسووي المهيمن على (ق ح ت) ، مازال مصرا على استمرار شراكة الدم ، و البقاء تحت سقف الوثيقة الدستورية المعيبة التي احتوت الثورة و أسست لتصفيتها عبر الخرق المتكرر لها من قوى الشراكة معا ، بالرغم من لفظ العسكريين لهذه الشراكة علنا بعد الانقلاب العسكري المزعوم الاخير ، و تصريحاتهم المستفزة بالوصاية على الشعب ، و رفضهم تسليم القوات النظامية للمدنيين ، و محاولتهم إعادة هيكلة قوى الحرية و التغيير نفسها لتوسعة نفوذهم المباشر داخلها ، توطئة للسيطرة على المجلس التشريعي في حال تكوينه ، و حل الحكومة لعمل حكومة أخرى مطلقة التبعية للعسكريين ، حتى يتمكنوا من أحكام السيطرة على الجهاز التنفيذي و التشريعي مع سيطرتهم على السلطة القضائية ، التي بدأوا استخدامها في تحييد لجنة إزالة التمكين بإلغاء قراراتها توطئة لحلها .

و بكل أسف الشركاء المدنيين الذين اسلموا ثورة ديسمبر العظيمة للجنة الأمنية للإنقاذ عبر الاتفاق السياسي و كبلوها بالوثيقة الدستورية ، سوف يسعون لتسليم حراك اليوم مجددا لهذه اللجنة الأمنية ، في إطار المساومة لإحياء الشراكة ، تحت دعاوى أن المجتمع الدولي مصر على استمرار الشراكة . لذلك على الثوار الذين تسيدوا شوارعهم ان يعلموا أن هذه المعركة مستمرة ، و أن مواكب اليوم هي بداية لفعل ثوري متجدد يجب ألا يتوقف . فالواجب يحتم أن يسعوا لمزيد من التنظيم القاعدي ، و مزيد من التظاهر المستمر الشبيه بما تم في أيام الثورة نفسها ، و أن ينوعوا نشاطهم بالوقفات و الاحتجاجات تحت لافتات العمل القاعدي المختلفة ، و أن يساعدوا في بناء نقابات قائمة على الفئة دون انتظار لقانون النقابات ، و أن يبدأوا بالاضرابات المتدحرجة تمهيدا للعصيان المدني القادم ، و أن يجربوا ادوات عصيانهم عبر الاشكال المتعارف عليها قبل الوصول إليه . أي أن المطلوب تحويل زخم حراك اليوم لعمل منظم واسع و مستمر ، لأن الصراع مع اللجنة الأمنية للإنقاذ لم و لن ينته هنا ، فاللحظة الثورية الراهنة لن

تكن حاسمة ، هي محطة مهمة في اعلان خارطة الصراع السياسي الجديدة و تكريس الاصطفاف و احتدام المواجهة بين معسكر التحول الديمقراطي و بين معسكر الشمولية ، ولكن التيار التسووي الشريك لمجرمي اللجنة الأمنية للإنقاذ ، يمنع توظيف هذه اللحظة الثورية المهمة لحسم الصراع بفض الشراكة التي دون فضها لا يمكن حدوث انتقال أو تحول ديمقراطي مستدام .

كذلك على الجماهير الا تستهين بتكتل الشموليين المعتصمين أمام القصر لضعف حجمه الجماهيري ، لأنه يملك السلاح و التنظيم المستدام ذو الطابع العسكري ، و يسيطر على اقتصاد البلاد ، و له دعم إقليمي و دولي ، مما يحتم اليقظة و الاستعداد الدائم في الصراع معه حتى تتم هزيمته الكاملة و هي قادمة لا محالة .

و المجد للآلاف بل الملايين التي تهدر في الشوارع ، و التي رسمت حدا فاصلا بين الشعب وأعدائه ، و أبانت الطريق الذي لا رجعة عنه ، و أكدت أن جذوة ثورتها متقدة ، و انها مستعدة تماما لمعركتها مع بقايا نظام الإنقاذ حتى إسقاط النظام كاملا و بناء دولتها المدنية .

و ما النصر الا صبر ساعة في إطار تراكم عنيد يصنع التحول النوعي ، و ها انتم يا ثوار بلادي تؤطرون اتجاه التراكم لصنع النصر الحاسم وفقا لرؤية واضحة و عزم لا يلين .

فسيروا في طريقكم و احذروا عدوكم و احذروا التسويين ، لتقطفوا ثمار نضالكم حرية وسلام و عدالة .

و قوموا إلى ثورتكم يرحمكم الله

٢٠٢١/١٠/٢١م

مساكم سعادة يا صديقي

مزيداً من اليقظة و الحذر . القوى المضادة للثورة مصرة على فرض إرادتها على الشعب بقوة السلاح و البلطجة ،

و هي في عجلة من أمرها بعد أن دفعتها مواكب ٢١ اكتوبر ٢٠٢١م إلى الزاوية . مودتي

رسالة الى صديق بالداخل

٢٠٢١/١٠/٢٣م

لا للشمولية و تسقط بس!!

هوي يا بنية إن صابك مس
العصيان المدني و بس

(١)

ضاق صدر اللجنة الأمنية لنظام الإنقاذ و لم تطق صبراً ، فأسفرت عن وجه إنقلابها العسكري المستمر منذ ٢٠١٩/٤/١٩م ، و قررت الإعلان عن إستلامها السلطة في ٢٠٢١/١٠/٢٥م ، بعد أن دفعها طوفان الجماهير في ٢٠٢١/١٠/٢١م إلى الحائط ، وحشرها حيث أرادها و أجبرها على كشف عورتها و السير عارية في الشوارع دون غطاء مدني محلل تتستر من خلفه . فحراك الجماهير في ذكرى أكتوبر كان قوياً و فاعلاً و حاسماً ، حدد للمكون العسكري الإنقلابي حجمه الفعلي في الشارع ، و هدد سلطته بشكل واضح و تحدى إرادته ، و فتح الطريق أمام إعادة توازن القوى و صياغة خارطة سياسية جديدة اليد العليا فيها لقوى الثورة و السفلى للقوى المضادة للثورة و أنشط قطاعاتها المتمثلة في اللجنة الأمنية لنظام الإنقاذ و الحركات المسلحة و بقايا جماهير نظام الإنقاذ المتحالفة معها . و لكن بكل أسف لم تلتقط قوى التيار التسووي في قوى الحرية و التغيير زمام المبادرة لتسقط شراكة الدم و ترسمل الحراك الجماهيري في إتجاه إجتثاث نظام اللجنة الأمنية لمرة و إلى الأبد ، وخرجت في مؤتمرها في "سونا" الذي حاولت القوى المضادة للثورة أن تمنعها من إقامته ، مصرة على الشراكة التي لفظها عسكر اللجنة الأمنية ، وعلى الوثيقة الدستورية المهترئة التي شبعت خرقاً و تمزيقاً .

(٢)

موقف التيار التسووي الذي حاول كما توقعنا توظيف حراك الشارع لتحسين موقفه في الشراكة و المساومة به لتثبيت أقدامه فيها ، أكد للجنة الأمنية ضعف هذا التيار و عزلته عن الشارع ، مثلما أكد لها أنه أصبح عديم الفائدة في إستخدامه لتضليل الشارع ، و أن الشارع المصمم على تحقيق أهداف ثورته سيتجاوزه حتماً و نذر ذلك كانت واضحة في حراك أكتوبر المزلزل ، فقررت الإفصاح عن وجهها القبيح و الكشف عن إنقلابها بسفور لقطع الطريق أمام قوى الثورة الحقيقية مجدداً و منع اللحظة الثورية الجديدة من التخلق ، تماماً مثلما فعلت حين قامت بإنقلابها الأصلي إنقلاب القصر في ٢٠٢١/٤/١٩م . ولعله من المفيد أن ننوه إلى أننا قد حذرنا من القوى المضادة للثورة في مقالنا المنشور في ٢٠٢١/١٠/٢١م ، حين ذكرنا بالحرف الواحد ما يلي : " كذلك على الجماهير الا تستهين بتكتل الشموليين المعتصمين أمام القصر لضعف حجمه الجماهيري ، لأنه

يملك السلاح والتنظيم المستدام ذو الطابع العسكري ، و يسيطر على اقتصاد البلاد ، و له دعم إقليمي ودولي ، مما يحتم اليقظة و الاستعداد الدائم في الصراع معه حتى تتم هزيمته الكاملة و هي قادمة لا محالة" .

و أعقب ذلك تحذيرنا للأصدقاء في الداخل عبر رسالة إلى صديق أوردنا فيها ما يلي :"

مساكم سعادة يا صديقي

مزيداً من اليقظة و الحذر . القوى المضادة للثورة مصرة على فرض إرادتها على الشعب بقوة السلاح و البلطجة ، و هي في عجلة من أمرها بعد أن دفعتها مواكب ٢١ اكتوبر ٢٠٢١م إلى الزاوية . مودتي

(٣)

إعلان إنقلاب اللجنة الأمنية الذي يكرس هيمنة الإنقاذ على السلطة مجدداً و يمكنها من سلطة تنفيذية خالصة بعد أن كانت تعتمد على حكومة شبه المدنية كواجهة تواري خلفها إنقلاب القصر ، سوف يمكنها أيضاً من مزيد من السيطرة على السلطة التشريعية ، لتضيفهما إلى سيطرتها على السلطة القضائية المسيسة و غير المستقلة التي تم إستخدامها في إلغاء قرارات لجنة إزالة التمكين لتحييدها و من ثم حلها الذي هو آت لا ريب فيه . و هذا الأمر على سوئه ، الإيجابي فيه أنه أعاد الصفاء للإصطفاف و الفرز ، و وضع خارطة صراع سياسي واضحة فيها فريقين و اضحين هما : فريق دولة التمكين المستمرة ، و فريق الإنتقال والتحول الديمقراطي (أي فريق الإنقلاب و القوى المضادة للثورة ، و فريق الدولة المدنية وقوى الثورة) . و على جميع القوى الوطنية بما فيها عناصر التيار التسووي أن تعلن إنضمامها علناً لمعسكر الثورة ، و أن يقوم التيار التسووي بإنتقاد موقفه الخاطئ الذي قاد لشراكة الدم و إنتهى بأن يسفر الإنقلاب المستمر عن نفسه بشجاعة و دون مواربة ، لأن الوقت ليس وقت تبرير أو تلاوم بل وقت تصحيح و إستعادة للموقف الوطني السليم .

(٤)

و حدة معسكر الدولة المدنية و الإنتقال و التحول الديمقراطي فريضة وطنية على الجميع ، على أن تتم على قاعدة إسقاط إنقلاب اللجنة الأمنية للإنقاذ ، و إقامة دولة إنتقال مدنية شرعيتها بالأساس ثورية للتفكيك و الإزالة ، و ديمقراطية للبناء ، ليس فيها أي شراكة مع العسكريين بل إشراك للوطنيين منهم بصورة رمزية دون أن تكون لهم سلطة فعلية . دولة تستعيد سلطتها على إقتصادها ، و تخرج العسكريين و الأمنيين من دائرة النشاط الإقتصادي تماماً ، و تعيد هيكلة الجيش و القوى النظامية الأخرى بعد حل جهاز المخابرات و إعادة تكوينه ، و تستعيد سيادتها المنتهكة و تخرج من سياسة المحاور في سياستها الخارجية .

(٥)

الأداة المجربة لشعبنا في إزالة الطواغيت هي الإضراب العام و العصيان المدني ، و هي الأداة الصالحة مجدداً لإسقاط اللجنة الأمنية و إنقلابها المستمر ، و ليبدأ العمل عليها منذ اللحظة . فليس من المطلوب أن تنجح المحاولة لفرضه و تعميمه من اللحظة الأولى ، لأن رد الفعل الطبيعي هو الخروج إلى الشارع رداً على الإنقلاب و محاولة هزيمته بسيادة الجماهير على شوارعها ، و هو أمر لا منص منه . لكن عدم نجاحه في إسقاط الإنقلاب – إن حدث- لأسباب ذاتية أو موضوعية ، يجب ألا يقود إلى الإحباط . فمسيرة التراكم في إتجاه إضراب عام و عصيان مدني شامل لا بد أن تتشكل من مظاهرات و إضرابات متدحرجة و عصيان تتطور وسائله حتى يصبح شاملاً . الكل طبعاً يأمل في عصيان مدني شامل و سريع يهزم الإنقلاب بشكل فوري ، و لكن عدم حدوث مثل هذا العصيان الشامل وارد أيضاً . لذلك يجب الأخذ بمأثرة الثورة السودانية التي خلاصتها و جوهر نظريتها الثورية هي أن الثورة السودانية لا بد أن توضع سلطتها في يد الجماهير التي تنجز الثورة لا في يد التحالفات الفوقية و أن تكون التحالفات الأخيرة داعمة لا قائدة للثورة . و الجماهير الثورية ممثلة في تنظيماتها القاعدية (لجان المقاومة و تجمع المهنيين و لجان تسيير النقابات و منظمة أسر الشهداء و منظمات المجتمع المدني الأخرى) ، عليها أن تحافظ على تنظيماتها و تعزز وحدتها و إلتصاقها بحركة الجماهير ، حتى تقود الجماهير إلى إسقاط الإنقلاب و تشكيل سلطة الجماهير هذه المرة ليستقيم طريق الثورة السودانية و تنجز أهدافها .

(٦)

طريق الجماهير واضح و نصرها أكيد ، و هزيمة هذا الإنقلاب المستمر حتمية ، لأن مشروعه السياسي هزم هزيمة ماحقة و سقط بثورة ديسمبر المجيدة ، و لأنه لا يملك مشروعاً سياسياً بديلاً ، فهو يظل ممثلاً لشريحة الرأسمالية الطفيلية غير المنتجة ، التي لا سبيل أمامها سوى إستغلال الشعب ، و التبعية للخارج و تطبيع علاقتها معه لتفتح الطريق أمام إستغلال مزدوج . و هذا المشروع المهزوم المكشوف سياسياً ، قد دخل الآن في صدام مباشر مع الشعب لفرض إرادته عليه بالقوة العسكرية ، و هذه معادلة نتيجتها معلومة و مصيرها الفشل الحتمي طال الزمن أو قصر لأن إرادة الشعب غلابة . فالإنقلاب الذي يعيد إنتاج نفسه اليوم و يسفر عن وجهه القبيح ، لا فرصة له في الإستمرار سواء أعلن عن نفسه كإنقلاب عسكري خالص ، أو تدثر بدثار الثورة بخطاب دفاعي من مواقع سلطة لن تمكنه من استحداث خطاب هجومي على الثورة بل سيزعم حمايتها و الإستمرار في تحقيق أهدافها ، أو تمكن من إبتزاز التيار التسووي أو بعض رموزه أو رئيس الوزراء و أعادهم كواجهة أو قدم واجهته التي تشبهه تماماً من

حلفائه في القوى المضادة للثورة .
اليوم هو يوم حزين في تاريخ شعبنا لإستمرار الحلقة الشريرة في تاريخه الحديث ، و لكنه أيضاً يوم جلاء البصر و وضوح الرؤية ، لشعب نصره حتمي و إرادته لا تلين . ثقتنا كبيرة في شعبنا و في إنتصار ثورته ، و في قدرته على هزيمة الطغاة .
و قوموا إلى ثورتكم يرحمكم الله .
٢٠٢١/١٠/٢٥م

ملاحظات أولية حول عدم دستورية بيان إنقلاب الجنرال برهان

يحاول البعض عبثاً أن يشرعن ما ورد من إجراءات و قرارات غير دستورية ببيان إنقلاب الجنرال عبدالفتاح برهان ، إنطلاقاً من قاعدة أن الوثيقة الدستورية عبارة عن دستور منحة ، منحها برهان بصفته رئيساً للمجلس العسكري الإنتقالي (مجلس إنقلاب القصر الذي نفذته اللجنة الأمنية لنظام المخلوع عمر البشير ضد نظامها) ، و نشرت في الجريدة الرسمية بهذه الصفة ، ومن يمنح يمنع حسب القاعدة العامة للتفسير و المشروعية وتحديد مصدر السلطات .
و هذا الرأي غير صحيح البتة ، و هو يستخدم قاعدة من "يمنح يمنع" في غير محلها ، و ذلك لما يلي من أسباب :
قاعدة من "يمنح يمنع" ، قاعدة تطبق في ظل نظام قانوني قائم راسخ و مستقر ، تحددت سلطته و مصدر مشروعيته إستناداً لإرادة شعبية ، و تقننت السلطات ومصادرها وفقاً لمبدأ المشروعية القائم على سلطة الشعب في إصدار تشريعاته ، وسحبها على سلطة الأمر الواقع الناشئة عن إنقلاب عسكري يقنن الديكتاتورية وسلب الشعب حقه الأساسي في التشريع لنفسه و خصوصاً في وضع تشريعاته الأساسية كالدساتير . وهي في الحالة الراهنة ، إضفاء مشروعية على إنقلاب القصر وإعتباره السلطة المؤسسة لأي تشريع دستوري ، و أنه المصدر الوحيد للوثيقة الدستورية ، في حين أن المنحة مشتركة ما بين مجلس إنقلاب القصر و التيار التسووي بقوى الحرية و التغيير ، حتى وإن كان تقنينها من ناحية دستورية قد تم من قبل الجنرال برهان بصفته لتأخذ المشروعية الدستورية ، لأنها بأخذها المشروعية الدستورية أصبحت حاكمة للجنرال برهان الذي حل المجلس المقنن بموجبها و أفقده مشروعيته كإنقلاب منفرد بالسلطة .
الزعم بأن الجنرال برهان يستطيع أن يمنع لأنه منح ، يعني إعترافاً كاملاً و صريحاً بسلطة الإنقلاب العسكري الذي نفذته اللجنة الأمنية للإنقاذ ، و إلغاءاً صريحاً لإرادة الشعب

السوداني و ثورته العظيمة ، و قبولاً بالإنقلابات العسكرية و إعترافاً بمشروعية سلطاتها التأسيسية ، و إعلاء إرادة العسكريين المغامرين فوق إرادة الشعوب . و من يزعم بأن هذه القاعدة تنطبق على الوضع الماثل ، يقول حرفياً أن إرادة إنقلاب القصر فوق لإرادة الشعب السوداني ، و أن لمجلس الإنقلاب – بل لرئيسه فقط- أن يلغي إرادة مشتركة بين المجلس و قوى التيار التسووي التي مثلت الشعب وفقاً لهواه و متى ما أراد ذلك . و لا نظن بأن هذه النتيجة مقبولة حتى لمن يروجون هذه المقولة الخاطئة .

الجنرال برهان حين إصدار بيانه ، كانت صفته هي رئيس مجلس السيادة الإنتقالي وليس رئيساً للمجلس العسكري الإنتقالي ، و هو بهذه الصفة الدستورية ، لا يستطيع أن يتقمص شخصية رئيس المجلس العسكري الإنتقالي الذي وأده بنفسه عبر إعتماد الوثيقة الدستورية بصفته ، ليصدر قرار بهذه الصفة المندثرة البائدة بإعتباره قد منح عبرها و يستطيع أن يمنع عبرها أيضاً . فصفته كرئيس مجلس عسكري إنتقالي إندثرت بإرادة جماعية للمجلس العسكري الإنتقالي نفسه عبر إتفاقه مع التيار التسووي على بنود الوثيقة الدستورية ، و لا يستطيع أن يحيها الجنرال برهان و هي رميم إلا إذا إدعى أنه يملك قدرة إلهية .

الوثيقة الدستورية التي إعتمدها الجنرال برهان بصفته رئيساً للمجلس العسكري الإنتقالي ، و قعها نائب رئيس المجلس العسكري الإنتقالي (محمد حمدان دقلو) بصفته "المفوض عن المجلس العسكري الإنتقالي" كما هو منشور في الجريدة الرسمية ، لذلك لا يستطيع برهان كرئيس لذلك المجلس المندثر ، أن يلغ إرادة هذا المجلس نفسه بإرادته الفردية . فحتى إن قبلنا تجاوزاً أن قاعدة " من يمنح يمنع" تنطبق كمصدر للمشروعية و قننا سلطة الإنقلابات العسكرية و مشروعية تشريعاتها التأسيسية – و نحن لا نرى أي مشروعية للإنقلابات العسكرية وتشريعاتها ، فإننا نصل إلى نفس نتيجة أن برهان كفرد ، حتى و إن بعث صفته رئيساً للمجلس العسكري الإنتقالي من رمادها ، و تحقق من قيامتها كقيامة المسيح من بين الأموات في العقيدة المسيحية ، فإنه بهذه الصفة لا يستطيع أن يعلق نصوص الوثيقة الدستورية أو أن يصدر أي قرارات بشأنها ، لأنها منحت من ذاك المجلس مجتمعاً و وقعها ممثله "دقلو" ، و بالتالي ذلك المجلس المندثر هو الجهة الوحيدة التي تستطيع أن تمنع في هذه الحالة لأنها هي من منح و ليس الجنرال البرهان . وعليه ، يجب على الجنرال البرهان أن يوضح متى عاد المجلس العسكري الإنتقالي للحياة و متى إجتمع و قرر سحب منحته و متى فوضه بإعلان ذلك في بيان إنقلابه الجديد المستمر .

إعلان الجنرال برهان بيان إنقلابه في لحظة يحمل فيها صفة رئيس مجلس السيادة الإنتقالي ، يجعل جميع قراراته باطلة و غير دستورية ، بما فيها قراره بتعليق مواد الوثيقة

الدستورية ، لأن لا صفة و لا سلطة لرئيس مجلس السيادة الإنتقالي في التصرف في نصوص الوثيقة الدستورية بالتعديل أو التعليق أو بأي صورة من الصور . و بالتالي يصبح تعليقه للمادة (٧٢) من الوثيقة الدستورية التي تنص على أن " يحل المجلس العسكري الإنتقالي بأداء القسم الدستوري من قبل أعضاء مجلس السيادة" باطلاً و غير دستوري ، لأنه صادر من جهة غير ذات صفة في التعليق و لا مشروعية دستورية لتصرفاتها بالصفة التي أصدرت بها هذه التصرفات . و حتى إن سلمنا جدلاً – و الجدل غير الواقع بالحتم- أن الجنرال برهان يملك السلطة الدستورية لتعليق بنود الوثيقة الدستورية ، فإن مجرد تعليق حل مجلس الإنقلاب ، لا يبعثه من رماده كطائر فينيق يبعث من رماده ، إلا إذا قبلنا أن فعل تأسيسه كمجلس لإنقلاب عسكري فعل مشروع و قائم و فاعل ، و في هذا إعتراف صريح بأن ما تم هو إنقلاب عسكري أو إستمرار للإنقلاب العسكري الذي وقع في ١١ أبريل ٢٠١٩م . و في هذه الحالة على الجنرال برهان أن يعترف أمام العالم أجمع بأن ما قام به هو عملية إنقلابية تمثل إستمراراً لإنقلاب القصر الذي نفذته اللجنة الأمنية بدلاً من التمثيلية السمجة التي يقدمها في مسرح العبث الحالي .

الوثيقة الدستورية هي "دستور منحة" بإرادة مشتركة بين إنقلاب القصر و التيار التسووي ، و الجنرال برهان قننها بصفته رئيس المجلس العسكري الإنتقالي للإنقلاب عبر إعتمادها ، و بعد الإعتماد بهذه الصفة إندثرت الصفة و إندثر مجلسها الذي أعطاها سلطة الإعتماد ، فأصبحت الوثيقة المنحة هي الحاكمة كعقد يعتبر قانوناً شريعة المتعاقدين و لا يجوز نقضه أو تعديله بإرادة منفردة في كل النظم القانونية في العالم أجمع . لذلك لا يجوز للجنرال برهان أن ينقض أو يعلق أو يعدل أي نص من النصوص الناشئة عن إتفاق أبرمه مجلسه الإنقلابي مجتمعاً مع جهة أخرى هي التيار التسووي في قوى الحرية و التغيير . و هو بحاجة في كل ما قام به لتكرار إغتصاب سلطة التشريع مجددا بمساعدة التيار التسووي لتعديل الوثيقة الدستورية أو تعليق نصوصها .

بيان إنقلاب الجنرال برهان نفسه نص حرفياً على ما يلي : " ثانياً : التمسك الكامل بالإلتزام التام بالوثيقة الدستورية الفترة الإنتقالية للعام ٢٠١٩ و اتفاق سلام السودان الموقع في جوبا أكتوبر للعام ٢٠٢٠" . و هذا التمسك و الإلتزام التام بالوثيقة الدستورية ، يلزمه بإتباع نصوصها لا تعليقها ، و يؤكد عدم دستورية و لا مشروعية أي قرارات تصدر منه تخالف هذه الوثيقة الدستورية ، كما يلزمه بالإحتفاظ بصفته كرئيس لمجلس السيادة الإنتقالي ، و يمنعه من إعادة إرتداء ثوب رئيس المجلس العسكري الإنتقالي المقبور ، و يسقط تماماً مزاعم من يقولون بأن له الحق في خرق الوثيقة الدستورية إستناداً إلى قاعدة "من يمنح يمنع" . فهو بلسانه وبصريح عباراته ، يقول بأنه متمسك بالوثيقة

الدستورية بالكامل و ملتزماً بها إلتزاماً تاماً ، مما يستحيل معه إستعادة صفته السابقة لها لإفراغ هذه الوثيقة من محتواها و تحويلها إلى مرسوم إنقلابي مكمل لمراسيم إنقلاب القصر الدستورية في مرحلة ما قبل الوثيقة الدستورية .

توسل الجنرال برهان بإعلان حالة الطوارئ لتقنين تصرفاته الإنقلابية لا يسعفه حتماً . فكما رأينا سابقاً ، هو لا يملك سلطة لإصدار أياً من القرارات التي أصدرها في بيانه ، ولا يملك حتماً سلطة إعلان حالة الطوارئ ذاتها . فالمادة (٤٠-١) من الوثيقة الدستورية تنص على ما يلي : " عند وقوع أي خطر طارئ أو كارثة طبيعية أو أوبئة ، يهدد وحدة البلاد أو أي جزء منها أو سلامتها أو إقتصادها ، يجوز لمجلس السيادة بطلب من مجلس الوزراء إعلان حالة الطوارئ في البلاد أو في أي جزء منها ، وفقاً لهذه الوثيقة الدستورية والقانون" . و الواضح من النص أن من يملك سلطة إعلان حالة الطوارئ هو مجلس السيادة مجتمعاً و ليس رئيسه منفرداً ، و أن مجلس السيادة نفسه لا يستطيع أن يعلنها بمبادرة منه بل إستناداً إلى طلب من مجلس الوزراء . و بما أنه لم يكن هناك طلب من مجلس الوزراء و لم يصدر قرار من مجلس السيادة بإعلان حالة الطوارئ ، يصبح إعلان حالة الطوارئ باطلاً و غير دستوري قولاً واحداً .

المواد من (١١) إلى (١٤) بالوثيقة الدستورية الخاصة بمجلس السيادة ، لم يرد بها أي نص يخول أي جهة سلطة حل مجلس السيادة ، و لكن المادة (٧٨) من الوثيقة التي أعطت المجلس التشريعي الإنتقالي سلطة تعديل الوثيقة الدستورية بأغلبية الثلثين ، أعطت ضمنياً هذه السلطة لذلك المجلس الذي يستطيع تعديل الوثيقة وإلغاء المجلس برمته و بالتبعية حله عبر الإلغاء . كذلك لم يرد بالمواد من (١٦) إلى (١٨) من الوثيقة الدستورية الخاصة بمجلس الوزراء تفويضاً لأي جهة بحل هذا المجلس . لذلك ما ورد من قرار بحل مجلس السيادة و حل مجلس الوزراء في بيان الإنقلاب ، يؤكد أن ما تم هو إنقلاب صريح على الدستور و تقويض له ، يشكل جريمة معاقب عليها بالإعدام بموجب المادة (٥٠) من القانون الجنائي و المادة (١٦٢-١) من قانون القوات المسلحة .

و يؤكد وقوع هذا الإنقلاب ، تعليق المواد الخاصة بالشراكة بين المجلس العسكري الإنتقالي الإنقلابي و التيار التسووي بقوى الحرية و التغيير ، كالمادة (٢٤-٣) الخاصة بتكوين المجلس التشريعي ، و المادة (٧١) التي تؤكد أن الوثيقة الدستورية مستمدة من الإتفاق السياسي بين الطرفين ، و محاولة إحياء المجلس العسكري الإنتقالي بإلغاء المادة (٧٢) من الوثيقة الدستورية . و كل ذلك يعني إنفراد المجلس العسكري الإنقلابي بالسلطة ، و إلغاء شراكة الدم مع التيار التسووي بقوى الحرية و التغيير ، و السيطرة على الجهاز التنفيذي و التشريعي ، لتكميل السيطرة على كامل أجهزة الدولة بإعتبار أن القضاء مسيطر عليه تماماً من قبل نظام الإنقاذ و لجنته الأمنية . و من يزعم أن

ما تم ليس إنقلاباً ، عليه أن يفسر ماذا تعني محاولة إحياء مجلس الإنقلاب العسكري و حل الجهاز التنفيذي و مجلس السيادة و تعليق النص الخاص بتكوين المجلس الإنتقالي التشريعي ، و جمع السلطات في يد الجنرال برهان ولجنته الأمنية من خلفه؟ ما تم إنقلاب عسكري كامل الدسم ، كل ما صدر منه من قرارات غير دستوري ومخالف للنظام الدستوري ، و هو يشكل تقويضاً مباشراً للنظام الدستوري القائم ، و جريمة معاقباً عليها ، تستلزم ملاحقة من قام به جنائياً .

و قوموا إلى ثورتكم يرحمكم الله .

٢٠٢١/١٠/٢٧م

اليقظة الحذر الاستعداد

الناظر لتحركات المجتمع الدولي ، يتضح له أنه يدفع في اتجاه العودة لشراكة الدم بين العسكريين و التيار التسووي ، تحت قيادة الانقلابي برهان و البراجماتي د . حمدوك رئيس وزراء كل السودانيين ، لإحياء الشراكة النموذجية التي ظل رئيس الوزراء الموضوع رهن الإقامة الجبرية يبشر بها شعبنا .

فالمشروع الأمريكي ، هو الحفاظ على الشراكة و العودة إليها ، عبر تقديم تنازلات متبادلة . و الوساطة الآن تضغط على المدنيين لا العسكريين لتقديم التنازلات الجوهرية ، و المطلوب من العسكريين هو التراجع عن خطوة الانقلاب فقط ، مع تحقيق أهدافهم و أهمها تغيير تركيبة الحكومة و المحافظة على مكتسبات التمكين على مستوى المجتمع و السلطة .

فحتى الآن الأرجح هو عودة د . حمدوك رئيساً للوزراء في ظل شراكة الدم ، مع تغيير وجوه حكومته و إعادة هيكلة مجلس السيادة .

و المتوقع هو انضمام التيار التسووي الذي هيمن على قوى الحرية و التغيير و صنع الاتفاق السياسي و وثيقته الدستورية ، مجددا لهذه الشراكة . فالمراقب لتصريحات قياداته قبل الانقلاب مباشرة و في اخر مؤتمر صحفي في سونا ، يجده مصرا على شراكة الدم رغم زلزال ٢١ اكتوبر ٢٠٢١ م الكبير . و تصريحات و زير الصناعة ابراهيم الشيخ مثلا ، كان أعلى سقفها هو أن يقوم الجيش باستبدال برهان في ظل استمرار الشراكة!!!! جميع المحللين التابعين لمراكز القرار في المجتمع الدولي و المتصلين بأجهزة المخابرات ، يتحدثون عن وجوب العودة للشراكة و أن على المدنيين فهم أنه من المستحيل استبعاد الجيش!!!

مجلس الأمن مصر على شراكة الدم المانعة للانتقال و المرتمية تماما في احضان الاستعمار

الحديث ، و هذا أمر طبيعي بلا شك ، لكن لشعبنا القول الفصل لا لمجلس الأمن بكل تأكيد .
المجتمع الدولي (الاستعمار الحديث) ، يعتقد بأن العسكريين هم الأكثر قدرة على المحافظة على مصالحه ، و الاكثر انصياعا له ، و الاكثر استعدادا لقمع الشعب و تطويعه لهذا الاستعمار الحديث و توابعه في المنطقة .
.لذلك المبادرة في يد الشعب . فالانقلابيون في ورطة و خطابهم دفاعي ، بالرغم من أنهم في السلطة و يمارسون حالة من القمع تعكس مستوى رعبهم .
و الواجب هو رفض العودة لشراكة الدم مهما كان الثمن ، و مواصلة خط الإضراب السياسي العام و العصيان المدني لإسقاط الانقلاب و محاكمة منفذيه ، و إسقاط هذه الشراكة و وثيقتها الدستورية المعيبة لمرة و إلى الابد .
و قوموا إلى ثورتكم يرحمكم الله
٢٠٢١/١٠/٢٩

يا شارعاً سوى البدع
اذهلت اسماع الملا
كالبحر داوي الجلجلة
فتحت شبابيك المدن
للشمس و اتشابى الخلا
سدا منيعا يا وطن
يا شعب وهاج الفطن
للظلم يوما ما ركع مهما جرى
بئس الذي بيك ازدرى
تبا لعهد السنسرة
و النهب ثم السمسرة[٧]

الثلاثون من اكتوبر ٢٠٢١م أو يوم الزلزلة . يوم تفوق الشعب السوداني على نفسه و سير مواكبا أسماها مليونية فكانت ملايين يصعب حصرها و تعداد المشاركين فيها . خرجت الخرطوم عن بكرة أبيها ، و لم يعد في شارع الستين مكان لواقف ، و خرجت بحري فمشت المؤسسة بشرا على مد البصر ، و خرجت ام درمان فكانت شوارعها الرئيسية كلها ثوارا بلا نهاية . و لم تتخلف مدن الاقاليم عن الركب ، مدني و بورتسودان و القضارف و كوستي و حتى عبري في شمال بلادنا الحبيبة ، خرجت تنادي بمدنية

٧ الشاعر : محجوب شريف

الدولة . هذه الحشود غير المسبوقة استجابت لنداء قوى الثورة الحية ، بالرغم من قطع الاتصالات ، و ضرب الناس في الشوارع ، و قتل المتظاهرين السلميين بالرصاص الحي في الأيام القليلة الفائتة التي أعقبت انقلاب الجنرال برهان ، الكاشف عن انقلاب القصر المستمر ، و المعلن عن هوية السلطة الفعلية التي منعت الإنتقال .

خروج شعبنا اليوم يختلف عن خروجه سابقاً ، لانه خروج أعقب فرزا واضحا بين قوى الثورة و القوى المضادة للثورة ، و رسم المشهد بوضوح ليقرر كل من شاء هل هو مع الدولة المدنية ام مع الاستبداد و الدولة العسكرية الشمولية . فالانقلاب الماثل الذي مازال يتبنى خطابا دفاعيا تضليليا يزعم فيه أنه يرغب في تصحيح مسار الثورة مما يعكس ضعفه ، أسفر عن الوجه القبيح للجنة الأمنية لنظام الإنقاذ التي استمرت حاكمة بغطاء مدني شفاف لم يستر عورتها طوال العامين الماضيين ، لكنها ضاقت به ذرعا و خرجت عارية حتى من ورقة التوت . و لضعفها حاولت التستر بالوثيقة الدستورية المعيبة ، بعد أن علقت بعض موادها لتصبح صاحبة سلطة مطلقة ، و هيمنة شاملة على جهاز الدولة التنفيذي و التشريعي فوق هيمنتها على السلطة القضائية .

و ظنت – و كل ظنها اثم– أنها بذلك قد تمكنت من رقابٍ الناس ، و انها قادرة على إعادة عقارب الساعة للوراء ، و فرض نظام شمولي مجدداً ، لتحمي مكتسباتها و مكتسبات شريحة راس المال الطفيلي التي تمثلها .

لكن شعبنا العظيم خرج اليوم ليثبت أنه هو مصدر السلطات ، و أن الشوارع هو سيدها لا عساكر الجنجويد ، و أن قرارات الجنرال برهان مرفوضة رفضا باتاً ، و انه لا عودة للدولة الشمولية العسكرية الاستبدادية ، و أن السلطة القادمة سلطة مدنية لا مكان للعسكر فيها ، و أن الانقلابي برهان لا بد من محاسبته و تقديمه للمحاكمة .

هذه المطالب أكدتها الجماهير بمجرد خروجها الذي يعتبر في حد ذاته هزيمة للانقلاب ، لانه يعني كسر حالة الطوارئ المعلنة في بيان الانقلاب ، و التي تحتم عدم التجمع و التظاهر و تسيير المواكب . و بخروج الجماهير و تنظيمها لهذا الحراك الضخم و طردها لمظاهر الانقلاب من الشارع ، تتأكد سيادتها على شوارعها ، و فرضها لارادتها على سلطة الأمر الواقع الانقلابية ، و تحديها لقراراتها التي حاولت فرضها على تلك الجماهير .

و الواجب هو رسملة هذا الانتصار و تحويله إلى فعل سياسي منظم ، يجبر السلطة الانقلابية على الاستسلام و تسليم السلطة للجماهير . فالمطلوب هو أن تتقدم قوى الثورة القاعدية التي أنجزت التغيير بمنظماتها الراهنة ، لتقود البلاد عبر صياغة وثيقة دستورية جديدة لدولة مدنية انتقالية ، تقوم بواجب تفكيك التمكين و تعبيد الطريق للتحول الديمقراطي ، لتنفذ برنامج الثورة المطروح دون شراكة مع العسكر الذين يجب أن يعودوا إلى ثكناتهم ، و أن يتم إصلاح مؤسستهم العسكرية بعد التخلص من

الميليشيات بالتسريح و الدمج ، مع حل جهاز أمن الإنقاذ ، و السيطرة الفعلية على الاقتصاد . و الأحزاب السياسية في تحالفها الفوقي ، عليها دعم السلطة الانتقالية المدنية و المشاركة في عملية التفكيك و البناء و الاستعداد للانتخابات القادمة عند نهاية الفترة الانتقالية .

فقانون الثورة السودانية أصبح الآن واضح ، و هو أن مشروع الثورة ، لا بد أن تنجزه قوى الثورة الحية التي تنجز التغيير ، الممثلة في لجان المقاومة و تجمع المهنيين غير المختطف و لجان تسيير النقابات و أسر الشهداء و منظمات المجتمع المدني ، التي عليها أن تضع تصورا تفصيليا لشكل السلطة و آلية اختيارها ، دون أن يفرض عليها احد شكل سلطتها ، فهي بنفسها تستطيع اختيار و ترفيع سلطتها الثورية .

لذلك الواجب الثوري الاول الآن هو أن تتفق هذه القوى على سلطتها ، و أن تعلنها كبديل لسلطة الأمر الواقع الديكتاتورية بقيادة الجنرال برهان ، و أن تكلف لجنة تسيير نقابة المحامين بصياغة وثيقة دستورية جديدة فورا لا مكان فيها لمشاركة العسكر في السلطة ، و أن ترفض رفضا مطلقا التفاوض مع اللجنة الأمنية للإنقاذ ، و ترفض العودة إلى أي شكل من أشكال الشراكة معها .

التردد في المضي في هذا الطريق ضار جدا و سيقود إلى تفويت لحظة ثورية جديدة ، و هو واجب لا بد من إنجازه حتى تتمكن الجماهير من استلام سلطتها . و لا يمنع ذلك عدم سقوط سلطة الانقلابي برهان اليوم ، لأن سقوطها أمر سيصل اليه الحراك الجماهيري حتماً ، طالما حافظ على زخمه ، و نوع أساليبه و طور إضرابه و عصيانه ليصل مرحلة العصيان المدني الشامل الذي يسقط النظام .

فعلها شعبنا مجددا ، و لم يرهبه قمع الانقلاب المنفلت ، و لا قطع الاتصالات ، و لا ضخ الدعاية المضللة و نشر الشائعات ، و لا التكتيك الأمني الجديد الرامي لتقطيع أوصال العاصمة عبر الارتكازات ، و لا همجية الجنجويد ، و لا ارتقاء الشهداء . كل ذلك لم يمنعه من الخروج لرفض انقلاب اللجنة الأمنية المتجدد ، و تقديم المزيد من الشهداء و المصابين . و لم يثنه عن قراره الرافض ، الدعم الإقليمي للانقلاب ، و لا المواقف المرائية التي تكرر أن إقصاء العسكر من المعادلة السياسية السودانية مستحيل . و لم يدخر ابناؤه في الخارج جهدا في دعمه بوقفاتهم المشهودة و المؤثرة ، ليقولوا مع رفاقهم في الداخل لا للانقلاب و نعم للدولة المدنية الديمقراطية .

اليوم يوم مشهود و عظيم من ايام شعبنا ، يجب ألا يتم تضييعه بالمساومات مع العسكر في الغرف المغلقة تحت رعاية المخابرات الإقليمية ، و يجب أن تتقدم القوى الحية لاستلام السلطة دون انتظار للراغبين في الحكم بإسمها للعمل ضد اهدافها .

و قوموا إلى ثورتكم يرحمكم الله .

٢٠٢١/١٠/٣٠م

احذروا الوساطة!!

ما أعتى غبنك يا ولد و اعدل قضيتك و اعظمها
لا ترجع السيف الجفير و الدنيا فايرة مصادمة
من غير تجيب تار البلد
ريح العوارض تهزما[٨]

خرج الشارع و قال كلمته ، وبدأت الهرولة في اتجاه قطع الطريق امامه مجددا بحثا عن تسوية تعيد شراكة الدم و إن وفق معطيات جديدة . و تكالبت المجموعات المعهودة في محاولة مستميتة لوضع العصي في دواليب الثورة . تعددت التصريحات من المجتمع الدولي و أجمعت تقريبا على ما يقوله الامريكان من ضرورة العودة إلى ما قبل انقلاب ٢٥ اكتوبر ٢٠٢١م الكاشف عن الوجه القبيح للانقلاب المتدحرج الذي حدث في ١١ ابريل ٢٠١٩م .

و تردد صدى هذا الموقف الأمريكي الاصل الإقليمي التمدد حتما ، في تصريحات توت قلواك مستشار الرئيس سيلفا كير المتفائلة جدا ، و في الموقف الغريب و المتناقض للمجلس المركزي لقوى الحرية و التغيير في بيانه الصادر مؤخراً .

فالناظر لهذا البيان ، تؤرقه الأسئلة التالية : بعد أن تسقط الانقلاب و تحاسب الانقلابيين كيف ستعود للوثيقة الدستورية؟؟!! من اين ستحصل على المكون العسكري و هو الانقلابيين الذين اسقطتهم و حاسبتهم؟؟

ماذا سيبقى من الوثيقة الدستورية التي هي تسوية بين التيار التسووي في قوى الحرية و التغيير و اللجنة الأمنية المكونة من هؤلاء الانقلابيين؟؟

كيف ستمارس الحكومة مهامها في ظل تعطل مجلس السيادة بسقوط مكونه العسكري الانقلابي و محاسبته؟؟

اتمنى ان يشرح لنا المجلس المركزي ذلك ، مع شرح الاصرار على هذه الوثيقة الدستورية التي ماتت و شبعت موتا ، و الاصرار على بعثها من بين الأموات و على قيامتها من بينهم !!!

هذا موقف محير و غريب جدا .

عودة الوضع إلى ما كان عليه قبل الانقلاب يعني عودة مجلس السيادة المحلول ، و هذا المجلس لا بد أن يشتمل على المكون العسكري الذي قام بالانقلاب نفسه وفقا للوثيقة الدستورية . و الوثيقة المذكورة تعطي القائد العام للقوات المسلحة تعيين أعضاء مجلس السيادة في حال خلو مناصبهم ، و هذا يعني أنه حتى إذا استبعد المكون العسكري

٨ الشاعر : محمد الحسن سالم حميد

الحالي ، البرهان هو صاحب الصفة في تعيين البديل العسكري لانه منتحل لصفة القائد العام للقوات المسلحة (عين نفسه في هذا المنصب دون أن يكون له سلطة التعيين و لم يسأله أحد) .

اذا كان المقصود هو عمل شراكة جديدة مع القوات المسلحة وفقا للوثيقة الدستورية المعيبة- و هذا لا يعتبر إعادة للوضع لما كان عليه قبل الانقلاب ، على د . حمدوك إقالة برهان اولا من منصب قائد عام القوات المسلحة وفقا لسلطات رئيس الجمهورية التي آلت له بموجب الوثيقة الدستورية ، و من ثم إسقاط الانقلاب و محاسبة مجرمي المكون العسكري ، و السماح لقائد القوات المسلحة الجديد بتعيين ممثلي القوات المسلحة في مجلس السيادة .

حتى في حال حدوث هذا الامر ، ستمنع الوثيقة الدستورية تسريح و دمج مليشيا الجنجويد و إعادة هيكلة الجيش و خلق جيش موحد ، و بالتبعية ستمنع استعادة الشركات و الأموال المنهوبة من القوات المسلحة و جهاز الأمن - و هي أساس تمرد العسكريين ، كما تمنع السيطرة على اقتصاد البلاد .

فما فائدة العودة لما قبل مرحلة الانقلاب و هي مستحيلة بدون القبول بعودة المكون العسكري الانقلابي لمواقعه الدستورية؟

لا سبيل غير تمزيق هذه الوثيقة الدستورية المعيبة التي مزقها العسكر بالفعل و داسوا عليها بأحذيتهم ، و تشريع وثيقة جديدة لا مكان للعسكر فيها .

و يجب ان يكون الشارع الثائر (لجان المقاومة و تجمع المهنيين و أسر الشهداء و لجان تسيير النقابات و مؤسسات المجتمع المدني) ، هو مصدر التشريع المؤقت و يصدر الوثيقة الجديدة التي لا مكان فيها للعسكر .

قوى الحرية و التغيير بكل أسف جزء من التسوية الخاطئة السابقة ، و هي تحت ضغط المجتمع الدولي من ناحية ، و من ناحية أخرى تنازعها قوى الحرية و التغيير المصنوعة من قبل العسكر صاحبة اعتصام القصر في المشروعية . لذلك لن تستطيع اصدار و ثيقة دستورية جديدة ، و هذا هو سبب موقفها المتناقض و الغريب الوارد في البيان المنوه عنه أعلاه .

لذلك على قوى الثورة و في مقدمتها لجان المقاومة ، التصدي لعملية البيع و سوق النخاسة الجديد الدائر عبر الوساطة الداخلية و الإقليمية و الدولية ، و حزم أمرها و مواصلة ثورتها حتى النصر المحتم .

و قوموا إلى ثورتكم يرحمكم الله .

٢٠٢١/١١/٣ .

تعليقات حول اعلان تجمع المهنيين السياسي و الضجة المثارة حوله

مرفعينين ضبلان و هازل
شقوا بطن الأسد المنازل
نبقى حزمة كفانا المهازل
نبقى درقة و طنا عزيز[٩]

اطلق تجمع المهنيين السودانيين مبادرة ، هي عبارة عن مقترح إعلان سياسي لاستكمال المرحلة الانتقالية ، مفتوح للنقاش و الحذف و الإضافة ، قوبل بحملة شرسة مبنية على شخصنة الاعلان بدلا من مناقشة مبادئه و التعليق على جوهر المبادرة . فكل النقد الذي وجه إليه انصرف إلى أنه رمى لتجاوز د . حمدوك – و هو لم يقل ذلك ، و أن توقيته غير مناسب ، و كلا الأمرين غير صحيح من وجهة نظري ، و يثير معركة في غير معترك .

فالتوقيت صحيح لأنه يرمي إلى توحيد الشارع الذي كان منقسما حول شراكة الدم ، على أساس رفض الشراكة و إسقاط الانقلاب و بناء دولة مدنية انتقالية خالصة ، و هذا يستلزم أن يلتزم رئيس الوزراء القادم بالاعلان السياسي و أن يرفض شراكة الدم ، و الا ينادي بالعودة اليها ، و أن يخضع لمحاسبة المجلس التشريعي استنادا لهذا الإعلان ، بغض النظر إن كان هو د . حمدوك أو اي شخص غيره . و من هذا المنطلق ، مشروع الاعلان لم يستبعد د . حمدوك ، و لكنه وضع الإطار الذي يجب أن يلتزم به رئيس الوزراء كائنا من كان ، و الطبيعي هو أن الإعلان السياسي يضع الأحكام و القواعد و لا ينص على الاسماء . الاسماء تأتي في البيانات السياسية أو التصريحات التي تصدر من القوى السياسية أو الجهات الراغبة في ترشيح من تراه لشغل المنصب .

انصراف الكثيرين للجدل حول هذه المسألة شديدة الوضوح و التي تعتبر من ابجديات صياغة الاعلانات السياسية التي تركز على المبادئ لا الأفراد ، أضاع الوقت الثمين اللازم إنفاقه في الاتفاق على مبادئ الاعلان و أسس استكمال الإنتقال . و لكن هذا لا يعفي تجمع المهنيين من التقصير الذي فتح الباب لمثل هذا الصراع السلبي و غير المنتج . فلو أنه اهتم بالصياغة في الاعلان و أوضح أن المطلوب من رئيس الوزراء قبول العمل وفقا للاعلان و الخضوع لمحاسبة المجلس التشريعي وفقا له – و هي مبادئ عامة يصلح تضمينها ، لما احتاج الى التوضيح الذي نشره لاحقا ، و لما فتح الباب لمثل هذه الصراعات المجانية و الضارة جدا .

و حتي نخرج من هذا الجدل العقيم ، ادعو الجميع لنقد أسس الاعلان و تقديم

٩ الشاعر : يوسف مصطفى التني

المقترحات لتطويره ، بدلا من التركيز على مسألة رئيس الوزراء التي تم توضيحها ، و استخدامها لوأد هذه المبادرة في مهدها .
فهي مبادرة جيدة ، و في عجالة من الممكن تلخيص الملاحظات الأولية عليها فيما يلي :
١- من الضروري تعريف مرحلة الانتقال و تحديد أنها مرحلة ذات طابع مزدوج ، يقوم على تفكيك بالشرعية الثورية ، و بناء بالشرعية الديمقراطية ، و أنها دولة مدنية انتقالية و ليست دولة ديمقراطية ، حتى لا تستخدم مبادئ الديمقراطية لمنع التغيير و التفكيك .
٢- لا يوجد نص عام حول تفكيك النظام السابق و إزالة التمكين ، و هذا أمر ضروري جدا ، يجب أن يصاحبه حديث صريح حول عزل المؤتمر الوطني و حلفاؤه و إقصاءهم من السلطة خلال مرحلة الانتقال .
٣- يلاحظ عدم الإشارة للقضاء غير المستقل الحالي و ضرورة إعادة هيكلته بقرار سياسي ، مع استكمال كافة المؤسسات العدلية .
لا عدالة بدون مؤسسات عدلية فاعلة .
و من المهم الاتفاق من مرحلة الإعلان على إعادة هيكلة و استكمال المؤسسات العدلية بقرار سياسي ثوري عبر شرعية ثورية لا موارية فيها .
هذه ملاحظة اولى .
٤- كذلك يلاحظ عدم الإشارة في النظام الاقتصادي لرفع العبء عن كاهل المواطن ، و عدم تحميله عبء الإصلاح الاقتصادي بوضوح .
٥- أيضا ليس هناك إشارة إلى استعادة أموال السودان المنهوبة و المهربة للخارج .
اتمنى ان ننصرف لمناقشة مشروع الاعلان لأهميته ، لانه برنامج المرحلة القادمة الذي يقطع الطريق أمام المساومات و الوساطات غير الإيجابية ، كما اتمنى من تجمع المهنيين مستقبلا أن يراعي حساسية الوضع في طرحه ، مع تبيين الأمور التي يمكن أن تقود لانقسامات بشكل دقيق ، لأن ذلك شديد الأهمية .
فالتوضيح الذي أصدره التجمع ، كان من الممكن تضمينه في سطرين في متن الاعلان لتفادي المعركة الحالية غير الضرورية .
و قوموا إلى ثورتكم يرحمكم الله .
٢٠٢١/١١/٧

مزيدا من الوحدة . مزيدا من الاستبسال !!

فجرِ الغنا المأمول مستني جياتنا
وطناً عظيم الشأن عمدانو قاماتنا
يا ظالماً في الغيب أوحتى بيناتنا
لو في الحَلم والنوم أحذر ملاقاتنا
ولوَلسه ما ولدوك أحـــذر وليداتنا
نحن إنكسار العيب ما بحني هاماتنا
صاعين نرد الصاع و السلـم راياتنا[١٠]

جاء يوم الثالث عشر من نوفمبر ٢٠٢١م ، مؤكدا لرفض الشارع السوداني لانقلاب البرهان الكاشف و المؤكد لانقلاب القصر الذي نفذته لجنة الإنقاذ الأمنية ، و معززا لسيادة الجماهير على شوارعها التي لا تخون . خرجت المدن الثلاث في العاصمة الخرطوم ، و واكبتها بالخروج مدني و عطبرة و كوستي و بورتسودان و دنقلا و خشم القربة و مناطق و مدن إقليمية أخرى ، رفعت شعاراتها عالية « الثورة ثورة شعب و السلطة سلطة شعب و العسكر للثكنات» ، في تحد مباشر للانقلاب و لمحاولته مأسسة نفسه و فرض الأمر الواقع بتعيين مجلس سيادة انقلابي يؤطر سلطته .

قابل الانقلابيون هذه المواكب السلمية بالعنف المفرط ، تنفيذا للخطة الموضوعة وفقا للاستراتيجية الأمنية الجديدة ، القائمة على تقطيع أوصال العاصمة القومية و تقسيمها إلى مناطق ، حتى تسهل السيطرة عليها و ضرب مواكبها المتفرقة لتفريقها مهما كان الثمن .فالعنف المفرط مقصود منه أمرين : منع التحام المواكب مع بعضها لتكوين كتل ضخمة و وازنة ، و الردع و التخويف و كسر الإرادة بهدف تشكيل رقيب ذاتي يمنع الاحتجاج مستقبلا . لذلك كان استمرار المواكب و كسرها للحصار أمر هام و مؤثر ، يهزم مخطط تقطيع أوصال العاصمة القومية ، بإعتباره جوهر الاستراتيجية الأمنية الجديدة .

و يلاحظ أن العنف المفرط شمل كرري و شارع الشهيد عبدالعظيم و امبدة في ام درمان ، و المؤسسة في بحري ، و الصحافة في الخرطوم ، و سبقه اغلاق تام للكباري و قطع تام للاتصالات ، و هو لم يكتفى فيه بالغاز المسيل للدموع فقط ، بل شمل حتى إطلاق الرصاص الحي .

لذلك كان استعادة ثوار كرري السيطرة على شوارعهم مهما ، و كذلك استعادة السيطرة على شارع الشهيد عبدالعظيم و على محطة ٧ في الصحافة و شارع الستين و اجبار

١٠ الشاعر : محجوب شريف

الجنجويد و عسكر الانقلاب على الهروب ، كان أمرا مفصليا لهزيمة هذه الخطة الأمنية حتى لا تصبح عقبة في سبيل مواكب قادمة .
امتلاك الشارع للمبادرة و تأكيده على رفض الانقلاب و تمسكه بالدولة المدنية ، يضع مافيا الانقلاب في موقف لا تحسد عليه و يحشرها في الزاوية . فهي نفذت انقلابها دفاعاً عن مكتسبات التمكين الاقتصادية و دولة الفساد ، بعد أن تأكدت من أن لجنة أزالة التمكين وضعت يدها على كم كاف من المعلومات حول فساد مؤسساتها الاقتصادية ، و أن المجتمع الدولي مصمم على تفكيك اقتصادها الموازي و وضعه تحت يد الحكومة المدنية ، لأن صندوق النقد الدولي نفسه أوصي بذلك ، برغم اختلاف أهدافه عن أهداف الشارع السوداني ، و بعد أن تأكدت بأن الشارع السوداني الداعم للتفكيك ، قد تجاوز التيار التسووي الشريك للجنة الأمنية و رفع سقفه ، و هو مصمم على ضرب مصالحها الطفيلية في مقتل . جاء انقلابها لقطع الطريق مجدداً أمام الشارع كما فعلت في ابريل ٢٠١٩م عبر انقلاب القصر ، و لوضع المجتمع الدولي أمام الأمر الواقع . و لكنها بالحتم أخطأت الحسابات .
فالإنقلاب وضع هذه المافيا في مواجهة مباشرة مع الشارع الذي وصل مرحلة متقدمة من تنظيم نفسه لا تشبه واقعه عند تنفيذ انقلاب القصر ، و كذلك وضعها في مواجهة مباشرة مع المجتمع الدولي الذي لا يثق في قدرتها على الاستمرار في السلطة و إن كانت موافقة على تأمين مصالحه من مواقع التبعية ، كما وضعها في مواجهة مع تناقضاتها الثانوية هي نفسها و صراع مجموعاتها و شرائحها المختلفة حول السلطة . فأصبحت و هي في السلطة في حالة دفاع بدلا من الهجوم . فإنقلابها نجح فنيا لأنها كانت بالفعل مسيطرة عسكريا و أمنيا و لم تحتاج حتى لتحريك اي قوات ، حيث تم انقلابها بإعلان سياسي و تدابير مكملة لا بعمل عسكري امني ، و لكنها اضطرت لتقديم خطاب سياسي دفاعي يتجمل بمزاعم استكمال الثورة و التصحيح . و هذا وحده يؤكد أن المبادرة ليست في يدها بل في يد الشارع الثائر الذي أجبرها على إصدار هذا الخطاب .
لكن هذا الأمر لا يجب أن يقود للاستهانة بها ، فهي تقود معركة كسر عظم و حياة أو موت ، و هي مدججة بالسلاح و المال الحرام الذي نهبته من الشعب ، و بكل مقدرات جهاز الدولة ، و بدعم المرتزقة الروس و حكومة روسيا من خلفهم ، و بالموساد و حكومة الاحتلال الإسرائيلي الذي حدثنا البعض عن فوائد التطبيع معه ، و يبدو أن بوادر هذه الفوائد المزعومة هي دعم الاحتلال لانقلاب المافيا الماثل . و هناك أيضا دول داعمة للمافيا في جامعة الدول العربية ، لا تستطيع الإفصاح عن هذا الدعم بعد أن منعتها الولايات المتحدة الأمريكية من ذلك .
ادراك هذه الحقائق ، يوضح بأن هذا الانقلاب ليس في وارد الاستسلام للإرادة الشعبية

أو التراجع . فهو يراهن على مرور الوقت لإضعاف المقاومة و تقسيم الشارع توطئة لاحتوائه و فرض الأمر الواقع ، أعمالا لمقولة بن جوريون « ليس مهما ما يقوله الجوييم ، المهم ما يفعله اليهود في أرض الواقع» . لذلك هو ماض في فرض حقائق جديدة على الارض و الدفاع عنها بقوة السلاح .

و لهزيمة هذا المخطط ، لا بد من التمسك بوحدة الشارع ، و رفع درجة تنظيم منظماته القاعدية التي تقود الثورة ، و تنويع نشاطاته المواجهة للانقلاب و عدم الاكتفاء بشكل واحد ، و تصعيد حالة العصيان المدني حتى نصل لحالة عصيان مدني شامل ، و تكرار كسر حالة الطوارئ بشكل مستمر ، و تامين قيادة الحراك و تكوين لجان ظل بشكل مستمر لمواجهة حملة الاعتقالات و القمع التي ستتسع ، و ذلك عبر عودة لجان المقاومة و تجمع المهنيين و لجان تسيير النقابات إلى قواعدها و تنظيمها في شكل لجان تحت لجان قادرة على أن تستبدل كل قيادة تقع في الأسر أو تتعرض للاعتقال . فالمعركة ليست قصيرة و لا سهلة ، و تحتاج لنفس طويل و خزان من القوى شعبنا قادر على توفيره ، في مواجهة ماكينة قمع هذه المافيا حتى هزيمتها .

سيادة الجماهير على شوارعها و رفضها للانقلاب و تمسكها بسلطتها المدنية ، و خطاب الانقلابيين الدفاعي ، يؤكدان أن هذا الانقلاب مهزوم سياسياً لانه امتداد لمشروع الإنقاذ الذي هزم سياسياً منذ سقوط المخلوع البشير و لن تقوم له قائمة مجددا ، و لكن مازال هناك عمل كبير يستلزم وضع خطة واضحة لإسقاط الإنقلاب و إقامة حكومة مدنية انتقالية تقود إلى تحول ديمقراطي ، و فقا لإعلان سياسي واضح و وثيقة دستورية جديدة ، تضع كل السلطة في أيدي الجماهير و تستبعد اي شراكة مع العسكر .

يقيننا أن شعبنا سينتصر ، و أن مافيا الانقلاب سوف تتجرع حنظل الهزيمة .

و قوموا إلى ثورتكم يرحمكم الله .

٢٠٢١/١١/١٣

نعم لإسقاط الانقلاب، و لا للتمسك بالوثيقة الدستورية

مما قمنا وشفنا الشارع
قلنا الشارع هو البيعلم
و قلنا الشارع اقوى سلاح
نبض الشارع هو البيحكمنا
هو البيوري طريق الصاح[١١]

(١)

اطلعت على بيان قوى الحرية و التغيير المسيطر عليها تماما من قبل التيار التسووي الذي

١١ الشاعر : د . عز الدين هلالي

أنجز الوثيقة الدستورية و قنن الشراكة مع العسكر ، و اتضح لي بكل أسف أنه غير راغب في الاعتراف بخطأ إبرام الشراكة بل راغب بوضوح في العودة إليها . فبالرغم من أن البيان تم ابتداره بحديث عن إسقاط الانقلاب ، إلا أن الاستمرار في قراءته يوضح بأن قوى اعلان الحرية و التغيير راغبة في إسقاط الانقلاب لاستعادة السلطة المدنية كاملة غير منقوصة ، عبر التمسك بالوثيقة الدستورية و تعديلاتها و اتفاقية سلام جوبا أيضاً!!!

(٢)

و السؤال المؤرق و المحير هو كيف يتم استعادة السلطة المدنية كاملة غير منقوصة ، بالتمسك بوثيقة أسست لشراكة ، و مكنت المكون العسكري (اللجنة الأمنية) من السلطة ، و جعلت له اليد العليا ، و أخرجته من دائرة الإصلاح و كرست اقتصاده الموازي اقتصادا حاكما للدولة بالتبعية . فالوثيقة الدستورية الكارثية ، نصت بوضوح في المادة (٧١) منها ، على أن أحكامها استمدت من الاتفاق السياسي بين المجلس العسكري الانتقالي (مجلس انقلاب القصر أو اللجنة الأمنية) ، و قوى اعلان الحرية و التغيير ، و قسمت السلطة قسمة ضيزى بينهما في مجلس السيادة و مجلس الوزراء و المجلس التشريعي . و هي بإختصار دستور منحة يؤسس لشراكة بين عسكريين و مدنيين ، لا لمدنية كاملة غير منقوصة . و بما أن الادعاء بأن التمسك بها يشكل عودة كاملة غير منقوصة للمدنية حسب منطق البيان ، نبقى في انتظار قوى الحرية و التغيير لتشرح لنا هذه المسألة العميقة التي استعصت على افهامنا!!!

(٣)

التمسك بالوثيقة الدستورية المعيبة ، يعني و بصفة حتمية التمسك بشراكة الدم بالتبعية ، التي تمثل لحم و سداة هذه الوثيقة ، و بإتفاقية سلام جوبا و تعديلات الوثيقة و بالتبعية مجلس الشركاء!!!!

لذلك يستحيل القول بمناهضة الانقلاب عبر التمسك بالوثيقة الدستورية التي انقلب عليها الانقلابيون ، و التي قننت انقلابهم الاول (انقلاب القصر) و الشراكة معهم .

فالتمسك بالوثيقة الدستورية ليس فيه اي تحمل للمسئولية عن الخطأ ، بل إصرار على الاستمرار في الخطأ الرئيس و المركزي ، و هو الشراكة نفسها .

و السؤال الذي يبقى بلا إجابة حتى الآن أيضا هو : كيف ستناهض قوى اعلان الحرية و التغيير الانقلاب ، و هي تنادي بالعودة إلى الشراكة مع من نفذوه و هم الطرف الآخر في الوثيقة الدستورية؟

كيف ستتم محاسبة الانقلابيين على انقلابهم ، بل كيف سيتم استبعادهم من الشراكة اصلا في حال العودة للوثيقة الدستورية الكارثية؟ أليس البرهان بصفته المنتحلة (القائد العام) هو الوحيد المتحكم في استبدال العسكريين في مجلس السيادة في حال

خلو المنصب وفقا للمادة (١٤-٢) من الوثيقة الدستورية المقدسة؟ و اذا كان ذلك كذلك ، كيف ستتم محاسبته و انتزاع تمثيل القوات المسلحة منه بالعودة للوثيقة ذات السر الباتع؟

(٤)

التمسك بالوثيقة الدستورية يعني ما يلي حرفياً :

أ- التمسك بالشرعية المستمدة من المرسوم رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٩م الصادر من قبل انقلاب القصر و المنشور بالجريدة الرسمية .

ب- تقنين و شرعنة انقلاب القصر عبر الاعتراف بالمراسيم الدستورية التي اصدرها كاملة وفقا للمادة (٢-٢) من الوثيقة الدستورية ، و منها المرسوم الذي أعفي مليشيا الدعم السريع من الخضوع لقانون القوات المسلحة .

ج- استمرار شراكة الدم المقننة بالمادة (٧١) من الوثيقة مع استحالة تغيير العسكريين و استحالة محاسبتهم على انقلابهم . على العكس ستتم مكافأتهم .

د- تكريس الاعتراف بالدعم السريع كجسم مكافئ للقوات المسلحة وفقا للمادة (٣٥-١) من الوثيقة و استحالة دمجه .

ه- اخراج الأجهزة العسكرية من دائرة الإصلاح لأنها مكلفة بإصلاح نفسها بنفسها وفقا للمادة (٨-١٢) من الوثيقة الدستورية . و بالتبعية تقنين اقتصادها الموازي الذي ابتلع اقتصاد الدولة و قدره رئيس الوزراء الأسير د . حمدوك ب ٨٢٪ و هو في الحقيقة أكثر .

ما ورد أعلاه على سبيل المثال فقط ، و السؤال لقوى الحرية و التغيير ، كيف سيقودنا التمسك به إلى عودة كاملة غير منقوصة للمدنية؟

(٥)

من البادي للعيان ، أن التمسك بالوثيقة الدستورية لن يقود ابدا إلى دولة انتقالية مدنية بل إلى شراكة يتحكم فيها العسكريين ، و التجربة خير برهان . فبكل اسف ، تريد قوى الحرية و التغيير أن تعيدنا إلى بيت طاعة العسكريين ، و إلى التسوية السياسية التي أنتجت شراكة الدم ، بتقديم تنازلات مجانية للانقلابيين ، في وقت مطالب الشارع و شعاراته واضحة ، و استعداده لمواصلة النضال حتى إسقاط الانقلاب و إقامة دولة مدنية كاملة غير منقوصة . فشعار (لا تفاوض ، لا شراكة ، لا شرعية) متفق عليه بين كل الثوار في الشارع بما فيها قواعد هذه القوى التي تدعو إلى العودة إلى الشراكة ، و التمسك بالوثيقة الدستورية ، بل و التمسك بإتفاق جوبا الذي انبنى على وثيقة أبوظبي و مشروع دولة الإمارات العربية في السودان . و الصحيح هو تبني موقف الشارع الداعي لإسقاط الانقلاب و بناء دولة مدنية خالصة دون شراكة دم ، استنادا إلى

اعلان سياسي جديد و وثيقة دستورية جديدة .
(٦)
بكل أسف دعوة قوى اعلان الحرية و التغيير للتمسك بالوثيقة الدستورية المخالفة مباشرة لموقف الشارع السياسي الرافض لهذا التمسك ، و هو يهزم بدون شك الدعوة لتكوين جبهة عريضة لإسقاط الإنقلاب ، لأن الجبهة يجب أن تكون استنادا إلى اعلان سياسي ينادي بمدنية خالصة ، و وثيقة دستورية جديدة تؤسس لهذه المدنية ، أعمالا لإرادة الشارع ، بدلا من تجاهله و المطالبة بالتمسك بالوثيقة الدستورية في محاولة لإرضاء المجتمع الدولي ، في استمرار محزن للنظر إلى الخارج و التبعية له ، و تجاهل لإرادة الشعب .
على قوى الثورة الحية السائدة في شوارعها بناء وحدتها استنادا لرفض الشراكة و وثيقتها الدستورية المعيبة ، و العمل على بناء دولة انتقال مدنية خالصة .
و قوموا إلى ثورتكم يرحمكم الله!!
٢٠٢١/١١/١٥

رعب الانقلابيين سبب عنفهم المفرط!!

يا بهلوي امسك قوي
اوعك تقع
نكل بمن لا يرعوي
و ارخي السمع
اخد الحذر ثم الحذر من كل شئ
ضلك تحدق في النظر ما تختشي
لو كشكشت ورقة شدر روح و انزوي
خلي المشي يمكن خطر يا بهلوي
و أطلق رصاص على كل شئ[١٢]

السابع عشر من نوفمبر ٢٠٢١م ، و حالة الرعب و الهلع التي تملكت اللجنة الأمنية للإنقاذ ، و صلت حد الجنون ، و تجسدت عنفا و قمعا مفرطا غير مسبوق . ففي عراكها مع الثوار لمنعهم من فرض ارادتهم على شوارعهم الاثيرة التي خبروا دروبها ، بدأت بإطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع بكثافة بالمواكبة مع الرصاص الحي ، لتمنع التجمع في المؤسسة بشارع المعونة حتى ارتقى شهيدان ، كذلك مارست عنفا بغيضا في شارع الشهيد عبدالعظيم بأم درمان و تجاه الثوار في مناطق اخرى ، و راجت أنباء عن ارتقاء

١٢ الشاعر : محجوب شريف

شهيد ثالث بالعاصمة الوطنية ، و في شارع الستين في الخرطوم و بمحطة ٧ في الصحافة . هذا العنف يؤكد حقيقة ماثلة للعيان ، هي أن انقلاب اللجنة الأمنية الكاشف لانقلابها الاصلي في ابريل ٢٠١٩م ، يقف في مواجهة شارع استعصى على الترويض ، و بلغ من التحدي درجة جعلت القمع المفرط الوسيلة الوحيدة لدى هذا الانقلاب لمواجهته . و هي وسيلة تثبت عجزا سياسياً كاملاً عن تقديم أي خطاب مقنع ناهيك عن مشروع سياسي ، كما تثبت عجزا كبيرا عن القدرة حتى على التضليل و كسب أي مساحة في الشارع السياسي . و هذه هزيمة سياسية واضحة ، و إعلامية مؤكدة ، و فشل أمني ذريع أيضاً .

و لأن الانقلابيين خططوا لارتكاب هذه الجرائم المقصود منها كسر إرادة الجماهير و تخويفها و نزع قفاز التحدي و المبادرة من بين ايديها ، استبق الانقلابيون مواكب اليوم بقطع كامل للإتصالات و لم يكتفوا بقطع الانترنت ، لاخفاء جرائمهم المزمع ارتكابها من ناحية ، و لتغييب اي اعلام عن مواكب التحدي و الصمود الباسلة و حجب معلوماتها عن العالم من ناحية أخرى . فالهدف القديم المتمثل في منع التواصل بين الثوار ، ثبت استحالة الوصول إليه .

و لكن غاب عن الانقلابيين أن الرفض و مواكبه ليست في العاصمة القومية فقط ، فهذه مدني مثلا خرجت في طوفان من البشر يؤكد مدى الرفض الشعبي ، و سايرتها بورتسودان و الفاشر و الجنينة و عطبرة و دنقلا و عدد لا يحصى من مدن السودان الأخرى ، في مشهد بهي يجسد انتصار الإرادة الشعبية و الاصرار على الانتصار . كذلك فشل القمع المفرط في تحقيق أهدافه في العاصمة القومية أيضاً ، بالرغم من أنه أخذ سمة ممارسة قوات الاحتلال . فالجماهير الثائرة استعادت السيطرة على شارع الشهيد عبدالعظيم في أم درمان من قوات الانقلاب ، و واصلت مسيراتها في بحري و الخرطوم وفقا لمساراتها ، و انتصرت برغم كل العوائق بإسماع صوتها و كسر حالة الطوارئ و تأكيد البسالة و الاصرار و التصميم على بلوغ الأهداف ، و على رأسها إسقاط الانقلاب و بناء الدولة المدنية الانتقالية .

و مأثرة جماهير شعبنا في العاصمة القومية اليوم ، هي أنها أكدت بأنها سيدة نفسها و شوارعها ، و أن وسيلة الانقلاب الوحيدة المتمثلة في القمع المفرط لن تجده نفعا . و بقراءة هذه الرسالة المرعبة للانقلابيين ، الذين حشرتهم الولايات المتحدة الأمريكية و المجتمع الدولي حيث ارادوهم ، بحيث أصبح الشعب أمامهم و الطامعون في ثروات شعبنا خلفهم يتهيأون لحلبهم و ابتزازهم ، يصبح من الراجح أن يركنوا لتسوية تعيدهم إلى شراكة الدم التي يدعو لها المجتمع الدولي لتحقيق مصالحه ، التي يرى أن انقلابا ضعيفا و معزولا لن يحققها ، و أن شراكة الدم هي الأنسب لتحقيقها ، لأنها تدمج

اقتصاد راس المال الطفيلي في راس المال العالمي الذي يريد ادماجه وفقا لشروطه لا لشروط الإنقلاب و من خلفه .
و عموماً ، اتجاه التسوية غالب وسط النخب بدفع امريكي لاستعادة وضع الشراكة . فتحالف قوى الحرية و التغيير مستميت للعودة إلى شراكة الدم برغم خطابه المرائي و المتلون ، و الواضح أن د . حمدوك لا يرفض ذلك ، لكنه يريد أن يحمل هذا التحالف المسئولية عن أي شراكة و يعتبرها مفروضة عليه . العساكر الانقلابيين في ظل وضعهم الحرج الحالي أيضا غير رافضين للعودة لشراكة الدم ، فقط يبحثون عن ضمان لحماية مكتسبات تمكينهم . الشارع وحده هو الذي يشكل عقبة أمام جميع هؤلاء لإصراره على ثورته و استكمال مهامها . لذلك يعمل العسكريون على محاولة كسره عبر القمع المفرط ، و يعمل التسوويون على تقسيمه و ضربه عبر اضعاف لجان المقاومة بتكتيكات متعددة ، و خلق صراعات عدمية تضعف من وجودها و تأثيرها . و في هذا السياق ، تركز احزاب التيار التسووي هجومها على الحزب الشيوعي في وسائل التواصل الاجتماعي أكثر من هجومها على الإنقلاب ، و تسعى سعيا حثيثاً للعب دور حصان طروادة وسط القوى الثورية ، لذلك هي اخطر على الثورة من الانقلابيين .
و لهزيمة خطها السياسي ، المهام العاجلة الآن كالآتي :
١- صياغة إعلان سياسي جديد ينادي بدولة مدنية خالصة للانتقال و التحول الديمقراطي لا شراكة فيها مع العسكريين .
٢- صياغة وثيقة دستورية جديدة للدولة الانتقالية المدنية تشتمل على نصوص واضحة لإزالة التمكين و إعادة الهيكلة .
٣- توحيد التنظيمات القاعدية على أساس هاتين الوثيقتين ، و خلق مركز موحد لها .
انجاز هذه المهام ، سوف يعطي القوى الثورية الزخم المطلوب ، و يعزز امتلاكها لزمام المبادرة ، و يهزم التيار التسووي وسطها ، و يمكنها من الاستمرار في حشر الانقلابيين في الزاوية .
يلاحظ أن التسوويين لا يستطيعون المناداة بالشراكة حتى الآن إلا من وراء حجاب ، و يجب أن يستمر هذا الوضع ، بنشر الوعي و التقدم دوما إلى الامام ، فمواكب شعبنا أكدت اليوم بالفعل أن الشعب اقوى و أن الردة مستحيلة .
و قوموا إلى ثورتكم يرحمكم الله!!
٢٠٢١/١١/١٧

دائرة القمع تتسع. لكن الصمود أوسع

السلاح يا هو السلاح
اصلو ما بيهزم قضية
عمرو ما جمل قباح
البنادق لما تفتح نارها في صدر المناضل
ينفتح في الليل صباح[١٣]

و الرصاصة بتنهزم لما القلوب العامرة بالحب تبتسم و تغني للموت و الجراح
تماما كما هو متوقع ، لم تكتف العصابة الحاكمة بقتل الشهداء في مواكب ١٧ نوفمبر و إنكار قتلهم في مؤتمر الشرطة الذي كان فضيحة كاملة الدسم ، بل بدأت في توسيع دائرة قمعها و التمسك به كوسيلة وحيدة ، منذ وقوع الانقلاب الكاشف عن الإنقلاب المؤسس الذي قامت به لجنة الإنقاذ الأمنية في ابريل ٢٠١٩م . و هاهي اليوم تقوم بإخلاء مركز شرطتها في الشعبية بحري و تحرقه ، و تسارع بالولولة الإعلامية في القنوات الفضائية ، متهمة الثوار بالخروج عن السلمية ، توطئة لتشديد القمع و توسيع دائرته ، و تكريس الاستباحة التي عانت منها منطقة الشعبية و المزاد في الأيام الماضية ، و التي شملت اقتحام البيوت و ضرب المواطنين بدون فرز داخلها ، و إلقاء عبوات الغاز المسيل للدموع فيها ، بل و إلقائه حتى في المساجد . فهي تخطط لإستخدام هذا الحدث المفتعل ، لإضافة القمع الناعم للقمع المباشر عبر القوانين المقيدة للحريات ، و فتح بلاغات جنائية ملفقة ضد الثوار ، لمزيد من التخويف بغرض كسر الإرادة .
و الواضح أن هذا التكتيك لن ينجح في كسر إرادة الشارع السوداني ، و سوف يفشل كما فشل القمع المباشر ، و هو دلالة على ذلك الفشل . لكن يجب عدم الاستهانة به ، لانه ينقل حالة العنف لمستوى اعلى ، يعكس مدى يأس الانقلابيين ، و تصميمهم في نفس الوقت على السير في هذا الطريق الوعر ، على أمل أن يجدوا من يبرر التسوية بحقن الدماء مجدداً و وجوب إنهاء المواجهة .
فالهجوم على بحري بالذات ، جاء كردة فعل على المستوى المتقدم من الوحدة الذي وصلت له لجان مقاومتها ، و الذي تجلى في قدرتها على تنظيم فعالياتها النضالية و ختام مواكبها بقراءة بيان سياسي واضح ، يرسم ملامح التناقض الرئيس ، و يرفض المساومة و الشراكة و إضفاء أي شرعية عبر التفاوض .
هذا الإدراك و الوعي الثوري ، لم يداخله اي ضباب أو عدم وضوح رؤية يحاول البعض تسويقها تحت ضرورة الوحدة لإسقاط الانقلاب ، حتى مع دعاة التسوية و التمسك

١٣ الشاعر : محجوب شريف

بالوثيقة الدستورية المعيبة .
فبكل تاكيد الوقت وقت وحدة و تركيز على التناقض الرئيس و تاجيل للتناقضات الثانوية لهزيمة العدو المشترك (اللجنة الأمنية للإنقاذ) ، و لكن هل التناقض مع شركاء العدو الرئيس و من يدعون للشراكة معه ثانوي؟
من يصر على الشراكة مع العدو الرئيس ، و يرفض إلاعتراف بخطئها ، و يتردد في رفضها جملة و تفصيلا و الاصرار على عدم العودة إليها ، هو في معسكر العدو و التناقض معه رئيس و ليس ثانوي . التناقض يصبح معه ثانوي فيما إذا كان الصراع و الاختلاف معه حول قضايا ثانوية ، لكن اذا كان الخلاف معه حول القضية المركزية (مدنية خالصة ام شراكة مع العسكر) ، فالتناقض معه رئيس ، لانه حول شكل الدولة الذي يدار تحت سقفه الصراع حول التناقضات الثانوية .
من لا ينتقد الشراكة و يرفض العودة إليها بصراحة و وضوح ، غير جاد في إسقاط العسكر .
و هذا الوضوح ، يغاير الموقف الذي ابدته قوى الحرية و التغيير (قحت) في بيانها الاخير و لا يتطابق معه . فبيان (قحت) حوى الغاما تتمثل في أن رفض التفاوض و الشراكة و عدم الشرعية مقصور على السلطة الانقلابية و من يقبعون في كابينة القيادة ، مما يتيح المجال للإستمرار في الشراكة مع عساكر آخرين! كذلك المطالبة مقصورة على عودة الحكومة المدنية الشرعية فقط ، لا بناء دولة مدنية خالصة لا شراكة فيها مع العسكر!! و لهذا الفرق كبير بين موقف الشارع الذي تمثله لجان المقاومة بعامة و لجان بحري بخاصة وموقف (قحت) .
فبيان (قحت) شبيه بالتصريح المنسوب لوزيرة الخارجية في حكومة د . حمدوك ، من حيث عدم التركيز على نقد الشراكة السابقة صراحة ، و الاصرار على عدم العودة إليها مع أي عسكري ، و بناء دولة مدنية خالصة ، حيث ترك الباب مواربا للشراكة مع عساكر آخرين .
لكن موقف (قحت) الجديد بكل تاكيد يشكل خطوة متقدمة على الموقف السابق المنادي علنا بالعودة إلى الشراكة و التمسك بالوثيقة الدستورية ، و لكنه غير كاف و يحمل في ثناياه الاستعداد للنكوص و التخلي عن الشارع ، لانه بوضوح ناتج عن ضغط هذا الشارع و تماسكه ، و صمود لجان المقاومة .
لذلك المهمة الآن تتقوم في تمتين و تكريب عمل لجان المقاومة ، و توفير حماية شعبية لها عبر احتضانها و تكوين لجان ظلها ، و الاستعداد لتقديم العون القانوني لافرادها و منسوبيها و كل الثوار بشكل مؤسسي ، و فضح مخطط الانقلابيين ضدها على نطاق اعلامي واسع ، و تسريع وحدة كافة اللجان في العاصمة القومية و الأقاليم و خلق

مركزها القيادي الموحد ، و التشبيك بينها و تجمع المهنيين غير المختطف و لجان تسيير النقابات و أسر الشهداء و منظمات المجتمع المدني ، حتى يتكامل العنصر الذاتي في جبهته الثورية القادرة على منازلة الانقلاب و هزيمته .
و قوموا إلى ثورتكم يرحمكم الله!!
٢٠٢١/١١/٢٠

انتحار معدوك السياسي بتوقيع بيان الانقلاب الثاني!!

سقط القناع عن القناع
قد اخسر الدنيا نعم لكن اقول الآن لا
هي آخر الطلقات لا
هي ما تبقى من هواء الأرض لا
هي ما تبقى من حطام الروح لا
حاصر حصارك لا مفر
اضرب عدوك لا مفر
سقطت ذراعك فالتقطتها
و سقطت جنبك فالتقطني
و اضرب عدوك بي فأنت الآن حر و حر و حر[١٤]

شعبنا كان حاضرا بتوقيت الثورة في الحادي و العشرين من نوفمبر ، لم يمنعه القمع المفرط و لا ارتقاء الشهداء من أن يملأ الشوارع . لم يتخلف عن الحضور إلى جاكسون ، و لا أن يتمدد في البراري ، و لا أن يمشط شوارع ام درمان ، يفك الريق هتاف و يؤكد رفضه للانقلاب العسكري ، و ينادي بهتافه الاثير « الثورة ثورة شعب و السلطة سلطة شعب و العسكر للثكنات» . أيضا كانت الجماهير حاضرة في عدد من المدن بالاقاليم ، تؤكد إصرارها على مدنية الدولة و ضرورة الانتقال و التحول الديمقراطي . لم يحبطها انكسار رئيس الوزراء الذي تغنت يوما ما بإسمه الجماهير ، و اختياره لأن يصبح رئيسا لوزراء الانقلاب ، عبر توقيع اتفاق سياسي هو في جوهره البيان الثاني للانقلاب . فقائد الانقلاب لم يكتف بتلاوة بيانه الاول ، بل استصحب رئيس الوزراء المقال بواسطته ، ليوقع معه البيان الثاني المؤكد لطبيعة الانقلاب ، و المكرس لكل ما نتج عنه من قرارات مخالفة للوثيقة الدستورية المعيبة نفسها ، بما فيها اعلان حالة الطوارئ و حل المؤسسات الدستورية ، و تكوين مؤسسات بديلة لها .
فوق ذلك كافأ الاتفاق الثنائي بين قائد الانقلاب و رئيس وزراء حكومة شبه المدنية المقال ، الانقلابيين على انقلابهم ، و حقق لهم كل ما كانوا ينادون به قبل الانقلاب ، من تكوين حكومة تكنوقراط و توسيع دائرة المشاركة لاستيعاب الفلول و مجموعات

١٤ الشاعر : محمود درويش

شبه الإقطاع الداعمة للجنة الأمنية للإنقاذ ، و الحفاظ على اتفاق جوبا و حصة الحركات المسلحة الداعمة للانقلاب في الحكومة . و زيادة على ذلك ، وافق رئيس الوزراء المقال على التخلي عن حاضنته السياسية التي جلبته للمنصب (قحت) ، و قبل بحاضنة جديدة تكرس ما تم الاتفاق عليه بين حركات اتفاق جوبا في وثيقة أبوظبي ، التي أصبحت اساسا لاتفاق سلام جوبا المشئوم ، و التي تؤسس لمرحلة ما قبل الانتقال بقيادة (قحت) و لمرحلة انتقالية بعد انضمام هذه الحركات المعادية للشعب السوداني للسلطة .

المقصود من هذا الاتفاق المهزلة ، هو خلق انقسام في الشارع الذي فشل الإنقلاب في كسر إرادته ، لتمرير المشروع الأمريكي المصر على عودة الشراكة وفقا لمعطيات جديدة تناسب تعويم الانقلاب . شراكة بين فرد تخلى حتى عن حاضنته السياسية بعد أن سبق و تخلى عن الجماهير منذ مدة طويلة ، و قيادة الإنقلاب التي زودته بحاضنة جديدة على مقاسها هي .

فالقمع المفرط وحده غير كاف للجم الشارع ، و من المهم تسويق مشروع سياسي مصاحب له ، و الأنسب هو حكومة بقيادة حمدوك ، تستمر في تنفيذ مشروع صندوق النقد الدولي لتنال رضا المجتمع الدولي . فهي الوحيدة القادرة على ذلك ، لأنها تزاوج بين قمع الشارع و تضليله معا بتوزيع الأدوار بين العسكر و حكومة شبه المدنية ، و تمكن الصندوق لاحقا من استيفاء ديونه بعد إلغاء الاقتصاد الموازي ، و إخضاع الاقتصاد بمجمله لشروط الصندوق ، و السماح لرأس المال المالي بنزح الفائض الاقتصادي بدلا من تركه للرأسمال الطفيلي الذي سيسمح له بالتحرك في هامش تحدده الولايات المتحدة الأمريكية ، و يضمن له بعض مكتسبات التمكين عبر التحكم في السلطة السياسية التابعة الخارج و الوصية على مصالحه .

الامريكان الآن يوظفون الحراك لمصلحة مشروعهم ، بعد أن حشر الرأسمال الطفيلي نفسه في الزاوية عبر تنفيذ الإنقلاب ، و أصبح السبيل الوحيد لتعويمه قبول الشروط الأمريكية .

و رئيس الوزراء المقال الذي قبل لنفسه أن يكون رئيس وزراء للانقلاب العسكري و مارس الانتحار السياسي ، بكل تاكيد لم يقبل بهذا الإتفاق الغريب من نوعه بين فرد و قيادة انقلاب عسكري بدلا من أن يكون اتفاقا بين قوى سياسية ، الا بعد أن أنجز المجتمع الدولي اتفاقه مع الانقلاب . فالإنقلاب الآن يتم تعويمه بواسطة حكومة التكنوقراط المزعومة برئاسة رئيس وزرائه ، العائد لاستكمال مهمته التي بدأها برهن مقدرات شعب السودان لصندوق النقد الدولي ، و لن يستطع الانقلابيون منعه من ذلك ، لأن هذا شرط المجتمع الدولي لانزالهم من أعلى الشجرة .

لكن القول الفصل بالحتم ، هو للشوارع التي لا تخون . فرئيس وزراء الإنقلاب ، لن يستطيع أن يسوق الانقلاب داخليا ، و لا أن يقود عملية تطبيع له عبر مشروع سياسي مقبول جماهيريا . و لن يستطيع كبح جماح الجماهير أو السيطرة عليها أو تنزيل سقفها العالي ، و هي تطالب بدولة مدنية خالصة ، و تنادي بألا تفاوض أو مساومة أو شراكة . و هو و مجلس انقلابه الذي انفرد بالسلطة و ألغى الشراكة مع قوى الحرية و التغيير و تيارها التسووي ، لن يستطيعا تحقيق اختراق بإعادة كامل التيار التسووي نفسه لبيت طاعة الشراكة . فربما ينجحا مع بعض الأحزاب إن أرادا خصوصا و أن بعض وسطاء بيان الانقلاب الثاني ينتمون لبعض هذه الأحزاب ، و لكن فرصة النجاح مع معظم الأحزاب ضعيفة ، لصمود الشارع و اتساع دائرة الرفض . و التصرف العقلاني هو أن تقوم هذه الأحزاب بمراجعة شاملة لقراءتها لخارطة الصراع السياسي ، و بتقديم نقد ذاتي جماهيري لقبولها بالشراكة و التمسك بها ، و التأكيد على إستحالة عودتها لشراكة مع العسكريين مرة أخرى ، بإعتبار أن الانتقال لا يمكن أن يتم إلا عبر دولة مدنية خالصة . و على جميع الأحزاب الوطنية أن تعترف بأن قانون الثورة السودانية هو ، أن من ينجز الثورة هو من يكون سلطتها ، و أن كل السلطة للجماهير . و إن سلطة الانتقال القادمة هي سلطة تحالف لجان المقاومة و تجمع المهنيين و لجان تسيير النقابات و أسر الشهداء و المفصولين من الخدمة و منظمات المجتمع المدني ، التي ستجد المساندة و الدعم من الأحزاب السياسية الوطنية طوال مرحلة الانتقال ، حتى تتمكن من انجاز مهام التحول الديمقراطي .

فالواجبات المقدمة الآن هي ما يلي :

١- صياغة إعلان سياسي جديد يحدد ماهية فترة الانتقال و مهامها و طبيعة سلطتها و عدوها السياسي بوضوح .

٢- صياغة وثيقة دستورية جديدة تؤسس لدولة انتقال مدنية خالصة لا شراكة فيها مع العسكريين .

٣- تكوين جبهة المنظمات القاعدية من لجان مقاومة و مهنيين و أسر شهداء و لجان تسيير و منظمات مجتمع مدني ، و القبول بها كقيادة في معركة إسقاط الانقلاب و استعادة الثورة لمسارها الانتقالي ، و لإنجاز مهام الإنتقال .

هذي المهام لا تحتمل التأجيل ، و إنجازها يسرع انتصار شعبنا على هذه السلطة المعزولة جماهيريا و يعجل بزوالها ، و هو انتصار وقوعه حتمي و يقيننا بحدوثه لا يزول .

و قوموا إلى ثورتكم يرحمكم الله!!

٢٠٢١/١١/٢١

قراءة قانونية موجزة في إتفاق الجنرال برهان و د. حمدوك السياسي

إستشعاراً لضرورة تقديم قراءة قانونية لإتفاق برهان و حمدوك السياسي الذي أعطى إنقلاب **٢٥ أكتوبر ٢٠٢١ م** شرعية سياسية و إن لم يعطه شرعية قانونية و دستورية يفتقر إليها من وقعاه ، نتقدم بقراءة قانونية موجزة لهذا الإتفاق تؤسس لتحليل قانوني مستفيض لاحقاً إن توفر الوقت ، نلخصها فيما يلي :

1 من المهم التنويه أولاً إلى أن هذا الإتفاق هو إتفاق سياسي و ليس دستوراً أو قانوناً ينص على نصوص ملزمة و نافذة في حق جميع السودانيين . و هو بهذه الصفة يخضع للقواعد الحاكمة للعقد ، و يلزم فقط من وقعه وفقاً لنظرية خصوصية العقد (Privity of Contract) ، فالمادة (١١١) من قانون المعاملات المدنية لسنة **١٩٨٤م** تنص على أن «**ينصرف أثر العقد إلى المتعاقدين و الخلف العام**» ، و المتعاقدين هنا هما الجنرال برهان و د . حمدوك و لا أحد غيرهما ، و بذلك ينصرف العقد أو الإتفاق و آثاره عليهما فقط و لا يلزم أي جهة أو كيان أو أي مواطن سوداني بأية حال من الأحوال من ناحية قانونية .

2 حقيقة أن ما تم هو إتفاق/ عقد و خضوعه للقواعد الحاكمة للعقد ، تحتم إعمال قواعد تفسير العقود في تفسيره ، و تمنع الإنصراف للبحث عن إرادة طرفيه كلما كانت النصوص واضحة و صريحة . فالمادة (١٠١-١) من قانون المعاملات المدنية لسنة **١٩٨٤م** ، تنص صراحةً على ما يلي : « **إذا كانت عبارة العقد واضحة فلا يجوز الإنحراف عنها من طريق تفسيرها للتعرف على إرادة المتعاقدين**» . و تنص المادة (٩٧) من نفس القانون على أنه :» **لا عبرة بالدلالة في مقابل التصريح**» . و هذا يحتم التوقف عن البحث عن إرادة ضمنية أو مستترة خلف نصوص الإتفاق الواضحة الجلية التي لا يجوز تفسيرها أو الإنصراف عنها للبحث عن إرادة متوهمة للطرفين .

3 الصفات التي وقع بها الطرفان الإتفاق/العقد منتحلة و غير صحيحة من ناحية قانونية ، فلا الجنرال برهان يصح له أن يصف نفسه برئيس المجلس السيادي الإنتقالي ، و لا د . حمدوك يصح له أن يصف نفسه برئيس مجلس الوزراء الإنتقالي .فالإتفاق في ديباجته ، أمن على قرارات القائد العام للقوات المسلحة الصادرة بتاريخ **٢٥ أكتوبر ٢٠٢١م** (قرارات بيان الإنقلاب) ، و بالتالي شرعن حل مجلس السيادة الإنتقالي و مجلس الوزراء الدستوريين ، و لم يعد لطرفي الإتفاق أياً من الصفات التي إنتحلاها في الإتفاق . فتعيين البرهان لنفسه رئيساً

لمجلس السيادة الخاص بالإنقلاب ، جاء مكملاً لقرارات الإنقلاب الأصلية ، و القرارات اللاحقة و المكملة لم يتم شرعنتها حتى بهذا الإنقلاب ، وحتى إن تم ذلك فهذا لا يعطيها جميعاً شرعية دستورية ، مما يعني أن هذه الصفة منتحلة بالكامل و غير دستورية ، لأنها إحدى تبعات الإنقلاب على الدستور السائد وتقويضه في جريمة يعاقب عليها القانون الجنائي و قانون القوات المسلحة بالإعدام .
أما د . حمدوك الذي أقر في الديباجة بقرارات القائد العام التي حل بموجبها مجلس الوزراء الإنتقالي و فصله من منصبه ، فإنه لا يملك هذه الصفة حتى و إن قبلنا جدلاً بشرعية الإتفاق الماثل . فالإتفاق في الفقرة **رابع عشر** نص على أنه « **بالتوقيع على الإعلان السياسي ، يلغى قرار القائد العام للقوات المسلحة بإعفاء رئيس مجلس الوزراء الإنتقالي**» . و بالرغم من أنه ليس هنالك قرار بإعفاء رئيس مجلس الوزراء الإنتقالي منفردا لأن القرار الصادر كان بحل مجلس الوزراء ، إلا أننا سنقبل ذلك تجاوزاً بإعتبار أن الإعفاء تم ضمنياً بقرار الحل ، لنتوصل أن د . حمدوك وفقاً لهذا الإتفاق لا يستعيد صفته كرئيس وزراء إلا بعد توقيع الإتفاق أو الإعلان السياسي ، فكيف تسنى له التوقيع بصفة لا يكتسبها إلا بعد التوقيع؟ بإختصار هذه الصفة منتحلة في حال شرعنة الإنقلاب و القبول بقرارات **٢٥ أكتوبر ٢٠٢١م** و إعطاء الإنقلاب شرعية لا يستحقها حاول د . حمدوك إضفائها عليه بكل أسف .
و مؤدى ما تقدم هو أن هذا الإتفاق/الإعلان ، ملزم لبرهان و حمدوك شخصياً لا بصفتيهما المنتحلة ، و لا يلزم حتى المجلس السيادي الإنقلابي أو المجلس السيادي المحلول ، و لا مجلس الوزراء المحلول أو التكنوقراطي الإنقلابي الجديد .
4 و صف الإعلان لبرهان بالقائد العام مخالف للقانون و الدستور ، و هو في كل الأحوال حتى و إن كان يمتلك هذه الصفة لا يحق له إصدار قرارات **٢٥ أكتوبر ٢٠٢١م** من ناحية دستورية ، و الإتفاق/الإعلان كوثيقة سياسية ، لا تعط تلك القرارات أي شرعية دستورية ، و يستلزم ذلك إصدار نصوص تشريعية دستورية من جهة لديها صفة في إصدارها ، و الإنقلابيون و من معهم بالحتم لا يملكون هذه الصفة التشريعية . إذ تنص المادة (١٠-١) من قانون القوات المسلحة لسنة **٢٠٠٧م** على ما يلي : « **يكون للقوات المسلحة قائداً عاماً يعين بوساطة رئيس الجمهورية**» . و تحدد هذه المادة مهام القائد العام و ليس من بينها التشريع على أي مستوى ، أو حتى ممارسة العمل السياسي . و تنص المادة (٧٤) من الوثيقة الدستورية المعيبة و المفترى عليها بعد ذلك من الجنرال برهان ، على ما يلي : « **بإستثناء السلطات و الصلاحيات الممنوحة لمجلس السيادة بموجب هذه**

الوثيقة الدستورية ، تؤول كل سلطات و صلاحيات رئيس الجمهورية ذات الطبيعة التنفيذية الواردة في أي قانون ساري لرئيس مجلس الوزراء» . و المعلوم أن المخلوع البشير لحين سقوطه ، لم يعين الجنرال برهان قائداً عاماً للجيش ، حيث كان منصبه هو مفتش عام القوات المسلحة و ليس قائده . كذلك المعلوم أن د . حمدوك لم يصدر قراراً بتعيين الجنرال برهان قائداً عاماً للقوات المسلحة وفقاً لسلطات رئيس الجمهورية التي آلت إليه بموجب الوثيقة الدستورية ، فمن الذي عين الجنرال برهان قائداً عاماً للقوات المسلحة إذن؟ قد يقال أنه عين نفسه بنفسه بعد إنقلاب القصر حين كان رئيساً للمجلس العسكري الإنتقالي (مجلس إنقلاب القصر) ، و لكن لا يوجد أي مرسوم بمثل هذا التعيين ضمن مراسيم تلك الفترة التي شرعنتها الوثيقة الدستورية المعيبة . و حتى إن وجد ، فهو غير دستوري بموجب هذه الوثيقة نفسها ، لأنه يتعارض من نصوص الوثيقة ، مما يحتم إبطاله وفقاً لنص المادة (٢-٢)من الوثيقة الدستورية التي تنص على ما يلي : « **تعتبر المراسيم الصادرة من ١١ أبريل ٢٠١٩م و حتى توقيع هذه الوثيقة الدستورية سارية المفعول ،مالم تلغ أو تعدل من قبل المجلس التشريعي الإنتقالي ، وفي حال تعارض أي منها مع أحكام هذه الوثيقة الدستورية تسود أحكام هذه الوثيقة**» . فإن كان الجنرال برهان قد عين نفسه سراً بموجب مرسوم دستوري سري كقائد للقوات المسلحة ، فإن هذا التعيين باطل لأنه يتعارض مع أحكام الوثيقة الدستورية التي أعطت سلطة التعيين للدكتور حمدوك بصفته رئيساً للوزراء . و هذا يعني أن وصف قرارات **٢٥ أكتوبر ٢٠٢١م** الصادرة من قائد الإنقلاب الجنرال برهان بأنها صادرة من قائد القوات المسلحة ، و صف لا أساس دستوري أو قانوني له ، و هو مجرد إدعاء يعطي قرارات الإنقلابي برهان صفة منسوبة للقوات المسلحة و هي في الواقع ليس لها علاقة بما تم من إنقلاب بصفة قانونية لأن من قام بالإنقلاب قام به بصفته الشخصية لا بصفته قائداً للقوات المسلحة بأية حال .

5 نص الإتفاق في ديباجته بعد الإشارة لإجراءات و قرارات القائد العام للقوات المسلحة المزعوم بتاريخ **٢٥ أكتوبر ٢٠٢١م** -يلاحظ أننا نستخدم النص المنشور بصحيفة الشرق السعودية بتاريخ **٢٠٢١/١١/٢١م**- على الآتي : « **و استشعاراً للمسئولية الوطنية ، عليه تعهد الطرفان بالعمل سوياً لإستكمال مسار التصحيح الديمقراطي . . .**» . و الأمر جلي و واضح و لا يحتمل التأويل ، فهو يجعل إجراءات و قرارات الجنرال برهان في بيان إنقلابه أساساً للتصحيح الديمقراطي ، و يتعهد الطرفان على إستكمالها بوضوح يجبه كل من يحاول تبرير هذه الشرعنة للإنقلاب بأي صورة من الصور . و لعله من المفيد أن ننوه إلى ما ورد

ببيان الإنقلاب حرفياً في ديباجته حين نص على ما يلي :» **فكان لزاماً علينا في القوات المسلحة و قوات الدعم السريع و الأجهزة الأمنية أن نستشعر الخطر و نتخذ الخطوات التي تحفظ مسار ثورة ديسمبر المجيدة حتى بلوغ الأهداف النهائية في الوصول لدولة مدنية كاملة عبر إنتخابات حرة و نزيهة . عليه و لتصحيح مسار الثورة تقرر ما يلي :** . . . . . .» . و النص يوضح أي مسار ديمقراطي و أي تصحيح يجب أن يستكمل دون موارية أو تضليل ، فكل النصوص اللاحقة في الإتفاق ، تقرأ في ضوء هذه الديباجة و ضوء هذا التعهد بإستكمال مسار التصحيح الديمقراطي الذي أسس له بيان برهان الإنقلابي المنوه عنه في الديباجة و المبرر له و لحدوثه . فالديباجة خلصت بصريح العبارة أن ما سيأتي بعدها من إتفاق ، يأتي « **تأسيساً على قرارات القائد العام للقوات المسلحة**» . و لا يفوتنا أن نسجل بأن الجنرال برهان قد قرأ بيان إنقلابه بصفته رئيس مجلس السيادة الإنتقالي لا القائد العام للقوات المسلحة وفقاً لما ورد في كل الأجهزة الإعلامية .

6 يزعم الإتفاق في **أولاً** الآتية مباشرة بعد الديباجة ، أن الطرفين إتفقا على « **التأكيد على أن الوثيقة الدستورية لسنة ٢٠١٩م تعديل ٢٠٢٠م هي المرجعية الأساسية القائمة لإستكمال الفترة الإنتقالية . . .**» . و هذا يشي في البدء بوجود مرجعيات أخرى غير أساسية ، لأن هذه المرجعية أساسية و ليست وحيدة حسب النص ، كما أنه يؤكد أنها مرجعية و إطار فقط ، و ليست نصوصاً ملزمة لا يجوز تجاوزها ، و فوق ذلك هي مرجعية الإتفاق عليها يأتي تأسيساً على قرارات القائد العام للقوات المسلحة . و مفاد ذلك أنه في حال التعارض بينها و بين الأساس الذي بني عليه الإتفاق ، يسمو الأساس الذي هو قرارات القائد العام للقوات المسلحة!! و هذا النص مقروءاً مع الديباجة بإعتبار أن نصوص العقود تقرأ معاً و لا تتجزأ من ناحية قانونية ، مع الأخذ في الإعتبار أن الإتفاق صراحةً تم تأسيسه على بيان الإنقلاب ، يؤكد أن جميع قرارات و إجراءات القائد العام الواردة ببيان إنقلابه قد تم الإتفاق على أن لها شرعية سياسية بموافقة الطرفين . و من المهم أن نذكر لأن الذكرى تنفع المؤمنين ، أن هذه القرارات و الإجراءات التي تم شرعنتها تشمل ما يلي : أ . إعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد . ب . تعليق العمل بالمواد ١١ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٤-٣ ، ٧١ ، ٧٢ . ج . حل مجلس السيادة الإنتقالي و إعفاء أعضائه . د . حل مجلس الوزراء . ه . إنهاء تكليف ولاة الولايات . و . إعفاء وكلاء الوزارات . ز . تجميد عمل لجنة إزالة التمكين . و هذا يعني أن د . حمدوك قد قبل الإنقلاب و اتفق على أنه مسار تصحيح ديمقراطي ،

كما قبل كل الإجراءات المذكورة أعلاه بدون تحفظ و بنى عليها إتفاقه بكل وضوح .

7 أكد الطرفان في **ثانياً** على ضرورة تعديل الوثيقة الدستورية بالتوافق بما يحقق و يضمن مشاركة سياسية شاملة لكافة مكونات المجتمع عدا حزب المؤتمر الوطني المحلول . والإتفاق على ضرورة تعديل الوثيقة الدستورية بهذا المنحى ، يعني إستبدال أطراف الوثيقة الدستورية (قحت و العسكريين) ، بالعسكريين و القوى التي ترتضي أن تكون طرفاً في وثيقة دستورية يتوافق عليها أنصار العسكريين من إسلاميين و فلول و قوى لم تكن أصلاً طرفاً في هذه الوثيقة أو منحها لشعب السودان . و لا يفوتنا أن ننوه إلى تفادي مجرد ذكر قوى الحرية و التغيير التي كانت طرفاً في هذه الوثيقة ، مما يؤكد أن هذا النص يكرس مطالبة العسكريين قبل الإنقلاب بتوسيع دائرة المشاركة لإدخال منسوبيهم و أنصارهم الذين نفذوا إعتصام القصر في دائرة السلطة ، و الآن يودون أن يملكوهم سلطة تعديل وثيقة لم يكونوا هم طرفاً في إصدارها بالأساس!!

8 تمسك الطرفان في **ثالثاً** بالشراكة بين المدنيين و العسكريين ، و هذه الشراكة بكل تأكيد ليست الشراكة السابقة ، لأنها ستتم وفقاً لثانياً أعلاه أي بعد تعديل الوثيقة الدستورية لتكوين حاضنة سياسية مدنية بديلة لقوى الحرية و التغيير ، و ذلك يعفي ضمنياً الإنقلابيين من تبعات إنقلابهم بعد أن تم إعطاء إجراءاتهم و قراراتهم شرعية في الديباجة ، و يكافئهم بالإستمرار في شراكة وفقاً لشروطهم التي فرضوها بالقوة عبر الإنقلاب العسكري ، و يعفيهم من المحاسبة و يسمح لهم بالإفلات من العقاب بشكل واضح لا لبس فيه .

9 تم الإتفاق في **رابعاً** على أن يكون مجلس السيادة الإنتقالي مشرفاً على تنفيذ مهام الفترة الإنتقالية بالمادة (٨) من الوثيقة الدستورية دون التدخل المباشر في العمل التنفيذي . و المقصود بالطبع هو مجلس السيادة الإنتقالي الذي عينه الإنقلاب حتماً ، لأن المجلس الشرعي تم حله بواسطة إجراءات و قرارات قائد القوات المسلحة في بيان إنقلابه ، و التي أقرها الإتفاق الماثل و اعتبرها تأسيسية لهذا الإتفاق . و الملاحظ أن الإشراف الوارد لم يتم تعريفه ، و لكن من الممكن التوصل لتعريف بقراءة عجز النص الذي ينص على عدم التدخل المباشر في العمل التنفيذي . و هو قياساً بما يحدث في شركات المساهمة العامة و قواعد الحوكمة ، يعني أن مجلس السيادة سينفرد بوضع السياسات العامة و يلزم مجلس الوزراء بتنفيذها و يراقب تنفيذه لها ، لأنه هو المشرف على تنفيذ مهام الفترة الإنتقالية بحكم هذا الإتفاق!! و مفاد ذلك أن مجلس الوزراء سيصبح سكرتارية

تنفيذية لإرادة مجلس السيادة الإنقلابي ، تماماً كما كان يريد مجلس إنقلاب القصر عند بدء التفاوض الذي إنتهى بتوقيع الوثيقة الدستورية المعيبة ، و التي قدم فيها ذلك المجلس بعض التنازلات سحبها الآن بوضوح . فالمشرف هو من يضع السياسات و يراقب تنفيذها ، و المنفذ يقدم تقاريره لجهة إشرافه التي تحاسبه على أي تقصير .

10 كذلك تم الإتفاق في **خامساً** على ضمان إنتقال السلطة في موعدها لحكومة منتخبة . و من المهم التنويه إلى أن هنالك مسودة للإتفاق كانت دائرة في الأسافير ، تحدد تاريخاً واضحاً لهذا الإنتقال ، تم شطبه بالقلم ، و حذفه تماماً عند توقيعها . و هذا يجعل الأمر مفتوحاً بحيث من الممكن ألا يتحقق أبداً . و لا يمكن أن يقال بأن هذا التاريخ محدد في الوثيقة الدستورية ، لأن هذه الوثيقة نفسها متفق في هذا الإتفاق على ضرورة تعديلها لإستيعاب ربائب الإنقلاب ، و هذا سيقود حتماً إلى تحكمهم في تعديلها و تبديل مواعيدها المنصوص عليها للإنتقال . و ببساطة هذا النص ، يعني تفويضاً ضمنياً للعسكريين في الإستمرار في السلطة بلا سقوف و مواقيت محددة زمنياً ، مما يقيض للإنقلاب الإستمرار إلى ما لا نهاية ، إن لم يقم شعبنا – و هو قادر- بإسقاطه .

11 أيضاً تم الإتفاق في **سادساً** على إدارة الفترة الإنتقالية بموجب إعلان سياسي يحدد إطار الشراكة بين القوى الوطنية (السياسية و المدنية) و المكون العسكري و الإدارة الأهلية و لجان المقاومة و قوى الثورة الحية و قطاعات الشباب و المرأة و رجالات الطرق الصوفية . و هذا يعني فرض إعلان بديل لإعلان قوى الحرية و التغيير ، و إقحام العسكريين في المعادلة لتمكينهم من فرض إرادتهم بوصفهم إنقلاباً عسكرياً يشكل سلطة الأمر الواقع ، و في نفس الوقت يشكل إعلاناً بديلاً للإتفاق السياسي الموقع بين المجلس العسكري الإنتقالي (مجلس إنقلاب القصر) و التيار التسووي لقوى الحرية و التغيير ، الذي إنبنت على أساسه الوثيقة الدستورية المعيبة . و هذه خطوة متقدمة أخرى في سبيل إقصاء قوى الحرية و التغيير و تيارها التسووي ، و بناء حاضنة جديدة لسلطة الإنتقال الوهمي المزعوم .

12 و في **سابعاً** إتفق على التحقيق في الأحداث التي جرت أثناء التظاهرات و إصابات و وفيات للمدنيين و العسكريين و تقديم الجناة للمحاكم . و يلاحظ أن نوعية هذا التحقيق لم تحدد ، كما لم تحدد الجهة التي ستقوم به ، و بما أن هناك إشارة لتقديم الجناة للمحاكم ، يفترض أن من سيحقق هي النيابة المختصة المسيطر عليها من قبل الإنقلاب!!! و من المهم التنويه إلى أن الوصف التعميمي للقتل الممنهج بالأحداث ، هو محاولة للتخفيف من صفته و التقليل من حالة القمع المفرط

الراهنة المعتمدة كسياسة واضحة من قبل الإنقلابيين . و عدم وجود إسناد الأمر للجنة دولية مستقلة ، يعني أن الأمر مجرد رفع عتب لتكوين لجنة شبيهة بلجنة نبيل أديب غير المستقلة ، تقود الجميع إلى اللامكان و إلى إهدار دماء الشهداء و السماح للإنقلابيين بالإفلات من العقاب . فالتحقيق المهني و المحايد و المستقل مستحيل ، حين يكون المجرم أو على أقل تقدير المشتبه به هو الإنقلابي المسيطر على السلطة .

13 أما في **ثامناً** فقد تم الإتفاق على تنفيذ إتفاق سلام جوبا و إستكمال الإستحقاقات الناشئة بموجبه و إلحاق غير الموقعين على إتفاق السلام . و لسنا في حاجة للقول بأن هذا الإتفاق الأزمة ، ليس بحاجة لموافقة د . حمدوك على تنفيذه ، لأنه مفروض من قبل المحور الإقليمي إستناداً لوثيقة أبوظبي المخفية ، التي قسمت فترة ما بعد سقوط المخلوع البشير ، إلى مرحلة ما قبل إنتقالية يحكمها التيار التسووي في قوى الحرية و التغيير ، و مرحلة الإنتقال التي تبدأ بعد وصول الحركات المسلحة في تحالفها مع الإنقلابيين إلى السلطة . و من الواضح أنه الآن تم التخلص من التيار التسووي لصالح التحالف بين الإنقلابيين و الحركات المسلحة و أنصارهم من المدنيين ، على أن يصبح د . حمدوك مجرد واجهة لهذا التحالف المعادي للثورة ، و الذي تجمعت فيه كل القوى المضادة للثورة و المرتبطة بمحاور إقليمية .

14 و في **تاسعاً** إتفق الطرفان على الإسراع في إستكمال جميع مؤسسات الحكم الإنتقالي و ذلك بتكوين المجلس التشريعي و المحكمة الدستورية و تعيين رئيس القضاء و النائب العام ، و لم يحدد أي سقف زمني لهذا الإسراع المطلوب ، و ترك الأمر مفتوحاً لمن يهمه الأمر ، مع عدم وضوح الرؤية حول كيفية تكوين المجلس التشريعي و المادة (٢٤-٣) الخاصة بتركيبته و تكوينه من ضمن المواد التي تم تجميدها بموجب القرارات الواردة في بيان الإنقلاب . فوفقاً للوضع الحالي ، من المستحيل تكوين المجلس التشريعي إلا في حال رفع تجميد المادة المذكورة ، أو تكوينه كيفما إتفق إستناداً لإتفاق سياسي لا لنصوص دستورية ، أو تكوينه بعد تعديل النص المذكور بواسطة التحالف الجديد الذي سيكفل له السيطرة على المجلس المذكور ، أخذاً في الإعتبار أن الإتفاق مصر على ضرورة تعديل الوثيقة الدستورية . لهذا الراجح هو تعديل النص بحرمان قوى الحرية والتغيير (التيار التسووي) من حصته بعد طرده من معادلة السلطة ، و إعادة توزيعها بين أقطاب التحالف الجديد المعادي للثورة ، مع إعطاء بعض العطايا لمن يقبل بمشاركة الإنقلابيين من التيار التسووي و هم بالأصل قليلين حتى هذه اللحظة مع إحتمال حصول تحولات فيما إذا ثبتت سلطة الإنقلاب أقدامها كسلطة أمر واقع .

15 و في **عاشرا** تم الإتفاق على إبتدار حوار موسع و شفاف بين كافة القوى السياسية و المجتمعية و قوى الثورة الحية يؤسس لقيام المؤتمر الدستوري .

و الأمر لا يحتاج إلى تعليق ، إذ كيف يكون هناك حوار موسع و شفاف في ظل إنقلاب عسكري بالأساس؟ من الواضح أن الأمر يستهدف وضع دستور يخدم دولة الإنقلابيين و إمتداداتها مستقبلا فيما إذا قيض لهذا المؤتمر القيام ، بحيث يتم هندسة فترة ما بعد الإنقلاب لتضمن إستمرار سلطة الإنقلاب و حماية مكتسبات التمكين مستقبلاً .

16 أما في **أحد عشر** فقد أكد الطرفان على ضرورة إعادة هيكلة لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو ، دون تحديد من سيقوم بإعادة هذه الهيكلة ، و ما هو مصير قراراتها السابقة ، و لا مصير الأموال التي قامت بإستردادها من منسوبي النظام السابق . و بما أن المجلس السيادي للإنقلاب هو المشرف على أعمال الجهاز التنفيذي وفقاً لهذا الإتفاق ، يتوقع أن يكون الأمر من قبل و من بعد في يديه .

17 و تم الإتفاق في البند **إثنا عشر** على إطلاق جميع المعتقلين السياسيين . و قد يبدو ظاهر النص جيداً ، لكن أزمته تكمن في تعريف من هم المعتقلين السياسيين المقصودين . فوفقاً لتصريحات الجنرال برهان المتتابعة ، المعتقلين السياسيين هم من لم توجه لهم تهم جنائية من المعتقلين ، و بما أن جميع سلطات الدولة في يد هذا الجنرال بحكم الأمر الواقع الذي فرضه الإنقلاب ، فبإمكانه تقديم جميع المعتقلين السياسيين لمحاكمات جنائية و تلفيق التهم لهم ، و كله بالقانون كما يقول الديكتاتوريين دائماً . هذا النص إن كان المقصود منه فاعلية و نفاذ ، كان يجب أن ينص على إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين بما فيهم شاغلي المناصب الدستورية السابقين مع تسمية هذه المناصب و تحديد أجل لإطلاق سراحهم هو لحظة توقيع الإتفاق السياسي الماثل . و بما أن ذلك لم يتم ، فتنفيذ هذا النص هو سلطة تقديرية للإنقلابيين ، و لا أحد يستطيع إلزامهم بتنفيذه أو منعهم من التحايل على التنفيذ .

18 كذلك تم الإتفاق في **ثلاثة عشر** على بناء جيش قومي موحد . و هذه مخالفة صريحة لنص المادة (٣٥-١) من الوثيقة الدستورية المسماة مرجعية لهذا الإتفاق و التي تنص على ما يلي : « القوات المسلحة و قوات الدعم السريع مؤسسة عسكرية وطنية . . .» . و الواضح من النص هو إذا إعتبرنا أن القوات المسلحة هي الجيش – و هي كذلك- فهي تقف على قدم المساواة مع قوات الدعم السريع ، و هما معاً يكونان المؤسسة العسكرية ، و لا يصح في هذه الحالة المطالبة بدمج قوات الدعم السريع في القوات المسلحة لأن هذه المطالبة غير دستورية . أما إذا إعتبرنا

الجيش هو المؤسسة العسكرية المذكورة ، فهو أيضاً مكون من قطبين مستقلين و لا يصح أن يطلق عليهما جيش قومي موحد لأنهما غير مندمجين و لهما إستقلالية واضحة . و هذا بالطبع هو أحد أهم عيوب الوثيقة الدستورية التي قننت وجود قوات الدعم السريع دستورياً و حافظت على إستقلالية كيانها . و نحن بالطبع مع قيام جيش قومي موحد ، لكن الوثيقة الدستورية مع حقائق سلطة الإنقلاب في الأرض تمنع ذلك ، مما يعني أن هذا النص عبارة عن حبر على ورق و غير قابل للتنفيذ .

و لا نظن بأننا في حاجة لمناقشة النص رقم رابع عشر ، الذي تم تكريسه لإلغاء قرار القائد العام للقوات المسلحة بإعفاء رئيس مجلس الوزراء الإنتقالي ، لأننا سبق و أن ناقشنا أثره في البند (٣) أعلاه .
و الخلاصة هي أن الإتفاق بين الجنرال برهان و د . حمدوك ، هو بمثابة بيان ثان معزز لبيان الإنقلاب الأول ، مؤيد له و معزز للقرارات و الإجراءات الواردة به ، بإعتباره جاء تأسيساً على هذه القرارات و الإجراءات التي أعطاها شرعية سياسية ، و هو مجرد رافعة للدكتور حمدوك تمكنه من أن يصبح رئيساً لمجلس وزراء الإنقلاب لا أكثر و لا أقل .
٢٠٢١/١١/٢٢م

سلطة الشعب قادمة، و الوفاء للشهداء علامتها الفارقة!

قول للشهداء الختو الزاد
بإسمنا هتفوا و بينهم و بين الموت خطوات
الجايين من قلب الشارع
و الجايين لي قلب الشارع من ثكنات
سجل انحن برغم جرحنا اجتزنا المحنة و نحن الليلة أشد ثبات[١٥]

مليونية الوفاء للشهداء في الخامس و العشرين من نوفمبر ٢٠٢١م ، جاءت كسابقاتها مؤكدة لصمود شباب الثورة و اصرارهم على القصاص لشهدائها و منعهم المجرمين من الإفلات من العقاب . لم تتخلف ام درمان و لا توانت الخرطوم و لا تراجعت مدني و ما توقفت بورتسودان عن ترديد الاهازيج و تأكيد المواقف ، و خطت المؤسسة بحري خطوة أخرى ، بوقوفها حدادا على شهداء دارفور أبناء القرى التي أحرقها الجنجويد أمس في

١٥ الشاعر : محجوب شريف

جبل مون ، و التي أتى حرقها تاكيدا لغياب السلام المزعوم ، و ردا على مزاعم رئيس وزراء الانقلاب ، الذي زعم بأنه وقع اتفاق الاستسلام مع رئيس سلطة الإنقلاب لحقن الدماء و إيقاف نزيف الدم . رسالة الجنجويد القديمة المستجدة ، تؤكد للمذكور أن إيقاف نزيف الدم لا يمكن أن يتم عبر الاستسلام للقتلة ، بل عبر اسقاطهم و جلبهم للعدالة ، لأن الاستسلام يرسل رسالة خاطئة لهم ، هي أنهم كلما احتاجوا لاستسلامنا ، عليهم الولوغ أكثر في دمائنا ، مما يجعل الاستسلام مشجعا على استمرار نزيف الدم لا على حقنه .

وفاء الثوار للشهداء و رفعهم لشعاراتهم المحببة التي تكرس هذا الوفاء و تعلي من شأنه ، لم يمنعهم من ترديد شعاراتهم التي تؤكد إصرارهم على مدنية الدولة ، و ترفض مشاركة العسكر في السلطة ، و مثال لها « يا برهان ثكناتك اولى ، مافي مليشيا بتحكم دولة» . و هذا يوضح مدى تجذر الوعي بضرورة مدنية الدولة ، و يؤشر لمدى تقدم الشارع في اتجاه صناعة سلطته ، و تقدم طلائعه لا لتنجز ثورتها فقط ، بل لتحولها إلى دولة تكرس سلطة الشعب . فسلطة الشعب قادمة لاول مرة في تاريخ السودان الحديث ، محفوفة بتضحيات الشهداء ، و مضمخة برائحة دمائهم الزكية . فإصرار الثوار على التحدي و استمرار كسرهم لحاجز الخوف ، يعكس إصرار الشوارع على صنع التاريخ ، و يجد صدى و تأييداً من مشاركة ذوي الشهداء في المواكب و فاعليتهم المؤثرة و المثيرة للمشاعر .

و مجددا يؤكد الشارع أنه الطرف الاصيل في معادلة السياسية السودانية في مقابل الجنرالات الانقلابيين ، و يبين أن التناقض الرئيس في خارطة الصراع السياسي الماثلة هو بين القوى المتسيدة لشوارعها ، و بين القوى المعادية للثورة التي قامت بالانقلاب الكاشف في ٢٥ اكتوبر ٢٠٢١م ، و من التحق بها و من سيلتحق من القوى السياسية و الأفراد . و سلوك هذا الشارع يؤكد عدم صحة القراءة التي تعول على توازن قوى تراه ثابت غير متغير ، و ترى أن المشروع الدولي هو العامل الحاسم في الصراع ، و تقرا العوامل الفاعلة في الصراع بصورة ساكنة لا تفاعلية ديناميكية ، و تتجاهل التطور في تنظيم المنظمات القاعدية و اتجاهها نحو الوحدة و خلق مركز جديد للشارع الثائر . فالمعادلة الأساسية ، طرفي صراعها ليس القوى السياسية و الأحزاب و التحالفات الفوقية و العسكر ، بل الشارع الجذري و تنظيماته القاعدية و العسكر . و الصراع خارطته القادمة ، هي مواجهة بين الشارع الثائر و منظماته(لجان مقاومة ، تجمع مهنيين ، لجان تسيير نقابات و أسر شهداء و منظمات مجتمع مدني نوعية كالمفصولين من الخدمة) التي تبحث عن مركز لها و قيادة موحدة و قطعت شوطا في هذا الاتجاه ، و العسكريين الانقلابيين و من انحاز إليهم و تحالف معهم من جهة أخرى .

موقف المجتمع الدولي سيتاثر بالتغير في توازن القوى داخل هذه العلاقة القائمة على صراع جذري ، و التي ستؤثر على تحالفات الأحزاب السياسية الفوقية نفسها . فبعض القوى الحزبية سوف تلتحق بالانقلاب إذا رأت أنه من الممكن أن يستمر و يستقر ، و قوى أخرى ستلتحق بالشارع الثائر و منظماته القاعدية التي تمثل الطرف الآخر في المعادلة ، و ضمن ذلك تأتي الانقسامات الحزبية على الأرجح .
لذلك اي قراءة تستهين بحراك الشارع و تراهن على تراجعه- و هو أمر محتمل لكنه غير مستدام حتماً ، هي قراءة ستقع أسيرة للجمود و عدم القدرة على رؤية ديناميكية توازن القوى ، و ديالكتيكية العلاقة داخل الصراع القائمة على التأثير المتبادل .
لذلك الأمر اكبر من اي حزب أو فرد ، بل اكبر من تحالفات الأحزاب السياسية الفوقية نفسها . فالطرف الفاعل في هذه المعادلة هو الشارع الذي يعيد تنظيم نفسه ليمسك بزمام المبادرة . و هذا الشارع وفي لشهدائه لهم المجد و الخلود ، و لقتلتهم الخزي و العار و الهزيمة .
التحية لهذي الشوارع التي لا تخون ، و النصر الحتمي لشعبنا العظيم .
و قوموا إلى ثورتكم يرحمكم الله!!
٢٠٢١/١١/٢٥

امواج من البشر. أم سيول بشريةٌ تصنع النصر؟؟!!!

فوضنا أمرنا للشارع الممدود صوب القصر
اقسمنا لن نتراجع حتى النصر
و الرصاص الرصاص الرصاص
و الموت المؤكد بين ثانية و أخرى
و حملنا حبنا الحاقد
حزمة من هتاف و أغاني[١٦]

هكذا سارت شوارع شعبنا في الثلاثين من نوفمبر ٢٠٢١م ، تؤكد إصرارها على صنع التغيير ، و تهتف بمدنية الدولة ، غير هيابة للغاز المسيل للدموع الذي يطلق بكثافة في شارع القصر . فالجماهير امتلكت شوارعها ، فملأت شارع القصر و شارع السيد عبدالرحمن و جميع شوارع وسط الخرطوم ، في منظر مهيب و فريد ، و رغم ضخامة الحشد ، استمر تدفق السيول البشرية . هذه المليونية التي واكبتها مدني و دنقلا و

١٦ الشاعر : محمد عبد الخالق

العديد من مدن السودان الاخرى ، أكدت حقيقة واحدة ، هي أن شعبنا قد اتخذ قراره و لن يتراجع ابدا ، بأن دولته دولة مدنية رغم انف الانقلابيين . أصبحت شعاراته ثابتة « الثورة ثورة شعب و السلطة سلطة شعب و العسكر للثكنات» و « يا برهان ثكناتك اولى مافي مليشيا بتحكم دولة» و « الشعب يريد اسقاط البرهان» ، و هي كافية لارسال رسالة واضحة رافضة لاتفاق برهان و حمدوك ، و رافضة لاي شراكة مع العسكر ، يرغب فيها من يرفضون الشراكة مع الانقلابيين فقط ، و يتركون الباب مواربا للشراكة مع عسكر آخرين ، ارضاءا للمجتمع الدولي المستفيد من هذه الشراكات المعادية لشعبنا ، و إحساسا بالعجز عن صنع التغيير ، مع عدم ثقة في شعبنا و شوارعه الحاضرة ، الواثقة من نفسها و من قدرتها على انتزاع سلطتها خالصة من العسكر ، و تقديم من يمثلها و يحكم بإسمها من بين روادها صناع التغيير الثوري .

فالانقلاب الآن في مأزق ، بالرغم من أنه قد عين رئيسا للقضاء بصورة غير دستورية ، و أعاد وكلاء النيابة و المستشارين المفصولين من قبل لجنة إزالة التمكين إلى وظائفهم ، و يسعى لإعادة النظر في كل قرارات اللجنة المذكورة ، و يمهد لتمكين رئيس وزرائه من هيكلة مؤسسات الدولة لخدمة مشروعه و مشروع المجتمع الدولي المعاديين لشعبنا . و ذلك لأنه لم ينجح حتى الآن في كسر إرادة الشعب ، أو تفتيت وحدته الشاخصة لبناء دولة مدنية لا يشارك العسكر في حكمها بأي صورة من الصور . فلا القمع المفرط نجح في جعل الشارع يتراجع ، و لا محاولات رئيس وزراء الانقلاب لخلق لجان مقاومة على مقاسه ، أو محاولات قائد الدعم السريع خلق لجان موازية ، نجحت هي الأخرى . و واكب ذلك الفشل فشل ذريع في تسويق عملية إعادة تعيين منسوبي نظام الإنقاذ في مواقع حساسة ، التي فضحت طبيعة الانقلاب و جوهره الرامي للحفاظ على مكتسبات التمكين .

كذلك ستبوء بالفشل ، محاولة إحداث شرخ بين جماهير شعبنا في الداخل و أبناءهم المغتربين في الخارج ، التي بدأت السلطة الانقلابية حملتها الصحفية بصددها و دشنت كتاباتها إحدى الصحفيات ، التي طالبت المغتربين بالعودة للبلاد هم و أولادهم للتظاهر ، بدلا من البقاء في النعيم و تحريض أبناء الوطن في الداخل للتظاهر و الموت .

و ما سكتت عنه هذه الصحفية هو السؤال الأساسي : لماذا يموت ابناؤنا في السودان و هم يمارسون حقهم الدستوري في التظاهر و من الذي يقتلهم؟ هذا هو الفيل الذي في الغرفة . اذا لم يكن هناك مجرم يقتل المتظاهرين و كان المتظاهرين مسموح لهم بممارسة حقهم الدستوري في التظاهر ، فما هي المشكلة في تشجيعهم لممارسة حقهم الدستوري؟ كان على هذه الصحفية أن ترى المشكلة بوضوح ، لا أن تقلب الصورة لتمرير وجهة نظر تخذيلية تخدم الشمولية و القمع عبر محاولة تقسيم قوى الثورة . فوق ذلك عليها أن

تعرف أن السودانيين في الخارج و أسرهم ليسوا في نزهة ، فغالبيتهم الساحقة طردها نظام المخلوع البشير عبر القمع السياسي و النهب الاقتصادي خلال فترة التمكين ، فعاشوا في الغربة مرغمين . و هم وحدهم من يعيلون أسرهم الممتدة في الداخل بعد الانهيار الاقتصادي الذي سببته الإنقاذ ، و تحطيمها للتعليم و الصحة و إفقارها ل ٩٠٪ من الشعب السوداني ، و لهم مصلحة حقيقية في الثورة و التغيير ، لينصلح حال اهلهم في الداخل ، و يستطيعوا هم تسيير حياتهم و حياة أسرهم في الخارج ، فيصبحوا داعمين لأهلهم كما كانوا في السابق لا عائلين مباشرين .

و لا بد أن نتساءل محقين : هل على المغتربين تحمل تبعات سياسات النظم المستبدة في السودان ، و الصمت تجاه ما تفعل ، و تركها لتنفرد بأهلهم في البلاد لتقتلهم و تنهبهم ، و تعير المغتربين بعدها في حال قاوموها و طلبوا من اهلهم مقاومتها؟ أي منطق سقيم هذا و اي صحافة هذه؟ هذي صحافة و منطق يليقان بالتمكين و دولة الإنقاذ و امتداداتها الخربة .

اما شعبنا العظيم في الداخل ، فقد اختار السيول البشرية المتجهة نحو القصر ، و ابناؤه في الخارج اختاروا دعمه بالمسيرات الضاغطة ، و الصحافة الحرة الواثقة ، و المال اللازم للصمود ، و التضامن العالمي من الشرفاء ، و حتى بإستشهاد بعض ابناءهم الذين كان لهم في الشهادة نصيب ، كالشهيد محجوب و الشهيد مطر و غيرهم .

كل المحاولات الهادفة لتسويق الإنقلاب و من قبلوا تعويمه و العمل معه و تحت إشرافه كموظفين ، لن يكتب لها النجاح ، و محاولات خلق شرخ بين الداخل و الخارج مصيرها الفشل الحتمي . و لن يكون أمام هذا الانقلاب الا المزيد من القمع المفرط حتى يؤوون أوان سقوطه ، و يستلم الشعب سلطته ليحطم جهاز دولة التمكين ، و يبني جهاز دولته المدنية ، لينجز تحوله الديمقراطي . و هذا نراه قريباً ، و يراه أعداء شعبنا بعيداً ، و الحكم بيننا و بينهم الشوارع التي لا تخون .

و قوموا إلى ثورتكم يرحمكم الله!!!

٢٠٢١/١١/٣٠

اوهام العسكر مقابل صمود الشوارع!!

من اين جاءك هؤلاء
ما جونا من قيف السراب
او جونا من خلف الحدود
بل جونا من جوانا هم حترب
هنالك باقي في حلق الكلام
تلك البذور الراكدة في قاع الجراب[١٧]

مازالت العصابة الحاكمة غير قادرة على أن تعي الدرس أو تتعلم . فنرجسيتها تجعلها غارقة في اوهامها و تصور لها أنها قادرة على هزيمة الشعب . فهي لم تجد امام الطوفان الجماهيري سوى استخدام التكتيكات البالية و المستهلكة ، التي لن تقود الا إلى الهزيمة . ففي السادس من ديسمبر ٢٠٢١م ،لم تجد من وسيلة لمواجهة الشوارع الهادرة ، غير ارسال عصابات النيقرز التي تكثر من توظيفها ، لمهاجمة الثوار بالأسلحة البيضاء في شارع الستين . و هذا السلوك البائس الذي يذكر بموقعة الجمل و توظيف البلطجية من قبل أجهزة حسني مبارك أيام الثورة المصرية ، قابلته الشوارع بمزيد من التماسك و التصميم ، حيث واصل الثوار موكبهم بشارع الستين بعد احتواء الحدث الذي كلفهم جرحى ، و سارت الشوارع في الخرطوم مؤكدة موقفها الحاسم ، و أكدت أم درمان عزمها على التغيير و سيرت موكبها الكبير إلى بحري ، التي لم تهن أو تتراجع فاعلية جماهيرها عند المؤسسة بحكم الاعتياد و مراس الحراك المنظم . و سجلت مدن الاقاليم الحضور البهي في دفتر الحراك و استبقت المسير مدني ، و رسمت المناطق حول سنار لوحة جديدة ، حيث سارت جميعها على الأقدام حتى تلتقي في مايرنو .

الحراك اليوم أكد المؤكد ، و هو عزم الشارع على استكمال ثورته ، و تطور تنظيمه لنفسه و امتلاك ادواته . كذلك أكد إفلاس سلطة الانقلاب التي أدخلت تكتيكا جديدا معززا لادوات القمع المفرط ، بإضافة النيقرز و العصابات المسلحة بالأسلحة البيضاء ، لتنقل المعركة من مواجهة بين الرصاص و الصدور العارية ، إلى مستوى الاحتكاك المباشر و الغدر بإستخدام السلاح الأبيض .

و هذا بلا شك يوضح بأن العصابة الانقلابية لا تستطيع أن ترى الصورة الكبيرة ، و لا أن تقيم لوحة الصراع السياسي بشكل صحيح . و لو انها دققت النظر ، لرأت أن الشارع قد طور وعيه بالذات لوعي للذات ، و أنه قد قطع شوطاً كبيرا في تنظيم نفسه و تكريب ادوات نضاله ، و أنه قد تجاوز مرحلة التأثير على المعادلة المحلية ليفرض إرادته على من

١٧ الشاعر :محمد الحسن سالم حميد

يرغبون التدخل السالب فيها من وراء البحار . فهي لو تأملت خطاب تنسيقيات لجان المقاومة إلى ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ، لادركت حقيقة أن هذا الشارع قد وصل مرحلة من التنظيم يصعب كسرها ، و لعلمت بأنه يتمتع بوضوح الرؤية و قوة الإرادة و العزم اللازم لتحقيق أهدافه . و لتأكدت من أن إسقاطها و بناء دولة مدنية خالصة تؤسس لتحول ديمقراطي ، هدف لن يحيد هذا الشارع عنه .

و لو انها قرأت بعقل مفتوح بيان تجمع المهنيين ردا على تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة التي رددت تهديداتها و طالبت الشعب السوداني بالانكسار و قبول اتفاق شرعنة الانقلاب المهين ، لعلمت بأن الشارع لن يتراجع لانه هو صاحب المبادرة و الرقم الصعب في معادلة السياسة السودانية . فالبيان أوضح بدون لبس أن الشعب السوداني هو سيد نفسه ، و أن على المجتمع الدولي أن يصحح موقفه و يدعم حراكه الذي يرمي لانتزاع حقوقه و حرياته المتوافقة مع كافة المواثيق الدولية ، بما فيها حقه في أن يكون دولة ذات سيادة فاعلة في المجتمع الدولي .

هذان المؤشران يؤكدان أن الشارع صاحي ، و أنه فاعل و صاحب مبادرة و قدرة و وعي . و مثل هذا الشارع لا يمكن هزيمته بعصابات النيقرز .

على الثوار أن يستمروا في تسيد شوارعهم ، و حماية مواكبهم و مسيراتهم مع الحفاظ على سلميتهم ، و عليهم أيضا تنويع ادوات نضالهم و توسيع دائرة المشاركة ، و أن يكونوا على يقين بأن نصرهم آت لا ريب فيه .

و قوموا إلى ثورتكم يرحمكم الله!

٢٠٢١/١٢/٦

سيروا فالشوارع ملككم و انتصاركم قريب!!!

يا شعبا تسامى يا هذا الهمام
تشق الدنيا يا ما و تطلع من زحامها زي بدر التمام
تدي النخلة طولها و الغابات فصولها و البذرة الغمام[١٨]

لم يعد الأمر محتاجا إلى تأكيد ، أن الشوارع أصبحت مفتوحة على بوابة الثورة الشاملة و التغيير الجذري ، و أن الجماهير

يقينها بأن نصرها قريب . و من كان في شك من ذلك ، لينظر إلى هذه الشوارع اليوم في الثالث عشر من ديسمبر ٢٠٢١م ، ليعلم مدى تحول الثورة لسلوك يومي قادر على

١٨ الشاعر : محجوب شريف

السيادة على شوارعه ، و ليشهد مستوى التنظيم العالي و امتداد الحراك إلى كل بقعة في البلاد . فاليوم ابتدرت الحراك فاشر السلطان ، و جاوبتها العاصمة القومية خير جواب . فمخزون الجماهير اللامحدود تفجر ، و عبر من بحري إلى ام درمان ، مكرسا لبادرة تبادل المشاركة بين المدن التي ابتدرتها ام درمان في المليونية السابقة . و منظر ثوار الحاج يوسف و اهازيجهم الجميلة المستجدة و المبتكرة ، يمجد تنوع الشعار مع وحدة الهدف . و ثوار الخرطوم من باشدار يتجهون صوب القصر في موكب مهيب .

و الرسالة التي ترسلها هذه المواكب واضحة وجلية ، تؤكد أن شعبنا العظيم لن يتراجع و لن يتنازل عن أهدافه ، و أنه قادم لتحويل ثورته إلى دولة مدنية ، يصنعها تنظيم لجان مقاومته و قوى الشارع الحية .

و على هذه القوى و خصوصا لجان المقاومة التي تمثل عصب قوى الثورة الذي يسعى لاستكمال تنظيمه الجبهوي ، التنبه إلى عدم الوقوع في مصيدة تبنى اشكال تنظيمية لا تناسب قاعدية التنظيم و مرونة الحركة اللازمة لقيادة التغيير . و عليها أن تدرك بأن المطلوب هو تكوين جبهة واسعة تقوم على البناء القاعدي المؤسس على تماس مباشر مع الجماهير ، يرتقي إلى شكل التنسيقيات التي اوصلتها إلى ما هي عليه الآن ، و يستكمل بمركز تنسيقي يمثل كل اللجان في البلاد ، دون أن يتحول الى مركز حاكم . فالتحول إلى مركز حاكم فارضا لإرادته ، يسهل مهمة الانقضاض عليه على اعداء الثورة ، و يعيق ديمقراطية الحراك ، و يفقد القاعدة سلطتها الديمقراطية المؤمنة للحفاظ على جذوة الثورة و جذريتها .

كذلك يجب الإنتباه لدعاوى تحويل لجان المقاومة إلى حزب ، توهما أن الفترة الانتقالية فترة ديمقراطية و لا ديمقراطية بدون أحزاب تصل إلى السلطة . فالفترة الإنتقالية فترة غير ديمقراطية و لكنها مدنية ، تدير عملية التحول الديموقراطي من الدولة الشمولية إلى الدولة المدنية الديمقراطية ، و لا شئ يمنع من أن تصعد إلى سلطتها جبهة واسعة تمثل البنى القاعدية لجماهير الحراك ، تدعمها الأحزاب في تحالفاتها الفوقية ، و تكتفي تلك الأحزاب بتواجد عضويتها بشكل فردي ضمن اللجان و تنظيمات تجمع المهنيين و تنظيمات المجتمع المدني الأخرى . فالتحول إلى حزب – و هي دعوة يطلقها البعض بحسن نية– يؤدي إلى افقاد اللجان شمولية تمثيلها لمواطني أحيائها ، و يجبر عضوية الأحزاب على تركها ، و يفقدها مرونة اتصالها الأفقي و يخضعها لمركز حاكم ، و يفقدها طابعها القاعدي ، و يحرم الكثيرين ممن لا يرغبون في الانتماء الحزبي من الانتماء اليها ، و يسهل مهمة اختراقها و السيطرة عليها ، و يجعلها في سباق مع الأحزاب السياسية و يكسبها عداء الأخيرة ، و يحد من فاعليتها بل يفت من عضدها و يخرجها من دائرة الفعل السياسي في المحصلة النهائية ، و يفقد شعبنا فرصة نادرة توفرت لأول مرة ،

لتسمح له أن يحكم نفسه بنفسه ، و أن يحقق قانون الثورة السودانية ، و يدفع بالقوة المنجزة للثورة إلى سدة الحكم لتصبح دولة .

و بقدر ما على لجان المقاومة أن تتجنب مثل هذه الدعوات ، عليها أن تسعى لاستكمال بناء جبهتها مع تجمع المهنيين غير المختطف ، و لجان تسيير النقابات و منظمات المجتمع المدني ، مثلما أن عليها ألا تنجر لدعاوى الانتخابات المبكرة التي يسعى الانقلاب إلى استخدامها كمخرج من عزلته و أزمته ، و كوسيلة لتكريس سيطرة راس المال الطفيلي ، بمباركة دولية سوف تتسع دائرتها بصورة مضطردة ، و ستتم محاولة إيهام قوى الثورة الحية بأنها إن تحولت إلى حزب و رضيت بالانتخابات المبكرة سوف تكتسحها .

و بالطبع هذا لن يحدث . فإنتخابات تتم دون إزالة دولة التمكين و تفكيكها ، و عودة النازحين و المهجرين إلى اراضيهم و تعداد سكاني صحيح و عدالة انتقالية شاملة و مؤتمر دستوري مؤسس لدستور ديمقراطي و قانون انتخابات ديمقراطي ، بعيدا عن إشراف سلطة الانقلاب العسكري على الانتخابات ، هي انتخابات ستكرس حتما سلطة الرأسمال الطفيلي و الفلول ، و تشرعن الانقلاب و من التحقوا به و من هم راغبين في الالتحاق به ، و تقود لتصفية الثورة حتما .

وعي قوى الثورة الحية و قدرتها المدهشة على استيعاب و هضم المعادلة السياسية ، و رؤيتها الثاقبة التي جعلت من الثورة منهج حياة و جعلتها قادرة على الاستمرار بمخزون جماهيرها المستعدة للتضحية ، يؤكد انها قادرة على هزيمة المؤامرات و تجاوز قصر النظر عند توفر حسن النية و تصحيح أخطائها أيضاً ، كما يؤكد أن نصرها المؤزر قادم لا ريب فيه .

و قوموا إلى ثورتكم يرحمكم الله!!!

٢٠٢١/١٢/١٣

نصر اكيد. و تراكم هاسم و مهام عاجلة !!!

و الحشود المارقة من كبري الحديد
جينا من رحم البسالات
جونا من بره الأجاويد
خلينا بالنا علي البلاد
ختولنا في الجرح المراويد
جات كلاكلات إيد علي إيد
بري شمبات المسيد
جبره وأمدر
والحشود المارقة من كبري الحديد
إنت بتكيد والشعب يفعل ما يريد
يحيا الكفاح وينبغي
وتسقط كتائب الجنجويد[١٩]

فعلها شعبنا مجددا في الذكرى الثالثه لثورة ديسمبر المجيدة . في التاسع عشر من ديسمبر ٢٠٢١م ، أكد شعبنا العظيم بأنه سيد نفسه و القادر دائماً على امتلاك زمام المبادرة و صنع الحدث . مهيب الحضور و رفيع القوام ، اندفاع حشوده من الحاج يوسف و شرق النيل لتعبر كبري المنشية ، و جموع ام درمان الهادرة التي تمكنت في النهاية من عبور كبري الحديد ، و حشود بحري التي قاتلت و صمدت لتعبر كبري الملك نمر ، جميعها أسقطت قرار إغلاق الكباري و التحمت ببقية الثوار لتصل هدفها و تقتحم القصر . حراك الجماهير الذي تطور منذ الحادي و العشرين من اكتوبر ليصل الذروة اليوم ، تحول نوعيا من حيث التنظيم و التحاق المدن الإقليمية به ، ليس من مواقع الدعم بل من مواقع المشاركة في قلب الخرطوم ، بعد تسيير مسيرات فاعلة حتى الوصول ، رمزيتها عالية و اضافتها مؤكدة لمدى تلاحم لجان المقاومة و تقدمها من حيث التشبيك التنظيمي و التنسيق .

عمق الحراك و تاثيره المتدحرج ، يمكن رصده من ملاحظة أن منسوبي القوات المسلحة اليوم ، عادوا للالتحام بالثوار و التعاون معهم ، و كان مشهد ذرفهم للدموع أمام الكبري في ام درمان و معانقة الجماهير مؤثراً . و هؤلاء بالحتم هم من شرفاء الجيش من صغار الضباط و الجنود ، و هذا يؤكد أن الجيش ليس كتلة واحدة . لكن هذا الأمر ليس حاسما في المعادلة داخل هذه المؤسسة . فقد يكون ما تم هو تمرد من هؤلاء العسكريين الذين هم في تماس مباشر مع الحشود ، أو قرار من القيادة بعد تقدير الموقف و التأكد من استحالة منع هذه الحشود غير المسبوقة من الوصول إلى هدفها .

١٩ الشاعر : أزهري محمد علي

الحاسم هو انحياز قطاع اكبر منظم من داخل الجيش للشارع ، و هذا يستلزم انحيازا من الأسلحة الضاربة بحجم معقول يشكل تهديدا للجنرالات .
و لكن هل يستلزم الأمر انتظار العسكريين لاعلان موقف بديل أو انحياز للشارع حقيقي و غير مزيف؟ و الإجابة حتما لا . فالمطلوب أن تعلن لجان المقاومة و تجمع المهنيين معا ، أن السلطة غير الشرعية للجنرالات سقطت ، و الا اعتراف باي فعل سلطوي تقوم به منذ هذه اللحظة ، و انهما معا بصفتهما التمثيلية ، سوف يعلنان وثيقة دستورية جديدة تؤسس لحكومة ثورية مدنية خالصة ، مع اعتبار وكلاء الوزارات الذين عينهم حمدوك سلطة مؤقتة لحين إعلان حكومة الثورة . يواكب ذلك الاعلان بالالتزام بأهداف الثورة ، و تبني البرنامج الإسعافي الذي ألقى به د . حمدوك في سلة المهملات ، مع التزام بإعادة هيكلة القوات المسلحة لخلق جيش واحد بعقيدة جديدة ، و معالجة وضع الجنجويد من خلال الترتيبات الأمنية و العدالة الانتقالية ، مع حل جهاز أمن الإنقاذ لتكوين جهاز أمن لدولة السودان ، لا جهاز للحركة الإسلامية .
و على القانونيين الثوريين ، أن يقوموا فورا بصياغة وثيقة دستورية بديلة لدولة انتقالية مدنية ، حتى تتمكن لجان المقاومة و تجمع المهنيين و منظمات المجتمع المدني من مناقشتها و تبنيها ، على أن تشرك قوى التحالف السياسي الفوقي للأحزاب في التشاور حولها قبل إصدارها .
و الواجب هو عدم الوقوع في حبائل من لديهم خلط مريع بين دستور المنحة و الدستور الديمقراطي ، و بين دستور المرحلة الانتقالية و دستور الدولة الديمقراطية . فدستور الدولة الانتقالية دستور منحة شرعيته ثورية و يشتمل على حماية تفكيك و تصفية الدولة الشمولية و من الممكن أن يشتمل على نصوص غير ديمقراطية تقصي مكونات الفترة الشمولية و تحمي الإجراءات الاستثنائية اللازمة ، كما يشتمل على أسس بناء الدولة الديمقراطية و فتح الطريق أمام التحول الديموقراطي .
اما دستور الدولة الديمقراطية فيأتي في نهاية الانتقال و بعد عقد المؤتمر الدستوري و القيام بواجب التشاور الشعبي ليسن بشرعية ديمقراطية (عبر جمعية تأسيسية أو استفتاء أو الاثنين معاً) ، مع وجوب احتوائه على كل مبادئ الدولة الديمقراطية القائمة على سيادة حكم القانون .
التعامل مع دستور المرحلة الانتقالية على أساس أنه دستور ديمقراطي لدولة ديمقراطية ، يمنع الانتقال لانه يغير من طبيعة دولته ، و يمكن القوى المضادة للثورة من استخدام مبادئ الدولة الديمقراطية لمنع الانتقال ، و كمثال لذلك استخدام مبدأ استقلال القضاء لمنع إعادة هيكلة قضاء الإنقاذ غير المستقل .
الواجبات و المهام الملحة أعلاه لا تحتمل التأجيل ، و على الثوار القيام بها و فوراً . فالنصر

الذي تحقق يجب البناء عليه و عدم تضييع الفرصة مجدداً .
و قوموا إلى ثورتكم يرحمكم الله!!!
٢٠٢١/١٢/١٩

نعم للإنجازات الثلاثة، و لا لتعويم الإنقلاب!!

ما أعتى غبنك يا ولد و اعدل قضيتك و اعظمها
لا ترجع السيف الجفير و الدنيا فايرة مصادمة
من غير تجيب تار البلد ريح العوارض تهزما[٢٠]

ما عاد الأمر خافيا او بحاجة لجهد للتدليل عليه ، شعبنا تخطى حاجز الاحتواء و كرس سيطرته على الشوارع ، و عدوه في حالة من الرعب و العجز عن تثبيت سلطته و تعويم انقلابه . فها هو صانع المجد في الخامس و العشرين من ديسمبر ٢٠٢١م ، يعود لشوارعه اقوى و يهزم كافة تكتيكات الانقلابيين الرامية لإيقاف المد الجماهيري . لم تنفع سلطة الانقلاب حملة المداهمات و الاعتقالات التي بدأتها منذ الأمس ، و لا قطع خدمة الانترنت عن الهواتف الجوالة ، كما لم تحميها تكتيكات العنف المفرط التي مارستها ضد الحراك السابق بما فيها اغتصاب الثائرات و سرقة الهواتف ، بل لم يمكنها إغلاق الكباري بالحاويات ككبري الملك نمر ، من هزيمة السيول البشرية ، و لكنها سجلت نفسها كأول سلطة تقوم بالتتريس في مواجهة شعبها خوفا من فعل الجماهير . و بالرغم من افراغ السلطة الانقلابية لوسط العاصمة ، و اغلاق السوق العربي ، و افراغ موقف جاكسون من المواطنين و حافلات الركاب ، إلا أن مواكب الثوار تمكنت من تجاوز قوى القمع التي حاولت إيقافها في شروني ، و وصلت إلى شارع القصر لتستقبلها قوات القمع بالغاز المسيل للدموع و الرصاص .
و غني عن القول إن المدن الإقليمية قد واكبت هذا الحراك في مدني و عطبرة و غيرها من المدن .
و هذا يؤكد أن شعبنا مصمم على أن يواصل حراكه بجسارة ، لإسقاط الانقلاب و بناء دولته المدنية الخالصة ، ليتمكن من الانتقال إلى دولة مدنية ديمقراطية عبر تحول ديمقراطي حقيقي .
و هو غير آبه بتكتيكات الانقلابيين القائمة على القمع ، و لا بتلك التي تقوم بها بعض قوى الحرية و التغيير الراغبة في تعويم الانقلاب للحاق به . فمن الواضح أن قيادة حزب الأمة ممثلة في قائد الحزب المكلف الجنرال السابق و من معه من أفراد

٢٠ الشاعر :محمد الحسن سالم حميد

بالقيادة ، يعملون بجد لخلق حاضنة جديدة لرئيس وزراء الانقلاب ، حتى يتمكنوا من خلق قاعدة اجتماعية لسلطة الانقلاب ، تمكن من تثبيته بالاستعانة بالمجتمع الدولي . و بما أن ذلك من المستحيل أن يتم دون استعادة و لو جزء من التأييد المفقود لرئيس وزراء الانقلاب د . حمدوك ، تنتشر حملة واسعة و منظمة الآن في الاسافير تم استقطاب بعض المثقفين الوطنيين لها ، تزعم أن رئيس وزراء الانقلاب يعمل على تقويض الانقلاب من الداخل ، و أنه رئيس وزراء الثورة لانه لم يؤد القسم أمام برهان و ليس هو من عينه!!! و بالرغم من أن ذلك لا يمكن أن ينطلي على الثوار ، إلا أن حسمه لمرة و إلى الأبد أمر مهم . فخدغة محاولة تقويض الانقلاب من الداخل ، لا سبيل لقبولها لما يلي من أسباب :

١- حمدوك بنفسه في اتفاقه مع برهان أقر بأنه قد تم اعفاءه و أنه سيستعيد منصبه بتوقيع الاتفاق ، و هذا يعني أن الاتفاق هو مصدر عودته لمنصبه لا التعيين السابق لأنه فقد ذلك المنصب بالانقلاب و عاد إليه بإتفاق لاحق للانقلاب . أي أن توقيع الاتفاق شرط اكتسابه لصفة رئيس وزراء و إلغاء قرار إعفاءه .

٢- حمدوك في اتفاقه الذي بني على قرارات بيان الانقلاب و تأسس عليها بالنص على ذلك صراحة ، شرعن الانقلاب من ناحية سياسية و قبل أن يكون رئيس وزرائه . هذه حقيقة نصوص اتفاقه مع برهان و ليس تضليل الإعلام المضاد للثورة حسب ادعاءات البعض .

٣- حمدوك حينما وقع اتفاقه مع برهان كان منتحلا لصفة رئيس الوزراء بإقراره أنه تم اعفاؤه و أنه لن يستعيد صفته الا بتوقيع الاتفاق ، فكيف يكون رئيس وزراء لحظة التوقيع أو قبلها بعد قرارات بيان الانقلاب؟

٤- حمدوك لم يوقف البلاد من الانزلاق لحرب أهلية ، بل استسلم للعسكر الانقلابيين و قبل جميع شروطهم ، و قبل بالعمل مع انقلابهم الذي جمد شراكة الدم و طرد المكون المدني على علاته ، و أفرغ الوثيقة الدستورية المعيبة من محتواها . فكيف يكون ذلك عدم خيانة للثورة حتى في حدها الإصلاحي الذي كرسته الوثيقة الدستورية؟

٥- لا يستطيع حمدوك و لا غيره تفكيك انقلاب هو من أعطاه الشرعية السياسية من داخله ، و من المستحيل تفكيك انقلاب أعطيته سلطة الإشراف على مهام الفترة الانتقالية بحكم الاتفاق مع قائده .

أي تصرفات جزئية كتعيين أشخاص أو فصل غيرهم ، لا تغير من طبيعة الانقلاب الحاكم ، لأن الانقلاب دستور و قوانين و سياسات ، يعين الأفراد لتنفيذها .

و برهان عطل مواد الدستور ، و حل المؤسسات الدستورية ، و عين مجلس سيادة بديل ، و أعلن حالة الطوارئ ، و يواصل قتل المتظاهرين في الشوارع و حتى اغتصاب الثائرات ، فماذا فعل حمدوك لتغيير هذه الأمور و هي مظاهر و عناصر الإنقلاب؟ اذا كان لا

يستطيع أن يفعل شئ حيالها- و هو لن يستطع ، فهو لا يعدو حالة كونه سكرتير لبرهان بمسمى رئيس وزراء . و هو رئيس وزراء الانقلاب بلا أدنى مواربة .
٦- حمدوك اتفق مع برهان لأن المجتمع الدولي توصل إلى تسوية مع الانقلابيين يتم على أساسها شرعنة الانقلاب لا تفكيكه ، و بما أنه يضع كل بيضه في سلة المجتمع الدولي ، أجبره هذا المجتمع الدولي على قبول التسوية و الخضوع للانقلابيين وفقا لشروط التسوية . و ما يقوم به من مناورات ، هو لخدمة المجتمع الدولي لا الشعب السوداني ، و يستعين فيه بضغط ذلك المجتمع الدولي على الانقلابيين لا بالشعب السوداني ، الذي تجاهله و تجاوز لاءاته الثلاثة و وقع الاتفاق مع برهان ضد إرادة هذا الشعب لإرضاء المجتمع الدولي .
محاولة تلميع حمدوك و تعويمه نشاط مشبوه ، يقود لشرعنة الانقلاب ، و خدمة أجندة المجتمع الدولي المعادية للشعب . و هي محاولة تمهيدية لفتح الطريق أمام أحزاب التيار التسووي في (قحت) - كلها أو البعض منها- للعودة إلى شراكة الدم بشروط الانقلابيين و المجتمع الدولي .
الحملة أيضا تشتمل على نشاط آخر يزعم أن حمدوك يسعى لتغيير هيكلة الأجهزة الأمنية ، و القيام بتاسيس جهاز أمن قوامه لجان المقاومة و اليساريين ، و ذلك عبر زوجته ذات الإرتباط بالحزب الشيوعي كما تزعم بعض الكتابات المشبوهة . و هذا النوع من الكتابة ، يهدف إلى تبييض وجه حمدوك لدى الثوار ، و في نفس الوقت يمهد لحملة قمع ضد الشيوعيين . و بالطبع لا تصمد هذه الادعاءات امام رياح الحقيقة العاتية للأسباب الآتية :
١- أجهزة الأمن و القوات النظامية مسيطر عليها من قبل جنرالات الإنقاذ (المكون العسكري) سيطرة تامة ، و هم وحدهم مخولين بإصلاحها وفقا للوثيقة الدستورية .
٢- وزير الداخلية نفسه مع وزير الدفاع ، يرشحه المكون العسكري وفقا للوثيقة الدستورية ، و ليس لحمدوك سلطة عليه .
٣- لا يمكن تأسيس جهاز أمن داخلي إلا بموجب قانون ، و القانون لا بد من موافقة المكون العسكري (مجلس سيادة الإنقلاب) عليه ليصبح قانوناً . و هم بالتأكيد لن يوافقوا على قانون يستهدف عناصرهم و من يقومون بحمايتهم .
٤- مشروع القانون الذي تم تسريبه سابقا و قدمت ندوات في نقده ، أعدته جهات مختصة لا علاقة لها بوزارة العدل كما صرح وزير العدل (الداخلية و جهاز الأمن على الأرجح) ، استبعد رئيس الوزراء تماماً و وضع سلطة تأسيس الجهاز في يد وزير الداخلية و برهان و حدهما .
على الثوار الإنتباه لمثل هذه الحملات المشبوهة ، التي تسعى لتبييض صفحة رئيس وزراء الانقلاب ، توطئة لتسويق التحالف الداعم له كحاضنة جديدة ، مكونة لتسويق

الإنقلاب و تعويمه ، بدعم دولي و إقليمي .
و قوموا إلى ثورتكم يرحمكم الله!!!
٢٠٢١/١٢/٢٥

الإنقلاب المهزوم . يعيد إنتاج الفشل !!!

الارزقية و ناس مو يا
نسقيها كاس اسقتنا يا
نوريها كيف عشق الحياة
سنانا فوق حجر القصاص
سوانا ناس ضرب البحر
جوانا احر من الرصاص[٢١]

الثلاثون من ديسمبر ٢٠٢١م و الثوار يودعون العام و يستشرفون عاما جديدا ، أبوا إلا أن يختموه بإصرار و عزيمة و بسالة ، حطمت و هزمت كل تكتيكات العدو ، و سجلت هدفا جديدا في مرمى الانقلابيين . حيث تمددت مواكبهم في المدن الثلاث ، و جعلت من تكتيك تحويلها إلى ثكنات فشلا يمشي على قدمين ، و تجاسرت في تسيد شوارعها ، لتجعل من تكتيك تقطيع أوصال المدينة و اغلاق الكباري بالكونتينرات ، أمرا بلاجدوى ، فلا هو منع الشوارع من ارسال رسالتها و تأكيد عزمها ، و لا هو حمى القصر الجمهوري الذي وصلته الجماهير أكثر من مرة . فجماهير الخرطوم و حدها كسرت الحائط الأمني في شروني ، و دخلت شارع القصر مجدداً ، في تاكيد صريح لإرادتها و لقدرتها على هزيمة قوات الانقلاب متى ارادت .

كان لافتا اتساع دائرة المشاركة الإقليمية أيضاً ، حيث عمت المواكب الفاعلة كلا من مدني و عطبرة و حلفا و بورتسودان و المناقل و الابيض و نيالا و كسلا و كوستي و زالنجى و الفاشر و سنار و الدمازين و شندي و الضعين و البرقيق و الحصاحيصا و النهود . و هذا مؤشر واضح على القدرة على الاستمرارية و عمق مخزون الحراك ، الذي تحول من حالة وعي بالذات لوعي للذات ينحو نحو الاستدامة و يبشر بنصر اكيد .

و ملامح هزيمة الانقلاب تبدو و تتبلور في مظاهر متعددة ، منها الخوف الواضح من حراك الجماهير المتمثل في إغلاق الكباري ، و حملة الاعتقالات الواسعة التي طالت و تطال أعضاء لجان المقاومة ، و قطع خدمة الانترنت بالمخالفة للأوامر القضائية مما يشكل جريمة ، و المغالاة في كفالات إجراءات الضمان عند القبض على بعض المتظاهرين ، و

٢١ الشاعر :محمد الحسن سالم حميد

تحويل المقبوض عليهم لإجراء فحوصات غير مطلوبة توطئة لتلفيق تهم لهم ، و تلفيق تهم فعلية للثوار بحرق مركز شرطة الصافية ، و فوق ذلك استخدام الاغتصاب كسلاح في مواجهة الكنداكات لكسر ارادتهن . غير أن مؤشر الخوف الأكبر و دلالة الفشل في فرض إرادة الإنقلاب ، هو أمر الطوارئ رقم (٣) لسنة ٢٠٢١م الذي أصدره قائد الانقلاب ، و الذي أعطى سلطات واسعة للقبض و الاعتقال و منح حصانات للقوات المنفذة لهذه الإجراءات التي شملت الجيش و الجنجويد و الشرطة و جهاز الأمن ، حتى يمكنها من توسيع دائرة جرائمها في مواجهة المواطنين ، و يشجعها على ارتكابها . و مجرد صدور هذا الأمر الباطل المبني على باطل الانقلاب ، و الصادر ممن لا يملك أي سلطة لاصداره ، يؤكد أن الجماهير قد هزمت حالة الطوارئ المعلنة منذ بيان الانقلاب في ٢٥ اكتوبر٢٠٢١م ، كما يؤكد أن القوات النظامية برغم كل الجرائم التي ارتكبتها منذ ذلك التاريخ ، عجزت عن فرض إرادتها على الشارع الثائر ، و كذلك يؤكد أن الانقلاب في غاية الضعف لأنه يقرأ من نفس الكتيب الذي كان يقرأ منه المخلوع البشير ، و يركن إلى نفس جهاز الأمن الذي فشل في حماية سيده و ترك نظامه ينكشف أمنياً .

ضعف الانقلاب يؤكده فشله في تسويق اتفاقه المشرعن للانقلاب سياسياً مع د . حمدوك ، و مراوحة المذكور بين المداومة و حالة الحرد و التهديد بالاستقالة ، و تدخل المجتمع الدولي بسفور لثنيه عن الإستقالة بإعتبار أنه أفضل الفرص لتعويم الانقلاب ، في حال تمكن المهرولون امثال رئيس حزب الأمة المكلف من صناعة حاضنة و قاعدة اجتماعية لاتفاقه المخزي مع برهان الذي ولد ميتا .

فالمجتمع الدولي يعلم أن الكيان الوهمي المسمى (قحو) ،لن يصلح كرافعة لأي سلطة ناهيك عن سلطة انقلابية ، و يرغب في خلق رافعة أخرى من قوى شاركت في صنع الاتفاق الفضيحة ، و تعمل الآن على تسويقه ، و هي فاشلة حتى الآن في مسعاها .

و بالرغم من أن هذه القوى تنتمي للمجلس المركزي لقوى الحرية و التغيير ، يتهم بعض من أضاعوا الطريق في الماء من أعضائه القوى الثورية بأنها تسعى لخلق مركز بديل للثورة لتقصي هذا المجلس المركزي ، و يفوت عليهم أن هذا المجلس بعض أحزابه تسوق الانقلاب علناً ، و حلفائه بعضهم أعضاء في مجلس سيادة الإنقلاب . هم بالتأكيد اقصوا أنفسهم من شارع الثورة صاحب اللاءات الثلاث و ليسوا بحاجة لمن يقصيهم . و تكوين مركز حقيقي للثورة ، هو حق مكتسب للثوار و لا يأتي بديلا للمجلس المركزي ، لأن الاخير ببساطة لا يمثل الثورة ، بل هو شريك اللجنة الأمنية التي طردته من الشراكة .

مواكب اليوم تؤكد أن الشارع يسير بثبات نحو أهدافه ، و أن تكتيكات الانقلاب لم تستطع أن تحجمه أو تحتويه ، و أن الانقلاب ليس امامه سوى تقنين عنفه المفرط ، و هو

ليس لديه من يستطيع تعويمه حتى هذه اللحظة ، و أن الحواضن التي يخلقها مصيرها الفشل و الموت المحقق .
و قوموا إلى ثورتكم يرحمكم الله!!!
٢٠٢١/١٢/٣٠

مليونية الصدمة و بوار تكتيكات الانقلاب!!

فلتكن يا عام عام الانتصار
للجماهير على بؤس الزمن
قد كفاها ما دحاها من محار
من عذاب ومحن
فلتكن يا بحر بحرا للبحار
التي تنضح سلما دون من
عاشت الأرض لنا لافتة
و لأعداء العصافير كفن[٢٢]

لم تكن العصابة الحاكمة تتوقع أن يفجعها الشارع في الثاني من يناير ٢٠٢٢م بمليونية الصدمة . فهي مازالت سكرى بما شربته من دماء في مليونية الثلاثين من ديسمبر ، و مازالت تحاول أن تبتلع اللقمة الكبيرة التي قضمتها ، بعد أن أصدر زعيمها قائد الإنقلاب أمر الطوارئ المعزز لجرائمه ، و المانح لقواته المجرمة حصانة ضد المساءلة عن الجرائم التي ترتكبها في مواجهة المتظاهرين العزل ، هو لا يستطيع أن يؤمنها لنفسه حين تأتي ساعة الحساب قريباً .
شهد حراك اليوم من خارج الجدول المعلن للتصعيد ، مشاهدا فريدة حين تقدمت مواكب الديامة الخيول ، و تداعت مدن إقليمية كثيرة لدعم مواكب الخرطوم المتحدية و المنددة بالفعل الإيجابي الصريح ، بالمجازر التي ارتكبتها قوات عصابة الإنقلاب في ام درمان في المليونية الأخيرة ، حيث أكدت الجماهير أنها خرجت و لن تعود حتى تسقط الانقلاب و تبني دولتها المدنية الكاملة غير المنقوصة .
و كالعادة كسرت الجماهير إرادة العسكر مجددا و وصلت إلى شارع القصر ، و دخلت في عراك كر وفر أصبحت تجيده و تمرست عليه .
و هو ضمن أمور أخرى ، أمر يؤكد أن الشارع قد أصبح أكثر تنظيما و أكثر دراية بتكتيكات قوات العصابة الحاكمة ، و أن جماهيره تسعى إلى رفع درجات تأمينها و تتلمس ادوات تحييد و هزيمة العسكر الذي حول الشارع إلى ثكنات ، و مازال مرعوبا من الحراك برغم ذلك .

٢٢ الشاعر :محمد الحسن سالم حميد

تميز حراك اليوم بأن واكبه طرح تجمع المهنيين ميثاق إستكمال الثورة الرديف لمشروع إعلانه السياسي ، و بذله للحوار للوصول إلى مشروع انتقالي سليم يحقق أهداف الثورة ، يبدأ بإسقاط الإنقلاب و تأسيس انتقال مدني يقود إلى تحول ديمقراطي و يسمح ببناء ديمقراطية مستدامة غير قابلة للانتكاس . و هذه خطوة متقدمة على لجان المقاومة التقاط قفازها و البناء عليها ، من أجل امتلاك المشروع السياسي ، الذي يسمح بصياغة وثيقة دستورية انتقالية لدولة انتقال مدنية ، و يكرس الفرز الذي حدث بين قوى الثورة و قوى شراكة الدم مع العسكر .

و من الضروري أن يواكب ذلك ، بناء جبهة موحدة لقوى الثورة مكونة من لجان المقاومة و تجمع المهنيين و قوى المجتمع المدني المتمثلة في أسر الشهداء و المفصولين من الخدمة المدنية و العسكرية و متضرري السدود و المهجرين في المعسكرات و لجان تسيير النقابات ، على أن تقوم على مركز تنسيقي ذو قيادة جماعية ، ليحمي قاعدية التكوين و يضمن عدم سيطرة العدو السياسي على مركز حاكم و متسلط . كذلك يجب المحافظة على الجماعية و المرونة معا و الإهتمام بقضايا التنظيم و سلامة الجسم و نشاطاته ، و قدرته على طرح رؤاه و مشروعه عبر وسائل ثابتة و قريبة من الجماهير ، مع التركيز على أن الثورة نقابة و لجنة حي ، و أن لجان المقاومة تشكل عصب هذه الجبهة لأن العدو أشبه بالمستعمر و وثيق الصلة به ، و لأن الحالة هي حالة مقاومة شعبية لعصابة منظمة اختطفت الدولة لتمارس عبرها كافة نشاطات الجريمة المنظمة .

حراك اليوم أكد بأن شعبنا قادر ، و أنه صامد و لن يتقهقر أمام آلة العنف المفرط ، و لن تهزه تكتيكات العصابة الانقلابية ، و لن ينصاع لأوامر طوارئ غير شرعية داسها مرارا باقدامه ، و سيدوسها مجدداً ليفرض إرادته على العصابة المرتعبة .

و اليقين هو أن شعبنا يسير نحو نصره بثبات ، غير عابئ بالمناورات و الشائعات حول استقالة رئيس وزراء الانقلاب ، و لا بالشائعات حول أن كفيل عصابة الإنقلاب يرغب في تغيير واجهاتها ، و لا بتصريحات واشنطن التي تدس السم في الدسم ، و لا بكتابات كتاب المخابرات المصرية الذين يسمون الثورة و رفض الشراكة عدم واقعية ، و يدعون لشراكة دم جديدة تخدم أجندة خارجية ، و تدير نشاطها ككمبرادور عميل لرأس المال الأجنبي .

هو شعبنا العظيم المصمم صاحب الارادة التي لا تهزم ، العالم بأن نصره قريب ، و المزلزل للطغاة ، له المجد و للعصابة العار و الذل و الهزيمة .

و قوموا إلى ثورتكم يرحمكم الله!!!

٢٠٢٢/١/٢

اوعك تخاف يامن تموت بالجوع وقدامك ضفاف
الأرض باطنها ظل مطمورة سواك
عطشان وقد نزلت عليك احزان مطيرة مدن سماك
الدنيا أوسع من تضيق
قوم اصحى بل الريق هتاف[٢٣]

كسر حاجز الخوف أصبح سلوكا مستداما ، يستمد استمراريته من عمق ثورة شعبنا العظيم التي وحدت وجدانه و أعادت صياغة مصيره و كرست حتمية الإنتصار . لذلك لم يكن غريبا أن يرفع الحراك الجماهيري قفاز التحدي عاليا مجددا في الرابع من يناير ٢٠٢٢م ، ردا على الانتهاكات الواسعة و العنف غير المسبوق الذي أدى إلى ارتقاء شهداء امدرمان العظام في المليونية الأخيرة . جاءت رسالة الشوارع واضحة ، أن العنف و إنتهاك حرمات البيوت و توسيع دائرة القبض و الضرب المبرح و استخدام الأسلحة المختلفة ابتداءا من الغاز المسيل للدموع و انتهاءا بالرصاص الحي للقتل المباشر ، لن يوقف زحف شعبنا نحو القصر لانتزاع حريته من جديد ، و بناء دولة انتقاله المدنية للتجسير عبر تحول ديمقراطي يوصله إلى ديمقراطية مستدامة .

جماهير الحراك الثوري لم يوقفها اغلاق وسط المدينة في الخرطوم بالاسلاك الشائكة ، و لا الاستخدام المفرط لكل ادوات العنف ، من أن تصل مرة أخرى إلى شارع القصر ، و تؤكد أن إصرارها سوف يعيدها ظافرة إلى ساحة القصر رمز السلطة من جديد قريباً . و السلطة الانقلابية في عريها السافر بعد استقالة رئيس وزرائها ، لم يعد أمامها ما تتغطى به أو ما يساند مزاعمها حول تصحيح المسار الديمقراطي .

و الاستقالة نفسها لم تمنح الانقلاب غير المبررات الواهية المستجدة ، من حيث أنها حملت مسئولية الفشل للانقسام السياسي للمدنيين ، و لم يفتح الله على مقدمها بكلمة في إدانة الانقلاب العسكري الذي أسس لكل الازمة ، و لا بإعتذار عن شرعنته للانقلاب بإتفاق سياسي انبنى و تاسسس على قرارات الانقلاب ، بحيث جعلها الأساس لتصحيح المسار الديمقراطي ، و اعطى القوى الانقلابية سلطة الإشراف على مهام الفترة الانتقالية ، و لا عن بإعتذار عن رضاه بالتحول إلى سكرتارية تنفيذية للجنة الأمنية للإنقاذ . و بالرغم من كل ذلك يحدثنا البعض عن انجازات رئيس وزراء الانقلاب ، التي في مجملها لا تعدو حالة كونها نتائج طبيعية للانصياع لإرادة الدول الاستعمارية ، بعد إنكار استلام البرنامج الإسعافي الذي اتفقت عليه قوى الثورة و

٢٣ الشاعر : محجوب شريف

إلقائه في سلة المهملات . و بالطبع لسنا في معرض جرد للخطايا التي ترقى إلى مستوى الجرائم التي ارتكبها المذكور ، و لكنا نكتفي بأنه و حكوماته من عملوا كغطاء مدني لسلطة اللجنة الأمنية ، و قيضوا لها فرصة تنفيذ انقلابها الكاشف للانقلاب الأصلي . عموما استقالة رئيس وزراء الانقلاب كرست اكتمال الفرز ، و وضوح خارطة الصراع التناحري بين الشارع الثائر و لجنة الإنقاذ الأمنية الحاكمة عبر الإنقلاب . لكن يجب الأخذ في الاعتبار أن الانقلاب سوف يزداد شراسة و يتصرف كسلطة شمولية صريحة ، و سوف تكون هناك صعوبة مستقبلاً في الحفاظ على سلمية الحراك ، لأن الانقلاب سيحاول دفعه دفعا لمربع العنف المسلح حتى يتمكن من الإنتصار ، كذلك يتوقع مزيد من التدخل من المجتمع الدولي لدعم الانقلاب و محاولة استعادة احياء شراكة الدم بأي طريقة ، فهو سيستميت في الدفاع عن مصالحه ، و ربما يدفع برئيس وزراء الانقلاب للعودة عن استقالته ، أو يدفع الانقلابيين في اتجاه إجراء انتخابات مبكرة بعد تعيين حكومة تصريف أعمال . سيحتدم الصراع أكثر بكل تاكيد ، و لن يصمد الخطاب المرائي للانقلاب لفترة طويلة ، لأن جميع اوراق التوت سقطت عنه . و على الثوار مواصلة الضغط ، و تكريب التنظيم ، و استكمال الوثائق الضرورية للتغيير ، و عدم الالتفات للشائعات و الصراعات المفتعلة و محاولة تحويل التناقضات الثانوية إلى تناقضات رئيسة و اعطائها اكبر من حجمها .

و قوموا إلى ثورتكم يرحمكم الله!!!

٢٠٢٢/١/٤

لتطور الهجوم فالإنقلاب يضعف كل يوم!!!

ويا أخا الأرض لِمَنْ هذه الحربُ؟
ومَنْ ذا الذي يشقى ، ،
ومَنْ يعشق الأوطانَ أطلال دمارٍ ودمن!؟ .
إنه البومُ
الذي يعجبه ليل الخراب . .
إنه الشؤم
الذي ينجبه ويلُ الحراب . .
فهل أتي الصبح الذي تعقبه خيلُ الصحاب .[24] .

مازال الانقلاب في خط الدفاع لم يبارحه قيد أنملة ، و مازالت الحاويات تعكس رعبه من الجماهير الزاحفة نحو القصر ، و مازالت هذه الجماهير تواصل زحفها المجيد لتؤكد رمزية هذا الزحف المؤكد للتحدي و الممهد للإنتصار . مليونية السادس من يناير ٢٠٢٢م

٢٤ الشاعر :محمد الحسن سالم حميد

جاءت كسابقاتها ، مؤكدة لهزيمة اعلان الطوارئ و أوامره و قانونه ، و مسجلة مجددا انتصار إرادة الشعب على إرادة المشرع غير الشرعي الذي اختطف سلطة التشريع عبر الإنقلاب . و هي بكل تأكيد رمل بحجم الحصى في عيون من يتدثرون بالغرف المغلقة ، في محاولة لإرضاء المجتمع الدولي و تعويم انقلاب اللجنة الأمنية ، بإحياء شراكة الدم و الدعوة لإفلات المجرمين من العقاب . هم لا يرون مدى عظمة الشارع و جماهيره ، و لا استبسال شبابه في مواجهة الموت بصدور عارية ، و لا جبن الانقلابيين و استخدامهم المفرط للقوة في مواجهة المتظاهرين العزل ، فقط يرون حتمية مشاركة هؤلاء المجرمين و ضرورة حماية مكتسباتهم تحت مزاعم تحكي عن توازن قوى ثابت في أذهانهم المريضة ، و لا علاقة له بما يجري في الارض . فالحقائق على الأرض تقول أن الإنقلاب فشل في تثبيت سلطته ، فهو عار حتى هذه اللحظة من أي غطاء مدني ، و رئيس وزرائه تركه في البرد عاريا من غطاء شفاف مدني كان يحاول أن يواري به سوءته ، و القوى المدنية المتآمرة التي تريد تعويمه غير قادرة على إقناع حتى عضويتها بذلك ، و هو غير قادر على الاستمرار بدون غطاء مدني يسير به دواليب الحياة ، و يسمح للمجتمع الدولي أن يدعمه ، و لا يجد أمامه سوى التشدد في استخدام العنف ، و الادعاء بأن ما قام به هو حركة تصحيحية للمسار الديمقراطي ، و هو خطاب دفاعي فشله أوضح من الشمس في رابعة نهار صيفي غائظ .

و في المقلب الآخر ، تسيدت الجماهير شوارعها ، و تمسكت بمسيراتها و مواكبها في العاصمة و الأقاليم ، و تحدت تشريعات و عنف السلطة ، و سارت سيرا حثيثا في اتجاه وحدتها تحت لاءاتها الثلاثة ، و تعددت مبادراتها في كتابة إعلانها السياسي ، و ازداد تماسكها عبر التنسيق ، و منعت عمليا السلطة الانقلابية من تكوين حكومة طوال هذه المدة منذ الانقلاب في الخامس والعشرين من أكتوبر ٢٠٢١م . و كل ذلك يعني أن الانقلاب ضعيف و أن ميزان القوى يميل في اتجاه الجماهير لا في اتجاه العصابة المسيطرة على السلطة ، برغم مقدراتها المالية الهائلة القائمة على نهب موارد الشعب السوداني عبر اقتصادها الموازي ، و تسليحها على حساب الشعب كإحدى منظمات الجريمة المنظمة .

و هذا بالطبع يتطلب أن تدرك قوى الجماهير بأنها صاحبة اليد العليا في هذه المعادلة ، لا العصابة المدججة بالسلاح حتى أنيابها . و أن تعمل بشكل منظم لتطوير هجومها ، عبر إعادة تأهيل لجان تسيير نقاباتها و تجمع مهنييها ، لتبدأ مرحلة الإضرابات المتدحرجة ، للوصول إلى العصيان المدني و الإضراب السياسي الشامل . فتنويع نشاط الرفض و تطوير أسلحة الجماهير القائمة على السلمية و المجربة ، يستغل ضعف سلطة الإنقلاب ، و يضعف قواها بإضطراد . و لنجاح هذا التكتيك ، يجب أن يكون إضافيا للمواكب و

المسيرات لا خصما عليها ، و أن يراعي فيه التدرج ليأخذ وضعه الطبيعي المطلوب ، و أن يتم تخير القطاعات التي تبتدره حسب الأهمية و التأثير و الاستعداد ، مع الأخذ في الاعتبار أن أغلبية المستخدمين الآن في القطاع الخاص ، لكن هناك قطاعات حيوية في جهاز الدولة إضرابها يشكل ضربة قاصمة للانقلاب العسكري و دولته . كذلك من المهم أن تبدأ خطوات العصيان المدني ، بالامتناع عن سداد أي رسوم للدولة بتأخير جميع الإجراءات غير العاجلة ، و عدم سداد أي رسم الا عند الضرورة . و على المغتربين التوقف عن تحويل أموالهم لدولة الإنقلاب ، و عدم دعمها بالعملات الصعبة متى ما كان ذلك ممكناً و مشروعاً . فالتعاون و التنسيق بين الداخل و الخارج ، و خصوصا في المجالات الحيوية المعروفة للجميع ضروري و حتمي ، خصوصا و أن دعاية الانقلاب و صحفييه البائسة ، فشلت في دق الأسافين بين الداخل و الخارج .

التحية لشعبنا الذي سجل حضوره في الدفتر الثوري اليوم ، في الدمازين و مدني و بورتسودان و الخرطوم و غيرها من مدن السودان ، و تحية خاصة للموكب النوعي بمدينة رشاد بجنوب كردفان . و تحية خاصة كذلك لمولانا عبدالاله زمراوي قاضي المحكمة العليا ، الذي استقال رفضا للانقلاب ، و أكد أن السبيل الوحيد لإقامة قضاء حر مستقل هو هدم جهاز الإنقاذ ، و بناء جهاز جديد تأسيا بتجربة تشيلي بعد حكم بينوشيه .

و قوموا إلى ثورتكم يرحمكم الله!!!

٢٠٢٢/١/٦

سقاط الانقلاب و المدنية الكاملة هما اساس الموار!!!

قدام بندقية غنى شهيدنا واقف
خلف البندقية صورة طاغية راجف
ما احلى المواقف
بين انسان قضية و ديكتاتور مخالف[٢٥]

هل رايت ام درمان تسير إلى بحري ، ام رايت المواكب من باشدار و سمعت كيف تصنع الشوارع المبادرات و تصر على لاءاتها؟ إن لم تكن قد رأيت و لا سمعت يا ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لدعم التحول الديموقراطي في السودان ، فعليك أن تشاهد مواكب اليوم التاسع من يناير ٢٠٢٢م عبر الفيديوهات ، و التي جاء ردها على البيان الذي اصدرتموه واضحا و بينا ، يقول و يفصح عن حقيقة أساسية ، هي أن هذه الشوارع حسمت أمرها ، و أن سقف مطالبها واضح ، و انها لن تتراجع عن هدفها الرئيس و هو دولة

٢٥ الشاعر : المكاشفي محمد بخيت

مدنية خالصة لا تخالطها شائبة عسكرية ، و لا تتهددها تنازلات مجانية للانقلاب . فبيانكم لا يعدو حالة كونه محاولة جديدة لتعويم الإنقلاب و فرض الشراكة . فالواضح أن الأمم المتحدة لا تطرح اي مشروع سياسي يحقق الأهداف التي تتحدث عنها ، و يفتح الطريق أمام تحول ديمقراطي . فقط تطلب الدخول في عملية بناءة ليست هناك اي موجهات أو مجرد خطوط أساسية تؤسس لدخولها . اما إصرارها على استخدام مصطلح أصحاب المصلحة ، فهو أساس لإضفاء غموض مقصود ، لإشراك الانقلابيين في عملية تفاوض جديدة ، لفك عزلتهم و إجبار القوى الأخرى للتحاور معهم ، و بهذا يتم كسر لاءات الشارع الثلاث . حيث يجبر الشارع على التفاوض ، و من ثم الشراكة ، لإضفاء الشرعية و العودة لمشروع الهبوط الناعم في إطار التبعية .

لذلك الموقف الصحيح حتما هو رفض الانخراط في أي تفاوض مع الإنقلاب ، لأن التفاوض معه هو أولى محطات الانزلاق نحو تحقيق أهداف المجتمع الدولي المبارك للانقلاب و اتفاقه مع حمدوك ، و هزيمة الشارع الذي أجبر الإنقلاب على البقاء في خانة الدفاع و منعه من تثبيت سلطته و تطوير هجومه . فالبيان يدفع الشارع و يجبره على التفاوض مع الانقلابيين ، دون حتى أن يشير إلى أسس هذا التفاوض أو مواضيعه حتى ، و دون أن يدين الانقلاب نفسه الذي قاد إلى هذا الانسداد السياسي الراهن . فالمدخل الصحيح لاي حوار أو عملية بناءة ، هو إسقاط الانقلاب اولا ، و اخراج الانقلابيين من دائرة الفعل السياسي ، و من ثم الحوار حول عملية إنتقالية مدنية تقودها القوى الثابتة في الشارع و الصانعة للتغيير ، التي هزمت الانقلاب بمنعه من تحقيق أهدافه ، و بضغطها عليه و محاصرته حتى سقوطه الحتمي .

لابد من أن تبق شعارات الشارع قائمة و سائدة ، لا تفاوض و لا شراكة و لا شرعية ، لتصحو الأمم المتحدة من سباتها ، و تفهم طبيعة المعادلة التي فرضها الشارع بإرادته الغلابة ، قبل أن تطرح مثل هذه المبادرات المشبوهة .

عموما إطلاق مثل هذه المبادرات يؤكد أن الانقلاب فشل في تحقيق أهدافه ، و أن الدعم الدولي له فشل في تعويمه ، و هو فشل تؤكده استقالة حمدوك و موت اتفاقه مع برهان ، كما يؤكده موقف المجلس المركزي لقوى الحرية و التغيير اليوم الرافض للبيان بدبلوماسية ، و الذي نتمنى أن تتمسك به قوى هذا المجلس ، خصوصا في ظل الشائعات التي تتحدث عن زيارات سرية لأبوظبي مجدداً .

ثبات الشارع و صمود و بسالة الثوار ، أمور لا بد أن تواكبها يقظة تامة في مواجهة تكتيكات القوى الانقلابية . فهناك محاولات مستميتة من قبل الأجهزة الأمنية لخلق لجان بديلة للجان المقاومة ، تسير جنبا إلى جنب معها محاولات بعض المثقفين لتكوين اجسام مركزية موازية لتلك اللجان و تستخدم إسمها ، في إجراء ضار بالنشاط الثوري

مهما كان حسن النوايا ، لانه يخلق لبسا و غموضا غير إيجابي ، و يمكن القوى الأمنية من إثارة البلبلة و اطلاق الشائعات و الحملات الدعائية التضليلية . كذلك يجب التنبه لمن يدفعون الثوار لتكوين حزب سياسي لا حاجة إليه و لا ضرورة لتكوينه ، و ذلك بهدف افقادهم الصلة بالشارع السياسي ، و عزلهم عن محيطهم القاعدي ، و طرد قواعد الأحزاب من بينهم ، ليسهل ضربهم و تشتيت قواهم ، و اختراقهم و السيطرة على مركز قيادتهم . فقوة اللجان في قوميتها و قاعديتها و اتصالها الأفقي التنسيقي ، لذلك هنالك محاولات مستدامة لسلبها عناصر قوتها . و الخطر عليها مزدوج ، من السلطة الانقلابية و نشاطها المحموم ، و من المثقفين الراغبين في بناء منظوماتهم الخاصة على حسابها في إطار المد الثوري ، و هو نهج هذه الشريحة ، التي سرعان ما تنكفئ على نفسها و تكتفي بلعن الظلام عند أول انحسار للمد الجماهيري .

لكن اليقين كبير بالنصر طالما أن الشوارع صاحية ، و طالما ان الوقوف ضد مبادرة الأمم المتحدة المخاتلة و المرائية التي لم تجعل المدنية أساسا لاي حوار أو عملية بناءة أمر لا يحيط به أي شك ، و طالما أن مواصلة النضال لإسقاط الانقلاب لن يحول دونها جهد منسوبيه الذين تأكد فشلهم ، و لا الحج مجددا إلى أبوظبي ، و لا قصر نظر النخب التي تحاول سرقة جهد لجان المقاومة .

فلتحيا الشوارع ، و ليكتمل المسير ، و ليصبح النصر و اهازيجه مستقبل بلادنا القريب .

و قوموا إلى ثورتكم يرحمكم الله!!!

٢٠٢٢/١/٩

تكتيكات عنف جديدة تؤكد فشل الانقلاب!!

من دمانا الأرض شربت موية عذبة
كل ذرة رملة شربت حبة حبة
موية احمر لونها قاني فجرت ورد الاغاني
تهدي بإسمك للوطن كنز المحبة[٢٦]

تماما كما توقعنا ، وقفت السلطة الانقلابية اليوم عارية من كل شيئ سوى القمع المفرط و التحايل لافقاد الحراك الجماهيري سلميته . فهي لم تكتف بوسائل قمعها التقليدية المعتادة في مواكب اليوم الثالث عشر من يناير ٢٠٢٢م ، بل أضافت إليها تكتيكات جديدة تدل على مدى الرعب و الهيستريا التي تنتابها . فبالإضافة إلى الغاز المسيل للدموع الذي يطلق بكثافة غير عادية و يوجه مباشرة لاجساد الثوار بهدف

٢٦ الشاعر : محجوب شريف

القتل ، و استخدام الأسلحة الثقيلة كالدوشكا في مواجهة المتظاهرين العزل ، و الضرب بالرصاص الحي و المطاطي ، طورت الأجهزة الأمنية اليوم تكتيكاتها بإدخال تكتيكين جديدين ، هما الطعن بالأسلحة البيضاء ، و الالتحام بالثوار مباشرة و من ثم اتهامهم بإغتيال ضابط رفيع برتبة عميد لا يتصور اصلا وجوده في مواقع احتكاك مباشر مع المتظاهرين . و التكتيكين مهمين ، لأنهما يدلان على أن السلطة رأت أن قتل الثوار بالقنص من بعد لم ينجح في كسر إرادتهم ، كما أنه يجلب للسلطة مساءلة عاجلة عبر المنظمات الحقوقية ، و آجلة في حال سقوط الانقلاب الحتمي ، و لا يوفر فرصة لتحويل الحراك لحراك مسلح لإصرار الثوار على السلمية . كذلك تيقنت من أنه لا بد من الالتحام المباشر بالثوار لتفتيتهم و ادخال الرعب في أنفسهم عبر استخدام وسائل الغدر عبر الأسلحة البيضاء ، مع إمكان تحميلهم مسئولية وفاة ايا من المهاجمين من قوات الانقلاب في حال اضطرارهم للدفاع عن أنفسهم في اشتباك مباشر ، بل و تلفيق التهم الخطيرة لهم ، توطئة لاستخدام القوانين العقابية في مواجهتهم ، و تبرير تشديد إجراءات القمع استنادا لذلك .

و هذا التصور العقيم مصيره إلى الفشل أيضاً ، لأن الاحتكاك المباشر بالمجاميع الثائرة ، لن يمكن القوات القمعية من السيطرة على هذه المجاميع عند الاشتباك ، بل العكس هو الذي سيحدث حتماً . فبقليل من الوعي بطبيعة التكتيك دون الاستهانة به ، و بمزيد من التنظيم و فاعلية إجراءات التأمين في المواكب ، سيصبح هذا التكتيك وبالا على السلطة عند تساقط مجرميها بتوثيق جرائمهم ، و محاولاتهم المستميتة لافقاد الحراك سلميته .

فالتكتيكات الجديدة تعكس عجزا واضحا لسلطة الانقلاب ، و فشلا ذريعا لتكتيكاتها السابقة ، و اعترافا مباشرا بأنها لم تجد مناصا من إقحام قواتها وسط الجماهير لا لممارسة الرصد والاعتقال و التخريب كالسابق ، بل للاعتداء المباشر على الناشطين عسى و لعل أن تكسر شوكتهم ، و لكن هيهات .

و الواضح هو أن هذه التكتيكات تأتي في ظل موت عملية الأمم المتحدة المزعومة قبل أن تبدأ وفشلها في تعويم الانقلاب ، و في ظل التصريحات القوية لعضو مجلس السيادة السابق محمد الفكي التي أكدت موت الشراكة و و وثيقتها الدستورية و استحالة العودة إليهما ، في انعطافة إيجابية للتجمع الاتحادي ، و في ظل اظهار لجان المقاومة لقدرة عالية من التنظيم و السيطرة ، حين تمكنت من إلغاء مليونية الامس و نفذت الإلغاء بفعالية مدهشة . و هذا يؤكد أن للشارع قيادة موحدة و فاعلة ، على عكس ما كانت تتوهم السلطة الانقلابية و يتخوف بعض الحادبين على الثورة ، و يتقول كثير من المتخاذلين و المتآمرين من محللي الشراكة و الاستراتيجيين المزعومين الذين يرون أن

وجود العسكر في السلطة قدرا الهيا لا فكاك منه .
تصعيد اليوم غير المسبوق في تكتيكات و آليات العنف ، يأتي ردا مباشرا على ما أفصحت عنه لجان المقاومة من قدرة على تنظيم شارعها و التحكم به ، و تأكيدا جديدا على انكشاف الانقلاب سياسيا و استحالة تعويمه ، و مواجهة لاقتراب بعض قوى الحرية و التغيير من موقف الشارع في مبادرة تغلق الطريق أمام أي انفراج يبحث عنه الانقلابيون .
المطلوب هو فضح هذه التكتيكات الجديدة ، و وضع التكتيكات المضادة لها موضع التنفيذ ، و عدم الانجرار للعنف و المحافظة على السلمية مهما كان الثمن ، لأن كل ما يقوم به الانقلاب الآن من محاولات الهدف منها جر المتظاهرين للعنف ، حتى يتمكن من الانتصار عليهم في ملعبه الوحيد الذي يعرف كيفية اللعب فيه . فالسلمية حتما ستهزمه و تجعله جزءا من تاريخ لن يتكرر في مستقبل بلادنا ، لأن مصير هؤلاء الانقلابيين هو مزبلة التاريخ ،ليغلق شعبنا بعدهم باب الانقلابات و يبني دولته المدنية الانتقالية ، المؤسسة لتحول ديمقراطي مستدام .
و قوموا إلى ثورتكم يرحمكم الله!!
٢٠٢٢/١/١٣

عنف المرعوب لن يحقق له المطلوب!!

الوحش يقتل ثائرا
و الارض تنبت الف ثائر
يا كبرياء الجرح لو متنا
لحاربت المقابر
فملاحم الدم في ترابك
مالنا فيها أواخر[٢٧]

تماماً كما توقعنا ، توسعت عصابة الإنقلاب العسكري في قمعها و امعنت في استخدام العنف المفرط . حيث مهدت له بالتوسع في تلفيق التهم للثوار و خطفهم و الإدعاء بأنهم قتلوا عميد الاحتياطي المركزي ، مع تلفيق تهم تعاطي المخدرات للمقبوض عليهم من المتظاهرين . كذلك وسعت من هجومها على أجهزة الإعلام لإخفاء الحقيقة ، و ألغت ترخيص الجزيرة مباشر حتى تنفرد بالجماهير و تصطادهم بالرصاص الحي بعيدا عن التوثيق . و اليوم السابع عشر من يناير ٢٠٢٢م ، ابتدرت العصابة عبر الاحتياطي المركزي هجومها على الثوار بالرصاص الحي مباشرة دون حتى استخدام للغاز المسيل للدموع ، ليرتقي شهيدان في الخرطوم ، مع وجود عدد مهول من الإصابات ، في

٢٧ الشاعر : محمود درويش

استخدام واضح لأسلوب الصدمة التي بشر بها بعض الإسلاميين في قروباتهم على الواتساب . و بالطبع النظم الشمولية تقرأ من نفس الكتاب و لا تتعلم شيئاً . فاسلوب الصدمة استخدم في فض اعتصام القيادة و كانت نتيجته مزيدا من الوحدة و التحدي ، و القتل المستمر و الاستهداف المباشر للثوار الذي يسبقه رصد واضح ومتابعة مؤخرا ، لم يوقف سيول الجماهير . فإرتقاء خمسة وستون شهيدا من تاريخ الانقلاب الكاشف حتى الآن ،لم يمنع الجماهير من السيادة على شوارعها و لا منعها من فرض إرادتها على الإنقلاب ، و تحطيم حالة طوارئه التي أصبحت حبرا على ورق ، و منعه من تكوين حكومته و إفشال كل مناوراته لتعويم نفسه . كما لم يمنع الجماهير من إفشال محاولات المجتمع الدولي لتعويم الانقلاب و آخرها محاولة فولكر الماثلة التي مصيرها هو الفشل ، لأنها تأتي من ممثل الأمين العام الذي انحاز للانقلاب و دعم اتفاق شرعنته بين رئيس العصابة و د . حمدوك . فمن يشرعن الانقلاب لا يمكن أن يكون مسهل و لا وسيط ، بل طرف اصيل في الصراع ، لا يجب أن تنجر القوى الوطنية لأحابيله و هو ذو تاريخ معروف في تعويم الأنظمة الشمولية .

من المهم التنويه إلى أن عودة المدن الإقليمية للمشاركة بشكل واسع في الحراك كما حدث اليوم ، أمر ضروري لتخفيف الضغط على ثوار العاصمة القومية ، خصوصا بعد وضوح أن قوات العصابة المستخدمة في قمع التظاهرات في العاصمة بدأت تشعر بالانهاك من الاستعداد المستمر ، و أن هناك محاولة لدعمها بقوات من الأقاليم ، مع التوسع في تجييش مليشيات نظام الإنقاذ مجدداً .

كذلك لا بد من ملاحظة أن العصابة الحاكمة المكشوفة سياسيا و التي ليس لديها أي مشروع تقدمه للشارع الثائر ، بدأت تنكشف أمنيا عبر سلوكها المسعور و تجاوزها لكل الخطوط الحمراء ، و ارتكابها لجرائم ضد الإنسانية ، من اغتصاب و استهداف مجتمعات بعينها و إتلاف و سرقة ممتلكات الجماهير و القتل المباشر للمتظاهرين السلميين . فتحول رجل الأمن للجريمة المنظمة الواسعة يعني فشله حتما في القيام بواجبه و تخليه عنه ،ليتحول من رجل امن إلى مجرم ، و يحول جهازه من جهاز نظامي إلى مليشيا تابعة لقيادة عصابة منظمة .

و المتوقع هو أن يزيد الانقلاب من الإفراط في استخدام العنف ، و توسيع دائرة الاعتقالات ، و أن تتسع دائرة تلفيق التهم للمتظاهرين الثوار ، لتشمل كذلك القوى السياسية الرافضة للتعاطي مع الانقلاب أو التفاوض معه ناهيك عن تعويمه . لذلك لا بد من عمل حملة واسعة تقودها مؤسسات ، تبدأ من المحامين الوطنيين السودانيين ، و تصاحبهم جمعيات حقوق الإنسان المحلية و الدولية .

بالإضافة إلى ذلك ، لا بد من إعادة النظر في تأمين المواكب ، و تفادي الاعتقال كل ما

كان ذلك ممكناً .
أيضا لا بد من بدء الإضرابات المتدحرجة . و هذا دور تجمع المهنيين و لجان تسيير النقابات . و امتحان بعض إجراءات العصيان المدني ضروري أيضاً . و التأخر في بدء هذه التكتيكات ، يجعل الانقلابيون يستميتون في تعميم إجراءات الضغط على المواكب لافشالها ، بالتوسع في تلفيق التهم ، و التوسع في القتل و استهداف الناشطين ، الذي بدأ الحديث حول أن بعضهم شهود على جريمة فض الاعتصام و أن استهدافهم بالقتل ليس لإضعاف الحراك فقط بإعتبارهم قادة فاعلين ، و لكن لتغييب الشهود أيضاً .
كل ما تقدم يؤكد إفلاس الانقلاب ، كما يؤكد حالة الانسداد السياسي التي يعيش فيها و التي يجب تعميقها بإفشال محاولة الأمم المتحدة لتعويمه و فك العزلة عنه مجدداً ، و كذلك يؤكد حالة الرعب من السقوط الحتمي التي يعيشها . فالمجد لشعبنا الذي هزم السيف بالدم ، و قهر الطغاة بفك الريق هتاف .
و قوموا إلى ثورتكم يرحمكم الله!!
٢٠٢٢/١/١٧

المجتمع الدولي في ورطة، فاشل في تعويم الانقلاب!!!

مشت الشوارع ضي
الليلة شن بتسو
يا مستبد قول لي[٢٨]

الناظر للأحداث و تطورها في بلادنا ، يجد أن المشهد السياسي يؤكد يوما بعد يوم الفشل المزمن للانقلاب العسكري في التحول إلى دولة و مؤسسات تفرض الأمر الواقع على الشعب السوداني . فحتى هذه اللحظة الانقلاب مجرد عصابة حاكمة تشرع و تنفذ و تسحل و تغتصب ، و لكنها فاشلة في اكتساب أي شكل من أشكال المشروعية أو حتى المؤسسية . فهي فشلت في تكوين حكومتها و اضطرت لتكليف وكلاء الوزارات المعينين لإجازة الميزانية السنوية ، و تجاهلت حتى وزير ماليتها منتحل شخصية الوزير بعد حل حكومته ، و هي كذلك لا تملك جهازا تشريعيا و تصدر تشريعاتها غير الدستورية عبر أوامر أو فرمانات ، يصدرها رئيس العصابة الذي لا صفة دستورية تخوله حق التشريع بالأساس . اما السلطة القضائية فهي برغم عدم استقلاليتها و تبعيتها لنظام الإنقاذ ، فهي بدأت تنقسم على ذاتها و يخرج من بينها الشرفاء محتجين على ما يحدث من

٢٨ الشاعر : محجوب شريف

جرائم ترتكبها السلطة ، و كذلك شرفاء النيابة سطروا احتجاجهم في بيان .
لكن أكثر ما يؤكد مأزق الانقلاب هو تحرك داعميه الاقليميين و الدوليين . فتحركهم المحموم ، يعكس مدى مأزق الانقلاب و مدى فشله في تثبيت نفسه كسلطة أمر واقع .
فمن يلا حظ الأحداث خلال اليومين الماضيين فقط يجد ما يلي :
مؤتمر لأصدقاء السودان في السعودية (تجمع الولايات الأمريكية و أدواتها الإقليميين و حلفائها الدوليين) ، و زيارة متوقعة لمسئولة شئون شرق افريقيا الأمريكية للسودان ، و تعيين قائم بالأعمال للسفارة الأمريكية ، و زيارة الوفد الإسرائيلي ، والحديث عن زيارة وفد إماراتي سعودي أيضا بعد وصول الإسرائيليين .
كل داعمي الإنقلاب الآن في الخرطوم للبحث عن مخرج للانقلابيين . و الوسيلة بالطبع هي استخدام ما يسمى بعملية الأمم المتحدة التي يقودها محلل الأنظمة الشمولية و مهبط الاستبداد فولكر ، و الحديث المراوغ القديم الجديد حول إيقاف نزيف الدم و حقن الدماء ، مع الزعم بالوقوف مع التحول المدني ، و مساندة الإفلات من العقاب و الاصرار على مشاركة المجرمين في نفس الوقت!!! بالطبع سوف يواكب ذلك مزيدا من القمع و القتل و انتهاك الحقوق لتبرير الاستسلام ، و للتعبير بحق عن مدى خوف الانقلاب المذعور . و لكن سيواكبه مزيد من التحدي و المسير الصاعد في اتجاه العصيان المدني .
فلأول مرة نرى قضاة شرفاء من الهيئة القضائية يرفضون إجراءات السلطة في بيان معلن و يصمونها بعدم الشرعية ، و لاول مرة كذلك يصدر شرفاء النيابة بيان رفض صريح يصف امر طوارئ رئيس العصابة مانح الحصانات بأنه غير دستوري و أنه يمنع النيابة من القيام بواجباتها . و تحرك شرفاء الأجهزة العدلية ضروري لغل يد العصابة و تهديم جميع أركان سلطتها المزعومة ، فهذه الأجهزة مؤثرة لأن دورها مهم في تحصين الحريات و حماية الحقوق .
و من الراجح أن نبدأ في سماع سيناريوهات التضليل من المجتمع الدولي أو اصدقاء السودان (و هم بالمناسبة نفس اصدقاء سوريا الذين صفوا ثورتها و استبدلوها بتنظيمات الاسلام السياسي المتطرفة العميلة فإنتصر الأسد و حلفائه) . و الاقرب أن يحدثونا عن استبعاد اللجنة الأمنية و استبدالها بعساكر آخرين من عملائهم لتجديد شراكة الدم ، مع منح هؤلاء المجرمين ملاذ آمن و السماح لهم بالافلات من العقاب .
و لكن شعبنا واع إلى أن إراقة الدماء لن تتوقف بالشراكة مع المجرمين بل بإسقاطهم و جلبهم للعدالة . و ان أي سلطة غير سلطة الشعب المدنية الخالصة لن تقود إلى انتقال و فتح طريق للتحول الديمقراطي .
هذا الشعب الجبار العظيم ، بدماء شهدائه الغالية ، الآن يحشر الانقلاب و جميع داعميه في الزاوية ، و يسير بخطى واثقة نحو عصيانه المدني و إضرابه السياسي لإسقاط الانقلابيين و بناء سلطته المدنية الخالصة .

لذلك لا تفاوض ، لا شراكة ، لا شرعية
و قوموا إلى ثورتكم يرحمكم الله!!!
٢٠٢٢/١/٢٠

طعنة في خاصرة الانقلاب!!

جات الحشود من جم
شوف شعبنا اتحزم
الدم قصاد الدم
ما بنقبل الدية

مواكب و مسيرات الرابع و العشرون من يناير ٢٠٢٢م ، محطة فارقة في مسيرة ثورة شعبنا العظيم ، و نقطة متقدمة في طريقه نحو النصر المؤكد . فهي من ناحية أكدت الوجود الفاعل و الوازن للمشاركة الإقليمية بخروج اثنان و عشرين مدينة و منطقة ، و من ناحية أخرى أوضحت فاعلية كبرى لهذه المدن في صنع التغيير . فما حدث بمدينة مدني حاضرة ولاية الجزيرة ، كان خروجا كاملا للمدينة لا لثوارها فقط ، توج الرفض الواسع الذي واكب تشييع شهيدها محمد فيصل شعيرية ، و عزز مبادرة لجان مقاومتها التي طرحت ميثاقا لقوى الثورة لاستكمال ثورتها و عممته للمناقشة . و هذا دلالة على أن هذه الطعنة النجلاء التي سددتها مدني إلى خاصرة الإنقلاب ، ليست حدثا معزولاً ، بل مفردة في سياق لغة وطنية تتشكل بلا مركز لتنتج مركزها الموحد . و هي إشارة إلى صحة التمدد الأفقي للثورة ، و البناء القاعدي لمؤسساتها التنسيقية ، بمستوى يسمح بالمبادرة من اي مكان في إطار التنسيق ، و يكسب الثورة مرونة و حيوية غير مسبوقة . فمبادرة لجان مقاومة مدني حاضرة ولاية الجزيرة ، تعني أن الثورة موجودة و فاعلة في جميع البلاد لا في المركز فقط ، كما تعني بأن لجان المقاومة الممتدة في جميع أنحاء البلاد ، ليست فاعلة و منظمة فقط ، بل منتجة للمعرفة و قادرة على تشكيل الوعي و انتاج المشاريع ، و انها مدركة لدورها القيادي و المؤسس . و بغض النظر عن الاتفاق مع مشروع ميثاقها أو الاختلاف معه ، يصبح مشروعها نقلة نوعية للثورة و قواها ، التي صممت على خلق و توثيق مشروعها الخاص ، تأكيدا لما ابتدرته اللجان نفسها في المركز . و لسنا في حاجة إلى القول بأن الميثاق ، تبنى على أساسه تنسيقية مركزية للجبهة اللازمة لإنجازه من القوى القاعدية في منظماتها المختلفة ، مع المحافظة على السمة التنسيقية المرنة ، و يواكبه وثيقة دستورية جديدة لدولة مدنية خالصة بكل تاكيد .

و في المقلب الآخر ، مازال الانقلاب و قواه في تخبط ، ففي مواكب الامس واصل

وسيلته الوحيدة التي لا يملك سواها ، و قابل المواكب بالقمع المفرط ، ليرتق عدد من الشهداء في الخرطوم و الأقاليم . و هو برغم ذلك فاشل حتى اللحظة في فرض حالة الطوارئ التي اعلنها ، كما أنه أكد فشله في تعيينٍ حكومة و أكتفى بتكليف وكلاء الوزارات بتصريف الأعمال ، كذلك لم يفده شيئاً محاولة الالتجاء إلى إدارة أهلية مصنوعة ، و لا تمكن من كسر إرادة الجماهير بالقتل و الاعتقالات ، و ليس لديه ما يقدمه في الجبهة الاقتصادية المأزومة . و لكن يجب أن ننوه إلى تخطيه كافة الخطوط الحمراء ، بمداهمته منزل الباشمهندسة أميرة عثمان رئيسة منظمة لا لقهر النساء بعد منتصف الليل باكثر من عشرين مسلح لاعتقالها ، دون تقدير لظرفها الصحي الخاص . فالسلوك لا يعكس انعدام القيم فقط ، بل يوضح مدى حالة الخوف و الهلع من مناضلة تعاني من ظروف صحية بالغة التعقيد ، و يؤكد أن هذه العصابة منبتة الصلة و لا علاقة لها بقيم الشعب السوداني النبيل .

بالإضافة إلى ما تقدم ، ما زالت القوى الداعمة للانقلاب في المجتمع الدولي تراوح مكانها و تناور حتى تتمكن من تعويم الانقلاب برغم فشلها . لكن حراكها خلف الكواليس ، يظهر في منابر القوى التي تتمنع و هي راغبة في العودة للشراكة مع العسكريين المجرمين . و نرى ذلك في منابر تقيم ندوات تتقمص دور الحكمة و العقلانية و تدعو للحوار ، و ساسة يزعمون أن المدنية تعني التحالف مع العسكر (كذا و بالحرف الواحد!!!) ، و آخرون يؤكدون أن الاستسلام للانقلابيين (يسمونه التسوية للدلع) هو الوسيلة الوحيدة لحقن الدماء ، و يرغبون في أن نرسل رسالة للمجرمين بأننا سنستسلم كلما قتلونا أكثر ، و سنتخلى عن دماء شهدائنا .

رد الشارع السوداني العظيم على كل هؤلاء هو مزيدا من الصمود ، و مزيدا من الشهداء ، و مزيدا من الوحدة عبر ميثاق موحد و قيادة تخرج من وسط الجماهير ، شعارها واضح لا تفاوض و لا شراكة و لا مساومة و لا شرعية .

و قوموا إلى ثورتكم يرحمكم الله!!!

٢٠٢٢/١/٢٥

اين دعاة التطبيع مع إسرائيل؟!!

(١)

المتأمل للساحة السياسية السودانية ، يلحظ أن هناك غيابا تاما لدعاة التطبيع مع دولة الاحتلال الصهيونية ، الذين نشطوا نشاطا واسعا ايام التطبيع الذي فرض على شعبنا عبر الابتزاز من قبل إدارة الرئيس الأميركي السابق ترامب . حينها طفق المطبعين يحدثوننا عن عدم وجود أي عداء بيننا و بين كيان الإحتلال ، و عن الدولة الوديعة الديمقراطية التي لم يسبق أن اعتدت علينا ، و عن موقفنا الآيدلوجي من هذه الدولة النموذجية المفترى عليها ، و عن فائدة التطبيع مع هذه الدولة المتقدمة تكنلوجيا و خصوصا في مجال الزراعة . و الان و خلال فترة وجيزة من التطبيع و خصوصا في هذه الأيام ، أصيب هؤلاء المطبعين بهاء الصمت و ادركهم صمت القبور ، و حق لهم ذلك لأن موقف دولتهم النموذجية مما يحدث في السودان مخزي و لا يمكن الدفاع عنه ناهيك عن تسويقه . و في عجالة سنرصد بعض مخازي هذا الموقف .

(٢)

دعمت دولة إسرائيل انقلاب عصابة اللجنة الأمنية بوضوح ، حين استقبلت ممثليه من العسكريين في تل ابيب ، و حين تتابعت وفودها لزيارته في زيارات بعضها معلن و الاخر سري . و هي لم تكتف بعدم اعلان موقف سياسي مرائي داعم للتحول الديمقراطي دون إدانة حتى للانقلاب ، بل استنكفت القيام بمثل هذا الاستهبال السياسي الذي تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية و بعض وكلائها في المنطقة ، و برزت كداعم معلن للانقلاب العسكري و للجنة الأمنية لنظام الإنقاذ ، الذي جسرت معه دولة الاحتلال منذ فترة طويلة أعقبت اختراقها له و العمل بأريحية بين منسوبيه من تجار الدين ، حيث اتضح ذلك من الغارات الدقيقة التي كانت تنفذها إسرائيل ضد قوافل الأسلحة المرسلة لحماس في الشرق ، بل و ضد مصانع السلاح داخل العاصمة الخرطوم نفسها . و إسرائيل كدولة احتلال ، لا ترى في الاحتلال و قهر الشعوب و نهب ثرواتها مشكلة ، لم تجد ما يمنعها من دعم انقلاب عصابة تقهر شعبها ، طالما أن ذلك يحقق مصالحها ، و هذا أمر منطقي في سوق نخاسة السياسة الإمبريالية . لكن المدهش هو صمت دعاة التطبيع السودانيين ، الذين لم نسمع لهم صوتا واحدا يحدثنا عن هذه الدولة الديمقراطية داعمة الانقلاب العسكري ، و مؤيدة قهر الشعب السوداني ، كأول هدايا التطبيع معها .

(٣)

قدمت إسرائيل دعما عينيا للانقلاب و لم تكتف بالدعم السياسي فقط ، و تم تاكيد

ذلك من عدد من الباحثين ، الذين أكدوا بأن المياه الملونة الغريبة التي تستخدمها قوات عصابة الإنقلاب العسكري في السودان ، هي مواد تنتجها مصانع إسرائيلية ، و سبق أن استخدمتها دولة الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني المقاوم ، أثناء انتفاضاته المتعددة ، و هي مياه تساعد في رصد المتظاهرين لأن ازالتها صعبة ، بالإضافة لما تسببه من ضغط عليهم لسوئها و غموض ما تحتويه من مواد كيميائية . فوق ذلك و بالإضافة اليه ، قدمت إسرائيل للانقلاب الدعم التكنولوجي المطلوب للرصد و المتابعة . و هذا ما أكده الصحفي الاستقصائي النابه عبدالرحمن الأمين حين أوضح كيفية استخدام التقنية التي تحدد الأوجه و ترصد الناشطين ، و هو أمر يفسر كيفية انتقاء الشهداء لقتلهم ، و يبين أن الاحتلال الإسرائيلي شريك اصيل في قتل شهدائنا . و يضاف إلى ما تقدم التصريح الاخير المنسوب لنائب رئيس العصابة ، و الذي أكد فيه بأن إسرائيل قد امدتهم و مازالت تمدهم بوسائل قمع و فض المظاهرات ، أي أنها شريك اصيل في قمع شعبنا و قتله ، كعربون للتطبيع الذي بشرنا به دعاة التطبيع . و بكل أسف لم نسمع واحدا منهم يدين هذا السلوك العدواني البشع . و لا يفوتنا أن ننوه إلى أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي ثبت بأنها تقدم مثل هذا النوع من الدعم حتى هذه اللحظة .

(٤)

منذ بداية عملية التطبيع الابتزازية ، و بإستثناء لقاء رئيس وزراء دولة الاحتلال الإسرائيلي بقائد عصابة الإنقلاب برهان في عنتبي ، جميع الوفود المتبادلة بين البلدين هي وفود عسكرية امنية ، في دعم واضح المكون العسكري الانقلابي من قبل الكيان المحتل ، و تفريط أوضح في السيادة الوطنية من قبل العصابة الحاكمة في السودان . فالواقعة الافتتاحية التي رشح بأن رئيس العصابة قد أكل فيها مع زعيم دولة الاحتلال - ربما بغرض التأكد من أن الأخير بشر يأكل الطعام و يمشي في الأسواق و يتزوج النساء ، أو ليصبح بينهما ملح و ملاح- أعقبها زيارة لوفود عسكرية سودانية مكونة من ممثلي القوات المسلحة و الجنجويد ، و وفود عسكرية أمنية إسرائيلية ركزت على زيارة التصنيع الحربي ، و تم تمليكها اسرار الصناعات العسكرية السودانية بكل تاكيد ، و تعزيز معلوماتها عن التعاون السابق بين الإنقاذ و لجنتها الأمنية مع دولة إيران في هذا النوع من الصناعات . و لم نسمع بكل أسف اعتراضا واحدا من دعاة التطبيع على هذا الانتهاك المزعج من دولة لم تجز اي هيئة تشريعية شرعية اتفاق التطبيع معها حتى هذه اللحظة . و لسنا في حاجة للحديث عن الأثر السلبي لمثل هذا عمن التطبيع الأمني و العسكري و سوء مردوده على بلادنا ، فجميع العسكريين و الأمنيين السودانيين يجمعون على بشاعة ما سيترتب عن هذا التعاون على أمن بلادنا القومي .

(٥)

التعاون في إطار مدني الوحيد الذي رشح عن الزيارة العسكرية الأمنية الأخيرة ، هو الحديث عن دعم منشأة زراعية مملوكة لقيادة الجنجويد في غرب ام درمان بمساحة مائتي فدان . و هو إن صح ، يؤكد الطبيعة العدوانية لدولة الإحتلال ، التي قررت دعم استثمارات الأسرة الحاكمة الجديدة في السودان (آل دقلو) ، باعتبار أن أسرة زعيم العصابة غير داعمة لاحتلاله الداخلي للبلاد و أصدر الكثير من منسوبيها بيانات معارضة للانقلاب . و دعم قيادة الجنجويد زراعيا من قبل وفد امني عسكري اسرائيلي فوق أنه عجيب ، فإنه يؤكد سعي الاحتلال لتثبيت اقدام الاستعمار الداخلي ، و تقنين تمدده في القطاع الزراعي الحيوي ، بعد أن تمكن من نهب الذهب بمساعدة مرتزقة فاغنر الروسية ، و ذهب عريضا في بيع المرتزقة للمشاركة في حرب اليمن . و هذا يوضح لماذا لن يستفيد الشعب السوداني من التعاون في المجالات المدنية مع دولة الاحتلال الإسرائيلي . فهذه الدولة بطبيعتها العدوانية كمركز متقدم للاستعمار الحديث في المنطقة ، لن تدعم سوى جلادي الشعوب سواء أكان ذلك في المجال التكنولوجي أو الزراعي . و الواضح هو أنها ستدعم الانقلابات العسكرية ، لأن السياسة الاستعمارية الجديدة القديمة ، هي دعم هذه الانقلابات . فموجة الانقلابات العسكرية الأخيرة في افريقيا في غينيا و مالي و السودان و بوركينا فاسو ، و رد الفعل الضعيف من قبل المجتمع الدولي عليها ، يؤكدان بأن الاستعمار الحديث قد استيقن من استحالة فرض إرادته و استمرار نهبه لشعوب القارة دون تشجيع و دعم الانقلابات العسكرية ، التي تسمح بصعود جنرالات ضعفاء تجاه الخارج و متجبرين على شعوبهم ، ليلعبوا دور الكمبرادور و ينزحوا ثروات هذه الشعوب لمصلحة الاستعمار مقابل بقائهم في السلطة .

و مؤدى ما تقدم أعلاه ، هو ثبوت أن دولة الاحتلال الإسرائيلي التطبيع معها ضد مصالح الشعب السوداني ، و أن سلوك هذه الدولة عدواني داعم للانقلابات العسكرية و لأعداء الشعب السوداني قتلة شهدائه و ناهبي موارده الاقتصادية . و هو عبارة عن وقائع صرفة طازجة و بادية للعيان ، حتى لا يحدثنا دعاة التطبيع عن آيدلوجيا أو عن مواقف متحجرة . فهل نسمع دفاعا و لو خجولا عن دولة الاحتلال الاستعمارية و التطبيع معها؟

على شعبنا الوعي بأصدقائه و أعدائه ، لتحديد مستقبل علاقاته الخارجية دون تردد في زمان قريب يعقب النصر .

و قوموا إلى ثورتكم يرحمكم الله!!!

٢٠٢٢/١/٢٦

وحياة الشعب السوداني
في وش المدفع تلقاني
قدام السونكي ح تلقاني
و انا بهتف تحت السكين
الثورة طريقي و أيامي
معدودة و تحيا الحرية[٢٩]

الثلاثين من يناير ٢٠٢٢م اتت المواكب مضمخة بدماء الشهداء أيضا ، حيث ارتقى عدد منهم في العاصمة ، لأن عصابة الإنقلاب مصرة على الاستمرار في قتل الثوار ، تكريسا لافلاسها و خلو وفاضها من أي حلول ، و تأكيدا لعدائها للشعب و حقه في التعبير عن موقفه و حكم نفسه بنفسه . كذلك تاكد المؤكد من سيادة على الشوارع ، و من حضور متميز للاقاليم و انضمام العديد منها للحراك في الشرق و الغرب و حتى الأراضي المحررة من سلطة اللجنة الأمنية للإنقاذ ، في رسالة واضحة ألا عودة عن الثورة و الا استسلام للانقلاب و سلطته .

لكن سبق ذلك و واكبه محاولات متعددة و حملات مستمرة لضرب معسكر الثورة و قواها و اضعافها ، تمثلت في نشاط محموم معاد للثورة في ثياب تتدثر بالحكمة و تهاجم قوى الثورة بدلا من تركيز فعلها الثوري المزعوم ضد الانقلاب و محاولات تعويمه . و من ذلك الحديث حول أن فولكر لم يوفر مناخ الحوار لانه لم يوقف القتل ، و كأن المذكور محايد و لم يؤيد تعويم الانقلاب عبر اتفاق حمدوك و برهان . و المقصود من ذلك هو ترويج للحوار و قبول للتفاوض من حيث المبدأ مع الانقلابيين ، بالتضاد و التناقض المباشر مع لاءات الشارع التي تبدأ بلا تفاوض . و يأتي في نفس السياق الهجوم على لجان مقاومة مدني التي رفضت مقابلة فولكر و توجيه الاتهام لها بالقصور في فهم المعادلات الدولية و بضربها عزلة على نفسها ، و تصوير المجتمع الدولي و كأنه مؤسسة خيرية لا دول لديها مصالح السائد منها استعماري و منحاز ضد مصالح شعبنا . و ذلك في تجاهل تام للحقائق الآتية :

١- الامم المتحدة و ممثلها فولكر لا يعملون الآن وفقا لفحوى القرار رقم ٢٥٢٤ لدعم الانتقال الديمقراطي ، لأنهم تحولوا إلى الدعم الصريح و المعلن للانقلاب بدعمهم لاتفاق حمدوك و برهان في نوفمبر الماضي المشرعن للانقلاب . و الامين العام للامم

٢٩ الشاعر : محجوب شريف

المتحدة ، دعم الاتفاق و هدد الشعب السوداني بكارثة في حال عدم دعمه لهذا الاتفاق المبني على قرارات بيان انقلاب ٢٥ اكتوبر٢٠٢١م . لذلك القول بأن يونتاميس تعمل على أساس القرار المذكور أمر يكذبه الواقع .

٢- رئيس البعثة الذي طرح عملية وليس مبادرة و يدعي بأنه مجرد مسهل ، يقول بوضوح أن الانقلابيين هم جزء من عمليته ، و لا ينطلق من مدنية الدولة الخالصة كأساس يجب أن يتم الانطلاق منه إذا كان هناك جدية في دعم الانتقال الديمقراطي فعلاً .

٣- رئيس البعثة يعمل علنا ضد شعارات الشارع السوداني التي أكدت على أنه لا تفاوض و لا شراكة و لا مساومة و لا شرعية ، فكيف يمكن التعاون مع هذه البعثة و على اي أسس يبنى مثل هذا التعاون؟

٤- لم تقل البعثة ابدا أن إسقاط الانقلاب أولوية لها و لا إقامة الحكم المدني ، و ليس لديها أي تصور غير الشراكة مع العسكريين المجرمين . و هي طارحة مشاورات لا إسقاط للانقلاب!!

٥- مساندة الأمم المتحدة للانقلاب ليست كلام مرسل بل تصريح موثق من الأمين العام لهذه المنظمة دعم اتفاق تعويم الانقلاب ، بل و هدد الشعب السوداني في حال عدم قبول الشراكة مع الانقلابيين .

٦- لجان المقاومة ليست دولة حتى يفرض عليها التعامل مع المنظمات الدولية . فموقفها معلن و موثق و لا شئ يلزمها بالتعامل مع المنظمات الدولية ، بل هذه المنظمات التي تتدخل في الشئون الداخلية للسودان من مواقع منحازة لمصالح الدول الاستعمارية ، هي التي تسعي لفرض مصالحها على هذه اللجان الراغبة في المحافظة على استقلاليتها و على سيادتها الوطنية . و مواقف الأحزاب الوطنية غير ملزمة بالطبع لهذه اللجان ، و لهذه الأحزاب تقديراتها الذاتية عند قبولها للتشاور مع ممثل المنظمة الداعمة لتعويم و شرعنة الانقلاب .

٧- بعثة الأمم المتحدة لا تجري مشاورات معلقة في الهواء ، بل إن مشاوراتها تجري في ظل راي معلن لها أصدره أمينها العام و كرره رئيس بعثتها مرارا و عززه بممارسته و نشاطاته غير الإيجابية ، و دعمته تحركات الدول الاستعمارية المؤثرة في مجلس الأمن التي دعمت اتفاق حمدوك و برهان المشرعن للانقلاب و منها الولايات المتحدة الأمريكية و دول الاتحاد الأوروبي .

الامم المتحدة مازالت تبحث عن طريق لتعويم و شرعنة الانقلاب ، و رفض لجان المقاومة التشاور مع رئيس بعثتها و تمترسها هو السبيل الوحيد للضغط عليها للعودة إلى الانحياز و لو شكلا لموقف الشعب الرافض للانقلاب ، و للتوقف عن محاولاتها الضارة الداعمة

للانقلاب و الراغبة في تثبيت سلطته مع شريك مدني تابع للعسكريين كما كان في الفترة السابقة .
لذلك موقف لجان مقاومة مدني موقف صحيح ، و من المستحسن أن يعمم على بقية لجان المقاومة ،لتصبح هي الشارع الذي يمنع محاولة الأمم المتحدة و ممثلها تعويم الانقلاب الذي يضعف يوما بعد يوم تحت ضغط هذا الشارع .
يسير الهجوم على لجان المقاومة اعلاه ، جنبا إلى جنب مع الهجوم على الحزب الشيوعي الذي رفض الاجتماع مع قوى الحرية و التغيير ككتلة موحدة و اتهامه باليسارية الطفولية و رفض وحدة قوى الثورة ، دون توضيح كيف يمكن تصنيف هذه الكتلة ضمن قوى الثورة و هي رافضة لنقد تجربة شراكتها مع العسكر في الفترة السابقة ككتلة ، و بعض قواها مستمرة في الشراكة مع الانقلاب الحالي و تجلس في مجلس سيادته بالتعيين وفقا لقرارات الإنقلاب ، و رئيس أكبر احزابها يعمل كمحلل للانقلاب و مشرعن له و حليف صريح للانقلابيين ، و قيادي معروف في أحد أحزابها الأساسية يكرر لأجهزة الاعلام دون كلل بأنه مع الشراكة مع العسكريين و ضد الشراكة مع الانقلابيين فقط .
ألا يجدر بقوى الحرية و التغيير أن توحد نفسها اولا كقوى ثورية رافضة للشراكة مع العسكر و موحدة ضد الانقلاب قبل أن تطلب من الحزب الشيوعي أو لجان المقاومة الجلوس معها ، حتى تكتسب الحد الأدنى من المصداقية الذي يسمح بتصنيفها كقوى ثورية؟ و هل مطلوب من الحزب الشيوعي أو لجان المقاومة أن تتوحد مع هذه القوى التي يذهب جزء رئيس منها في اتجاه تعويم الانقلاب و الشراكة المعلنة معه؟ و ما هذه الوحدة العجيبة و ضد من هي و ما هو مشروعها الثوري القائم على تعويم الانقلاب و الشراكة مع العسكريين؟
الخلاصة واضحة ، معسكر الثورة هو الشارع بلاءاته الثلاثة ، و من أراد الإنضمام اليه عليه أن يخلع رداء الشراكة مع العسكر و التحالف مع شركائه ، و يأتي إلى الشارع ليصبح جزءا منه . و هذا موقف وطني و ليس يساري حتى يصبح طفوليا ، لانه يدعو لوحدة الشارع الوطني لا وحدة قوى اليسار ، و يطلب وحدة على أساس مصالح الشعب بعيدا عن المناورة و الالتباس و محاولات تعويم الانقلاب و إسقاطه في نفس الوقت .
و قوموا إلى ثورتكم يرحمكم الله!!
٢٠٢٢/١/٣١

هزيمة الشارع المصنوع أمام الحقيقي!!!

يا تو رصاص ما عقبو خلاص
ياتو محن تمحى الإحساس
لما يكون في الساس والراس
يا تو زمن دام للانجاس[٣٠]

مليونية السابع من فبراير ٢٠٢٢م ، و الشوارع تؤكد ان المبادرة مازالت بيدها ، و ان موقفها لن يتغير ، و ان مخزونها البشري صامد و مستعد للتضحية ، و ان اقاليمها مازالت تساند عاصمتها و ان ثوارها هم في مدني او الخرطوم . رباطة جأش ووضوح رؤية و رفض للمساومة و للحوار الذي يعيد انتاج الأزمة . اكدت الشوارع في شعاراتها الموقف المبدئي من حوار المسهل فولكر ، الذي مازال يدلي بالتصريحات لأجهزة الإعلام مطالبا الانقلابيين بالكف عن قمع المتظاهرين وإطلاق سراح المعتقلين لتهيئة الجو للحوار ، في أصرار غريب على الدعوة لحوار بين الشعب السوداني وقواه الحية و العسكريين الانقلابين و جنجويدهم . ولا نعلم حتماً كيف يكون الحوار الذي يدعو له السيد/ فولكر ، داعما للتحول الديمقراطي الذي شكلت البعثة التي يرأسها لدعمه وفقا للقرار الصادر من الامم المتحدة لدعم الانتقال الديمقراطي! فالشوارع التي لا تخون و قوى الثورة الحية ، اوضحت و بشكل جلي ألا انتقال و تحول ديمقراطي الا بإسقاط الانقلاب و بناء دولة انتقال مدنية خالصة ، و القوى الحية ممثلة في لجان مقاومة مدني المبادرة و تجمع المهنيين ، رفضت مقابلة فولكر و اكدت ان موقفها معلوم أساسه اسقاط الانقلاب لا التفاوض معه . فالتفاوض يعني ابتداءاً الاعتراف بالانقلابيين باعتبارهم طرفا في الحل في حين انهم هم المشكلة ، كذلك يعني قبولٍ بمبدأ الشراكة مع العسكر بدلا من عودتهم الى ثكناتهم دون قيد او شرط ، ويعني أيضاً دخولا في دائرة المساومة والتنازلات المجانية ، و كل هذا مرفوض من الشارع لأنه يعني تعويم الانقلاب و الاعتراف به و شرعنته ، تماما كما فعل حمدوك في اتفاقه مع برهان بمباركة نفس المؤسسات التي تدعي التسهيل الآن .

والواضح هو ان الانقلابيين أنفسهم ، ليسوا على استعداد للاستجابة لدعوات فولكر الساعية لتعويمهم ، قبل أن يتحققوا من كسر إرادة الشارع عبر العنف ، ليستمروا في السلطة بواجهة مدنية راغبة في مشاركتهم تحت عنوان شراكة تكرس يد العسكريين العليا و تحمي مكتسبات تمكينهم . لذلك واصلوا في مقابلة التظاهرات بالعنف المفرط ، و لم يطلقوا سراح المعتقلين بل واصلوا في عمليات الاعتقال . وفي سياق اصرارهم على

٣٠ الشاعر :محمد الحسن سالم حميد

فرض ارادتهم على الجميع ، لم يكتفوا بالقمع و الاعتقال ، بل أضافوا اليهما محاولة خلق حاضنة سياسية و مقابلة شارع بشارع . فتجميع الادارات الاهلية المصنوعة و شراء الذمم مازال مستمرا ، و تسيير مسيرة هزيلة ضد التدخل الاجنبي لارسال رسائل للمجتمع الدولي دشنت بداية لصنع شارع بديل من قواعد نظام المخلوع البشير معلن و مسنود من القوات النظامية ، و محاولة تعزيز ذلك بتسيير قطار للفلول من عطبرة لم يستطع المسير الا بعد ضرب الثوار و مطاردتهم من قبل العسكريين ، كل هذه الإجراءات رامية لخلق شارع بديل في مواجهة الشارع الحقيقي ، و لكنها تبقى محاولات بائسة مصيرها الفشل الحتمي .

فالسيادة و النصر الحتمي للشارع الحقيقي صاحب القضية و المشروع السياسي الواضح ، و المستعد للتضحية و الرافض للمساومة . و لا يشكك في نصره انحسار لحظي او تراجع في عدد المتظاهرين ان حدث ، لأن جوهر العمل الثوري هو بقاء إرادة التحدي و وضوح الرؤية و إكتمال حالة الوعي مع تعدد وسائل النضال و الصبر ليكتمل التراكم ، في مقابل فشل السلطة في تثبيت نفسها و الاستمرار في الحكم بنفس الصورة التي تحكم بها ، لتتحقق الأزمة الثورية . و الناظر للثورة السودانية ، يجد ان قواها تتقدم بثبات في اتجاه نصرها المؤكد و هو بلا شك قريب .

و قوموا الى ثورتكم يرحمكم الله!!

٢٠٢٢/٢/٨

العنف و القمع الناعم تحديات للهزيمة لا للانتصار!!!

ما بين ليت و لو كل الشوارع سد
هيا بنا نتلم لن نتكي مالم
هذا الوطن ينجم[٣١]

الرابع عشر من فبراير ٢٠٢٢م و الشوارع مازالت تصنع تاريخها و ترفض الاستسلام أو التراجع ، و تقدم الشهيد تلو الشهيد في فداء أسطوري ، و تحاصر انقلاب ٢٥ اكتوبر ٢٠٢١م الكاشف ، و تدفعه لهجوم من مواقع دفاع يائس لانقلاب مهزوم . فالجماهير التي امتلكت زمام امرها و رفضت الانقلاب منذ أول يوم و قاومته ببسالة ، اكدت مجددا انها سيدة نفسها و ان مسيراتها في العاصمة و الاقاليم لن تتوقف . فالناظر لسيل الجماهير في مدني على سبيل المثال ، يستيقن ان هزيمة هذا الانقلاب المنبوذ قادمة لا

٣١ الشاعر : محجوب شريف

محالة . فبعد اكثر من ثلاثة أشهر ،لم ينجح الانقلاب في كسر إرادة الشارع برغم القمع غير المسبوق و القتل الممنهج ، و بالرغم من كل التكتيكات المصاحبة .
فالعصابة التي تحكم عبر الانقلاب ، مزجت ما بين العنف المفرط و القتل في الشوارع ، و القمع الناعم عبر توظيف القانون لاعاقة الحراك و الناشطين ، و الاعتقال السافر للمناضلين و المناضلات ، و فرض الرقابة على الصحافة الحرة و محاولة توجيه سياستها التحريرية و التحكم في استخدامها للمصطلح ، و تحليلها و توصيفها للواقع السياسي .
واصلت عصابة الانقلاب القتل خارج نطاق القانون عبر قوات الجريمة المنظمة المتنكرة في زي قوات نظامية ليرتقي اليوم شهداء أيضا في العاصمة لهم المجد و الخلود ، و وسعت من حملة اعتقالاتها السياسية المتنكرة في زي بلاغات جنائية لتشمل الاستاذ وجدي صالح و المهندس خالد سلك و آخرين ، و تمادت في حالة القمع و تضييق الحريات و طالبت صحيفة الجريدة بألا تصف مجلس السيادة بأنه انقلابي كما يستحق .
و الناظر لهذه الإجراءات التي تستهدف مزيدا من التضييق لهامش الحرية ، يجد أنها مؤكدة لهزيمة الانقلاب لا لانتصاره . فهي من جهة تؤكد عنفوان الثورة التي تراهن العصابة على انحسارها ، و اضطرار قوى الجريمة المنظمة التي تتزيا بزي قوات نظامية للبقاء في حالة استعداد مزمنة لكل هذه الأشهر ، و تصل الى حالة افلاس لا فكاك منها تتشبأ في حالة الهوس بالعنف الناتج عن الفشل في السيطرة على الحراك بالوسائل القانونية . و الاعتقالات المتنكرة في شكل بلاغات ، تهدف الى تشويه الخصوم بما يؤكد الفشل في هزيمة المشروع الوطني الذي تبنوه وفضح العصابة الحاكمة ، و محاولة تكميم الافواه و توجيه الصحافة تعكس خوفا واضحا و جليا من الحقيقة و من يتبناها .
جميع ما تقدم يؤكد ان الانقلاب مازال في موقع الدفاع و الضعف لا موقع الهجوم ، و خطاب قائده في حواره التلفزيوني الأخير يكرس ذلك . فهو لا يملك غير نظرية الطرف الثالث لتبرير قتل عصابته للمتظاهرين ، و لا يجد غير الخطاب الدعائي المضلل و الإدعاءات بتهيئة المناخ لحوار وطني ، و التأكيد بانه لن يسلم السلطة الا الى حكومة منتخبة او متوافق عليها ، أي حكومة يشرف هو على تعيينها عبر انتخابات شكلية ، او يشارك فيها عبر شراكة دم جديدة ، و كلتاهما تحافظان على مكتسبات التمكين و تقننان الافلات من العقاب .
و لا حاجة للقول بأن حراك الجماهير قد تجاوز هذه الهيستيريا القائمة على تفكير رغائبي ، و رسخ اقدامه عميقة في تربة التغيير ، و سارت طلائعه اليوم نحو البرلمان في ام درمان ، في تأكيد أن شرعية دولة الانتقال ثورية تنتقل من الشارع للبرلمان الثوري ، و شايعتها في ذلك جماهير بحري التي عبرت الكبري الى ام درمان و التحمت بجماهيرها . و هذه الجماهير التي انتزعت حقوقها عنوة و اقتدار ، سوف تسعى حتما لهزيمة تكتيكات

تقنين الاعتقالات عبر البلاغات ، و تنادي باطلاق سراح جميع المعتقلين ، و تتضامن مع الكلمة الحرة و توسع هامش الحريات ، لتصبح الحريات سائدة رغم انف العصابة ، و يصبح النصر واقعا معاشا يمشي بين الناس .
و قوموا الى ثورتكم يرحمكم الله!!!
٢٠٢٢/٢/١٤

تنوع التكتيكات في مقابل الصمديه و الجمود!!

أشوف العالم التحتاني هيلاهوب وقف ناهض
و دك عوامد الفوقاني جوه الجب رمى العارض[٣٢]

في السابع عشر من فبراير ٢٠٢٢م ، قررت لجان المقاومة تنويع ادواتها و مفاجأة العصابة الحاكمة بتكتيكات جديدة .
تم قفل شارع المطار من لجان الصحافة و كانت هنالك مخاطبة حتى الساعه الخامسة مساء . و في الحاج يوسف خرجت اللجان ، وايضا في أحياء امدرمان القديمة للتضامن مع قفل شارع المطار ، و كان الحضور على مستوى الأحياء و ليس بشكل مركزي . كذلك كانت هنالك لايفات في شارع المطار ، واشتباكات في الحاج يوسف ، أما أم درمان فكانت هاديه . أيضاً شهدنا اعتصام اليوم الواحد لارواح الشهداء من لجان الصافية ، و طرد القوة المعتدية على حراك الأمس من مدينة عبري .
هذا النشاط يؤكد بأن للجان القدرة على تنويع فعلها الايجابي ، و تطوير تكتيكاتها و توظيف ادوات مختلفة في تراكم صاعد نحو النصر ، كما يؤكد ان العصابة ليس لديها سوى القمع الصريح و استخدام العنف المفرط ، و يضع معادلة الصراع بين القدرة على الخلق و الابداع في اطار التنوع لدى لجان المقاومة ، و العجز المطلق في اطار الجمود و صمدية التفكير و احادية التكتيك لدى العصابة الحاكمة . و النصر حتما للتنوع و الابداع و الفكر الخلاق .
و بالطبع لم تجد العصابة بدا من ممارسة تكتيكها المصاحب للعنف و المكمل له ، و القيام بحملة اعتقالات شرسه اجتاحت بها لجان المقاومة فى جميع الأحياء ، كذلك اعتقلت الثوار بجوار جداريات الشهداء بأستاد التحرير في بحري ، و كثفت اعتقالاتها في الشعبية و المزاد مستعينة بالأمن الشعبي لدولة الانقاذ ، في قراءة بائسة مجددا من نفس كتاب تعليمات الأنظمة المستبدة ، متوهمة ان هذه الحملة سوف تحمي دولتها

٣٢ الشاعر :محمد الحسن سالم حميد

الآيلة للسقوط ، مثل توهم البعض بأن دولة آل دقلو اصبحت حقيقة واقعة و الا سبيل لهزيمتها . في حين ان تمدد دولة آل دقلو بتحالفاتها الداخلية و الخارجية ينقصه البعد الشعبي و التجذر الاجتماعي لأنها لا امتداد شعبي لها وسط أي من الطبقات الاجتماعية . كذلك تعاني من رفض قاطع من قبل مصر التي تعتبرها مهددا لامنها ، و من فهم للعراب الاكبر للمشروع (الولايات المتحدة الامريكية) ، الذي يرى انها غير قابلة للاستمرار و لا يمكن ان تحقق له ما يريد ، و لا ان تنفذ مشروع الهبوط الناعم الذي يراد له ان يخلق دولة تابعة لكنها مستقرة . إسرائيل تفهم ذلك جيدا ، لكنها تحتضن آل دقلو لسببين : اولهما محاصرة النفوذ الروسي ذو العلاقة الوطيدة معهم (بتكليف امريكي طبعا) ، و ثانيهما اختراق الخارطة السياسية عبر قوة مسلحة معزولة لاستحالة التطبيع شعبيا .

صحيح أن العصابة- بما فيها ال دقلو- لن تستسلم دون قتال لأنها ترغب في الحفاظ على مكتسباتها قبل رقابها ، باعتبار انها لم تصل لمرحلة الخوف على الرقاب بعد ، لكن قتالها الآن يجري عبر السلمية التي منعتها من تحقيق اهدافها (وهذه هزيمة في علوم السياسة) ، و ليس بالتحول لملعبها العسكري الذي يمكنها من الانتصار .

المطلوب هو الحفاظ على السلمية ، مع تنويع التكتيكات و الادوات ، و العمل بجد ، لاستكمال تكوين الجبهة القاعدية من لجان المقاومة و تجمع المهنيين غير المختطف و لجان تسيير النقابات و منظمات المجتمع المدني و على راسها اسر الشهداء ، القائمة على أساس تنسيقي وفقا لاعلان سياسي جديد و وثيقة دستورية جديدة لدولة مدنية خالصة .

لترفع القبعات للجان المقاومة و ليستمر التنوع و الاغناء ، فالنصر قادم و الشعب قادر و الردة مستحيلة .

وقوموا الى ثورتكم يرحمكم الله!!

٢٠٢٢/٢/١٨

كسر الطوق الامني و تأكيد الموكد !!

دقت طبول العز
وطنا يهز و يرز
منو الضلمة تفز[٣٣]

العشرون من فبراير ٢٠٢٢ و مزيد من تكتيكات لجان المقاومة و ترسيخ هزائم العصابة الحاكمة . كسرت الجماهير الطوق الامني و دخلت شارع القصر مجددا و كانت في

٣٣ الشاعر : محجوب شريف

محيطه ، فجن جنون قوات الانقلابيين و استخدمت الغاز المسيل للدموع بكثافة غير مسبوقة ، في حالة من الهلع تعكس مدى الفزع و الافلاس الذي تعاني منه العصابة الحاكمة . كسر الطوق الامني و تأكيد امكانية الحضور و التواجد في محيط القصر صاحب الرمزية ، يعني ان الجماهير قادرة على فرض ارادتها على السلطة ، و انها متمكنة من هزيمتها ، و قادرة على دحر اجهزتها الامنية و تأكيد انكشافها الامني ، كما يعني فشل آليات القمع المفرط و الاعتقالات الواسعة غير المسبوقة وسط لجان المقاومة ، و عجزها عن إيقاف المد الجماهيري ، الذي واصل اندفاعه و حقق انجاز كسر الطوق الامني ، في رسالة واضحة تؤكد ان حركة الاعتقالات الواسعة لم تفقده عنفوانه و تصميمه ، و لم تؤثر سلبا على قدرته على تنظيم نشاطاته و انفاذ ارادته .

و هذا بالطبع يؤكد مدى قوة الفعل الجماهيري ذو الجذور الراسخة اجتماعيا ، وسط شرائح و قوى المجتمع الحية وثيقة الصلة بعمليته الانتاجية ، و صاحبة المراكز المنسوبة الى قدرة المجتمع على إنتاج خيراته المادية و إعادة انتاج حياته . و هي قوى تواجه سلطة اساسها الاجتماعي يقوم على التطفل على العملية الانتاجية مثل قيادة قوى الجنجويد ، التي انتقلت من مواقع قوى مرتزقة تبيع بندقيتها لتصبح جزءا اصيلا من الشريحة الطفيلية التي تقوم بنهب موارد البلاد ، مع مواصلتها مهنة الاتجار بالبشر . و هي تعتمد في نفوذها على عصبية قبلية عابرة للحدود ، لا الى طبقة اجتماعية سودانية ، و ثروتها انبنت على التطفل و النهب ، لا على المشاركة في العملية الانتاجية من اي موقع من المواقع . لذلك هي غير متجذرة اجتماعيا ، و تسعى لشراء الادارات الاهلية الضعيفة و المصنوعة و بعض شيوخ التصوف ،لتصنع اساسا اجتماعيا لا تملكه . و تتمتع بدعم اقليمي يصنع لها ثروة و ربما سلطة وفق شروط محددة ، لكنه لا يخلق اساسا اجتماعيا متجذرا ، بل اساسا مصنوعا مبني على الأزمة الاجتماعية .

تحالف هذه المليشيا مع جنرالات الانقاذ الممثلين الأصيلين لراس المال الطفيلي ، يخلق تنافسا على قيادة هذه الشريحة غير المنتجة ، و على السيطرة على عملية النهب و التطفل ذاتها ، و يؤسس للتناقض الثانوي بين الحليفين ، و يفتح المجال للتنافس على محاولة صنع قاعدة اجتماعية ، حتى الان انحصرت في قوى المجتمع الأهلي من قبيلة و طريقة صوفية ، و فشلت فشلا ذريعا في الوصول لقوى المجتمع المدني الحديثة ، و كل الإجراءات المتخذة لخلق منظمات مجتمع مدني موازية او بديلة او حتى منتحلة لصفة قوى المجتمع المدني باءت بالفشل .

و هذا الفشل محصلة طبيعية لضيق القاعدة الاجتماعية للتطفل بحكم طبيعته ، و انكشافه سياسيا و عجزه عن تقديم مشروع سياسي مقبول ، مع غربته عن الواقع و عدم قدرته على اجتراح الحلول ، و ضيق مساحة مناورته التي تضيق قدرته على المساومة و

تقديم التنازلات او حتى قبول الآخر .
لذلك يبقى مخزون قوى الثورة الاجتماعي اوسع و أكثر تجذرا اجتماعيا ، و مشروعها السياسي منتصر بحكم انحيازه الاجتماعي و صناعته للمستقبل ، و يبقي تحويل هذا الانتصار المؤكد لواقع معاش ، و إلي سلطة مدنية لشعب يستحق .
و قوموا الى ثورتكم يرحمكم الله!!!
٢٠٢٢/٢/٢١

النضال مستمر و الشائعات لن توقفه!!!

حليلك بتسرق سفنجة و ملاية
و غيرك بيسرق خروف السماية
في ثالث تصدق بيسرق و لاية
ده أصل الحكاية و ضروري النضال[٣٤]

لم يعد التنويه الى ما تفعله المليونيات و نجاحاتها امرا ضروريا ، لأنها اصبحت حقيقة ماثلة لا جدال حولها ، تماما مثل حقيقة خلو وفاض عصابة الانقلاب سوى من القمع المفرط و الرعب من الحراك . و حراك الرابع و العشرين من فبراير ٢٠٢٢م ليس استثناءا ، من حيث تثبيت تقليد انتصار إرادة الشارع على قمع العصابة الحاكمة و الوصول إلى محيط القصر ، لكن مخاطباته اكدت سير قوى المقاومة في طريق انجاز وثائقها النضالية الأساسية و تمتين وحدتها في طريق الانتصار ، بعيدا عن الركون للشائعات عن خلافات بين جنرالات العصابة في القيادة المفروضة على الجيش و قيادة الجنجويد ، او المزاعم حول عودة د . حمدوك . فالشائعات حول الخلافات بين اطراف العصابة واردة ، لكن طرحها بهذه الصورة المكثفة ، الغرض منه اعلاء التناقض الثانوي على التناقض الرئيس بين الشعب و العصابة ، و خلق حالة من الانتظار السلبي تساعد في احتواء الحراك لتصفيته لاحقا . اما مزاعم عودة د . حمدوك فالغرض منها تمرير محاولات المجتمع الدولي لتعويم الانقلاب و انقاذ الانقلابيين .فعودة د . حمدوك مرهونة بموافقة المجتمع الدولي على عودته . و حتى الان عودته واردة لكن غير مؤكدة ، لأن مشغليه في المجتمع الدولي لا يريدون له عودة تكرر نفس الفشل ، لذلك يسعون لإخراجها في اطار تسوية تعوم الانقلابيين ، لكن فشل الانقلابيين المزمن يمنع ذلك . و في اطار التمهيد لعودة محتملة ، قام الانقلابي برهان في لقائه التلفزيوني الأخير بالتأكيد على انه لامانع

٣٤ الشاعر : محجوب شريف

لديه في العودة إلى ما قبل ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١م ، و هذا يعكس مدى ازمة الانقلابيين و عدم ممانعتهم في نفس الوقت لعودة د . حمدوك مع التيار التسووي في قوى الحرية و التغيير للمشاركة في السلطة من مواقع التبعية .

و في الحقيقة ان عودة د . حمدوك او حتى عودته مع التيار التسووي في (قحت) ، لن تحل مشكلة العصابة الحاكمة ، لأنه جرت مياه كثيرة منذ حدوث الانقلاب الكاشف في اكتوبر الماضي ، منها اصطفاف و فرز جديد لا يمكن تجاوزه ، و خارطة سياسية يصعب إعادة صياغتها و قلب معادلتها ، و ازمة اقتصادية مستحكمة سببها السلطة ، و دماء عزيزة لشهداء سالت ، و قوى اجتماعية معزولة و مصنوعة تصدرت الموقف ، و عودة واضحة لدولة الانقاذ بكل استبدادها و تعديها على الحقوق و الحريات ، و شارع صامد و اكثر تنظيما مصمما على اهدافه ، يمثل الارادة الفاعلة المحددة لطبيعة المعادلة السياسية ، و الاداة الحاسمة لنجاح أي تسوية سياسية او سلطة تعقبها .

لذلك يصبح السؤال هو ليس من سيحكم او هل سيعود د . حمدوك و التيار التسووي أم لا ، بل كيف سيحكم بديل الانقلاب ان لم يكن قوى الثورة المتسيدة للشوارع ، و ما هو مشروعه السياسي؟ و الواضح هو ان اي قوى او شخص ممثل لقوى يصعد الى السلطة في الوقت الراهن ، مصيره الفشل إذا لم يتبن برنامج الثورة ، لان الشارع سيهزمه تماما كما هزم العصابة الحاكمة الآن الموجودة في السلطة و في موقع الدفاع لا الهجوم كما ينبغي للسلطة الاستبدادية . فالدكتور حمدوك و مجتمعه الدولي الاستعماري فشلا و سيفشلان مجددا ، إذا لم ينصاعا لارادة الشارع ، مهما قدمت لهم العصابة من تنازلات . و هما لا يبحثان بكل أسف عن طريق للاقتراب من الشارع بتقديم تنازلات حقيقية له ، بل يحاولان معا احتواء هذا الشارع لتعويم العصابة الانقلابية ، و إعادة إنتاج الشراكة لتكريس الاستغلال المزدوج و تمرير الاجندة الاستعمارية بالتعاون مع دولة التمكين لتهبيطها هبوطا ناعما . مثل هذا المشروع فشل و سيفشل و الطريق امامه مسدود لان الشارع صاحي .

و قوموا الى ثورتكم يرحمكم الله!!

٢٠٢٢/٢/٢٥

الثورة ثورة شعب
و السلطة سلطة شعب
و العسكر للثكنات
و الجنجويد ينحل[٣٥]

السادس و العشرون من فبراير ٢٠٢٢م ، يوم النقلة النوعية و ساعة الحقيقة . مواكب الآباء و الأمهات الداعمة للثورة تحت شعار « كلنا معاكم» ، هي جهيزة التي قطعت قول كل خطيب . جاءت مؤكدة لشعارها الذي ساد ، بأن الثورة ثورة شعب لا ثورة شباب فقط كما يدعي البعض ، و أن الشباب وقودها لكنهم ليس وحدهم . هم اداتها الفاعلة لأنهم الحاضر و كل المستقبل ، لكنهم يعملون في إطار تقسيم عمل يقوم على قاعدة من كل حسب طاقته . لذلك شاهدنا هذا الجمال الذي يصيب المرء بهاء السكت ، و بدهشة تجعل وصفه عصيا فتضيق العبارة لاتساع المعنى . جاء تقسيم العمل و النضال في رمزية أن الأباء يسيرون و الأبناء يترسون ، و في خروج المسنين أصحاب الامراض و مشاكل الشيخوخة في مقدمة الصفوف و بنفس شعارات الشباب ، مع ترديد عبارات و شعارات الدعم و المساندة . رأينا امهات الشهداء لهم و لهن المجد و الخلود ، و مشت بينهم التنظيمات النوعية كالاتحاد النسائي ، و تكرس مشهد عظيم يوضح ماهية التنظيمات القاعدية و تمددها بين جميع اجيال و شرائح المجتمع .

اكدت المواكب حقيقة كثيرا ما حاولت قوى الظلام اخفائها ، هي ان الثورة اصبحت فعلا اجتماعيا موحدا ، و تقليدا لشعب متماسك يسعى للانعتاق ، و فعل مقاوم لا سبيل الى تبعيضه لدق الاسافين بين شباب الثورة و الاجيال السابقة من آباء و امهات . سقطت مقولات و ادعاءات و دعاية القوى المضادة للثورة ، التي كانت تردد دائماً ان قيادة الاحزاب الثورية المتقدمة في السن تدفع بالشباب الى الموت ، و ترفض التسوية مع العصابة الحاكمة و حقن الدماء ، لأنها لا تدفع الثمن و لا تشارك في الفعل الثوري سوى بالتعنت و دفع البلاد لمعادلة صفرية . و هذه الدعاية التي تبناها عدد من المثقفين حسني النية و قصيري النظر ، سقطت تماما تحت اقدام من اوغلوا في التقدم في السن ، و خرجوا شاهرين هتافهم و فكوا الريق هتاف .

أيضا توارت جميع الإدعاءات بأن الثورة مركزية في جوهرها ، و رأينا مواكب اقليمية داعمة و مؤكدة مثال لها موكب مدني ، في إشارة ملهمة الى ان نسيج هذه الثورة الاجتماعي عميق الجذور ، و أن تمدده ليس مناطقي و لا عمري ، بل طبقي و اجتماعي ، قوامه جميع شرائح المجتمع في مواجهة سلطة راس المال الطفيلي .

٣٥ من هتافات الثوار

لم يكن عفويا ما رايناه من ادهاش في شارع الستين او في غيره من المناطق ، بل فعلا منظما يعكس مدى عظمة هذا الشعب ، و يؤكد ان تنظيم الحراك بلغ مرحلة من النضج و التكامل ، تسمح بتكوين الجبهة القاعدية الموحدة ذات المركز التنسيقي الفاعل ، القادر على قيادة الثورة و التحول الى دولة مدنية خالصة ، تؤسس لانتقال و تحول ديمقراطي و سلم وطيد . فالفعل عالي التنظيم الذي نظم التلقائية و أطر الحراك الثوري ، جاء مواكبا و ممهدا لاعلان المواثيق المتوقع ، و مؤكدا ان لجان المقاومة في اتجاهها لاعلان مشروعها السياسي المتكامل ليست معزولة ، و أن قوى المجتمع الحية بجميع اطيافها تدعمها و كلها معها . و في هذا وضوح كامل و يقين كبير بوحدة مصير الشعب و حتمية وحدته و انتصاره .

و لا يصح بالطبع عدم التنويه الى الاضافة النوعية لشعار الثورة ثورة شعب الذي ظهر في مواكب الآباء و الامهات ، بالتأكيد على وجوب حل الجنجويد ، لان هذا مؤشر على التحول النوعي نحو جذرية المواقف ، و تأكيد شعار المرحلة ألا تفاوض و لا شراكة و لا شرعية . فالانتقال من الحديث عن دمج قوات الجنجويد في القوات المسلحة ، الى التأكيد على وجوب حل هذه المليشيا ، يوضح مدى وضوح الرؤية و وحدة الفكر و الارادة و الرغبة في المواجهة و التغيير الثوري . و مواكبة ذلك لمواكب نوعية ، يعكس مدى نصج الشارع السياسي و اهمية دور التجربة التضالية و الخبرة في بلورة الأفكار و الرؤى المعززة للثورة . و المهم هو عدم التراجع عن هذه النقلة المهمة ، و الاصرار عليها عند صياغة أي ميثاق سياسي ، و اعتبار ان حل و تسريح الجنجويد و كل المليشيات بما فيها الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا لاقتسام الغنائم ، أحد الواجبات الحتمية التي لا غنى عنها حتى يتم الانتصار و تأتي سلطة الشعب . و ذلك يستلزم توضيح ان الشعب المنظم و الموحد في اندفاعته و عند لحظته الثورية ، قادر على حل هذه المليشيات و غير عاجز عن اجبار القوات المسلحة على القيام بهذا الفعل بعد تغيير قيادتها الحالية المفروضة من قبل راس المال الطفيلي . فالتهويل الراهن و الزعم بأن دولة آل دقلو غير قابلة للتفكيك ، يخرج من نفس العقليات التي كانت تنادي بخوض انتخابات ٢٠٢٠ لأن نظام المخلوع البشير و مؤتمره الوطني غير قابل للاسقاط ، و هي عقليات انفضح مدى محدودية افقها و قصور مخيلتها السياسية و عقم أدوات تحليلها .

اليوم هو احد أيام الشعب المجيدة ، لأنه كرس الفرز ، و اكد الاصطفاف الجديد ، و ابرز مدى تجذر الفعل الثوري ، و اكد شرعية لجان المقاومة ، كما اكد توفر الاساس لوحدة القوى القاعدية و جاهزيتها لبناء جبهة التغيير و قيادتها التنسيقية القادرة على قيادة الفعل الثوري المنظم ، و اخرس الأصوات الداعية للاستسلام تحت دعاوى حقن الدماء ، و مهد الطريق لما بعده من انتصارات قادمة حتماً .

و قوموا الى ثورتكم يرحمكم الله!!!

٢٠٢٢/٢/٢٧

انكشاف أمني جديد.. و تقدم جماهيري مضطرد!!

اثنيت بك فهم
وحدو القلم ما بزيل بلم
و على كيفنا ما كيف الرم[٣٦]

اليوم الثامن و العشرون من فبراير ٢٠٢٢م ، عادت الجماهير لتفرض ارادتها على العصابة الحاكمة ، و تتخطى حواجزها الامنية و تصل الى القصر الجمهوري . و للحدث دلالة كبيرة ، تؤكد ان الجماهير قادرة على فرض ارادتها متى ارادت ذلك ، و انها مهما تطورت آليات القمع و استماتت العصابة الحاكمة و قواتها في تعميم حالة القمع المفرط ، ارادتها اعلى من إرادة سلطة الراسمال الطفيلي و فوق كل ما تمتلكه هذه السلطة من سلاح . و هو يؤكد ان التقليل من ارادة الجماهير و قدرتها على الفعل و البحث عن هذه القدرة لدى من يحمل السلاح ، لا يعدو كونه حالة من قصر النظر المزمن تنتاب بعض ممن لا يملكون القدرة على فهم ما يستطيعه الحراك المنظم من فعل . كذلك يعلي من شأن وصول الجماهير الى القصر الجمهوري و دلالته الرمزية ، انه واكب تقدم الحركة الجماهيرية في جبهة و حدتها السياسية ، بإعلان لجان مقاومة الخرطوم ميثاق تاسيس سلطة الشعب ، و هو يشكل اضافة نوعية لوثيقة لجان مقاومة مدني ، تكمل و تضيف و تسمح بالتلاقي على اسس واضحة تؤسس لتغيير مستدام ، قوامه مدنية تكرس سلطة الشعب . ففرض ارادة الحراك في الميدان و انتصاره على قوات الانقلاب الامنية ، يؤكد انكشاف الانقلاب امنيا و عدم قدرته على حماية رمز سلطته ، و اعلان بيان لجان المقاومة لتاسيس سلطة الشعب كسلطة بديلة لسلطة الانقلابيين ، يعني هزيمة العصابة الحاكمة سياسيا و تأكيد موتها السريري في هذه الجبهة . فالمعلوم هو ان الانقلابيين بالرغم من تنفيذهم في أرض الواقع لبرنامج الراسمال الطفيلي عبر حماية مكتسبات التمكين و تعظيم حجم الجبايات و تحويل العلاج لنشاط تجاري و زيادة رسوم الخدمات ، إلا انهم مازالوا غير قادرين على الإعلان عن برنامجهم الذي ينفذونه كمشروع سياسي ، و مازالوا يدعون ان انقلابهم هو مجرد تصحيح لمسار الديمقراطية . و ذلك لأنهم يعلمون بأن برنامجهم هزم منذ انكشاف نظام الانقاذ سياسيا ، كما أنهم على يقين من ان مشروع الشعب السوداني مشروع نقيض لمشروعهم . و لكن هزيمة المشروع الكاملة ، لا تتم سوى بإنتاج المشروع البديل لتصعد سلطته البديلة و تمسك بزمام الامور . لذلك ميثاق تاسيس سلطة الشعب خطوة مهمة جدا ، تسمح بتكامله

٣٦ الشاعر :محمد الحسن سالم حميد

مع المجهودات الأخرى بعد المناقشة و التنقيح ، لإنتاج مشروع بديل يكون بمثابة مقدمة لسلطة شعب ، اكدت جماهيره علو كعبها و قدرتها على فرض ارادتها على الرغم .
و الهزيمة و الانكشاف الامني لسلطة الانقلاب ، لم يمنعها من مواصلة ارتكاب الجرائم و قتل المتظاهرين السلميين خارج نطاق القانون ، حيث ارتقى شهيد بأم درمان ، و واصلت كذلك عنفها غير المبرر في شارع القصر عبر إطلاق القنابل الصوتية بكثافة ، و هذا يكذب الشائعات التي تحاول ان تصور انتصار الجماهير على انه مجرد تنازل من السلطة الانقلابية ، يعكس صراعا بين الجنجويد و القيادة المفروضة على القوات المسلحة .
و الحقيقة هي أن عناصر اللجنة الامنية ، التناقض بينهم ثانوي ، و مشغليهم الاقليميين لن يسمحوا بتطور الصراع بينهم ليصبح تناحري في هذه الفترة الحرجة ، لكن ربما يتخلون عن احدهما لاحقاً . ما يتم الآن من سحب حراسات الجنجويد ، هو مجرد تمويه للإيهام بعمق الخلاف ليس الا ، و جعل الناس في حالة انتظار و ترقب لحل من داخل اللجنة الامنية بدلا من مواصلة النضال .
لذلك من المهم توضيح ان وصول الجماهير للقصر يعكس انكشافا امنيا حقيقيا لسلطة اللجنة الامنية للانقاذ مجتمعة ، و هو يؤكد قدرة الحراك المنظم ، و وهن و ضعف القوى الامنية المستنفرة منذ اكتوبر الماضي و تراجع قدراتها المضطرد امام أصرار الجماهير و صمودها لكل هذه الأشهر . و هذا مؤشر مهم على حتمية انتصار الحراك في المحصلة ، لطول نفسه و قصر نفس قوات القمع مهما تمددت .
و الشاهد على ذلك اتساع حجم المشاركة في مليونية اليوم في المركز و الاقاليم ، حيث شمل الحراك الخرطوم و المناقل و
بورتسودان و الابيض و نيالا و
مدني و كوستي و القضارف .
و الانقلابيون انفسهم يعلمون تماما ان قوتهم لها حدود ، و أن اثر استمرار الاستعداد وسط الاجهزة الامنية و تواتر القمع في مواجهة حراك صامد و مستمر ، هو انهيار حتمي لمعنويات هذه الاجهزة و هزيمتها بالتبعية . و هم يعلمون انهم في اطار عملية عض الاصابع الماثلة سيصرخون أولاً ، خصوصاً و ان الحراك ينحو نحو مزيد من التنظيم و اجتراح الحلول و تنويع الادوات ، و الكل يعلم أن انتصار حراك الجماهير مسألة وقت .
و قوموا الى ثورتكم يرحمكم الله!!
٢٠٢٢/٢/٢٨

كنداكات في ثبات و عصابة تترنح السقوط!!

جربت تسجن ما نفع
جربت تقتل ما نفع
جربت تدفع ما شفع
عرشك خيوط العنكبوت قبال دا هَزَينا ووقَع
الأعتى منو بنا وثبوت[٣٧]

الثامن من مارس ٢٠٢٢م يوم المرأة العالمي و يوم التحية المستحقة للكنداكات و الامنيات لهن بنصر أكيد و تقدم مستدام في وطن حر لشعب سعيد . تزامن اليوم و المليونية زينته مشاركة فاعلة و نوعية هذه المرة من الكنداكات القابضات على جمر القضية و الصانعات لتاريخ و مجد يتخلق بين أياديهن و يؤسس لمستقبل أجمل الأطفال . كانت مخاطبة و مسيرة باشدار ، و جاوبتها عبر المحيطات مشاركة كنداكات ملبورن بولاية فيكتوريا ، و واكبت كل ذلك مليونية اليوم التي واصلت تناغم الحضور الثوري بين المركز و الاقاليم ، و أضافت لتكتيكاتها الضغط على قوى الانقلاب و تحديها و الوصول لمحيط القصر ، مع تسيير مسيرات وازنة في نفس الوقت ببحري و ام درمان ، لاثبات سيادتها على شوارعها و سمو ارادتها فوق إرادة العصابة الحاكمة .

كسر الطوق الامني و الدخول لمحيط القصر ، قابلته قوات العصابة بالقمع كالعادة ، و استخدمت الرصاص المطاطي . في المقابل واصل الثوار حرب استنزافهم و انسحبوا بعد كسر إرادة العصابة و ادواتها ، و تأكيد تمكنهم من الوصول إلى مركز السلطة متى ما ارادوا .

و بالطبع المليونيات ليست معزولة . فنشاطات الضغط على سلطة الانقلاب متعددة الاشكال و متساندة . و منها مقاطعة المغتربين للتحويل عبر النظام المصرفي مما دفع وزير المالية المستدام لاستجدائهم للتحويل عبره ، و منها الفعاليات المانعة للتهريب عبر المقاومة الشعبية ، و منها النداء العاجل المهم الموجه من قبل الضباط المعاشيين الى العصابة يطالب افرادها فيه بالتنحي و تسليم السلطة للمدنيين ، و يؤكد انتماء المعاشيين للشعب و دفاعهم عنه . اكثر من ثلاثمائة ضابط معاشي من مختلف الرتب ، يعلنون وقوفهم بلا تردد مع شعبهم ، في بيان قوي متحدي للعصابة الحاكمة ، في سابقة لم يسجل التاريخ مثلها .

تراكم الافعال و تعدد مسارات النضال و اشكال التحدي ، و ردود أفعال العصابة المتشنجة ، و اندفاعها بعنف أكبر في التبعية للمراكز الاستعمارية المتنافسة ، يعكس

٣٧ الشاعر :محمد الحسن سالم حميد

مدى رعب العصابة و خوفها من شعبنا العظيم ، و يقينها ان سلطتها الى زوال . و في هذا السياق تأتي رحلة زعيم الجنجويد و الوفد المرافق له الى روسيا ، لتاكيد الاستمرار في دعم الكرملين بالذهب المهرب ، بالتنسيق مع عصابة فاغنر التي تعتبر ذراعا غير رسمي للقيادة الروسية ، و قبول انشاء القاعدة الروسية على البحر الأحمر ، في محاولة للحصول على حماية روسية مقابل الدعم المالي عبر نهب خيرات شعبنا ، و توفير ميزات عسكرية و أمنية لها في معادلة الصراع بين الامبرياليات .
كل ذلك بالطبع لن يمنع العصابة من السقوط الحتمي ، ففي مقدمة الصفوف الكنداكات لهن المجد ، و في جعبة شعبنا الكثير المثير من التكتيكات المفعلة للتراكم و المؤدية للعصيان المدني و الاضراب السياسي العام و السقوط الحتمي للعصابة .
حيوا جميعاً المرأة في يومها العالمي و خصوا الكنداكات بالتحية ، و قوموا الى ثورتكم يرحمكم الله!!!
٢٠٢٢/٣/٨

استعراض قوة ام دالة رعب و عزلة!!!

صخرة الاحزان تقيلة
و نحن ما بنملك سوانا
قولي هيلاهوب معانا
من على الشارع نشيلا
سكة العمر الطويلة
ترتى في الجايين ورانا[٣٨]

العاشر من مارس ٢٠٢٢م و الفعاليات النضالية مازالت متواصلة و متنوعة . غضب الشوارع المنظم مازال يسيل مواكبا ، و مازالت العصابة تقابله بالقمع المفرط في العاصمة المثلثة ، ليرتقي شهيدان وفقا لإفادة لجنة الأطباء المركزية . الاصابات تؤكد الاستهداف بغرض القتل لا مجرد التعطيل و الاصابة ، فالتصويب يكون لأماكن حساسة في الجسم تكشف عن سبق أصرار و تصميم لارتكاب جريمة القتل . فوق ذلك واصلت العصابة الحاكمة اقتحام المستشفيات ، و توسيع دائرة الاعتقالات ، في إطار حربها المعلنة على شعبنا ، و ارتكاب مزيدا من جرائم الحرب . و لم يفتها في هذا السياق ، هندسة المجازر و الابادة الجماعية في الاقاليم و تحديداً في منطقة صليعة بجبل مون ، حيث ارتقى سبعة عشر شهيدا أيضاً . كذلك اعتدت العصابة عبر قواتها المشتركة على الباعة المتجولين بالسوق المركزي و قامت بنهبهم ، و احالت السوق لساحة حرب و تخريب و انفلات

٣٨ الشاعر :محمد الحسن سالم حميد

امني ، في مشهد يعكس عدائها لجميع مكونات الشعب و عجزها في آن واحد .
عنف السلطة الانقلابية ، يعكس افلاسا تاما و عجزا عن تحقيق أي اختراق جماهيري لبناء حاضنة اجتماعية للانقلاب ، كما انه يؤكد عدم القدرة على التصدي للحراك المتواصل ذو المخزون البشري و الاجتماعي و التنظيمي ، ضارب الجذور وسط الشرائح الاجتماعية المختلفة . فالحراك اثبت انه قادر على الصمود ، و تمسك بلاءاته الثلاثة ، التي لم ينجح حتى المجتمع الدولي في كسرها لتعويم الانقلاب . كذلك تمكن من تنويع تكتيكاته و ادواته ، و راوح بين المليونيات و المواكب المركزية و غير المركزية ، و التتريس في الشمال و قطع سبل نهب الموارد ، و تطور الآن ليكتسب زخما من اضراب المعلمين الذي يشكل بداية للإضرابات المتدحرجة التي ستنتهي حتماً بالاضراب العام .
و لم تكتف العصابة الحاكمة بالطبع بما ترتكبه من عنف مباشر تجاه الجماهير ، و ما تروجه من دعاية بائسة لن تنطلي على احد في مواجهتها للحراك ، بل اضافت إلى ذلك مسيرة عسكرية ضخمة في صباح العاشر من مارس ٢٠٢٢م في ام درمان ، في محاولة لإرسال عدة رسائل لجهات مختلفة عبر استعراض للقوة . فهي تتوهم ان في ذلك رسالة للشارع لتخويفه و بث الرعب في نفوس افراده ، و رسالة للعسكريين المعاشيين الذين تجرأوا و ارسلوا نداء لزعيم العصابة و عصابته طالبوهم فيها بالتنحي ، و للضباط الوطنيين داخل الجيش لمنع أي محاولات انقلابية بتوضيح مركز القيادة و السيطرة و مدى الاستعداد ، و كذلك رسالة للجنجويد و الحركات المسلحة لإفهامهم بأن مركز الثقل هو الجيش في العملية الانقلابية ، و اخيرا رسالة للخارج لتأكيد ان الجيش هو المسيطر فعليا في العاصمة القومية ، حتى تزول مخاوف المشغل المخابراتي المصري و غيره من المتخوفين من هيمنة الجنجويد . بالإضافة إلى ذلك سوف يستخدم استعراض القوة لترويج الشائعات حول الصراع بين الجيش و الجنجويد ، و توسيع الدعاية المضللة حول مهنية الجيش و ضرورة دعمه في صراعه مع الجنجويد ، لتعزيز حالة الانتظار و التمهيد لأي تغيير شكلي يعيد انتاج الأزمة و يقدم وجوه جديدة لنفس عصابة رأس المال الطفيلي ان استدعى الأمر .
لكن بالحتم فات على العصابة ان استعراض القوة هذا ، يعكس أيضا حالة الرعب و الفزع التي تعيشها ، و يؤكد مدى عزلتها ، كما يؤكد أنها غير مدركة لحقيقة ان الشارع قد كسر حاجز الخوف منذ زمن طويل ، و أن هذا المارد لا يمكن تخويفه بمسيرات استعراض القوة ، لأنه خبر قوته و رأى قدرته على فرض ارادته على المستبدين . يقيننا ان مثل هذه المناورات اليائسة لن تحقق اهدافها و ان شعبنا قادر على هزيمتها و حتماً سينتصر .
و قوموا الى ثورتكم يرحمكم الله!!!
٢٠٢٢/٣/١١

كلنا معاكم و لا للتسوية مع العسكر!!

أحرار و ما اتباع
ما بننكري و ننباع
المجد للسودان
حرا طويل الباع[٣٩]

مجددا في الثاني عشر من مارس ٢٠٢٢م عاد الآباء و الأمهات للشوارع ، في تأكيد لوحدة إرادة الشعب و تصميمه على التغيير ، و عدم المساومة مع سلطة الانقلاب او في دماء الشهداء ، وفقا للشعارات المرفوعة . تزينت المؤسسة بحري بحضور انيق تحت شعار «كلنا معاكم» ، فاضطرت السلطة لإعادة الحاويات لإغلاق كبري الملك نمر . لم تجد سلطة الانقلاب امام التنوع البهي في المؤسسة و التصميم و الارادة ، الا التواري خلف الحاويات . لم يفتها ان الحضور نوعي يعكس كافة شرائح المجتمع ، كما لم يغب عنها ما واكبه من فعاليات و نشاطات و قرارات جماهيرية و فئوية ، حيث كانت فعالية غاضبون بلا حدود في نادي الربيع بأم درمان ، و الاستقالات الجماعية بمستشفى ابراهيم مالك ، و رفض لجان المقاومة لعودة حمدوك و كذلك رفض الحزب الشيوعي لهذه العودة ، باعتبار ان العودة لما قبل ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١م ، هو مجرد تعميق للأزمة و إعادة لإنتاجها .

و الواضح هو ان الانقلابيين مازالوا يراهنون على الخارج ، و دور محور الإمارات في تجسير العلاقة مع التيار التسووي و ممثل المجتمع الدولي و الاتحاد الافريقي في السلطة السابقة د . حمدوك . و في هذا الإطار يأتي الحجيج الأخير الى دولة الإمارات من قبل قيادة الانقلاب و اجهزتها الأمنية ، الذي اعقبه ترويج عن ودائع مالية اماراتية بالبنوك السودانية ، و شائعات حول مرحلة انتقالية جديدة لاربع سنوات يقودها العسكر مع حكومة تكنوقراط ، و امتيازات للإمارات في الفشقة و الميناء ، و السماح للاسلاميين بممارسة نشاطهم مع ابعادهم عن السلطة ، و إعادة هيكلة الجيش وفقا للإرادة المطلقة للقيادة الانقاذية الحالية و دون تدخل للمدنيين ، باعتبارها عملية فنية بحتة ، و تمويل المحور لمستحقات سلام جوبا المالية المزعومة ، مع ضرب القوى الثورية باعتبارها مهدد لاستقرار البلاد و تعرض وجودها للخطر ، مع العمالة لقوى اجنبية!! أي بإختصار ، تثبيت الانقلاب ، و اجبار التيار التسووي في (قحت) على دعمه دون المشاركة في السلطة ، مع عودة حمدوك كواجهة أما رئيسا للوزراء او مجلس السيادة .

و الواضح أن هذا المخطط يقف في الخط المواجه و النقيض لما يريده شعب السودان ، لكنه يعكس تماما توازن القوى و الصراع على المستوى الدولي .

٣٩ للشاعر : محجوب شريف

فحتى هذه اللحظة يحاول المجتمع الدولي عبر ممثله فولكر و ادواته في المنطقة ، فرض تسوية مع الانقلابيين تحمي ادواته المحلية ، من قيادة للجيش تابعة لدولة الانقاذ ، و جنجويد قيادتهم تشكل مع القيادة المفروضة على الجيش ، الذراع الضاربة لراس المال الطفيلي و دولة تمكينه . الامبريالية الامريكية و الروسية معا ، لا خلاف بينهما حول وجوب فرض هذه التسوية ، للحفاظ على دولة التمكين و تهبيطها هبوطا ناعما ، لأنها تحت السيطرة . فالطرفان مستفيدان منها و من وجودها ، و متمكنان من الحفاظ على مصالحهما معها . احداهما عبر الدول التابعة لها في المنطقة ، و الأخرى عبر مليشيا غير رسمية تابعة لقيادتها . و السؤال هو : هل سيستمر هذا التوافق في حال خروج احد الطرفين مهزوما في اوكرانيا؟

العامل الراجح في استمرار التوافق حول السودان من عدمه ، ليس العامل الخارجي في الصراع بين الامبرياليات ، بل ما تواجهه من صعوبات في تمرير خطها السياسي في السودان . فالصراع في اوكرانيا لا ينعكس بصورة ميكانيكية على الصراع في السودان ، لأن النصر فيه لا يعني هزيمة كاملة للطرف المهزوم ليستسلم في معادلة الصراع الدولية ، كما ان هذه الامبرياليات تعمل على أساس استراتيجيات تراعي مصالحها بشكل جيوسياسي ، يسمح لها بالتلاقي مع العدو في اماكن ، بالرغم من وجود صراع ساخن معه في مكان آخر ، تحول الى حرب بالوكالة ، بالإضافة إلى وجوب مراعاة طبيعة الصراع في كل منطقة و شروطه و أطراف معادلته . إذ لا يتصور ان تقوم روسيا في حال انتصارها في اوكرانيا ، بطرد الولايات المتحدة الامريكية مع ادواتها من السودان ، كذلك لا يتصور ان تقوم الولايات المتحدة الامريكية بطرد أدوات روسيا من السودان ، في حال انتصار ادواتها في اوكرانيا عبر منع روسيا من تحقيق اهداف الحرب ، على الاقل بتوفير فرصة حصار روسيا اقتصاديا لبقية الامبرياليات .

و لكن ستنعكس نتائج هذه الحرب الساخنة مباشرة على الادوات السودانية في خارطة الصراع . و الجنجويد هم اول من سيتأثر بها مع قيادات الجيش المشاركة في تهريب الذهب الى روسيا ، الذي اتضح أنها استخدمته في تكوين احتياطي ليساعدها في التحضير لحربها في اوكرانيا و مواجهة العقوبات الاقتصادية . فقيادة الجنجويد ، تقع مباشرة في خط تقاطع مصالح الامبرياليتين ، فهي من ناحية في تحالف وثيق مع مليشيا فاغنر ، التي توفر لها التدريب و الدعم الالكتروني و التسليحي جزئيا بعلم و تعاون الكرملين ، و من ناحية أخرى لها مصالح ضخمة مع دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال تهريب الذهب و بيع المرتزقة لحرب اليمن ، و مع دولة إسرائيل في مجال النشاط الاستخباري و العسكري و الزراعي أيضا ، و الدولتان المذكورتان لاعبان رئيسيان في مشروع الامبريالية الامريكية في السودان .

لذلك نجد ان دولة الإمارات هي عرابة التسويات المفروضة دوليا في السودان ، للحفاظ على التوازن الدولي و ابقاء الصراع تحت سقف التوافق ، و في هذا السياق يقرأ اتصال الشيخ محمد بن زايد بالرئيس بوتين و عدم تصويت الإمارات لإدانة روسيا ، لا في إطار التمرد على الولايات المتحدة الامريكية . و يقيننا هو ان اي تسوية يرفضها شعبنا لن تنجح و لن تستمر .

وقوموا الى ثورتكم يرحمكم الله!!

٢٠٢٢/٣/١٢

الجريمة المنظمة لن تعم العصابة الحاكمة!!!

ريقي دقيق و الخطو مكتف
ما بين كهنة و رباطين
و أنا نازرلك كان اسقيكي
و ترجعي طيبة عروس الطين
و يرجع عصب العشم الفيكي
و زي ما كان من قبل سنين[٤٠]

مليونية الرابع عشر من مارس ٢٠٢٢ من اجل التضامن مع المعتقلين و ضد غلاء المعيشة ، لحقت بها كتفا بكتف مليونية الخامس عشر من مارس ٢٠٢٢م تنديدا بالبشاعات التي ارتكبتها العصابة من اعتداء جنسي في وسط العاصمة ، و ضرب و اهانة لاساتذة مدرسة نيالا الثانوية . و لا يحتاج الأمر لكبير جهد لتبين اتساع دائرة المقاومة ، و عمق وفاعلية مشاركة الاقاليم . فالدمازين خرجت مجددا و نالت حظها من القمع المفرط ، و مشت معها عطبرة خطوة بخطوة مرددة « يا برهان لو انت عنيد نحن ولاد السكة حديد» ، مجددة لروح الثورة التي لا ينطفئ وهجها و لا يخبو اوارها في مدينة الحديد و النار . المشاركة الواسعة في المواكب شملت عطبرة و الدمازين و مدني و نيالا و الأبيض و سنار و الجنينة و دنقلا و كسلا و بحري و امدرمان ، و هذه لائحة ذات دلالة تمثل كل اقاليم السودان ، و تؤكد ان الثورة عميقة الجذور و راسخة الاقدام و مخزونها الاجتماعي وافر ، و فعلها الثوري في اتساع و تراكم مستمر .

في المقابل العصابة الحاكمة فقدت اعصابها بالكامل ، و بدأت الدخول في مرحلة العداء المعلن و الصريح للشعب السوداني دون مواربة . فالسماح باستخدام سلاح الاغتصاب جهارا نهارا في وسط العاصمة ، يعني ان العصابة تهدف الى تحويل العاصمة لمكان مستباح ، تفقد فيه المرأة الامن ، و تخشى الاسر على بناتها من ناحية ، و من ناحية

٤٠ الشاعر :محمد الحسن سالم حميد

أخرى تهدف الى رفع مستوى الاستفزاز لدفع المتحمسين الى تبني عنف مضاد يخرج الثورة من سلميتها التي حتماً ستهزم هذه العصابة في نهاية المعركة . كذلك تهدف الى كسر ارادة المرأة بعد أن عجز الموت عن اخافتها ، مع اهانتها و التقليل من شأنها ، و خلق حالة من القلق الجماعي غير الايجابي وسط الحركة النسائية . و تنسى العصابة المذعورة ، ان سلاح الاغتصاب قد ينجح في تحقيق بعض الأهداف في حالة الحروب الاهلية القائمة بالفعل ، و لكن فشله حتمي في مواجهة فعل ثوري جماهيري واسع . فحالة الثورة مختلفة نوعيا بما يصاحبها من وعي و زخم اجتماعي و ارادة جماعية ، يتوارى فيها الفردي خلف الجماعي و الانا خلف النحن ، و يصبح الرد فعل مقاوم اكبر و مخاطر اكثر على مرتكب الجريمة و مشغله . و حتماً سوف تدرك العصابة ذلك و تندم حيث لا ينفع الندم . و ليس بعيدا من ذلك ما قام به منسوبيها من فعل بشع في مدرسة نيالا الثانوية من ضرب للأساتذة الذين يمارسون حقهم المشروع في التعبير السلمي للمطالبة بحقوقهم ، و سلحهم و اهانتهم امام طلابهم . فالهدف هو التحقير و الاستفزاز و استدعاء لردود الافعال التي تبرر العنف اللاحق الاشد .

و كل ذلك يعكس ضيق العصابة الحاكمة و خوفها من الشارع المنتفض . فهي في غيبوبتها المعرفية و اغترارها بامتلاكها قوة السلاح ، لم تر بأسا في تحويل جنودها لمجرمين . فالقوات النظامية تحت قيادة هذه المجموعة الشاذة في اللجنة الامنية للإنقاذ التي لا تشبه شعبنا و لا قيمه ، تتحول بشكل مضطرد الى قوة فاعلة للجريمة المنظمة . فهي بعد منحها حصانة من المساءلة من قبل العصابة الحاكمة ، اصبحت تعمل بالمخالفة للقوانين و خارج نطاق النظم ، و تمارس جميع انواع الجرائم المعاقب عليها بموجب قانون العقوبات ، و التي توقع مرتكبيها و من اعطوهم الاوامر و من وفروا لهم الحماية و الافلات من العقاب تحت طائلة القانون . و بالطبع لا فرق بين المجرم العادي و المجرم المنتمي للقوات النظامية ، سوى ان الأخير يتزيا بزي رسمي و يعمل بالمخالفة لما يلزمه به هذا الزي . و النتيجة هي تدمير شامل لهذه المؤسسات بتحويلها عن غرض تأسيسها و جعلها عصابة للجريمة المنظمة ، تعمل بالمخالفة للقانون . و هذا بالطبع لا يمنع وجود الكثير من الشرفاء ما زالوا يعملون داخل هذه الاجهزة النظامية و العسكرية ، لكن الطابع العام لهذه المؤسسات الذي تأخذه من قيادتها و من ياتمرون بأمرها ، يؤكد ان هذه الاجهزة تتسارع خطواتها للتحول الى الجريمة المنظمة ، خصوصاً بعد إطلاق يد الجنجويد و انضمام حركات اتفاق جوبا المؤيدة للانقلاب لها .

و لا مناص من ان يعتبرها الشعب كأداة للعصابة تعمل خارج نطاق القانون في اطار الجريمة المنظمة ، دون ان ننكر وجود الوطنيين بداخلها الذين حتماً سيكونون جزءا من شعبهم حين تأتي لحظة الحقيقة ، و دون ان ينجر الثوار لمحرقة العنف المضاد ، و مع

الاستمرار في هزيمتها بمزيد من السلمية و التنظيم ، بتطوير التكتيكات الملائمة لمحاربة هذا النوع من الجريمة المنظمة المرتكبة من اجهزة الدولة المفروض انها نظامية .
و الواضح هو ان الرأسمالية الطفيلية لم تكتف بتحويل جهاز الدولة لأكبر طفيلي عبر ابتلاع شقه العسكري الامني ل٩٤٪ الناتج القومي و افقار المواطنين بالسياسات المالية و الاقتصادية المعادية للشعب فقط ، بل نشطت في تحويل قواته النظامية الى الجريمة المنظمة لحماية هذا التطفل ، حين فشلت هذه القوات في القيام بدورها القمعي في اطار القانون الاستبدادي نفسه ، و تركت العصابة الحاكمة تنكشف امنيا .
هذا بالطبع مبني على أن العصابة الحاكمة تعتقد بأن تحويل القوات النظامية لأداة للجريمة المنظمة ، سوف يردع الشعب و يحميها من السقوط ، و هي لا تدري بان هذا التحول سيعجل بسقوطها ، و أن المجرمين الذين تصنعهم و تحميهم ، لا شئ يمنعهم من تحويل سلاحهم ضدها طمعا في مزيد من الغنائم ، و لها في انقلاب الجنجويد على ولي نعمتهم المخلوع عبرة .
يقيننا ان هزيمة عصابة الجريمة المنظمة الحاكمة أكيدة ، و لا افلات حتماً من العقاب .
و قوموا الى ثورتكم يرحمكم الله!!!
٢٠٢٢/٣/١٥

النصر قادم و الردة مستحيلة!!

في الفارغة وملانة
لاشقالو جدول
لا قوملو حيطة
دانة وراها دانة
في الحرب المميتة
كل ماتسيل دمانا
ترك دبورة ترقش
فوق الاظبليطة
الاوطان امانة[٤١]

مواكب السابع عشر من مارس ٢٠٢٢م ، واصلت التأسيس للنصر القادم ، و طفقت تبني فوق الأساس العميق الذي وضعته الحركة الجماهيرية ، المستمرة في التحدي طوال هذه الفترة لتسجل سابقة تاريخية في الصراع المعلن ضد الانقلابات العسكرية . تأكد التنوع في مليونية الخروج ضد غلاء المعيشة ، و ازدياد الحساسية التنظيمية و الوعي بضرورة

٤١ الشاعر / ازهري محمد علي

التنوع في اطار الوحدة ، و عدم اهمال القضايا النوعية في اطار الهم العام . لذلك بدأنا نرى مواكب داخل المواكب ، او مواكبة لها . فالخروج ضد غلاء المعيشة ، لا يمنع موكب رد الاعتبار المتجه للداخلية ، و لا موكب المعلمين في القضارف ، و الخروج المتحدي و المنتصر على العصابة الحاكمة في شارع القصر ، لا يخفي تميز مواكب نيالا و عطبرة . و كل الحراك في الشارع و المواكب المتعددة و المركبة التي فضحت عجز سلطة الانقلاب ، اصبحت معززة بالإضرابات التي بدأت في التدحرج ، و مثالها الأهم اضراب المعلمين الناجح جداً بنسبة لا تقل عن ٩٥٪ ، و الذي فشلت جميع محاولات كسره . جهات متعددة اخرى تحضر للإضراب ، و سوف تدفعها العصابة الحاكمة دفعا لذلك ، لان مشروعها الاقتصادي المعادي للشعب لن يولد غير المزيد من الافقار و المعاناة ، و لان قمعها المفرط و تحولها لسلطة نهب علني يسرق عسكرييها الناس في الشوارع ، يدفع الحراك لمزيد من التنظيم و استخدام جميع الادوات اللازمة لهزيمة الانقلاب الحتمية و القادمة بدون شك . و التبشير بها ليس تفاؤلا غير مؤسس او دعاية سياسية كما يرى بعض المتخوفين من الحريصين على انتصار الثورة ، الذين يرون ان عدم هزيمة الانقلاب حتى الان فشلا و هو بكل تأكيد غير ذلك ، بل قراءة للواقع السياسي تعتمد على ما يلي :

اسقاط الانقلاب عملية تراكمية تعتمد على التنظيم و تنوع التكتيكات ، و هي في تطور مستمر لكنها لم تكتمل .

عدم اسقاط الانقلاب فورا ليس هزيمة ، لأن منعه من تثبيت اقدامه و مواصلة تحديه في تراكم صاعد لمدة خمسة أشهر في ظل قمع استثنائي ، هو انتصار للحراك الجماهيري . فالحركة الجماهيرية حتى الان تمكنت من الحفاظ على حراكها برغم وحشية السلطة ، جودت تنظيمها و تسيدت قواها الجذرية الشارع و انتزعت قيادة الجماهير من القوى التسووية التي مازالت تعمل على استعادة هذه القيادة لتنفيذ مشروعها التسووي ، و تمكنت من إعادة تفعيل معادلة المركز و الاقاليم في الفعاليات الثورية ، و اضافت وسائل جديدة للمواكب بالفعاليات المختلفة وصولا لبدء حركة الاضرابات ، و بدأت في اعلان مواثيقها في اتجاه تبني ميثاق موحد ، و ضغطت على قوات الانقلاب النظامية و ارهقتها و هزمتها مرارا و تكرارا و وصلت القصر ، و منعت العصابة الحاكمة من تطبيع وضعها كسلطة أمر واقع اجتماعيا و حرمتها من توسيع قاعدتها الاجتماعية ، و افشلت محاولات الانقلاب في تكوين حكومة ، كما افشلت محاولات المجتمع الدولي المتعددة لتعويم الانقلاب . أيضاً ارتقت في محاولة تنظيم نفسها و خلق مركز تنسيقي موحد تكوينه ليس عملية حسابية ، بل صراع سياسي و اجتماعي معقد ، سيصل الى غاياته لأسباب موضوعية و ذاتية لا بد ان تتكامل و هي في طريقها إلى ذلك .

أما السلطة في الطرف الآخر ، فهي عاجزة عن فرض نفسها كسلطة ، و خالية الوفاض من اي مشروع يعالج ايا من مشاكل الواقع السوداني المعقدة ، حيث تعاني من عزلة افشلت محاولاتها لتكوين الحكومة ، و ازمة اقتصادية طاحنة مرشحة للاستمرار حتى و ان تم ضخ أموال من كفلاء الانقلاب الاقليميين ، كذلك تعاني من تحولها و بشكل مضطرد الى عدو مفضوح للجماهير عبر القمع و الفشل في توفير الحد الأدنى من الأمن ، بل و تحولها لأكبر خطر على امن المواطن و الوطن ، عبر إطلاق ايادي منسوبيها النظاميين ليتحولوا الى مجرمين صرحاء ، و يحولوها لقيادة عصابة للجريمة المنظمة ، عبر القيام بنهب المواطنين و سرقة اموالهم و موبايلاتهم و ممتلكاتهم و ارتكاب جرائم الاغتصاب ، في دلالة ضمن دلالات أخرى تؤكد تفسخ السلطة و اتجاهها نحو الانهيار الحتمي ، مما يحتم وضع تصور استراتيجي لإعادة بناء الدولة حتى لا تنهار بإنهيار سلطة الانقلاب .

كل ما تقدم يؤكد ان الحركة الجماهيرية تحصد تقدما و انتصارا و تسير بخطى واثقة نحو النصر ، و أن الانقلاب يحصد يومياً مزيدا من الهزائم في طريقه المؤكد نحو السقوط . لذلك الحراك الجماهيري لم يفشل في اسقاط الانقلاب ، لأن اسقاطه لا يتم بلحظة واحدة بل عبر تراكم تحكمه شروط الصراع الذاتية و الموضوعية ، و لأنه لا يوجد قيد زمني أصلاً لاسقاط الانقلاب حتى نحكم بالفشل في اسقاطه ، و لأن الانتصارات المتراكمة هي الاجزاء التي تصنع الكل الارقى و تكرس الانتصار . فالاتجاه العام وفقا لذلك هو حتمية انتصار الثورة على الانقلاب ، دون ان يعني ذلك انها تسير في خط مستقيم ليس به عقبات نحو النصر ، فالصراع السياسي التطور فيه لولبي الطابع يرتقي نحو الاعلى في سياق اجتماعي اقتصادي معين ، و لا يعتمد على تصورات هندسية قائمة على حساب الجمع و الطرح البسيط .

لذلك يبقى يقيننا بانتصار الثورة راسخ لا يتزعزع ، حتى وان واجهتها عقبات او تأخرت بعض الانتصارات .

و قوموا الى ثورتكم يرحمكم الله!!

٢٠٢٢/٣/١٨

مشروع التسوية الجديد، مصيره السقوط لا محالة!!

قالن لي قولا تسر
تنفع زمان الضر
كل البلاد ام در
الخطوة في الشارع
منبثة ثورية
بق الغضب طالع
ابرول و طورية
شافع ورا النافع
طلبة و افندية
ما الصبر ما نافع
في ايام كركية
ذات وضع همباتي
و احوال متل ديه[٤٢]

مليونية الرابع و العشرين من مارس ٢٠٢٢م ، لم تختلف من حيث الجوهر عن مواكب الحادي و العشرين من الشهر نفسه ، لكنها شهدت اتساعا في المشاركة ، حيث عادت للشوارع- و خصوصاً في ام درمان ، السيول البشرية الجارفة ، مع المشاركة الاقليمية الواسعة و مثال لها الحضور الثوري الوازن في القضارف و عطبرة . و لم تفارق سلطة العصابة الحاكمة نهجها في التصدي بالعنف المفرط للحشود الثائرة ، حيث ثابرت على استخدام سلاح الخرطوش لتحقيق اصابات معيقة او مميتة ، و لم تنس ان تمدد ظاهرة القتل خارج نطاق القانون الى الاقاليم ، التي اصبحت تقدم الشهيد تلو الشهيد . أيضاً واصلت السلطة الاعتقال بطرق جديدة و مشينة ، حيث ادخلت الاختطاف عبر الاستدراج كوسيلة الاعتقال ، و هو ما تم في اعتقال طالبة الاحفاد ياسمين ، كما عادت للقتل تحت التعذيب و مددت ذلك ليرتقي شهيد لجان المقاومة في الجنينة .

و الواضح هو أن الفرز و الاصطفاف قد اكتمل ، و ان تمرير التسويات المهينة التي تهدف لتعويم العصابة الحاكمة و إعادة الحال الى ما كان عليه قبل انقلاب اكتوبر ٢٠٢١م الكاشف غير ممكن . و لكن هذا لم يمنع المجتمع الدولي و القوى الاقليمية من المحاولة ، التي مازالت تجري على قدم وساق ، لإنتاج واقع جديد و معالجة الانسداد السياسي الراهن . فمسألة فشل الانقلاب و استحالة استمراره كسلطة او تعويمه بإشراك

٤٢ الشاعر :محمد الحسن سالم حميد

واجهات مدنية ، لم تعد موضع خلاف ، و اصبحت بينة و حقيقة واقعة حتى لداعمي الانقلاب ، بفضل صمود و اصرار و تضحية الشعب السوداني ، مما دفعهم للتحرك في اتجاه يحمي مصالحهم ، عبر محاولة إخراج تسوية جديدة ، تعيد انتاج الشراكة مع تخفيف وطأتها ، بوضع بعض المساحيق لها . و الناظر لكتابات بعض الكتاب وثيقي الصلة بالدوائر الاقليمية الفاعلة ذات الحضور في المعادلة السياسية السودانية ، يجد ان المشروع التسووي الذي يناقش في اطار الحجيج المستمر لأبوظبي السري و المعلن ، هو كما يلي : تسليم السلطة لحكومة كفاءات مدنية متوافق عليها ، و مجلس سيادة مدني من ثلاثة اشخاص ، و مجلس تشريعي يضم الحركات المسلحة و التيار التسووي في (قحت) و بقية القوى السياسية في معسكر الانقلاب و الاسلاميين عدا المؤتمر الوطني ، و مجلس امن قومي يكون الانقلابيين من العسكريين و قيادة الجنجويد نواته و المسيطرين عليه . و إخراج هذا السيناريو ، يعوقه فقط رفض بعض قوى التيار التسووي وجود عصابة الانقلاب في مجلس الامن القومي ، و المطالبة باستبدالهم بعسكريين آخرين ، مع الموافقة على اعطاءهم حصانة و عدم مساءلتهم عن الجرائم التي ارتكبوها . و ذلك حتى يتسنى لهذه القوى التسووية ، تمرير التسوية تحت زعم أنها تقود لتصفية الانقلاب ، و هذا الزعم يعقه وجود الانقلابيين في السلطة بأي شكلٍ من الاشكال .
و الواضح أن هذه التسوية ان تمت ، سوف تواكبها دعاية ضخمة جداً حول النجاح غير المسبوق لقوى التسوية في هزيمة الانقلاب ، و تجريم و تشكيك القوى الثورية التي سوف تستبعد من المشاركة و خصوصا لجان المقاومة ، ما عدا البعض الذي سيتمكن التيار التسووي من استقطابه ليسرق عبره اسم اللجان كما سرق من قبل اسم تجمع المهنيين .
و هذه التسوية يمهد لها عدد من الإجراءات ، منها صدور قرار ذو صفة تشريعية ملزمة لحكومة بايدن من الكونقرس بإدانة الانقلاب و تسميته انقلابا لأول مرة بصورة رسمية امريكية ، وضخ ودائع اماراتية في سبيل المعالجة الجزئية ، و الاتفاق مع السعودية للاستثمار بشرط الاستقرار السياسي الذي اشترطت ان يكون مدخلا لهذا الاستثمار .
لكن مهندسي هذه التسوية يتجاهلون حقائق لا يمكن تجاهلها ، اهمها هو ان استبعاد القوى الثورية صاحبة المبادرة و المهيمنة على الشوارع ، لن يسمح باستقرار السلطة الجديدة و سيقود الى سقوطها حتماً . فهو سيدفع القوى الثورية للاستمرار في احتجاجاتها و رفضها ، و لن ينجح التيار التسووي في تقسيمها و تشتيت قواها ، لأن أهم قياداته المتمثلة في قيادة حزب الأمة فاشلة في تمرير هذا الخط حتى داخل حزبها ، و من نافلة القول ان الميرغني لا وجود له وسطها بالأساس ، و ان القوى الأخرى في التيار التسووي أقل كفاءة من ان تقوم بهذه المهمة ، و ان كان من الممكن ان تعيق بعض النشاطات الثورية . كذلك يفوت على هؤلاء المهندسين ، ان على السلطة الجديدة ان

تواصل قمع الثوار في حال استبعادهم ، و هذا يحتم المواجهة بين سلطة التسوية و الشعب ، و يستدعي مزيد من عسكرة السلطة في تناقض واضح مع مزاعم مدنيتها ، كما أنه يستلزم الركون للعصابات النظامية المنهكة الراهنة ، و التي استهلكت في حالة استعداد لستة اشهر ، لتنجح في ما فشلت فيه طوال هذه المدة .
لذلك القراءة الصحيحة هي ان التسوية التي تطبخ على نار هادئة مصيرها الفشل ، لأنها تعمل بالضد مباشرة لما يريده الشعب السوداني و شارعه الحي . و لكن لا يجب انتظار ان تفشل هذه التسوية من نفسها و بنفسها ، لان افشالها يستلزم مزيدا من الوحدة بخلق المركز التنسيقي الموحد ، و استكمال الحوار للتوافق على ميثاق و برنامج واحد ، مع صياغة وثيقة دستورية او اعلان دستوري بديل لدولة انتقالية مدنية خالصة ، و الاستعداد للصراع الممتد مع قوى الهبوط الناعم بشقيها (العصابة الحاكمة و التسوويين) في كافة المستويات .
و قوموا الى ثورتكم يرحمكم الله!!
٢٠٢٢/٣/٢٥

صمود شعبنا مفتاح للمواقف الدولية، و لا عزاء للانقلاب!!

و بنفتديك
و ح نفتديك
ما بنرمي اسمك في التراب
و عيوننا تتوجه اليك
أنت المعلم و الكتاب
مليون سلام يا شعبنا
و مليون حباب[٤٣]

مليونية الحادي و الثلاثين من مارس ٢٠٢٢م ، محطة جديدة للمسير الصامد نحو اهداف شعبنا ، و تأكيد جديد على ان هذه الارادة لن تنكسر امام القمع المفرط المستمر من قبل العصابة الحاكمة ، و ان شعبنا العظيم مصمم على تحقيق اهداف ثورته مهما كانت التكلفة . مجددا ظاهرت مدن الاقاليم المركز و كانت القضارف حاضرة ، كممثل للموقعين في دفتر الحضور الثوري ، و قدم شعبنا شهيدا ممسكا بيد شهيد ، و ثبتت قوى الثورة في مواجهة الاعتقالات التي اتسمت بمشاركة فاعلة للاستخبارات العسكرية بدلا من الوقوف عند جهاز امن الانقاذ ، في محاولة بائسة لوضع الجيش في مواجهة كسر عظم مع الشارع السياسي ، بعد أن تم اشراكه في القمع المباشر للحشود .

٤٣ الشاعر محجوب شريف

لكن صمود شعبنا العظيم بالطبع آتى اكله ، و بدت ارهاصات تأثيره على المواقف الدولية التي كانت داعمة لانقلاب العصابة و ساعية لتعويمه ، و انعكس ذلك على بعثة الامم المتحدة و ما قدمه ممثل الامين العام فولكر في احاطته امام مجلس الامن . إذ أنه وضع الانقلاب كعقبة في طريق أي حل و كأساس للانسداد السياسي ، و حذر من تدهور الوضع الامني و الاقتصادي و السياسي في ظل عدم وجود اتفاق سياسي ، و جاء خطابه بالمجمل في اطار رفض الانقلاب و الدعوة لتحقيق تطلعات الشعب السوداني .
و هذا بالطبع جاء نتيجة لرفض شعبنا العظيم للانقلاب ، و منع المجتمع الدولي من تعويمه ، لا لأن المجتمع الدولي قد تحول لجهة عادلة و منصفة بصورة مفاجئة . الصمود و الاصرار و الموت الفدائي النبيل لشهدائنا العظام ، هو الذي اربك مشاريع الدول الاستعمارية في بلادنا ، و هو الذي دفع رئيس عصابة الانقلاب للتصريح في القاهرة بأن بعثة الامم المتحدة قد تجاوزت مهامها ، و الى الدخول معها في سجال . و هو ما دفعه أيضاً لإعادة الحديث الممجوج عن توافق الجميع ، و التهديد بالذهاب الى خيار الانتخابات المسيطر عليها من قبله و المرفوضة حتما من الشارع الثائر ، لأنها لن تؤد الى انتقال يسمح بتحول ديمقراطي .
لكن من المهم ان نرى الجانب السلبي في احاطة فولكر ، لأنها من الممكن ان تؤدي للانزلاق الى واقع تدخل امي اكبر تحت الفصل السابع ، يقود الى تجارب كارثية في ظل تعنت العصابة الحاكمة و اندفاعها لحماية مصالح الرأسمال الطفيلي الذي تشكل اداته الضاربة و المؤثرة . لذلك يجب التفكير بشكل جدي في كيفية توظيف بداية تحول موقف المجتمع الدولي من محاولة تعويم الانقلاب التي أفشلها شعبنا ، الى رفض الانقلاب من حيث المبدأ ، مع التلاقي معه في الحديث عن توافق او شراكة لا سبيل اليها في ظل تناقض تناحري بين العصابة و قوى شعبنا الحية ، لا بد ان ينتهي بانتصار احد الطرفين ، دون الوقوع في شراك الجوانب السلبية للتحرك الدولي .
المطلوب هو رفع الوعي ، و العمل على مزيد من تكريب التنظيم في اطار الوحدة التنسيقية ، مع رصد تطور موقف العصابة الممتد في كامل اجهزة الدولة ، و مثال له مؤخرا موقف قضاء الانقاذ غير المستقل ، المتمثل في استمرار قاضي محاكمة المخلوع و آخرين في قضية قتل المتظاهرين في نظر الدعوى ، برغم انسحاب النيابة احتجاجا ، و قيامه بزيارة المخلوع في غيابها ، و تلميحه المتكرر ببراءة المتهمين . هذا القضاء هو عقبة كؤود في سبيل تحقيق شعار العدالة الذي رفعته الثورة ، لأنه جزء لا يتجزأ من بنية التمكين ، و لا يجوز حمايته بمبدأ استقلال القضاء الذي يجب أن يتمتع به القضاء المستقل ، بل يجب تفكيكه بقرار سياسي مبني على الشرعية الثورية لبناء قضاء مستقل بديلا عنه .

من الواضح أن صمود شعبنا و تنوع ادوات نضاله ، قادر على اجبار المجتمع الدولي على تغيير مواقفه ، و أن انتصاره قادم لا محالة ، و ان شرعيته الثورية هي الاداة لإصلاح العوج و كنس مخلفات الانقاذ ، و رميها في مزبلة التاريخ .
و قوموا الى ثورتكم يرحمكم الله!!!
٢٠٢٢/٤/١

زلزال بقق و نصر أكيد!!!

ديمقراطية بلا امية بأيدي قوية
نحفر أعمق و نرمي الساس
للسودان الوطن الحر مرفوع الراس
للحرية بلا دورية و لا تفتيش و لا حد ينداس[٤٤]

جاءت ذكرى السادس من ابريل ذكرى الانتصار و الشهادة و انتفاضة شعبنا ضد حكم الفرد ، التي زعزعت اركانه و قضت عليه في العام ١٩٨٥م ، و قابلتها جماهير شعبنا بزلزال السادس من ابريل ٢٠٢٢م الذي الجم كل المرجفين ، و و أعاد كتابة نص الثورة و حدد اتجاه حركة التاريخ ، و أكد حتمية انتصار حركة الجماهير . استبقت الاقاليم العاصمة خروجا ، حيث بادرت القضارف ، و جاوبتها الضعين و الفاشر و الجنينة و بورتسودان و مدني و كوستي و تندلتي و غيرها من المدن ، حيث هيمنت الجماهير في حراكها على الشوارع ، و كسرت إرادة الطغمة الحاكمة و هزمت تكتيكاتها و عنفها . اعتلت الحشود الحاويات التي تم اغلاق الكباري بها و اقتحمتها ، و اشتبكت مع جنود العصابة الحاكمة في باشدار ، و سيطرت تماما على المؤسسة في بحري ، و قابلت عنف السلطة المفرط بثبات غير مسبوق ، يؤكد ان حركة الجماهير تكتسب مزيدا من الثقة في نفسها ، و في قدرتها على هزيمة سلطة الأمر الواقع و الانتصار عليها .
مشهد زلزال اليوم أكد بلا مجال للشك ، ان المبادرة في يد الحراك ، و ان التراكم قد بلغ مرحلة حاسمة تؤسس لتكامل العامل الذاتي عبر توحيد لجان المقاومة في مركزها التنسيقي ، و اوضح نضج الظروف لتكريس الوحدة عبر توحيد جميع المواثيق في برنامج موحد تلتزم به كل اللجان بأمر الشارع ، لان الحراك الجماهيري الان يستبق حركة التنظيم بالرغم من تقدمها خطوات مقدرة في الآونة الأخيرة . ما عاد التباطؤ ممكنا في ظل هذا الخروج غير المسبوق و الزلزال الحقيقي ، و في ظل الأزمة الاقتصادية الطاحنة و السيولة الامنية الكبيرة و تحول السلطة لعصابة للجريمة المنظمة ، و فشلها حتى في تكريس نفسها عبر القمع و العنف المفرط و الاعتقالات و الانتهاكات غير المسبوقة

٤٤ الشاعر محجوب شريف

لحقوق الانسان ، التي وصلت حد اقتحام المستشفيات و القاء الغاز المسيل للدموع داخلها و الاعتداء على المرضى . فالواضح ان الأزمة الثورية تتكامل عناصرها ، فمن ناحية السلطة الانقلابية فاشلة في تثبيت نفسها كسلطة أمر واقع عبر القمع و العنف المفرط ، كما انها فاشلة في معالجة الأزمة الاقتصادية و انفراط عقد الامن ، مع فشلها في توسيع قاعدتها الاجتماعية ، و فشلها في توفير الامن حتى داخل العاصمة القومية ، و بالمجمل فشلها في الحكم او الاستمرار فيه بصورة توفر لها استقرارا نسبيا كسلطة ، و هذا يؤكد توفر العامل الموضوعي للازمة الثورية . و من ناحية أخرى واصلت حركة الجماهير رفضها لسلطة الانقلاب ، و في تراكم صاعد تتجه حركتها الاحتجاجية نحو تنظيم موحد يوفر العامل الذاتي للازمة الثورية ، حتى يصل للحظة الثورية و يحدث التحول النوعي ، فيسقط النظام و يذهب الى مزبلة التاريخ المكان الذي يليق به و بأمثاله .

لذلك على القوى الثورية و على راسها لجان المقاومة ، العمل بسرعة على استكمال خلق مركزها التنسيقي الموحد ، و انجاز ميثاقها الثوري الواحد ، و الاستفادة من زخم حراك الجماهير الذي وصل مرحلة الزلزال المنتشر في المركز و الاقاليم ، و ان تتقدم بحسم نحو عصيانها المدني و اضرابها السياسي ، بدءا من توسيع دائرة التتريس ، و توسيع مظلة الاضرابات التي بدأها المعلمين بإضرابهم الناجح ، و الاعتصامات المتنقلة و المؤقتة و المتزامنة في مناطق متعددة ، و مسيرات الاحياء و المسيرات الليلية الرمضانية ، للحفاظ على التراكم في حالة تصاعد ، لحين صعود الكتلة الحرجة المنظمة لتمسك بسلطتها المستحقة في اللحظة الثورية دون تراخي او تردد .

في زلزال السادس من ابريل ، أكد شعبنا المعلم انه فريد ، و ان نضاله غير مسبوق و تجربته رائدة ، حيث بقي صامدا في شوارع ثورته لأكثر من ثلاث سنوات ، و مازال يحشد و يراكم لنصر أكيد ، ملامحه تتضح كل يوم أكثر و لحظته تقترب .

و قوموا الى ثورتكم يرحمكم الله!!!

٢٠٢٢/٤/٦